٢٠١١

العالم العربيّ ومعضلاته والإصلاح المنشود

حسن نافعة
السّيّد يسين
رضوان السّيّد
فيصل درّاج
علي الدين هلال
وليد عبد الحيّ
صالح شعبان
نبيل الشريف
علي محافظة
غسّان إسماعيل عبد الخالق
ممدوح سلامة
جودة عبد الخالق
مجحم الخريشة
صالح أبو أصبع

مراجعة وتقديم:
فيصل درّاج

مؤسسة عبد الحميد شومان
عمّان - الأردن

لتحميل المزيد من الكتب

تفضلوا بزيارة موقعنا

www.books4arab.me

العالم العربيّ ومعضلاته والإصلاح المنشود

العالم العربيّ ومعضلاته والإصلاح المنشود / فكر عربي
حسن نافعة وآخرون / مؤلّفون عرب
مراجعة وتقديم : فيصل درّاج / الأردن
الطبعة الأولى ، 2011
حقوق الطبع محفوظة

مؤسّسة عبد الحميد شومان
هاتف 4633372 6 00962
فاكس 4633565 6 00962
ص.ب (940255) ـ عمّان (11194)
المملكة الأردنيّة الهاشميّة

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، الصنايع ، بناية عيد بن سالم ،
ص.ب : 11-5460
هاتفاكس : 751438 / 752308 1 00961

التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان ، ص.ب : 9157
هاتف 5605432 6 00962 ، هاتفاكس 5685501 6 00962
e-mail : info@airpbooks.com
موقع الدار الإلكترونيّ : www.airpbooks.com
تصميم الغلاف والإشراف الفنّي :
®
الصفّ الضوئي : **أزمنة للنشر والتوزيع / عمّان**
التنفيذ الطباعيّ : **المطبعة الوطنيّة / عمّان ، الأردنّ**

All rights reserved . No part of this book may be reproduced , stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publishers .

جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال دون إذن خطّي مسبق من مؤسّسة عبد الحميد شومان .

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة 3393 / 9 / 2010

الآراء الواردة في هذه المحاضرات تمثّل وجهة نظر أصحابها ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الناشرين .

ISBN 978-9957-19-040-8 (ردمك)

العالم العربيّ ومعضلاته والإصلاح المنشود

حسن نافعة — نبيل الشريف
السيّد يسين — علي محافظة
رضوان السيّد — غسّان إسماعيل عبد الخالق
فيصل درّاج — ممدوح سلامة
علي الدين هلال — جودة عبد الخالق
وليد عبد الحيّ — مجحم الخريشة
صالح شعبان — صالح أبو أصبع

مراجعة وتقديم:

فيصل درّاج

مؤسسة عبد الحميد شومان
عمّان - الأردن

المؤسسة العربية

تقديم
العالم العربي ومعضلاته والإصلاح المنشود

د. فيصل درّاج *

يشير عنوان هذا الكتاب ، الذي يحلّل الواقع العربي الراهن، إلى ما يريد قوله، اعتماداً على مقولات ثلاث: المعضلة ، الإصلاح ، والتكامل. تنطوي المقولة الأولى على بعدين، ذلك أن «المعضلة» هي السؤال النظري الذي ينتظر إجابة ملائمة، وهي السؤال الصعب الذي تُلزم الإجابة عنه ببحث لا تنقصه الصعوبة. تعلن المقولة، في الحالين، عن واقع عربي يعاني أكثر من مشكلة، ويحتاج إلى جهد كبير مسؤول يصوّب خطاه. يتكامل الموضوع مباشرة بمقولة: «الإصلاح»، التي تحيل على «خراب» ينبغي تجاوزه ويجب التحرر منه، فالقول بالإصلاح إشارة إلى واقع فقد وجوده السويّ، واضطربت علاقاته إلى حدود التشوّه والانحراف. وكما أن الإصلاح إعلان عن «فساد» تنبغي معالجته، فإن القول بـ «التكامل» إحالة على تجزؤ وتفرقة، فلا يدعو إلى التكامل إلا واقع تمزقت علاقاته، أو انفصلت عن بعضها انفصالاً غير حميد. تفصل المقولات الثلاث بين العالم العربي كما هو كائن وكما يجب أن يكون، لأنه في حالته الراهنة يضع «العرب خارج التاريخ»، بلغة الاقتصادي المصري د.فوزي منصور.

تنطوي مواضيع هذا الكتاب ، الذي هو جهد نظري جماعي، على الاحتجاج والدعوة

---

* ناقد وباحث فلسطيني.

إلى عالم عربي أفضل: احتجاج على ما فارق القواعد السوية، وأصابه «الانحراف» ووقع في التجزئة، ودعوة إلى حلول صائبة تقيل الواقع العربي من عثاره، الذي طال أمده، والأخذ بيده إلى سبيل جديد صحيح. ولهذا يتمازج في منظور الكتاب التشاؤم والتفاؤل معاً، ذلك أنه يعيّن مواقع الخطأ، ويدلل على أن هذا الخطأ قابل للإصلاح، إذا ارتكن إلى المعرفة والإرادة الخيّرة. وهذا المنظور ، في علاقاته المختلفة، يصدر عن معاينة المعيش العربي اليومي، القابل للرصد والتحليل، بقدر ما يأتي عن مقارنة وضع المجتمعات العربية بمجتمعات مغايرة، وذلك في سياق عالمي جديد يدعوه، بعض المتفائلين، بالقرية العالمية. فإذا كانت المجتمعات الإنساني لا توجد فرادى، فمن العبث عدم مقارنة المجتمع العربي بغيره، لأن هذه المقارنة هي التي تكشف عما حقّقه، وعمّا قصّر في تحقيقه تقصيراً مروّعاً.

يتميّز هذا الكتاب، الذي يوحّد بين الاحتجاج والدعوة إلى الإصلاح، بتكامل مواضيعه، التي تقرأ الواقع العربي الراهن في مفاصله الأساسية، وتبرهن أن العلاقات الاجتماعية تتفسّر بآثارها المتبادلة. فلا تمكن معاينة ما هو اقتصادي دون التوقف أمام ما هو سياسي، وليس في الإمكان تأمل هذين العنصرين دون الرجوع إلى التاريخي، ولو قليلاً. وما هو بديهي، في الحالات جميعاً، علاقة «الداخل العربي» بخارجه، لأن هذا الخارج، مهما تكن تسميته، يشكّل علاقة داخلية فاعلة في الواقع العربي، منذ أن عثرت الشركات العالمية على منابع النفط، في الأراضي العربية، وصولاً إلى «احتلال العراق»، الذي استأنف سياسة قديمة، تحتفي بما هو في باطن الأرض ، ولا تكترث بمقدرات العرب الذين يعيشون على سطحها. حظي الكتاب، بهذا المعنى، بهندسة معرفية نبيهة، إن صح القول، فلم يقرأ «المعضلات»فرادى، بل تعامل معها كوحدة عضوية، لأن المفرد المستقل المكتفي بذاته، على المستويين الاجتماعي والقومي، لا وجود له؛ لذا لا يشير تعبيرا «الإصلاح والتكامل» إلى قطر عربي دون غيره، بل إلى جملة الأقطار التي تشكّل ما يدعى بـ : «العالم العربي»، بل إن النظر إلى حاضر العالم العربي وآفاقه لا يحمل الكثير من المعنى إن لم يرَ إلى العالم العربي في «تكامله» الذي يعطي العرب ، في حال تحقّقه، قوة نوعية، تبدّل أوضاعهم وتقنع «الآخر» بأن يعاملهم بشكل مختلف.

والآن: ما هي المواضيع المتعددة التي اتخذها الكتاب محوراً له؟ تصدر المواضيع عن

منطق التحليل النظري، الذي يربط كل قضية بأخرى، وعن «معضلات العالم العربي»، التي يقوم الجهد النظري بتوصيفها وتحليلها والمقارنة بين عناصرها، منتظراً «إرادات مسؤولة» تنقل «التوصيات المعرفية» إلى «حيّز التطبيق والممارسة». وتشتمل هذه المواضيع، كما هو متوقع، على :الاقتصادي والسياسي والنفطي والتقني والتاريخي .... ، أكان ذلك على المستويات المحتجبة، أو في تجلياتها المباشرة ، التي تقود إلى أزمة الديمقراطية في العالم العربي، أو إلى الثورة المعلوماتية وآثارها، وصولاً إلى ما يدعى بـ: سياسات الأمن الغذائي ، التي هي بعد أساسي من أبعاد الأمن القومي. تعاملت المواضيع مع ما «ينقص»العالم العربي، مطالبة بتدارك النقص والسيطرة على أسبابه.

ولأن العالم العربي جزء من هذا العالم، بل جزء قليل الحيلة فيه، للأسف، يُستهل الكتاب بما ينبغي أن يستهل به، أي بتحوّلات العالم، على المستويين القريب والبعيد معاً. وهو ما قام به د. حسن نافعة في مساهمته: «مستقبل النظام العربي في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة»، متوقفاً أمام «القوى المجاورة» ، التي تفعل في عالم عربي محدود الفعل والاستطاعة وهي: إسرائيل التي نجحت، رغم المقاومة العربية لسياساتها، في تمزيق العالم العربي وحصار قواه ودفعه إلى الانتظار العاجز. فمع أن السلام التي تريد فرضه آل إلى الانهيار، فهي «لا تزال قادرة على تحريك الأحداث في الشرق الأوسط» ، بل إنها في عنفها، وفي تفوقها العلمي والتقني، وفي قدرتها على الردع والمناورة، قد شلّت «النظام الرسمي العربي»وعطّلت دوره. وإضافة إلى إسرائيل تقف إيران قوة إقليمية صاعدة، مستفيدة من انهيار المشروع القومي وأخطاء النظام العراقي السابق، وأخطاء السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، حتى بدت «اللاعب الأساسي على الساحة العراقية» اليوم، وعنصراً فاعلاً في مناطق عربية أخرى. أما العنصر الثالث، الذي يبدو فاعلاً اليوم في رسم مستقبل المنطقة، فيتمثل في تركيا، التي تأخذ بسياسة ذكية، تحفظ لها «علاقة متميزة مع جميع الأطراف» ، فيها مكان للولايات المتحدة ولدول المنطقة في آن. لا يتبقى من الوجود العربي، في هذه الصورة، إلا الفراغ، الذي تتداعى إلى ملئه قوى غير عربية.

يستكمل الأستاذ اللبناني د. رضوان السيد رسم الصورة المأساوية للعالم العربي بدراسة عنوانها : «مشكلات الدولة العربية المعاصرة : الأصول والتداعيات». انطلق الباحث في

دراسته ، وليس بعيداً عن منظور د. نافعة، من واقع : العجز العربي، مرتكناً إلى واقعتين أساسيتين هما : الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، والانقسام الفلسطيني في العامين ٢٠٠٦، و ٢٠٠٧ . فإزاء هاتين الواقعتين «أظهر نظام جامعة الدول العربية عجزاً شبه كامل، ولو بالتعويق أو تجنّب الأسوأ». وواقع الأمر أن هذا العجز مرآة لآفات تخترق الوجود العربي تفسّر بممارسات «الدول العربية» قبل أن تفسّر، لزوماً، بتدخلات خارجية. يكثّف د. السيد هذه الآفات بخمس منها وهي: الانقسام الذي تشهده المجتمعات العربية، التي أخذت ، في الحقبة الأخيرة، وجوهاً دينية ومذهبية، ومعضلة التداول على السلطة في أكثر من قطر عربي تعبيراً عن تجاهل استثنائي لأبسط معاني الديمقراطية، وثالثها طرائق إدارة الشأن العام التي تقفز فوق العقل والقانون معاً، ورابعها علائق الدول العربية فيما بينها ومع العالم أيضاً، والأخيرة تخص الشأن الفلسطيني ، الذي أضاف إلى العجز العربي انقساماً داخلياً يزيده ضعفاً. والمحصلة واضحة: تراجع العالم العربي إلى تخوم التداعي، واستشراس القوى الخارجية التي تستثمر «غياب» الإرادة العربية، أوغياب «الإرادة العربية الرسمية»بشكل أدق. لا يتبقى، والحالة هذه،إلا متابعة الانقسام المتوالد في أكثر من قطر، بدءاً من العراق وصولاً إلى السودان. وواقع الأمر أن آفات الواقع العربي ، الممتدة من الطائفية إلى العبث بالشأن العام، تكشف عن غياب الاعتراف المتبادل بين السلطة والمجتمع، إذ الأولى ترى في الثاني عدواً لها، وإذ الثاني يرى في السلطة قوة غريبة عنه، تسوسه كما تريد، كما لو كان ملكية خاصة مطلقة، أو «شيئاً» زهيداً لا قيمة له.

اتكأ د. فيصل دراج، وهو يسأل : «من أين يأتي العجز العربي؟» على دراسات عالم الاجتماع العربي د. حليم بركات، الذي حلّل قضايا الإنسان العربي بمقولة فلسفة عنوانها «الاغتراب» . فقد توقف د. بركات أمام مقولات ثلاث: التفتت الاجتماعي، الذي تأسس على تربية تضع مصالح العائلة فوق المصالح الوطنية، والتجزئة القومية، التي لا تنفصل عن تجزيء المجتمع، الذي يرى الولاء العشائري والقبلي، ولا يدرك معنى الوطن والانتماء الوطني، الذي يستدعي حقوق المواطنة المتعددة المتساوية، ودولة حديثة تأخذ بالدستور لا بعلاقات القرابة والمصاهرة. ولعل هذا الوضع، الذي يشير إلى مجتمعات عربية غير حداثية، هو الذي يقود الباحث إلى المقولة الثالثة: المجتمع المدني، الذي يتمتع أفراده بالديمقراطية

ويتبادلون الاعتراف ، ويتخذون من الحوار وسيلة لحل خلافاتهم. ومع أن مفهوم المجتمع المدني، الذي صعد في العقدين الأخيرين ، يحيل على الحريات السياسية وحرية التعبير فهو، بالمعنى التاريخي للكلمة، ملازم لصعود الظواهر القومية. ذلك أن الديمقراطية تشكّل علاقة داخلية في القومية ، لا يستوي الوعي القومي من دونها ، لا علاقة «مضافة» كما يتوهم البعض. ومع أن مقولة الاغتراب تشير في المجتمعات السويّة إلى «فرد» لا يتمتع بالحقوق التي يريدها، فهي ، في علاقتها بالواقع العربي، تشير إلى «أمة» اغتربت عن التاريخ، وإلى مجتمعات محرومة مغبونة، تعيش داخل التاريخ الكوني وخارجه معاً، كما لو كانت أمة «تتفرّج» على العالم ولا تسهم في صوغه.

ساهم الباحث المصري د.علي الدين هلال بمداخلة عنوانها : «تحولات الديمقراطية في الوطن العربي»، موزعاً موضوع الديمقراطية على أسئلة ثلاثة هي : ما المقصود بالتحوّل الديمقراطي؟ أين نحن العرب من هذا التطور الحادث في العالم كله، على صعيد الديمقراطية؟ ما هي الإشكاليات، ولماذا لا يحدث هذا التطور، عربياً، بالسرعة أو بالمدى والمجال اللذين تأخذ بهما شعوب أخرى؟ يحرص الباحث، منذ البداية، على تحديد المفاهيم، مؤكداً أن الديمقراطية تتجاوز تنظيم شكل نظام الحكم، وتتسع لتشمل مجالات اجتماعية متعددة، مثل : الديمقراطية داخل الأسرة، وداخل المؤسسة الدينية والمؤسسة التعليمية، منتهياً إلى «المجتمع الديمقراطي»، الذي يتكوّن من أفراد يعيشون الديمقراطية، بأشكال مختلفة، في ممارساتهم اليومية. وعلى هذا فإن الديمقراطية تصور تصوغه علاقات اجتماعية متعددة، وممارسة لها حقولها المختلفة، بل إن هذه الممارسة شرط ضروري لتصويب الديمقراطية وتطويرها، تحيل على الأسرة والمدرسة والسلوك الاجتماعي والعادات، وعلى شكل اللغة اليومية. وعلى الرغم من إشارة الباحث إلى التحولات العالمية، منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، فقد بقي العالم العربي بمنأى عن الإصلاح الديمقراطي الحقيقي، كما لو كان استثناء على القاعدة. ولهذا فإن «أكبر متوسط لاستمرار رئيس دولة في منصبه، كان في منطقتنا،حيث بلغ متوسط حكم رئيس الدولة في بلادنا عشرين سنة، مقارنة بتسع سنوات في أفريقيا، وأربع سنوات في أوروبا، وثلاث سنوات في أمريكا اللاتينية». ولعل هذا الفرق الشاسع بين العالم العربي وغيره، هو ما أطلق تعبير «الاستثنائية العربية»، كما لو كان ما

يصلح لشعوب العالم كلها لا يصلح للشعوب العربية، علماً أن هذه «الاستثنائية»تجاور ، للأسف، ما هو سلبي، وتبتعد عن المظاهر الإيجابية.

وإذا كان د. علي الدين هلال قد فسّر هشاشة «الديمقراطية في العالم العربي» بطبيعة «الدولة الريعية» والعلاقة غير العقلانية بين الدين والسياسة، والمراجع الاجتماعية الضيقة، التي تعبث بالسياسة والقوانين وتحوّل الديمقراطية إلى بلاغة شكلانية، فقد آثر د. علي محافظة أن يعود إلى «التاريخ القريب»، باحثاً عن أسباب التجزئة العربية، وعن التقطيع الاستعماري للوطن العربي، الذي ولّد آثاراً سلبية في المجالات جميعاً. ففي دراسة واضحة مترابطة، عالية التوثيق، عاد المؤرخ الأردني إلى بدايات القرن العشرين بدراسة عنوانها : «وحدة بلاد الشام في مواجهة سياسة التجزئة الأوروبية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)» موضحاً الأهداف الاستعمارية والمقاومة العربية لها، متوقفاً أمام السلبي والمضيء، ذلك أن بعض الأطراف العربية «كان يستقي من مصادر غربية مشبوهة ويصب في محيط الاستعمار الرامي إلى استعباد هذه الأمة واستغلال خيراتها وتجزئتها وهدم كيانها، ويسد كل السبل المؤدية إلى نهوضها ورقيها..». وربما يكون في هذه السطور ما يفسّر «الإعاقة الديمقراطية»في العالم العربي، ولو بقدر، طالما أن سياسة الاستعمار، ومنذ قرن من الزمن تقريباً ، سعت إلى «سد السبل المؤدية» إلى الرقي العربي، ذلك أن للتجزئة تجلياتها السلبية، في المجالات جميعاً، بما في ذلك الثقافة والديمقراطية و «الأمن الغذائي».

كتب د. مجحم الخريشة دراسة طويلة، حافلة بالمعلومات والأرقام والمعايير العلمية، شرحت «الواقع الغذائي»في العالم العربي وتوقفت، أولاً، وبشكل تفصيلي، أمام مراجع «السياسة الغذائية» ومقوّماتها ، والعناصر الأساسية التي تضمن لها الفاعلية والنجاح. ميّز في مستهل دراسته بين مفهومي الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي؛ إذ الأول مرتبط بالموارد المتاحة، التي يفرض استثمارها الناجع وسائل مبدعة وكفؤة، مؤكداً ضرورة الأخذ بالاكتفاء الذاتي، على الرغم من المسائل المختلفة التي يطرحها، «خياراً استراتيجياً يجب على الدول عدم التنازل عنه، بل يجب أن ينظر إليه ويقولب في ظل المتغيرات الاقتصادية...». أمّا الأمن الغذائي فهو حالة لا تتحقق إلا إذا تمتع البشر، جميعهم وفي الأوقات كافة، بكل ما يلزم من أجل الحصول على الغذاء المطلوب، الذي يؤمن لهم الصحة والرضا. وعلى هذا فإن مفهوم

الاكتفاء الذاتي يتعامل مع المتاح، الذي يمكن تطويره وحمايته، بينما يبدو الأمن الغذائي «حالة نموذجية»، يستلزم تحققها خمسة عناصر: توافر الغذاء ، إمكانية الحصول عليه، إشباع الرغبات والميول، الكفاية والاستمرارية ، والسياسات المختلفة في هذا المجال. ومع أن الباحث يذكر وجوه النقص في «السياسات الغذائية العربية»، مشيراً إلى نقص في التنسيق ومحدودية في التبادل، فهو يقترح تجاوز النقص، حين يتوقف أمام عناصر «استراتيجية التنمية الزراعية»المنشودة، التي تتطلب «موجّهات» عديدة منها : السياسة المائية ، استغلال الموارد الزراعية بشكل تكاملي ، التطوير والتحديث التقني للزراعة، ....

إذا كانت الدراسة السابقة قد تأملت طويلاً أفق «التكامل الزراعي العربي والأمن الغذائي»، فقد كتب د. ممدوح سلامة دراسة تخص موضوعاً آخر هو : «النفط والأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانعكاساتها على اقتصاد الدول العربية». يعيّن السيد الباحث، في بداية دراسته، الأسباب التي أنتجت الركود الاقتصادي والأزمة المالية، مشيراً إلى أسباب ثلاثة: كلفة الحرب العالمية التي تكبّدتها الولايات المتحدة في العراق، السياسة المالية للرئيس الأمريكي بوش التي قامت بتخفيض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم، وانعدام الرقابة المالية الصارمة على الجهاز المصرفي الأمريكي، بسبب انشغال الولايات المتحدة في حربها في العراق. قادت هذه الأسباب إلى ارتفاع أسعار النفط، وإلى زعزعة الاقتصاد العالمي ، الذي كلّفته الحرب ٦,٢٦ تريليون على شكل فوارق أسعار النفط، وكلّفت العراق، إضافة إلى كوارثه الإنسانية والعمرانية ، ١٧١ مليار دولار بسبب توقف صادراته النفطية خلال الحرب. أما ما يخص دول الخليج العربي ، فقد أثّر الركود الاقتصادي العالمي على عائداتها من صادرات النفط، وعلى استثماراتها في الولايات المتحدة وأوروبا ، كما «أثر مباشرة على تحويلات العاملين في دول الخليج من أبناء الدول العربية غير النفطية، وعلى فرص العمالة فيها ..». ومع أن زيادة سعر النفط رفعت من دخل دول الخليج، فإن هذا الارتفاع أدى، بدوره ، إلى تزايد حاد في التضخم المالي لدى هذه الدول، بسبب انخفاض قيمة الدولار ، الذي يستخدم في تسعير النفط، وارتفاع قيمة اليورو والين، العملتين اللتين تستورد بهما دول الخليج ٦٠٪ من واردتها من أوروبا واليابان. لذا يقترح د.سلامة على دول الخليج تسعير نفطها بسلة من العملات ، تتضمن اليورو والين والدولار

بدلاً من الدولار وحده. ذلك أنها لو فعلت ذلك لكانت قد حصلت، في عام ٢٠٠٨ ، على دخل إضافي يساوي ١١٤ مليار دولار. لا ينسى السيد الباحث وفي فقرة عنوانها : «متى سيصل إنتاج النفط في العالم إلى الذروة؟» أن يذكّر دول العالم العربي النفطية، بضرورة الانتباه إلى مستقبلها الاقتصادي الذي هو مستقبل نفطها، وإلى التعامل الجدي مع احتمالات نهاية النفط، لأن الخطأ في تقدير «ثروة مصيرية» كهذه يفضي إلى كارثة.

تأمل السيد ياسين، مستشار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في جريدة الأهرام، موضوعاً راهناً واضح الأهمية عنوانه : «مؤسسات الفكر العربي ودورها التنموي والاجتماعي»، مرتكزاً إلى فكرة الخريطة المعرفية للمجتمع العالمي ، القائم اليوم، أشار فيها إلى خمسة تحوّلات رئيسية: الانتقال من نموذج المجتمع الصناعي إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمي، وهو التحوّل الأكثر أهمية في تاريخ الإنسانية، كما يقول الباحث، والانتقال من الحداثة إلى العولمة، التي تتضمن ، في شكلها الأوروبي، الحداثة الفكرية والسياسية والمعرفية، ... ويتمثل التحوّل الثالث بالانتقال من الأمن النسبي إلى ما يسمى «مجتمع المخاطر العالمية»، بينما يتجسّد التحوّل الرابع بالانتقال من النموذج القديم للأمن القومي إلى نموذج الأمن القومي المعلوماتي، الذي برهنت عن معناه أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، حيث استطاع ١٤ فرداً النفاذ إلى مواقع القوة الأمريكية وضربها في الصميم، ... أما التحوّل الأخير، فيتعين بظهور نموذج حضاري جديد، يعلن عن ظهور قيم جديدة، تغاير قيم القرن العشرين. أكد السيد ياسين في بحثه العلاقة بين مجتمع المعلومات والديمقراطية ، فلا يمكن استهلاك المعرفة المتاحة وتمثّلها إلا في مجتمع حواري يسأل ويسائل، ويعرف قيمة المعرفة وسبل الوصول إليها بشكل منهجي. وواقع الأمر أن الحديث المتداول عن :الثورة المعلوماتية وشبكة الإنترنت وثورة المواصلات... لا يصبح فاعلاً، بالمعنى الاجتماعي والقومي، إلا إذا اعتمد سياسة تربوية متكاملة، تربط بين النظري والعملي ، ومعرفة القديم وتجاوزه، وتأكيد أهمية الذهاب من المعلوم إلى المجهول، وصولاً إلى إصلاح الأجهزة التربوية، ... ومع أن صورة العالم العربي لا تبدو مشرقة حين المقارنة بين مجتمع المعلومات العالمي ومجتمع عربي تتجاوز نسبته الأميّة فيه الـ ٦٠٪، فإن الصورة تزداد قتاماً لحظة تأمل مفاهيم المجتمع الصناعي، والمجتمع الحداثي، وما بعد الحداثة....،

التي أنجزها الآخرون وقصّر العرب عن إنجازها.

استكمل الموضوع السابق، ومن وجهة نظر أخرى، د. نبيل الشريف بمساهمة عنوانها: «واقعنا الإعلامي.. وثورة الاتصالات الحديثة»، قرأت الفرق بين الإعلام التقليدي والإعلام الجديد. فبعد أن كان الإعلام الأول يتمحور حول ثنائية المرسل الجاهز والمستقبل السلبي، إذ الثاني يستقبل ولا يدلي برأيه، جاء الإعلام بتغيير حاسم قوامه: التفاعلية والدمج بين وسائل الإعلام، بعد أن أسهم الإنترنت في توسيع هامش مشاركة الأفراد في العملية الإعلامية. ولهذا أصبح المواطن العادي، في ظل ثورة الاتصالات ، صحفياً، له أدوات خاصة به مثل : المدوّنة الخاصة، والمدوّنة الفلمية، وخدمة الرسائل المصوّرة ... وهذه العناصر جميعاً تسمح للمواطن العادي، إذا توفّرت شروط معينة، أن يبحث عن الأخبار مستقلاً، بل أن يسهم في توزيعها، بعد أن كان خاضعاً كلياً للإعلام التقليدي، كان ذلك عن طريق المذياع والتلفاز، أم كان عن طريق الصحف والمجلات. وهذه التحولات دعت إلى الحديث عن «الصحيفة المتلاشية»، لأن عدداً متزايداً من الشباب بدأ بالانصراف عن الإعلام التقليدي، ويزداد هذا الانصراف في البلدان التي يغيب فيها التجديد الإعلامي، حال العالم العربي بعامة، بسبب القوانين المقيّدة للحريات، وتلك الرقابة الصارمة التي تحدد المسموح والممنوع، من دون تدبّر كبير غالباً. انتهى د. الشريف إلى ما انتهى إليه السيد ياسين، رغم اختلاف موضوعهما، مؤكدين أن الديمقراطية ، كما التجدّد العقلي، شرط للاستفادة من المعرفة التي أتاحها «المجتمع العالمي»والتي تنطوي على وجوه متناقضة على أية حال، لا تصوّب وتستثمر إلا بسياسة تعليمية ـ إعلامية جديدة.

عالج د. صالح أبو إصبع بدوره الموضوع الذي قاربه الأستاذان السابقان بدراسة طويلة عنوانها : تكنولوجيا الاتصال وآفاق المستقبل في الوطن العربي، شرح فيها ، بشكل تفصيلي، ميادين ثورة تكنولوجيا الاتصال، متحدثاً عن : أقمار الاتصالات الصناعية، الوسائط الاتصالية، الكتاب الإلكتروني، طرفيات تخزين البيانات، ... يتوزع استخدام التكنولوجيا على مجالات متعددة: المعلومات، خدمات الاتصال، التعليم ، التجارة، الإلكترونية، الترفيه، .... تشهد هذه المجالات على التكامل المبدع بين العلمي والتطبيقي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، الأمر الذي يدلل ، مرة أخرى، أن للإنتاج العلمي

سياسة خاصة به، وأن لترجمة الاكتشاف العلمي إلى اقتصاد اجتماعي فاعل سياسة نظيرة. ولذلك فإن الحديث المسهب عن العلم والمجتمع يردّ إلى مؤسسات وخبرات متراكمة، قبل أن يستدعي مفردات متفرقة مثل : الذكاء والأفراد والإبداع والتفوق الذاتي، ... ولعل العلاقة، التي لا هروب منها بين الإنتاج المعرفي والإدارة السياسية، هي التي دعت الباحث إلى أن يشير إلى «الحكومة الإلكترونية»التي عرفتّها الأمم المتحدة بأنها : «استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصاً الإنترنت للوصول إلى حكومات أفضل». وهي التي دعته ، أيضاً، إلى الإشارة إلى الدور السلبي للحكومات العربية في هذا المجال، التي أصدرت «وثيقة تنظيم عمل للفضائيات» في شباط ٢٠٠٨، التي لاقت اعتراضاً من المهتمين بحرية الرأي وحقوق الإنسان ذلك أن دور هذا «التنظيم»، كما يقول الباحث، التضييق على الناشطين في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان، كما لو كانت الحكومات العربية مهتمة بما يعطّل عقل الإنسان ويشلّ حركته، لا بما يفتح لمجتمعاتها أفقاً جديداً. تمكن الإشارة، سريعاً، إلى القوى الأساسية القادرة على إنتاج المعرفة العلمية بشكل موسع، والتي تمثّلت، تاريخياً، بمرجعين : السلطة السياسية المركزية، التي تربط بين النهوض الاجتماعي والنهوض العلمي، والشركات القوية، التي ترعى الاكتشافات العلمية وتشجع عليها، وتدرجها في سياستها الصناعية والاقتصادية. وهذان المرجعان، للأسف، ضعيفا الأثر في الحياة المعرفية العربية.

قدّم أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة د. جودة عبد الخالق دراسة مختصة تمس الشأن المالي في العالم كله: «الأزمة المالية العالمية، الأسباب والحلول المقترحة»توقف الباحث في دراسته أمام عناوين كثيرة: ما هي الأزمة المالية، مسلسل الأزمات المالية، ما هي الأسباب ، الأزمة المالية والعولمة المالية، ... أرجعت الدراسة الأزمة إلى تحوّلات أساسية في العقود الثلاثة الأخيرة، من بينها التقدم التكنولوجي في مجالات المواصلات والاتصالات والمعلوماتية وهيمنة الفكر الليبرالي الجديد، التي نتجت عنها مؤسسات مالية عملاقة، تتمتع بقدر هائل من حرية الحركة والمناورة، بعيداً عن الرقابة الفعالة من جانب أي سلطة. ولعل هذا الوضع هو الذي يجعل من المستحيل، في ظل النظام الدولي الراهن، تحاشي اندلاع الأزمات المالية، وهو ما دفع صندوق النقد الدولي إلى تأسيس منتدى الاستقرار المالي، الذي يهدف

إلى استقرار البيئة المالية الدولية وتجنّب نشوب الأزمات المالية، ...

لا غرابة أن يتضمن هذا الكتاب الجماعي، الذي لامس مستويات عدة من الواقع العربي، دراسة عن «المكانة الإستراتيجية للشرق الأوسط في الدراسات المستقبلية الغربية» للدكتور وليد عبد الحي ألقت ضوءاً على تحوّلات جغرافية وسياسية محتملة، مثل التحولات الحدودية وظهور دويلات دينية، كما حلّلت إستراتيجية الولايات المتحدة، كما تمدّد حلف الأطلسي ، الهادفة إلى حصار المجال الحيوي لكل من روسيا والصين من الناحية الجغرافية والتحكّم بالثروة النفطية، واتخاذ التدابير اللازمة لإنجاح هذه الإستراتيجية. ومع أن الدراسة ، التي تتميّز بالكثافة واقتصاد الكلمة، قدّمت معلومات هامة في أكثر من مجال، فإن أربع نقاط منها جديرة بالانتباه: أن التنبؤ بمستجدات العالم العربي لم يكن شأناً عربياً، وأن دراسة المستقبل العربي في مراكز البحث الغربية مرتبطة بالأهداف السياسية الرسمية، وأن هذه المراكز تفصل فصلاً بيّناً بين المشرق العربي ومغربه، وأن «الشرق الأوسط» لن ينعم بالديمقراطية في العشرين سنة القادمة. والواضح، في الحالات جميعاً، أن مستقبل العالم العربي يأتي من خارجه، وأن هذا «الخارج الديمقراطي»معني بالنفط وتمزيق العالم العربي والحفاظ على إسرائيل، وتأمين كل ما هو ضروري لإبقاء «الوضع الراهن» على حاله. يقود «التنبّؤ بمستجدات العالم العربي»إلى سؤالين : ألا يستطيع الطرف الغربي، القادر على التنبؤ بآفاق بلد بعيد عنه أن يتدخل في شؤون هذا البلد، كما يريد، كي يدفعه إلى الأفق الذي يريده له؟ وإذا كان العالم العربي غير مهتم بالمستقبل الذي ينتظره، ألا يعني هذا أنه غير مهتم بحاضره أيضاً؟

ومثلما أن الموضوع السابق تتويج منطقي للأبحاث التي سبقته، فقد آثر د. غسان إسماعيل عبد الخالق أن يخصب قراءة الواقع العربي الراهن بملاحظات مستقاة من فكر ابن خلدون، وذلك في دراسته: «واقعنا الحضاري العربي من منظور خلدوني». يستهل د. غسان بحثه بجملة متشائمة: «يشهد الوطن العربي الآن واقعاً حضارياً لا يحسد عليه»، مشيراً إلى التفكك السياسي وغياب الوحدة الاقتصادية، وإلى التآكل المجتمعي، الظاهر في انهيار الطبقة الوسطى وتعاظم دور «طبقة محدثي النعمة»، وإلى تصحّر ٨٩٪ من الأراضي العربية. والنتائج الصادرة عن هذه المقدمات واضحة قبل الوصول إليها: تعطيل العقل والاكتفاء

بأحكام جاهزة، تمجد الماضي وتنسى الحاضر، والاحتفاء بثقافة النقل والإعراض عن ثقافة العقل، والاطمئنان إلى المناهج اللاعقلانية واللاواقعية واللانقدية .. تترجم هذه الأمراض تراجع المناهج التعليمية ، والتآكل الاجتماعي الذي أدمن على التقليدي والمألوف وأصبح يخشى من التجديد، ووقع في ثقافة التكرار ، التي تنشر العموميات وتعتاش بها. ولهذا فإن التذكير بابن خلدون تذكير بالمنهج العقلاني، الذي يقرأ الظواهر في تعييناتها المشخصة ، ويربط بين كل ظاهرة والمعرفة الخاصة لها، مميزاً بين العام والخاص، وبين العلم الزائف والعلم الحقيقي. ذلك أن «العالم الجامع»لا وجود له، وأن العلوم قائمة بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد، مثل علم التاريخ وعلم الكيمياء وعلم الفيزياء ....، وهو ما انتبه إليه طه حسين مبكراً في كتابه: «في الأدب الجاهلي».

ما الذي يخلص إليه الباحثون في «معضلات الإصلاح والتكامل في العالم العربي»؟ يخلصون إلى نتائج ثلاث: أولها تشاؤم شديد من الحاضر العربي ، وتشاؤم من المستقبل إن بقي الحاضر على حاله ، وثانيها التكامل العربي السلبي، فما هو مشترك في العالم العربي يتمثّل بالسلب المتعدد الوجوه، الذي يجعل الإصلاح ضرورة، ويبيّن أن الإصلاح المنشود عمل صعب وشاق ويحتاج إلى «إرادات مقاتلة صادقة»، وثالثها تخلّف المجتمع العربي عن المجتمع العالمي، سياسة واقتصاداً ومعرفة، الأمر الذي يستدعي السؤال النهضوي: لماذا تأخر العرب وتقدم غيرهم؟ لا يقوم الجواب في «العقل العربي»، فقد كان مبدعاً ذات مرة، بل في القيود المتعددة التي ترمى عليه.

وما الذي يحصل عليه قارئ هذا الكتاب؟ يحصل على المعرفة الموضوعية المتكاملة التي تفسّر وجوه السلب في المجتمع العربي ، وتقترح السبل الكفيلة، نظرياً، بمعالجتها، في انتظار تشكّل الإرادة الوطنية ـ القومية، التي تنقل النظر الموضوعي إلى حيّز التطبيق. يتكشّف هذا في المساهمات المتعددة التي صاغت هذا الكتاب، التي تحيل على عالم الاجتماع والاقتصاد والمؤرخ والأديب ومختصين في شؤون الاقتصاد والقضايا المالية قاربوا ، جميعاً، موضوعهم، متسلّحين بالمعرفة المختصة والنزاهة الأخلاقية. وفي هذه الحدود ترد المعرفة على التشاؤم، ذلك أن معرفة أسباب الخلل تنطوي ، منطقياً ، على إمكانية التخلّص منه، وتخبر أن الانتقال من حالة الخراب إلى حالة البناء أمر ضروري وممكن في آن.

مستقبل النظام العربي في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة

د. حسن نافعة*

لا ريب أن الحديث في هذا الموضوع يثير في النفس شجوناً عديدة، وقبل تناول موضوع مستقبل النظام العربي، ينبغي أولاً أن نتحدث عن طبيعة هذه التحولات وأبرزها، سواء على الصعيد الإقليمي، أو على الصعيد الدولي. وحسب اعتقادي، فإن أبرز التحولات الإقليمية في منطقتنا، تتمثل في صعود سائر دول الجوار الإقليمي، دون استثناء، مقابل تراجع النظام العربي برمته، سواء كان النظام الرسمي أو أي وحدات أخرى داخل النظام العربي، إذ لا توجد قوة داخل النظام العربي، قادرة على أن تفرد لنفسها مكانة وسط هذا الصراع الإقليمي؛ أو تستطيع أن تقود العالم العربي لمواجهة التحديات التي تبرز أمامه على الصعيد الإقليمي. ولربما كان مفيداً أن ننظر في ما حولنا لنعرف ما هي القوى الإقليمية الرئيسية حولنا، لنجد أن إيران،

ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ٦/ ٤/ ٢٠٠٩ .

* أمين عام منتدى الفكر العربي في الأردن.

مثلاً، غدت واحدة من هذه القوى، وكذلك تركيا ، فضلاً عن إسرائيل التي كانت وما زالت محركاً أساسياً للأحداث في المنطقة، بل حتى إثيوبيا، نفسها تحوّلت إلى قوة إقليمية، أو على الأقل أصبحت تستطيع أن تغزو دولة عربية، في ظل صمت مطبق للنظام العربي.

وسنحاول الآن أن نستعرض كيف برزت هذه القوى الإقليمية من حولنا، وما هي الأدوات والأطر التي تستطيع أن تؤثر بها على النظام العربي.

أولاً : إسرائيل

تقف إسرائيل اليوم ، على الرغم من تصور البعض من عدم اكتمال المشروع الصهيوني بعد، أو انسداد أفقه بحكم المقاومة، تقف في وزن نسبي لقوتها متعاظم على الدوام، وتترسخ مكانتها على حساب النظام العربي بمجمله. وأظن أن أكبر نجاحات إسرائيل ، على مستوى الإقليم ، تمكنها من إخراج مصر من ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، من خلال اتفاقيات كامب ديفيد سنة ١٩٧٨، ثم بإبرامها لمعاهدة سلام مع مصر سنة ١٩٧٩ ، والتي يمر عليها اليوم نحو ثلاثين عاماً. وبصرف النظر عن النوايا الكامنة وراء عقد هذه المعاهدة، وإذا ما كان المقصود بها الوصول إلى تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، غير أنه يمكن القول، بعد مرور ثلاثين عاماً ، إن إسرائيل لم تكن أبداً جاهزة للسلام، ولم تستهدف بناء سلام شامل، بل استهدفت، فقط ، إخراج مصر من معادلة الصراع العسكري ، ومحاولة الاستفراد بالدول العربية الأخرى، لفرض تسوية بشروطها هي.

وعلى الرغم من أن إسرائيل لم تنجح بفرض شروطها، غير أنها نجحت على الأقل في أن تحدث تمزقاً هائلاً في النظام العربي . فبعد مرور ثلاثين عاماً على إبرام معاهدة السلام مع مصر، لا نلمس وجود أي سلام على الإطلاق. وفي الوقت الذي التزمت فيه أكبر الدول العربية بالمعاهدة التزاماً تاماً، معتبرة أن حرب أكتوبر هي آخر الحروب مع إسرائيل، وألقت السلاح فعلياً، فإن إسرائيل، في المقابل، ظلت تحمل السلاح، وتخوض الحروب، واحدة تلو الأخرى، وكان آخرها حربين لا يفصل بينهما سوى أقل من عامين فقط، أولاهما الحرب التي أرادت من خلالها تصفية المقاومة على الساحة اللبنانية سنة ٢٠٠٦، وثانيتهما تصفية

المقاومة الفلسطينية في غزة بعدوانها الشرس أواخر العام ٢٠٠٨.

صحيح أنها لم تحقق الانتصار في هاتين الحربين، معاً، غير أنها ما تزال قوة قادرة على تحريك الأحداث في منطقة الشرق الأوسط. وقد أفرزت كل التطورات التي ظهرت على الساحة، في نهاية المطاف، يميناً إسرائيلياً ليس مستعداً ولا جاهزاً للتوصل إلى أية تسوية.

وعليه ، فإننا نقف حيال تحولين أساسيين طرآ على المشهد الإقليمي، في ما يتصل بإسرائيل، وخلاصتهما أولاً : أن إسرائيل تبرز قوة إقليمية متفوّقة تكنولوجياً وعلمياً ، وقادرة على تحريك الأحداث، وعلى شن الحروب.

ثانياً: وفي مواجهة إسرائيل، يبدو النظام العربي الرسمي منسحباً تماماً، في حين أن القوى التي تحاول أن تواجه المشروع الصهيوني، هي قوى تبدو حتى من منظور بعض الأنظمة العربية خارجة على الشرعية العربية. ولولا ضعف الدولة المركزية في لبنان وفلسطين، لما استطاعت قوى المقاومة أن تتصدى لهذا العدوان الإسرائيلي.

ومن ثم فإن المشهد الأول الذي ينبغي أن نرصده، في ظل التحولات الإقليمية، هو انهيار عملية السلام تماماً ، وصعود يمين إسرائيلي بالغ الشراسة يتحدى العالم كله ولا يطرح، مطلقاً، أي مشروع للتسوية، وبالتالي فإن هذا التطور يطرح سؤالاً على العالم العربي قوامه: ما الذي سيفعله أمام هذا اليمين الصهيوني الإسرائيلي، وأمام هذا التوحش الإسرائيلي في استخدام القوة لمواجهة العرب.

ثانياً : إيران

نحن نعلم أن إيران طوال عقدي الخمسينات والستينات، وحتى اندلاع الثورة الإسلامية، كانت تسير في ركب الاستراتيجية الغربية، وتحديداً الاستراتيجية الأمريكية. وفي مقابل ذلك، كان هناك تيار قومي عربي يقوده الرئيس جمال عبد الناصر، ومن ثم كان هناك تحجيم للدور الإيراني في المنطقة، ولم يبدأ هذا الدور بالبروز ليلعب دور الحارس لمنطقة الخليج إبان عهد شاه إيران السابق، إلا لفترة قصيرة قبيل سقوط نظام الشاه.

غير أن اندلاع الثورة الإسلامية في إيران، أحدث تحوّلاً خطيراً للغاية، على الصعيد الإيراني، وبدأت إيران بالبروز، علماً أنه كانت هناك لحظة تاريخية فريدة، كان بوسع العالم العربي أن يستفيد منها، لكن ، لسوء الحظ، أن اندلاع الثورة الإسلامية في إيران، تزامن مع لحظة خروج مصر من معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وكانت المفارقة، في هذا الشأن، دور مصر التي كانت تقود النظام العربي، على طريق التحرر والتنمية، وما يترتب على ذلك من مواجهة إيران، لنجد أن إيران هي التي تحولت إلى دولة ثورية ، في حين تحولت مصر إلى الاتجاه المعاكس تماماً. ومن ثم فقد انقسم العالم العربي على نفسه. وليس صحيحاً أن الدول التي عارضت إبرام مصر معاهدة سلام مع إسرائيل، حاولت أن تستفيد من هذه اللحظة، ففي واقع الأمر، ضمت دول الممانعة العراق، وفي اللحظة نفسها التي حاول فيها العراق شغل الفراغ الناشئ بخروج مصر من معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بدأنا نجد تحولاً في التفكير العراقي الذي راح ينظر إلى الثورة الإيرانية بوصفها الخطر الأكبر الذي لا يتهدد العراق وحده، بل منطقة الخليج برمتها، ومن ثم بدلاً من أن تكون هناك جبهة للممانعة تحاول أن تملأ الفراغ الذي أحدثته مصر، بدأ يحدث تراجع على هذا الصعيد.

وقد حاولت مصر ، بقيادة السادات أن تستفيد من الخلل الذي أحدثته الثورة الإسلامية في المنطقة ـ ونتذكر هنا ما حدث في ثورة إيران الأولى بقيادة مصدّق سنة ١٩٥٠ ، حين تمكنت الولايات المتحدة من إعادة الشاه إلى الحكم مرة أخرى، وقد كان السادات يدرك أن انهيار النظام الإيراني سيشكل عنصراً ضاغطاً على اتفاقية السلام، وعلى مصر والحلف الموالي للولايات المتحدة، في المنطقة.

وخلاصة هذا الاستعراض التاريخي القصير أن النظام العربي انقسم جراء الثورة الإيرانية الإسلامية، ووصل إلى حد قرار الرئيس صدام حسين بدخول حرب لمحاولة إجهاض تلك الثورة في مهدها. علماً أن الولايات المتحدة الأمريكية استدرجت العراق لهذه الحرب ، وحاولت أن تطيل أمدها إلى أطول فترة ممكنة؛ لأنها كانت تمارس في ذلك الوقت، ما يسمى بسياسة الاحتواء المزدوج، ومن ثم فقد حاولت باستمرار أن تسكب الزيت على الحريق المشتعل في المنطقة، لكي تنتهي الحرب العراقية الإيرانية بإضعاف القوتين

الإقليميتين الرئيسيتين؛ العراق من ناحية ، وإيران من ناحية أخرى ، ومن ثم تتهيأ هناك ظروف أكثر ملاءمة لفرض التسوية، وفق الشروط الإسرائيلية والأمريكية. غير أن تلك الحرب انتهت باضطرار إيران لقبول وقف إطلاق النار. وكنا نتصور أن تلك الحرب انتهت بخروج العراق منتصراً، وهو ما سيتيح لم شمل النظام العربي، والبحث عن صيغة توازن جديدة. لكن وللأسف الشديد، دخل الرئيس صدام حسين مغامرة الحرب على الكويت، وجرّ العالم العربي إلى كارثة جديدة.

أما إيران الثورة، التي أنهت الحرب مع العراق سنة ١٩٨٨، فقد بدأت باستعادة مكانتها ودورها ، وتبني قوتها الذاتية، وقد نجحت في الاستفادة من أخطاء العراق من ناحية، والسياسة العربية، من ناحية ثانية، وأيضاً من أخطاء الإدارة الأمريكية من ناحية ثالثة، وقد تبلور نجاح إيران في عدد من الأمور، ومنها قدرتها على أن تتصدى للعقوبات والحصار الأمريكيين، وأن تمضي في برنامجها النووي، بل إنها استفادت من الحصار الأمريكي لبناء قدرتها الذاتية. ولاحظنا كيف استطاعت إيران أن تنجز عملية تخصيب اليورانيوم، وهي ليست مسألة هينة من الناحية التكنولوجية، كما استطاعت أن تنشئ ترسانة مهمة من الأسلحة التقليدية، اعتماداً على مواردها الذاتية. ومن الواضح أن الإنجاز الإيراني يستحق التقدير ، لأن إيران استطاعت أن تدخل عصر الفضاء من خلال بداية برنامج فضائي تعمل عليه بجد.

وهكذا بدأت تبرز إيران كقوة حقيقية ذات تأثير على المنطقة. غير أن الخطورة في هذا السياق ، أن إيران، وعقب الاحتلال الأمريكي للعراق، استطاعت أن تغدو اللاعب الرئيسي على الساحة العراقية، وقد ساعدها أيضاً تخلي الأنظمة العربية عن دعم المقاومة في كل من فلسطين ولبنان، في الحلول محل تلك الأنظمة في دعم المقاومتين، ولا ننكر أن الإنجاز العسكري الذي تحقق في لبنان سنة ٢٠٠٦، وكذلك الإنجاز المتحقق في شتاء ٢٠٠٩، يعود الفضل في جزء كبير منه إلى الدعم الإيراني لحزب الله من ناحية، ولحركة حماس وحركة الجهاد من ناحية أخرى. وبالتالي أصبحت إيران قوة إقليمية، ليس في منطقة الشرق الأوسط فقط، وإنما في منطقة وسط آسيا، وكذلك الأمر في أفغانستان حيث غدت

إيران لاعباً أساسياً في ساحتها. واستطاعت أن تجهض ليس فقط المخططات الأمريكية والإسرائيلية، الرامية إلى هزيمة الثورة الإيرانية وإجهاض إيران من الداخل، بل استطاعت أن تفوّت على الولايات المتحدة وإسرائيل إمكانية توجيه ضربة عسكرية لها، وذلك لقدرتها على إغلاق مضيق هرمز، ولقدرتها من خلال الصواريخ التي طوّرتها، على ضرب منابع النفط والقواعد الأمريكية في منطقة الخليج. وحتى هذه اللحظة، وعلى الرغم من أنه كان يتم وضع العديد من الخطط داخل الولايات المتحدة وإسرائيل، لضرب إيران عسكرياً، فقد تمكنت إيران من إجهاض هذه الخطط.

باختصار فقد صمدت إيران في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل، واستطاعت التغلغل داخل العالم العربي، ولا سيما في العراق، وأصبح لها نفوذ كبير على المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية، وبالتالي تحولت إلى لاعب إقليمي رئيسي كبير ومهم جداً على ساحة المنطقة، وها نحن نجد بأن الولايات المتحدة تحاول اليوم خطب ود إيران، مدركة أنها لا تستطيع أن تنسحب من العراق أو أفغانستان انسحاباً مشرفاً إلا إذا تعاملت مع إيران، وتخلت عن سياسة المواجهة معها.

ثالثاً: تركيا

حتى فترات طويلة، ولغاية الخمسينات والستينات، كانت تركيا إحدى أدوات السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، وكان لديها في واقع الأمر، ضعف بنيوي، نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في الداخل، وكثرة الانقلابات العسكرية؛ لأنه كانت هناك باستمرار سلسلة متعاقبة من الأنظمة الحاكمة المتباينة، حيث يجيء حكم عسكري، يتلوه حكم مدني... إلخ، ولذلك لم تتمتع تركيا باستقلال كبير لفترة طويلة.

غير أن الوضع اختلف بعد ذلك، فبدأت تركيا تتمتع بهذا الاستقرار منذ نجاح حزب العدالة والتنمية في أن يصبح هو المسيطر على الحزب الأكبر على الساحة السياسية في تركيا. وقد استطاع هذا الحزب، في واقع الأمر، أن يحيد دور المؤسسة العسكرية في تركيا، وبالتالي فقد منح تركيا الفرصة لتحقيق معدلات تنمية مهمة، الأمر الذي مكن تركيا أن تلعب دوراً مهماً.

ولقد مكّن ذكاء السياسة ، تركيا أن تصبح قادرة على إنشاء علاقات متميزة مع كل الأطراف، فقد أصبح لها علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال عضويتها الفاعلة في حلف شمال الأطلسي، لكن ذلك لم يمنع تركيا من محاولة الاستقلال بسياستها الخارجية عن السياسة الأمريكية ، والسياسة الإسرائيلية. وظهر ذلك من خلال أزمتين كبريين واجههما العالم العربي، في واقع الأمر، فمثلاً إبان الأزمة العراقية، رفضت تركيا أن تعبر القوات الأمريكية من أراضيها، وأن تصبح نقطة انطلاق لضرب العراق، في حين وافقت دول عربية أخرى، أن تصبح هي نقطة الانطلاق لذلك.

وفي حرب غزة الأخيرة، كان الموقف التركي موقفاً متميزاً جداً، وبالتالي استطاعت أن توجه انتقادات لإسرائيل لم تستطع دول عربية كثيرة أن توجهها.

وكان من اللافت أن أوباما قد اختار تركيا دولة مناسبة لإطلاق مبادرته تجاه العالم الإسلامي، والتي يوضح فيها أن الولايات المتحدة لا تعادي العالم الإسلامي، ومن ثم فإن الولايات المتحدة وأوروبا، ينظران إلى النموذج التركي الآن ، بوصفه النموذج الإسلامي الأكثر اعتدالاً، والقادر على أن يكسر هذه الهوة بين الشرق والغرب... إلخ. الأمر الذي يعطي لتركيا زخماً ودوراً مهماً في المنطقة.

ويهمني أن أعرج أيضاً على الدور الأثيوبي، لإظهار مدى تدهور النظام العربي الرسمي، فهذه الدولة التي يجتاحها الفقر والمجاعة والأوبئة، والتي تعد من أكثر الدول تخلفاً في العالم، ومع ذلك نجدها تدخل بقواتها العسكرية إلى دولة عربية عضو في جامعة الدول العربية، وهي الصومال، ويقف العالم العربي متفرّجاً حيال هذا الأمر.

ومن ثم ، حين نستعرض المشهد الإقليمي برمته، ونشهد تصاعد الدور الإسرائيلي ليصبح هو الفاعل الرئيس في تحريك أحداث المنطقة، وكذلك الدور الإيراني، والدور التركي، فإن كل ذلك يتم على حساب العالم العربي، الذي أصبح شديد التمزّق، والضعف، فلا هو يشكل نظاماً قادراً على مواجهة التحديات الإقليمية، ولا توجد به دولة أو مجموعة من الدول القادرة على قيادة العالم العربي إلى مواجهة هذه التحديات.

باختصار، هذا هو المشهد الإقليمي، كما أراه، والذي يعطينا فكرة عن حجم تراجع النظام العربي الرسمي، لصالح تمدد القوى الإقليمية، على الساحة.

المشهد الدولي:

في هذا السياق، يطالعنا سؤال، حول أبرز التطورات التي طرأت على المشهد الدولي في المرحلة الأخيرة.

يمكن ، في الواقع، رصد صعود ثم انهيار المشروع الإمبراطوري الأمريكي ، بوصفه أبرز هذه التحولات. فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، تصورت الولايات المتحدة أن الفرصة قد حانت لبروز القرن الأمريكي الجديد، كما أسماه التيار المحافظ في الولايات المتحدة، وأن اللحظة غدت مناسبة لهيمنة أمريكية منفردة على العالم، ولإعادة صياغته بطريقتها. وكان لدى اليمين الأمريكي المحافظ مشروع جاهز لهذا الأمر. وقد وجد هذا المشروع فرصة لوضعه موضع التطبيق عقب وصول جورج بوش إلى السلطة سنة ٢٠٠٠. غير أن ما أعطى الفرصة لمشروع الهيمنة الأمريكية فعلياً للتحول من مشروع نظري إلى محاولة للتطبيق على أرض الواقع، هو أحداث أيلول سنة ٢٠٠١. وسرعان ما حاول الرئيس بوش أن يخرج هذا المشروع من الأدراج، لكي يضعه موضع التنفيذ. ونلاحظ أن موضوع افغانستان، ومحاولة تصفية القاعدة، وضربها، كانا فقط من أجل ذر الرماد في العيون، ولكي يثبت جورج بوش أنه بدأ ما سمّاه الحرب الكونية على الإرهاب، ثم سرعان ما ذهب إلى العراق واحتلاله، وكان هذا الاحتلال ـ في الواقع ، هو البداية الحقيقية لمشروع الهيمنة ووضعه موضع التطبيق؛ إذ اتضح لاحقاً أن موضوع أسلحة الدمار الشامل ليس له أي وجه من الصحة، وأن علاقة العراق بالإرهاب لا وجود لها، على الإطلاق، ومن ثم فإن غزو العراق كان بمثابة موطئ قدم لإعادة تشكيل الشرق الأوسط، وللاستيلاء على نفط المنطقة، وللتحكم في الاقتصاد العالمي ، وفي القوى الدولية الصاعدة، ولا سيما الصين وروسيا. وبالتالي كان غزو العراق فاتحة للمشروع الإمبراطوري الأمريكي، الذي يتلوه لاحقاً إسقاط النظام الإيراني، والنظام السوري، ومن ثم إعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط، بما يتفق وتصوّر إدارة بوش للهيمنة.

غير أن هذا المشروع، سرعان ما بدأ يتعثر بالوحل العراقي، والوحل الأفغاني، ثم بدأ يتآكل على نحو تدريجي، إلى أن بدأت تلوح مظاهر انهياره. وتجلت مظاهر سقوط المشروع

الأمريكي في جانبين: جانب عسكري ، حيث إن هناك تقديرات، غير رسمية، تتحدث عن سقوط نحو ٢٠ ألف قتيل أمريكي و ٥٠ ألف جريح، فضلاً عن عدد ضخم من المصابين بتشوهات وعاهات نفسية.

أما الجانب الآخر ، فهو جانب اقتصادي، وهو أكثر وضوحاً، حيث تشير تقارير مؤكدة، إلى أن إجمالي خسائر الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان ستبلغ نحو ثلاثة تريليونات دولار، بما في ذلك التأمين الصحي ، والتعويضات المدفوعة، وكل ما يترتب على هاتين الحربين.

غير أن هناك تقارير أخرى تسخر من هذا الرقم، وتزعم أن الخسائر ستصل إلى نحو ستة تريليونات، وهو مبلغ خرافي دون شك. لكن بما أن الولايات المتحدة كانت في وضع يمكنها من أن تسحب أموالاً على المكشوف من كل أرصدة العالم، فقد بدأ يتضح بعد ظهور الأزمة المالية العالمية، أن هذا الإنفاق الضخم للغاية، كان له تأثير أيضاً في بداية ظهور تصدع حدود القوة الأمريكية بمجملها، وليس القوة العسكرية فقط؛ إذ كانت تدعي الولايات المتحدة، قبل غزو العراق، أنها تستطيع أن تخوض حربين متوازيتين في وقت واحد، على الصعيد العالمي، وأن تكسبهما معاً؛ لكن تبين لاحقاً أنها لا تستطيع أن تكسب أياً منهما، ومن ثم اتضحت حدود القوة العسكرية الأمريكية وعجزها عن أن تهيمن بالوسائل العسكرية على العالم.

وتبين لاحقاً، أيضاً وهو الأهم، لدى حدوث الأزمة المالية العالمية، أنه على الرغم من وجود فقاعات من الأزمات المالية، على غرار فقاعة الإنترنت، والفقاعة العقارية، فإن الأزمة المالية تحوّلت إلى أزمة اقتصادية، ثم أصبحت الأزمة الاقتصادية الأمريكية أزمة على مستوى الاقتصاد العالمي.

وأود أن أخلص من كل ذلك إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد كما كانت سابقاً، وأن الوزن النسبي للولايات المتحدة في النظام العالمي قد تآكل دون أن يعني انهيار هذا الدور تماماً، بل إن هناك نظاماً عالمياً جديداً آخذاً بالتشكّل. وقد ثبت بالدليل القاطع أن هذا النظام لا تستطيع أن تحكمه دولة منفردة، حتى ولو كانت الولايات المتحدة الأمريكية. ونلاحظ أن ظاهرة الرئيس أوباما، بدأت قبل ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية، وكان واضحاً وجود

حركة داخل المجتمع الأمريكي بدأت تدرك أن ثمة أخطاء استراتيجية جسيمة ارتكبت من جانب إدارة الرئيس بوش، وأنه آن الأوان لتصحيحها قبل أن يغرق المركب الأمريكي برمته. ثم جاءت الأزمة المالية، لتؤكد دون شك أن الولايات المتحدة تواجه أزمة حقيقية. وهذه الأزمة أفرزت ظاهرة أوباما، الذي يسعى إلى تصحيح مجموعة أخطاء استراتيجية هائلة ارتكبتها الإدارة الأمريكية السابقة، لكنها تشير إلى وجود أمر رئيسي يهمنا في هذه المحاضرة، وقوامه أن الولايات لم تعد القوة المهيمنة الوحيدة، صحيح أنها ما زالت هي القوة الأكبر ، وأن الفرق بينها وبين القوى الأخرى، كاليابان والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، ما زال كبيراً، لكن هناك إعادة ترتيب وتوزيع للأدوار على مستوى النظام العالمي.

وروسيا، التي كانت تنهار في التسعينات ، بدأت تتماسك وتبرز مجدداً . وهناك قوى صاعدة أخرى مهمة جداً، على غرار الصين من ناحية، والهند من ناحية أخرى، والبرازيل أيضاً .. مما يدل على أن خريطة النظام العالمي أخذت بالتشكل مرة أخرى، بحيث يبدو وكأنه ليس هناك دولة واحدة قادرة على أن تشد العالم كله وراءها.

وفي المحصلة نجد أنفسنا أمام نظام إقليمي يتغير، ونظام عالمي يتغير، إضافة إلى أننا أمام نظام عربي تنعكس عليه كل هذه المتغيرات، على نحو سلبي تماماً. ذلك أن النظام العربي، طوال السنوات الثلاثين الماضية كان يزداد تشققاً، وانقساماً، وتراجعاً. بل حتى إن مصر لم تستطع إعادة بناء اقتصادها، على خلاف كل التوقعات التي كانت ترجح أن معاهدة السلام التي أبرمتها مع إسرائيل ستعطي مصر الفرصة لكي تعيد بناء اقتصادها، ونظامها التعليمي، ولتنطلق اقتصادياً ولتتحول إلى قوة إقليمية مؤثرة. لكن ما حدث هو العكس، إذ لم تستطع مصر أن تستفيد من هذه السنوات الطويلة التي لم تخض فيها أية حروب، كما حصلت انهيارات متعددة في العالم العربي، فالعراق دمّر، بل حتى إن الدول العربية التي لم تشارك بفعالية في النظام العربي، لا على الصعيد الاقتصادي، ولا على الصعيد السياسي والعسكري، لم نجد أي نموذج واحد للتنمية فيها يعتد به.

وعليه فإن المشهد العربي، في ظل هذه التحولات العالمية والإقليمية، هو مشهد يثير الشفقة فعلاً.

المستقبل إلى أين؟

يراودنا هنا سؤال عن ماهية المحددات التي ستصوغ شكل المستقبل في المرحلة القادمة؟

في اعتقادي أن هناك فرصة مواتية للعالم العربي، كي يوقف، على الأقل، سلسلة الانهيارات التي حدثت، ومن ثم يبدأ في الصعود. ذلك أنه حين يتراجع الوزن النسبي للقوة الأمريكية، وحين تصعد قوى دولية جديدة، ويتحول النظام العالمي إلى نظام متعدد الأطراف، وعندما يثبت أن إسرائيل، على الرغم من قوتها الهائلة، وارتباطاتها القوية بالولايات المتحدة، ليست قادرة على حسم الحرب ضد حزب الله في لبنان سنة ٢٠٠٦، أو ضد حماس سنة ٢٠٠٨، فهذا يوضح حدود القوة الإسرائيلية.

وهناك نظام عالمي جديد يتشكّل، إضافة إلى نظام إقليمي في طور التخلّق، فهل بوسع النظام العربي الاستفادة من هذه التحولات؟ وهل يمكن تحويل هذه اللحظة إلى فرصة تاريخية يمكن للعالم العربي أن يغتنمها ليصنع منها انطلاقة جديدة؟!

الواقع، ومن خلال قراءتي الشخصية للأحداث الجارية في العالم العربي، يخامرني الشك في إمكانية حدوث ذلك، لأن هذا يتوقف على أمرين؛ الأول أن تكون هناك استراتيجية عربية جديدة وفاعلة لإدارة الصراع مع إسرائيل. والثاني أن تكون هناك رؤية عربية لترميم مؤسسات النظام العربي الرسمي، بحيث نوجد لدينا مؤسسات عربية أكثر فعالية مما كانت عليه.

وحين نتساءل: هل هناك فرصة أمام العالم العربي لبلورة رؤية مشتركة لإدارة الصراع مع إسرائيل، مستفيداً من دروس السنوات الثلاثين الماضية، فيمكننا أن نجيب نظرياً بالإيجاب، لأن لدينا دليلاً قاطعاً من السنوات السابقة أن عملية التسوية دخلت مأزقاً ولا يمكن إحياؤها، وبالتالي فإن كل المراهنات على التسوية، بالنهج القائم، قد سقطت. ومن ثم فهناك فرصة للتحلل من هذا الوهم، وأن نعيد الرهان على العناصر التي أثبتت فعاليتها، مثل المقاومة، من خلال تقديم الدعم السياسي والعسكري الذي تستحقه، وأن نبني دفاعاتنا وصمودنا لكي نستطيع الرد على احتمالات العدوان الإسرائيلي. لكن السؤال: هل لدينا

نظام عربي ناضج لتولي هذا الأمر؟ من جهتي أشك كثيراً في هذا الأمر، فهناك دول أبرمت معاهدات سلام ولا تريد أن تعدلها أو تغيّرها أو تخرج منها ، وكأن عملية السلام تسير في اتجاه واحد.

أما بالنسبة لترميم النظام العربي، على الصعيد المؤسسي، فقد كان هناك مشروع مطروح منذ مدة طويلة من قبل اليمن، لتحويل جامعة الدول العربية إلى اتحاد عربي .. لكن إذا استمرت الجامعة العربية بهياكلها الحقيقية القائمة فلا أمل مطلقاً بتحقيق هذا الاتحاد، والواقع أن مؤسسات الجامعة لم تعد أكثر من منتديات للنقاش والتفريغ والمصالحات العربية الشكلية. لكن لا نستطيع أن نقول إن الجامعة العربية تشكل إطاراً مؤسسياً قادراً على اتخاذ القرارات؛ لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجه العالم العربي.

ولا ريب أن الأزمة المالية العالمية قد أنهكت العالم العربي، والتي تقدر خسائرها عربياً بنحو ١ , ٣ تريليون دولار، وبالتالي فإن العالم العربي على مشارف مرحلة صعبة للغاية؛ لأن الاقتصادات العربية بمجملها هي اقتصادات ريعية كونها تعتمد على مصادر خارجية .. وهذا يعطينا مؤشراً على أنه من دون تحقيق تكامل عربي حقيقي، على الصعيد الاقتصادي والأمني والاستراتيجي، فلا أمل لهذا العالم أن ينطلق ، ولتحقيق ذلك لا بد من إيجاد نظام مؤسسي، كمجلس الأمن العربي، ومحكمة عدل عربية، وبرلمان عربي، وتجربة اقتصادية تكاملية عربية. وهي عناصر تتطلب مؤسسات ما زالت غير موجودة، والدول العربية غير راغبة في بنائها.

ختاماً، هناك معضلة بنيوية في النظام العربي، فدول العالم العربي لا تقوم على نظام المؤسسات ، وبالتالي فهي لا تستطيع أن تبني مؤسسات موازية على المستوى الإقليمي، لأن فاقد الشيء لا يعطيه، وعندما تحل هذه المعضلة نستطيع أن نبني الأمل في المستقبل.

وباختصار، في ظل الوضع الراهن، أجد نفسي أميل إلى التشاءوم، لكن هناك فرصة تاريخية نابعة من التحوّلات الجارية في النظام الدولي ، والنظام الإقليمي، ويمكن انتهازها إذا أردنا هذا. لكن هل العرب قادرون على ذلك؟!.. ما زلت أشك في الأمر ، لأن المعضلة البنيوية التي تسم النظام العربي بسماتها تجعله عاجزاً عن ذلك.

مؤسسات الفكر العربي ودورها التنموي والاجتماعي

السيد يسين*

قيض لي إبان زيارة سابقة إلى عمان سنة ١٩٩٠ ، أن أعيد صياغة إطاري النظري في علم الاجتماع؛ إذ كان العالم القديم آنذاك يلفظ أنفاسه الأخيرة؛ تزامناً مع بروز بشائر غامضة لعالم جديد قيد التشكّل. واكتشفت في عمان مفهوم العولمة، ومفهوم ما بعد الحداثة، ومفهوم القومية، بتجلياتها الجديدة. ولقد أعدت صياغة إطاري النظري حتى أفهم العالم الجديد؛ لأن العالم القديم قد انقضى. علماً أن العالم القديم كان يتشكّل من ثلاثة عوالم؛ العالم الأول أو ما كان يدعى العالم الحر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية؛ والعالم الثاني ، بقيادة الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية؛ والعالم الثالث الذي يضم البلدان النامية. وغداة سقوط الاتحاد السوفيتي انقلب النظام الدولي؛ الذي كنا نطلق عليه في العلاقات الدولية (النظام ثنائي القطبية)، والذي دار فيه الصراع عبر أكثر من سبعين عاماً بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية. إذاً فقد سقط ذلك النظام،

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ١٥/ ٦/ ٢٠٠٩ .

* مستشار مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية في جريدة الأهرام.

وتحول إلى نظام أحادي القطبية تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة المطلقة على العالم . وأصبحنا أمام نظام جديد.

وقد أدركت مبكراً، إبان وجودي في عمان، أن مفهوم النظام الدولي كأساس لتحليل الحياة الدولية انتهى، وأننا أمام ما يسمى (المجتمع العالمي)؛ الذي أخذ يتشكّل تحت تأثير العولمة ، وثورة الاتصالات الكبرى ، وفي القلب منها شبكة الإنترنت.

ومن هنا استقر في قناعتي أن نقطة البداية في أي بحث، حتى لو كانت دراسة مشكلة محلية، ينبغي أن تبدأ برسم خارطة معرفية لتحولات المجتمع العالمي. ومن دون رسم هذه الخريطة لا نستطيع أن نفهم انعكاسات التغيرات العالمية على مجتمعاتنا المحلية. وقد أصبح مفهوم رسم الخريطة ذائعاً في علم الاجتماع المعاصر لدى مواجهة عالم جديد أو مشكلة جديدة، بغية تحديد التضاريس والاتجاهات والمواضع.

وقد عملت على هذا الموضوع سنوات طويلة، ووضعت سنة ٢٠٠٨ كتاباً بعنوان (الخريطة المعرفية للمجتمع العالمي)، كما صدر لي كتاب آخر قبل أسبوع، بعنوان (شبكة الحضارة المعرفية من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي). ومن خلال دراستي حددت خمسة تحولات رئيسة في المجتمع العالمي، وعلى النحو التالي:

١. الانتقال من نموذج المجتمع الصناعي إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمي. وهذا التحول خطير للغاية، بل هو أخطر تحول في تاريخ الإنسانية. ولا يقل أهمية عن التحوّل من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي. ولا ريب أن المجتمع الصناعي كان ثورة في تاريخ البشرية؛ لأن التصنيع والآلة، وخطوط الإنتاج أصبحت قادرة على إشباع الحاجات الأساسية لملايين البشر، علماً أن وحدة التحليل الأساسية للمجتمع الصناعي تتمثل بالسوق. أما المنظّر الذي أسّس لفكرة السوق فهو كارل بولاني ، وهو عالم اقتصاد وفيلسوف من أصل مجري ، وضع كتابه الشهير (التحوّل الكبير)، وكان له نزعات اشتراكية وأصل لفكرة السوق وكيفية نشأته، وتحدّث عن آلية العرض والطلب بوصفها أساساً للسوق، ولكنه بحكم نزعاته الاشتراكية حذّر من خطورة أن يعلو السوق على المجتمع، وقال بأنه ينبغي على المجتمع أن يراقب السوق وأن يضبط حركته. غير أن الرأسمالية الصاعدة رفضت هذا التوجه، على أساس أن منطقها هو نفي تدخل الدولة في السوق، وإطلاق العنان للسوق،

كما رأينا في عصر العولمة، حيث تحول السوق ، في عصر الرأسمالية المتوحشة، إلى محيط زاخر لا تحده حدود.

ومن الغريب أن كتاب بولاني ، الذي كتبه منذ أكثر من ستين عاماً، أعيد إحياؤه مجدداً هذه الأيام، لا سيما بعد الأزمة المالية الكبرى، والتي أظن أنها ليست أزمة مالية فقط؛ ولكنها أزمة اقتصادية، بمعنى أن النموذج الرأسمالي التقليدي، الذي ينفي دور الدولة في رقابة الأسواق، سقط واضطرت الولايات المتحدة الأمريكية أن تضخ ٧٥٠ مليار دولار كي تسند البنوك والمؤسسات المالية الساقطة. ولذا فهي أزمة اقتصادية، إذاً، ومن هنا أعيد إحياء فكر بولاني، باعتباره أشار من قبل بأنه لا يجوز للمجتمع أن يتخلى عن دوره في رقابة السوق. وأرى أن هذه هي المشكلة التي ستواجهنا جميعاً في السنوات القادمة، وعنوانها إشكالية الدولة والسوق. إذ كيف يمكن للدولة أن تقنّن وأن تضبط حركة السوق، علماً أن هذا الأمر يناقض التوجه القديم. فهناك مشكلة معرفية، ومشكلة سياسية، ومشكلة اقتصادية.

وعليه، فإن السوق كان يمثل وحدة تحليل النموذج الصناعي، ولكن بعد فترة طويلة ظهرت بشائر تحول نموذج عالمي جديد. وقد كتب دانييل بيل، عالم الاجتماع المشهور في جامعة ييل، كتاباً مهماً منذ ثلاثين سنة بعنوان (المجتمع ما بعد الصناعي)؛ ولم يكن له وصف دقيق لهذا المجتمع؛ وهو يقصد ما نعنيه الآن بمجتمع المعلومات العالمي، أي إنه بشّر بظهور نموذج جديد للمجتمعات الإنسانية، ويشار إلى أن وحدة التحليل الخاصة بمجتمع المعلومات العالمي ليست السوق، بل الفضاء المعلوماتي، الذي تندرج في نطاقه شبكة المعلومات (الإنترنت)، وثورة الاتصالات . أما المنظّر الذي نظر للمجتمع المعلوماتي فهو أستاذ علم الاجتماع الأمريكي من أصل إسباني، كاستلز، الذي وضع مؤلفاً من ثلاثة أجزاء، تحت عنوان (عصر المعلومات)، وكان عنوان الجزء الأول (المجتمع الشبكي)، والجزء الثاني (قوة الهوية)؛ والجزء الثالث (نهاية الألفية). وهذا العالم هو الذي صاغ لنا نظرية عامة عن مجتمع المعلومات وكيف يعمل. ولذلك لم يكن غريباً أن يصفه بعض علماء الاجتماع بأنه كارل ماركس القرن الحادي والعشرين. فإذا كان الأول قد اكتشف في القرن

التاسع عشر قوانين عامة للنظام الرأسمالي ؛ فإن كاستلز هو الذي كشف قوانين عامة لمجتمع المعلومات.

ويثير مجتمع المعلومات قضايا متعددة بالنسبة للعالم، وبالنسبة إلينا في المجتمع العربي في ما نسميه (الفجوة الرقمية)، والتي يقصد بها من هم الذين يستطيعون النفاذ إلى الإنترنت، وما نسبتهم إلى باقي السكان. ويمثل هذا الأمر مشكلة كبرى؛ لأن الإنترنت أصبح الآن هو مولد الأفكار والمعلومات، كما أن تدفق المعلومات العالمي يمر من خلال الإنترنت. وهذه الفجوة موجودة داخل كل مجتمع ، بالإضافة إلى وجودها بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتحسب لدى اليونسكو في أفريقيا، مثلاً، بعدد الهواتف نسبة إلى عدد السكان. ويشير أحد تقارير اليونسكو بأن هناك مواطنين أفارقة لم يتحدّثوا في الهواتف طوال حياتهم. وتكمن المعضلة في أن مجتمع المعلومات العالمي يتطوّر ببطء، وإن بثبات، نحو ما يسمى (مجتمع المعرفة). ونحن نخلط في الفكر العربي بين مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة، علماً أن مجتمع المعلومات لا يعني تكنولوجيا المعلومات. ولدينا في مصر شعار رفعه رئيس الوزراء بعنوان (الحكومة الإلكترونية).. وهذا لا يعني مجتمع المعلومات . لكن مجتمع المعلومات في حقيقته هو مجتمع حضاري، إذ ليس هناك مجتمع معلومات من دون ديمقراطية، ودون شفافية، ودون حرية تداول المعلومات، ومن دون حق كل مواطن في الحصول على المعلومة مجاناً وفي أي وقت يشاء. ولو طبقنا مفردات هذا النموذج؛ نجد أن العالم العربي مقصر تقصيراً شديداً في تطبيقه. إذ إننا نعاني من أزمة ديمقراطية، وليس لدينا أية حرية في تبادل المعلومات؛ ومن ثم فإن المواطن لا يستطيع مراقبة أداء الحكومة. فالبيانات الأساسية غير موجودة أو متضاربة وغير ثابتة ولا صادقة. وعليه فنحن ما زلنا في مرحلة تأسيس مجتمع معلومات. وهذا هو التحول الخطير الأول، المتمثل بالتحوّل إلى مجتمع المعرفة، ولا يمكن لمجتمع المعرفة أن يتشكّل إلا في ضوء ما يسمى «اقتصاد المعرفة»؛ حيث يمكن للاقتصاد أن يبدع في إنتاج السلع التي يتم تداولها. ومن هنا فإن قضية الإبداع ستكون هي قضية القرن الحادي والعشرين. كما سيتم التفرقة بين المجتمعات التي تعرف، والأخرى التي لا تعرف، وبين المجتمعات القادرة على إنتاج المعرفة، والمجتمعات العاجزة عن ذلك.

ولدينا في العالم العربي معضلة تتمثل بكوننا عاجزين عن استهلاك المعرفة المتاحة على

شبكة الإنترنت، لأننا لا ننفذ إليها. وهذه المشكلة تحتاج إلى تفكير منهجي، في تأسيس متكامل لمجتمع المعلومات، وفي وضع الأسس الراسخة لمجتمع المعرفة.

٢. التحول الثاني يتمثل بالانتقال من الحداثة إلى العولمة. وبداية هناك خلط في الفكر العربي بين الحداثة وبين التحديث، فالتحديث معناه الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع العصري بوسائل متعددة.

وفي ما يتصل بالحداثة فتتمثل بالمشروع الأوروبي ، الذي تم في ضوئه صياغة المجتمع الصناعي وانطلقت منه بذرة الرأسمالية. والسؤال هنا، ما هي الأسس المحورية للحداثة الغربية؟

الواقع أن تلك الأسس تتمثل أولاً بالفردية؛ أي إعادة اكتشاف الفرد بوصفه كائناً مستقلاً، وله حقوق سياسية واقتصادية وفكرية؛ ثانياً :العقلانية، وهناك نظريات عديدة حولها ؛ ثالثاً : الاعتماد على العلم والتكنولوجيا لحل المشكلات؛ رابعاً : الاعتماد على خط معين في التصور التاريخي الإنساني بوصفه يتقدم من مرحلة إلى أخرى.

وهناك أنواع متعددة من الحداثات، تأتي في مقدمتها الحداثة الفكرية، وشعارها العقل هو محك الحكم على الأشياء ، وليس النص الديني؛ لأن أوروبا قطعت صلتها مع التراث الرجعي والديني المحافظ للكنيسة، وقررت أن يكون العقل هو محك الحكم.

وهناك حداثة سياسية تتعلق بتداول السلطة، والانتخابات الحرة النزيهة، وحرية التعبير، وحرية التنظيم.. وهي أمور نفتقدها إلى حد كبير في عالمنا العربي.

أما التحول من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، فهذا موضوع فلسفي معقد لا أود التفصيل فيه، غير أن حركة ما بعد الحداثة وجهت النقد لأسس الحداثة الأوروبية، وادعت بأنه كان هناك إسراف في الفردية، وفي العقلانية. والدليل أنه، في القرن العشرين، أدى سباق التسلح النووي إلى إهدار بلايين الدولارات لصنع أسلحة لم تستخدم أبداً، وكان من شأنها أن تمحو الفقر من العالم.

ولعل أهم ما نصت عليه حركة ما بعد الحداثة هو سقوط الأنساق الفكرية المغلقة، على غرار الماركسية المتطرفة الجامدة، وكذلك الرأسمالية المنغلقة على ذاتها.

وأذكر في القرن العشرين أن هناك من كان يقول إن الماركسية هي الحل أو الرأسمالية هي الحل. والواقع أن هذا النمط من التفكير سقط في نهاية القرن العشرين ؛ وأصبحنا في مواجهة ما نسميه (الأنساق الفكرية المفتوحة).

ويتسم النسق الفكري المفتوح بقدرة الباحث على أن يؤلف تأليفاً خلاقاً بين متناقضات ماكان يظن من قبل أنه يمكن التأليف بينها. فقديماً كنا نقول إما الاشتراكية وإما الرأسمالية، إما القطاع العام وإما القطاع الخاص، إما العلمانية وإما الدين. أما في التفكير الجديد يمكن أن تؤلف تأليفاً خلاقاً بين العلمانية والدين، وبين عناصر من الاشتراكية وأخرى من الرأسمالية؛ لأن الرأسمالية إذا كانت قد أغفلت البعد الاجتماعي، وإذا كانت الاشتراكية قد أغفلت الحافز الفردي فنحن في مواجهة موقف يحتاج إلى صياغة نمط فكري جديد نؤلف فيه بين عناصر ومتغيرات متناقضة، وبالتالي فإن نمط الثنائيات الزائفة الذي ساد في القرن العشرين قد انتهى، وأصبح هذا يلقي على صانع القرار، وعلى المثقف، وعلى السياسي، مهمة أن يجدد معرفته، وأن يكون لديه الخيال والجرأة والجسارة؛ لكي يصوغ أنساقاً فكرية جديدة غير مسبوقة؛ لأن المشكلات المطروحة على المستوى الإنساني غير مسبوقة أيضاً، وتحتاج إلى عقل من نوع جديد، وتفكير من نوع جديد.

ولن أدخل مطولاً في موضوع العولمة، غير أنني ، وفي دراساتي السابقة عن العولمة، ابتعدت عما أسميه (التعرفات الأيديولوجية). فأهل اليسار يعدّون العولمة أعلى ذروة من ذرى الرأسمالية الاحتكارية. وأهل اليمين، في ظل الليبرالية الجديدة، يعدّونها الحل السحري لمعضلات الإنسانية. وقد اجتهدت بتقديم تعريفات إجرائية، فرفعت شعاراً قلت فيه إن الفهم ينبغي أن يأتي قبل التقييم. فقد اندفع عديد من المثقفين العرب إلى التقييم قبل فهم القوانين الحاكمة لهذه الظاهرة.

ويقول التعريف الإجرائي الذي وضعته «إن العولمة هي سرعة تدفق المعلومات والأفكار والسلع والخدمات ورؤوس الأموال والبشر، من مكان إلى مكان آخر، بغير حدود ولا قيود». وعليه فإن فكرة التدفق هي مسألة أساسية في فهم المجتمع الشبكي؛ الذي أصبح يقوم على التداخلات، ولم يعد مجتمعاً منقسماً كما كان عليه من قبل.

ومن هنا ، يمكن القول إن لدينا مشكلات تتعلق بموضوع العولمة، وكيف يمكن

للمجتمع العربي أن يتفاعل، على نحو خلاق، مع تحديات العولمة.

٣. أما التحول الثالث الأساسي، فيتمثل بالانتقال من الأمن النسبي إلى ما يسمى (مجتمع المخاطر العالمية). وصاحب هذه النظرية هو عالم اجتماع ألماني يدعى (إيرلي شبيك) وله كتاب مترجم إلى الفرنسية ابتدع فيه هذا المفهوم. ولا يتحدث شبيك عن التلوث الذري فحسب، بل يتحدث ، أيضاً، عن ظهور أمراض جديدة لم تعرفها البشرية من قبل، على غرار انفلونزا الطيور، وطاعون البقر، وانفلونزا الخنازير.. إلخ. كما يتحدث عن ظهور أمراض قديمة منقرضة من جديد، غير أنه يتحدّث، أيضاً، على نحو فسيولوجي، أن المجتمع الذي ستزداد فيه الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء هو مجتمع خطر، وأن المجتمع الذي تزيد فيه معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب، هو مجتمع خطر أيضاً ، وقد يؤدي ذلك إلى حدوث توترات اجتماعية وأزمات ثم إلى أحداث عنف.

وتثير قضية (مجتمع الخطر) سؤالاً حول كيفية مواجهة الأزمات وإدارتها. وهذا يعدّ فناً وعلماً قائماً بذاته. ففي مصر هناك ، مثلاً، مركز دعم القرار، تابع لمجلس الوزراء، حيث توجد قاعة تسمى قاعة مواجهة الأزمة، وتضم نحو خمسين ممثلاً لسائر المصالح والوزارات المصرية والقوات المسلحة، ويراقبون تطورات انفلونزا الخنازير على مدار الدقيقة الواحدة، ويرسمون الخطط لمواجهتها قبل تحولها إلى وباء.

وعليه، فإن مجتمع الخطر يفرض الارتقاء الأكاديمي بفنون وعلوم مواجهة الأزمات. وأصبح هذا الأمر مطلوباً على سائر المستويات: القومي والمحلي. ومجتمع الخطر هو فكرة من الأفكار التي تشير إلى تحولات المجتمع العالمي.

٤. ويتمثل التحول الرابع، والأساسي، بالانتقال من النموذج القديم للأمن القومي إلى ما يسمى نموذج الأمن القومي المعلوماتي. ولقد رأينا إبان أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، كيف أن ١٤ فرداً استطاعوا النفاذ إلى مواقع القوة الأمريكية وضربها في الصميم.

وتوجد في إطار الأمن القومي التقليدي، كما هو معلوم، حراسة الحدود، مثلاً، أما الآن فإن نموذج الأمن القومي المعلوماتي يقوم على مفهومين؛ الأول هو الحروب الفضائية، وقد شاهدنا إبان الحرب على العراق، كيف كانت تطلق صواريخ كروز من على بعد ثلاثة آلاف

كيلو متر على بغداد، بتوجيه دقيق. ولذا فإن الحروب القادمة ستكون حروباً فضائية. أما المفهوم الثاني فهو حرب الشبكات، والتي تستخدمها العصابات الإرهابية لتبادل المعلومات والرسائل، وتستخدمها عصابات المافيا لأغراضها.. وهكذا. وفي النهاية ، نجد أنفسنا في مواجهة أخطار جديدة لم يعرفها الأمن القومي من قبل.

٥. ويتمثل التحوّل الخامس بظهور نموذج حضاري جديد، لم يكن موجوداً من قبل. وقد كشف عن هذا النموذج عالم الاجتماع الأمريكي (انجلهرت). ويتحدث النموذج عن المسح العالمي للقيم، فقد درس هذا العالم ٤٣ دولة في العالم، وبحث في عينات قومية، وادعى أنه درس نحو ٧٣٪ من الإنسانية المعاصرة، واكتشف تحولات كبرى أصابت القيم والاتجاهات في مختلف الأعمار، الأمر الذي يدل على أن القيم القديمة، التي سادت القرن العشرين، قد تغيرت تغيراً حقيقياً.

وفي السابق، كنا نطرح في موضوع أدبيات التنمية، سؤالاً حول نوعية الحياة. وكنا نعمد إلى أخذ المؤشرات الكلية، على غرار ارتفاع معدل الدخل القومي لنحكم على مدى التقدم. وقد جوبه هذا الأسلوب بالنقد على أساس أنه ما لم يحدث تطور في نوعية الحياة فلا يعد هذا الأمر تطوراً.

وفي الوقت الراهن أضيف معيار جديد يتمثل بمعنى الحياة وليس نوعيتها. وإذا طرحنا هذا المعيار فسنجد أنفسنا في خضم ميادين أخرى؛ على غرار مفاهيم الإحياء الديني، والفكر المتطرّف، والتضحية بالنفس في سبيل قيم عليا؛ ومن ثم تصبح لدينا نماذج قيمية جديدة لم تكن مألوفة من قبل.

شخصياً، أعتقد أن دور مؤسسات الفكر العربي ينبغي أن يرتكز على أمور ثلاثة هي:

أولاً: رسم خريطة معرفية لتحولات المجتمع العالمي.

ثانياً: توجيه النقد الثقافي للمجتمع العربي.

ثالثاً: صياغة رؤية استراتيجية للعالم العربي.

أما بالنسبة للدور الأول، المتصل برسم خريطة معرفية، فقد أجملنا الحديث حوله في ما تقدم، وهو قابل للاجتهادات؛ إذ بوسع باحثين آخرين أن يكشفوا عن تحولات أخرى لم يرد

ذكرها، وربما بوسعهم أيضاً أن يحللوا، على نحو أعمق، تلك التحولات.

وفي ما يتعلق بالمهمة الثانية لدور مؤسسات الفكر العربي، فيثور سؤال هنا حول كيفية تحليل المجتمع العربي تحليلاً ثقافياً. وقد توصلت إلى نتيجة، في هذا المضمار ، قوامها أنه في العقود الأخيرة صعدت منهجية التحليل الثقافي على حساب منهجية التحليل السياسي والاقتصادي، واكتشفنا بعد سقوط الاتحاد السوفييتي ونشوء العالم الجديد، وانفجار الخصوصيات الثقافية، وانفصال دول عن دول، أننا بحاجة ماسة إلى منهجية التحليل الثقافي. فالسياسة الدولية أصبحت صعبة الفهم إلا في إطار هذا التحليل. بل حتى إن رسالة الرئيس أوباما إلى العالم الإسلامي لا تفهم إلا ثقافياً، مثل إشارته إلى محاولة ردم الفجوة بين العالم الغربي والعالم الإسلامي، وتبييض الوجه الأمريكي، ومحاولة فهم الإسلام فهماً جديداً، والوصول إلى حوار الثقافات بدل صدام الحضارات.

ومن هنا تغدو منهجية التحليل الثقافي هي المنهجية السائدة في العلم الاجتماعي، في الوقت الراهن. وهناك عالم اجتماع فرنسي مرموق يدعى (آلان تورين) أصدر كتاباً اسمه (نموذج جديد) يقول في بدايته :«انتهى الاجتماعي وبدأ الثقافي». وعليه لا بد من ممارسة النقد الثقافي.

ومن أجل ممارسة هذا النقد، فقد اعتمدت، على سبيل المثال، على ثلاثة من كبار المفكرين العرب، الذين مارسوا النقد الثقافي بطريقة بالغة العمق. وفي مقدمتهم المفكر الإسلامي محمد أركون، الذي يقول بأن المجتمع العربي يبدو وكأنه ينظر إليه باعتباره نصاً جامداً لا بد من تفكيكه. وفي مكان آخر يقول إن النص الديني، سواء تمثل في الآيات القرآنية أو الأحاديث، هيمن على المناخ الثقافي الإسلامي والعربي قروناً عديدة. فما سر هذه الهيمنة، وكيف يمكن أن نكتشف الآثار الاجتماعية والثقافية لهيمنة هذا النص، وكيف يمكن أن نجدد في مناهج دراسات النصوص الدينية، حتى ننقّيها من الأساطير التي أحياناً تلتبس بها؟

والمطلوب أن نبحث عن أساليب ملائمة للتعبير عن القيم الوسطية للإسلام، على نحو معتدل، لا تطرّف فيه. ويمكن حتى في حوار الثقافات، أن نستمد بعض قيمه من بعض الآيات القرآنية التي تمثل القيم العليا. وينبغي أن نبتعد عن التأويل المنحرف، الذي أدى إلى

الزج بنا في خضم دوامات مؤسية.

وعليه، فإن أركون ينظر إلى العالم العربي بوصفه نصاً يحتاج إلى تفكيك. علماً أن التفكيك مصطلح فلسفي ابتدعه الفيلسوف جاك دريدا.

أما المفكر الثاني فهو الدكتور محمد عابد الجابري، الذي أحدث ثورة فكرية في كتبه المختلفة مثل (بنية العقل العربي)، و (تكوين العقل العربي)، و (العقل السياسي العربي)، و (العقل الأخلاقي). ذلك أنه كشف عن أن هناك ثلاثة أنظمة معرفية في العقل العربي؛ النظام الأول يسميه النظام المعرفي البياني، الذي يؤسس الموروث العربي الإسلامي الخالص المتمثل باللغة والدين كنصوص، وعلوم النحو والفقه والكلام والبلاغة. أما النظام الثاني فهو النظام المعرفي العرفاني، الذي يؤسس قطاع اللامعقول في الثقافة العربية الإسلامية أو ما يطلق عليه الجابري (العقل المستقيل). والنظام الثالث هو النظام المعرفي البرهاني الذي يؤسس الفلسفة والعلوم العقلية. وتكمن المشكلة برأيه في تداخل خطابات هذه الأنظمة المعرفية؛ والذي أدى إلى أزمة فكرية حقيقية.

والمفكر الثالث هو هشام شرابي، والذي ينظر إلى المجتمع العربي باعتباره بنية اجتماعية قمعية. والقمع لا يأتي من السلطة السياسية فحسب، بل من المجتمع نفسه، كالقمع داخل البيت، والمدرسة، والنظام السياسي. وبالتالي فهو يريد أن يحرر المجتمع العربي من سيادة ما يسميه الخطاب اللاحواري. فهو يقول إن السلطة تحدث نفسها في العالم العربي؛ فهي لا تحس بالحاجة إلى دخول حوار حقيقي مع بقية الناس المختلفين معها. وهذا الخطاب اللاحواري أدى إلى عقم المجتمع العربي، وبالتالي ضرورة تحريره من هذه المعضلة الحقيقية المتعلقة بهذه البطريركية.

أما المهمة الثالثة الواقعة على عاتق مؤسسات الفكر العربي فتتمثل بصياغة رؤية استراتيجية للعالم العربي. ومفهوم هذه الرؤية ذائع الآن في أدبيات العلوم الاجتماعية. ويقصد بها، على وجه التحديد، سياسة مجتمع ما في السنوات العشرين القادمة، في مجال السياسة، والاقتصاد، والثقافة، والاجتماع.

فالعالم يعيش على أساس رسم خرائط للمستقبل. ونحن نعيش على أساس إعادة إنتاج الماضي. تلك هي المفارقة. ومن هنا ينبغي على مراكز البحث العربية، بدلاً من هدر جهودها

في ندوات لا معنى لها؛ أو في موضوعات تقليدية فات أوانها، عليها أن تجتمع وتؤلف جبهة فكرية؛ لمحاولة رسم صياغة رؤية استراتيجية للعالم العربي في العشرين سنة القادمة. ولنتذكر هنا أن إسرائيل فعلت ذلك، حيث رسمت استراتيجيتها لعشرين سنة قادمة في ١٨ مجلداً، وعمل عليها ٢٥٠ أكاديمياً لمدة ست سنوات. ومن حسن طالعنا أن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ترجم المجلدات الستة الأولى من هذه الاستراتيجية بمقدمة ممتازة لأحد الباحثين الفلسطينيين.

والأمر لا يقتصر على إسرائيل فقط؛ بل يشمل العالم المتطور بأجمعه.. والأمثلة عديدة بهذا الشأن، ومنها أمريكا وأوروبا. وعليه فإن دور مؤسسات الفكر العربي التنموي والتنويري يتلخص في مهمات ثلاث على النحو الآتي:

١. رسم خريطة معرفية لتحولات المجتمع العربي.

٢. ممارسة النقد الثقافي للمجتمع العربي.

٣. صياغة رؤية استراتيجية للعالم العربي.

مشكلات الدولة العربية المعاصرة: الأصول والتداعيات

د. رضوان السيد *

تشتعل المسائل المتعلقة بالدولة العربية من جديد في الآونة الأخيرة. وقد كانت محطّات التأزُّم في حياة تلك الدولة مقترنة، إلى حد كبير، بالقضية الفلسطينية والعجز عن الوصول إلى تسوية أو حلٍّ عادل لها. لكن مصادر التأزم ، في العقد الأخير، تتعدد وتتزايد، وهي تتناول خمسة أمور رئيسية؛ أول تلك الأمور: التشقُّقات ووجوه الانقسام التي تشهدها المجتمعاتُ العربية؛ وهذه مشكلة جديدة نسبياً في جوانبها الدينية والمذهبية على الأقل ـ وثاني تلك الأمور: مسألة التداول على السلطة في أكثر أقطار الوطن العربي ـ وثالثُ تلك الأمور: طرائق إدارة الشأن العام أيضاً في أكثر الأقطار العربية ـ ورابع تلك الأمور : علائق الدول العربية فيما بينها، وفي الإقليم، ومع العالم. وخامس تلك الأمور: القضيةُ الفلسطينية والتحديات التي تطرحها ، ومنها القديم كما هو معروف، والجديد المتمثّل في الانقسام الفلسطيني الداخلي.

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ١٤/١٢/٢٠٠٩.

* مفكر إسلامي مجدد وأستاذ في كلية الآداب بالجامعة اللبنانية.

كُلُّ هذه الأمور يمكن بحثها أو تأمل ظواهرها بأحد منهجين :

المنهج التاريخي الذي يقرأ السياقات، ويلتمسُ شواهد عليها في مجرى التأمّل أو الدراسة، ليصل بعد ذلك إلى استنتاجات تحليلية أو حكمية. والمنهج الآخر هو الذي يبدأ مباشرة بدراسة الظواهر الخمس التي ذكرتها في المطلع، وقد اخترتُ عامداً المنهج الثاني لسببين، أحدهما شكلي، والآخر مضموني. أمّا الشكلي فمؤداه أنّ ما نحن بصدده هو محاضرة وليست دراسة استطلاعية واسعة الآفاق. وأمّا المضموني فمؤدّاه أن السنوات الأخيرة بالذات هي التي كشفت عن عُوار النظام العربي، وقد لا ينفع التأمُّل في الأصول على مدى عقود في الوصول إلى رأي بشأنها. فالتاريخ قد يخدع بمنطقية السياقات والحتميات التي تنظر إليه من خلالها.

والذي أقصدُهُ بأحداث العقد الأخير أمران اثنان: الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، والانقسام الفلسطيني في العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ . ففي الحالتين المهولتين أظهر نظام جامعة الدول العربية عجزاً شبه كامل عن التصدّي للحدثين، ولو بالتعويق أو تجنّب الأسوأ. فيوم السبت، في ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٩ ، على سبيل المثال، سمعت رئيس الوزراء السابق توني بلير يقول إنه لو ثبت أنّ الرئيس العراقي السابق صدّام حسين ما كان ينوي إنتاج أسلحة الدمار الشامل، أو يدعم الإرهاب؛ فإن إسقاط نظامه يظلُّ ضرورياً، لأنه كان يمارس الاضطهاد ضد شعبه، ومن ذلك استخدام الأسلحة الكيماوية. ويمكن لنا ، بل وللحكومة البريطانية الحالية التي شكّلت لجنة تحقيق مستقلة ؛ لبحث دور بريطانيا في الحرب على العراق، إدراك هول ما حصل على العراق وعلى العرب؛ إذا تذكّرنا أن إدارتي بوش الابن، وتوني بلير، ذكرتا وقتها سببين للغزو لا غير؛ وهما : إنتاج أسلحة الدمار الشامل، ودعم الإرهاب! ومن الواضح منذ مدة أن إدارة بوش ـ كما ذكر بوب وودوارد وغيره ـ كانت تفكّر منذ البداية، وقبل هجمة «القاعدة» على الولايات المتحدة، في غزو العراق، لاعتبارات تتعلّق بتغيير المعادلات في منطقة الشرق الأوسط بطريقة ثورية، كما تريد ـ كما قال تشيني ورامسفيلد فيما بعد ـ تعليم العرب والأوروبيين والروس والآسيويين، أنّ الولايات المتحدة ليست ضعيفة ولا مُراوغة، وأنها مستعدة إذا لزم الأمر للاحتفاظ بالأوحدية القطبيّة عن طريق القوة الغازية. فكيف وقد غزاها العرب في ديارها. ولستُ أقصد هنا إلى تتبُّع الآراء والسياسات الأمريكية بالانتقاد؛ بل لفْت الانتباه إلى الانكشاف الفاقع الذي أظهرته الغزوات الأمريكية

والإسرائيلية في المنطقة العربية منذ حرب العام ١٩٩٠ على العرب أيضاً. فهذه الطريقة في التعامل ما جرّبتها الولايات المتحدة مع كوريا الشمالية مثلاً مع أنها تملك بالفعل أسلحة دمار شامل، بل إنها أسهمت أيضاً في نشر الخبرات النووية والصاروخية التي تملكها دول معادية للولايات المتحدة عبر العالم. ثم إنني لا أحسبُ أن نظام الحكم في كوريا الشمالية أقلّ ديكتاتورية من نظام صدّام حسين. إنما الفرق في التصرّف ناجم عن وجود المنعة الصينية في أقاصي شرق آسيا، وغياب المنعة في المنطقة العربية. لكن حتى لو التمسنا لأنفسنا وأنظمتنا عذراً بأن العين لا تُقاوم المخرز، فأين نجد العذر في ترك الانقسام الفلسطيني يتمادى ويتعمّق، رغم إدراك الجميع أنّ ذلك الانقسام تحت الاحتلال، يجعل من مشروع الدولة الفلسطينية حُلماً من الأحلام حتى لو جلت إسرائيل عن تلك الأرض المنكوبة. وأعرفُ أن كثيراً من المعنيين بالشأن العربي يتحدثون عن التآمر في المسألتين العراقية والفلسطينية، بيد أنّ العجز والانكشاف أفظع من التآمر. وإذا كان شيء من ذلك قد حصل؛ فلا شك أنّ العجز وقلة الحيلة هما علّته الباطنة والظاهرة على حدٍ سواء.

فلننظر في الظاهرة الأولى الأكبر والأخطر، ظاهرة الانقسامات والتشقُّقات الاجتماعية والسياسية في كثير من بلدان الوطن العربي. سيقول كثيرون إنّ هذه الظاهرة ليست جديدة. لكنها كانت تحدث من قبل لأسباب إثنية أو قومية إذا صحّ التعبير، مثل القضية الكردية أو قضية الصحراء الغربية أو جنوب السودان. وللسياسات الإقليمية والدولية دورٌ بارز فيها. أمّا الذي أتحدّث عنه فالانقسامات التي تحوّلت إلى حروب «أهلية» وتخندُقات، لها أبعاد سياسية داخلية وخارجية، ولا شك ، لكنها تحولت إلى «ظاهرة» تدمّر الدول وأحياناً وحدة المجتمعات ، وقدرتها على الاستمرار فضلاً عن الاستقرار. ولدينا نماذج في عدة دول ومجتمعات عربية منها الصومال، ومنها السودان، ومنها العراق، ومنها اليمن ، ومنها فلسطين. وهذا فضلاً عن إمكان تطوّر تلك الانقسامات إلى تخندقات وانفصالات في بلدان «عربية» أخرى في مشارق الوطن العربي ومغاربه. وقد اعتبرت تلك الانقسامات مشكلةً كبرى للدولة العربية، ليس لأنها تحدث على أرض عربية وفي مجتمعات عربية؛ بل ولأنّ سوءَ الإدارة السياسية كان لها نصيب كبير فيها. فإذا كان للنزاع في جنوب السودان أسبابه الإثنية والجغرافية والتاريخية؛ فإنّ النزاع في دارفور تنتفي فيه هذه العلل والأسباب. ولا

شكّ في أن دول الجوار وجهات أخرى استغلته. لكن سوء الإدارة من جانب السلطة هو الذي مكّن من ذلك كُلّه. ولمن لا يعرفُ؛ فإن الصومال نموذج للتوحد الإثني والقبلي والديني والمذهبي. وإنما برزت التمايزات المصطنعة والحقيقية بعد تحطم إدارة الرئيس سياد بري الآتي إلى السلطة بانقلاب في مطلع التسعينات. وتلا ذلك تصارُع الضباط الكبار على السلطة، واستنصار كل بقبيلته أو بطنه القبلي. ثم تدخلت دول الجوار. ثم صعدت الظاهرة الإسلامية . ثم انقسمَ الإسلاميون كما هو معروف حتى اليوم. وفي اليمن تمايزات قبلية ومذهبية وجهوية، لكنْ لم تكن لها أبعادٌ سياسيةٌ في أيّ حقبة من تاريخ البلاد، وإلاّ فكيف حصلت الوحدة بين الشطرين، بعد أن غابت منذ العام ١٨٣٠ . وفي مسألة الحوثيين، ما كانت هناك من قبل تمايزاتٌ مذهبية أو قبليةٌ بين صنعاء وصعدة. ولذا لا بُدّ من التأمُّل في الإدارة السياسية للبلاد على مدى العقدين الماضيين. وإذا كان الغزو الأمريكي واقعاً في أصل ما يحدث في العراق الآن؛ فإن التداعيات والظواهر الحالية السياسية والمذهبية لها أصول تتعلق بالإدارة السياسية السابقة والحالية؛ فضلاً عن العوامل الإقليمية الظاهرة التأثير في السنوات الأخيرة. وإذا وصلنا إلى الانقسام الفلسطيني بعوامله الداخلية التي لا يمكن فصلها بالطبع عن ظروف الاحتلال الصهيوني، وسياسات الدول العربية تجاه فلسطين، لا يعودُ هناك مفر من الحديث عن ظاهرتين كانت لهما آثارٌ انقسامية بارزة في المجتمعات والدول: الظاهرة الإسلامية، وظاهرة النزاع الشيعي/ السني في العقد الأخير . فمن المعروف أن سائر المجتمعات العربية والإسلامية شهدت وتشهد منذ عقود ما يسمى بالصحوة الإسلامية، التي تفتّقت عن إسلام سياسي، صار يُشكّل الطرف الرئيسيّ للمعارضات في أكثر الدول العربية. وقد انصبّت التحليلات على الأيديولوجيات السائدة لدى الإسلاميين مَنْ كان منهم متشدّداً، ومَنْ كان منهم معتدلاً. ومع أنّ ملف التشدّد الإسلامي العنيف، جرى التلاعب به دولياً وإقليمياً تحت يافطة الإرهاب؛ إلا أنّ لذلك حديثاً آخر ليس هنا موضعه. وإنما المقصود من الحديث هنا الإسلام السياسي الذي يقول بالعمل ضمن نظام الدول العربية والوطنية القائمة. وفي هذا المجال يفجؤنا أمران وليس أمراً واحداً: التأثير العميق الذي تركته الظاهرة الإسلامية في وحدة المجتمعات، وطرائق تعامل الإدارة السياسية مع الظاهرة الإسلامية من جهة، ومع الإسلام السياسي الـمُطالب بالمشاركة من جهة ثانية. وفي الواقع ما تنبّهت النُخب السياسية والثقافية إلى تأثيرات «الظاهرة» في المجتمعات، وأصرت

على التعامل معها كما تتعامل مع الإسلام التقليدي الذي كان سائداً؛ في حين تصدّت بشتّى الطرق للجوانب السياسية للظاهرة؛ وكانت للتعاملين نتائج مدمّرة.

ويُصر السياسيون والدارسون للنزاع الشيعي / السني المتجدّد، على العامل الإيراني. وهذا صحيح وموجود، وللجهتين: الدعوة والانتشار من جهة، وإثارة الاضطراب من جهة ثانية. لكن الذي حدث ويحدث بلبنان والعراق واليمن والبحرين والكويت، يتجاوز الاستغلال، وإن لم يتجاوز التأثير الإيراني. فهناك وعي جديد بالذاتية الشيعية، لا يختلف كثيراً عن الوعي الجديد لإسلاميي السنة. لكنّ الوعي الذاتي الشيعي يميل للانعزال والانفصال؛ في حين يميل الوعي الإسلامي لدى إحيائيي السلفيين والإخوان إلى التعملق والاستيلاء. وإيران تستغل الوعيين بطرائق مختلفة، لكنها لو كفّت عن ذلك ؛ فإن الانفصالية الشيعية، والاستيلائية الإحيائية، لن تزولا.

لقد أطلت بعض الشيء في استعراض الانقسامات السياسية والاجتماعية، وسوء إدارتها أو إدارة تعدُّدياتها، لأنني أعتبرها الظاهرة الأخطر في العقد الأخير من حياة أمتنا ودُولنا. لكنّ المسألة أو المشكلة الثانية: مشكلة تداول السلطة، أو تعطّل هذا التداول، خطيرة أيضاً. إذ لا نكاد نرى نظاماً سياسياً عربياً غير وراثي في رأسه، إلا وقد تعطّل فيه التداول أو كاد، ومنذ عدة عقود. والطريف أنّ تعطُّل التداول في رأس النظام، يسري على سائر أجزاء النظام؛ ومن ضمن ذلك إفساد العمليات الانتخابية، وعمل المؤسسات الدستورية، ومؤسسات الخدمة العامة. وإذا كنتُ قد تحدّثتُ عن سوء الإدارة السياسية، الذي يتسبّب أحياناً بانقسامات عامودية في المجتمعات؛ فلا شك أن إلغاء التداول على السلطة من قمة الهرم إلى أخمص قدميه، عاملٌ مهم في سوء الإدارة السياسية لمسائل التعدد والانفتاح السياسي والاجتماعي والديني.

ونصل إلى العامل الثالث أو المشكلة الثالثة المتعلّقة بإدارة الشأن العام. وهذه أيضاً مشكلة كبيرة في الدولة الوطنية العربية اليوم. فإدارة الشأن العام تعني اليوم أربعة أمور : الحراك السياسي، وحكم القانون، وعمل مؤسسات الخدمة العامة، والتوجّه التنموي. ولا شك في أن الدول العربية يختلف بعضها عن بعض في الدرجة في هذه المسائل. لكنّ الباحثين والمراقبين متفقون على أنه ليست هناك دولة عربية جيدة المحصول في هذه الأمور مجتمعة.

فالحراك السياسي الذي يسمح بتكوّن الأحزاب، والنُخب من خلال الانتخابات الحرة، وحكم القانون، الذي يُضفي على العمل مشروعية وشراكة بين الدولة والمواطن، وعمل مؤسسات الخدمة العامة الذي لا يستقيم إلا بالتكوين الشرعي، والمراقبة والمحاسبة بانتظام وتكامل، والتوجُّه التنموي الذي يُفضي إلى تنمية مستدامة؛ كُلُّ ذلك لا يمكن الحديث عنه من دون: «ولكن، وبيد أنّ، والظروف القاهرة» ولا شك في أن ضعف إدارة الشأن العام في الوطن العربي، هو السبب الرئيس لتضاؤل شرعية أطرافٍ كثيرة في النظام العربي.

وما يزال المواطن العربيُّ شديد الاعتزاز بالرسالة التي تحملُها ثقافته التاريخية، ومدى احترام الآخرين لأمته وانتمائه. وهذه مشكلة كبرى ذات أبعاد رمزية في الدولة العربية الحاضرة. وهي المشكلة التي ارتأيت أن أضعها في الموقع الرابع بين القضايا والمشكلات الـمُلحّة. فالعربي شديد الانزعاج من عجز دولته أو دُول أمته عن صنع موقع أو دور يمكن اعتباره إنجازاً، سواء على المستوى الداخلي، أو مستوى العلاقات بين دول المجموعة العربية، أو في الإقليم والعالم. وأنا لا أتحدّثُ هنا عن التحديات الكبرى في العلاقات الدولية أو في قضية فلسطين؛ بل أتحدث عن طرائق التعامل ومقادير التعاون بين الدول العربية، كما أتحدّث عن رؤى المحيط ورؤية العالم. فالتعاون بين الدول العربية في المجال الاقتصادي لا تتجاوز نسبته الـ ١٠٪ من مجموع الاقتصادات. وما نجح العرب أو حتى المشارقة في بناء تكتُّل اقتصادي يتعامل باقتدار مع التكتلات العالمية.

وعلى الرغم من القُدُرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، ما أمكن التأثير في رؤية دول الجوار، والدول الكبرى في المجموعة الدولية؛ بحيث تكون هناك جدية أكبر في التعامل مع القضية الفلسطينية. وقبل شهرين زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إيران ـ قبل زيارته الأخيرة على مشارف الذهاب للولايات المتحدة ـ وتحدّث مع رئيسها إلى الإعلام في مؤتمر صحفي، فقال الرئيس الإيراني: لا بد من ملء الفراغ في منطقة الشرق الأوسط، ونحن وأنتم المؤهّلون الوحيدون لذلك. وأجابه التركي: إن المهم الحفاظ على الاستقرار وصون المصالح! وبتأمُّل الكلام جيداً نجد الرجلين متوافقين. فالأول يعرضُ رؤية ومشروعاً وتلاقياً من حوله أو شراكة فيه باعتبار أن العرب غائبون. والثاني يُحدّد هدف تلك الشراكة أو وظيفتها: حفظ استقرارنا، وصون مصالحنا! وقد قلت في إحدى

مقالاتي أخيراً إنّ الإيرانيين والأتراك، وبحسب التجربة التاريخية؛ فإن أحدهما يُحضر الآخر، إمّا للتنافس والتصارع، أو للشراكة والتقاسم. والطريف أنّ الدولتين الإسلاميتين الكبيرتين في الجوار العربي تتسابقان، بحسب الكلام والشعارات، على مساعدتنا في إنصاف الفلسطينيين، والعرب اليوم منقسمون بين تفضيل الأسلوب الثوري الإيراني أو الأسلوب الاستيعابي التركي!

أما المشكلة الخامسة للدولة الوطنية العربية فهي التحدي الإسرائيلي، وتحدي انقسام الفلسطينيين. وعندما أقول ذلك فأنا أتحدث من وجهة نظر المواطن العربي، وليس من وجهة نظر المسؤولين العرب أو أكثرهم. ففي الغالب، وبعد السبعينيات من القرن الماضي، ما عاد كثير من الدول العربية يعدّ القضية الفلسطينية بين أولوياته. وإنما يعتبرها من مسائل التعاون العربي المشترك من خلال الجامعة العربية. ومعروف بأي حالة هو العمل العربي المشترك، ومنذ عقود. أمّا الانقسام الفلسطيني فلم يحْظ إلا باهتمام الأقربين من الناحية الجغرافية بسبب تأثيراته المباشرة عليهم. وقد استمعتُ إلى مسؤولين عربيّين يتجادلان في مسألة الانقسام الفلسطيني، أمّا الذي قال إنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً فقد أحال الأمر على الفلسطينيين أنفسهم إذ «ما حك جلدك مثل ظفرك». وأما الآخر المنحاز لأحد الطرفين المتخاصمين، وأيضاً على سبيل التفكهة؛ فقد قال: الموقف من الانقسام الفلسطيني/ الفلسطيني يتحدد نتيجة أمر آخر هو: هل نريد تحرير فلسطين أم لا نُريد؟! وتدخّلت في الحديث قائلاً: واللهِ يا أخي المحرّر إن موقفك أسوأ من موقف زميلك الذي يريد ترْك الأمر للفلسطينيين! فتوقف كلاهما عن الكلام، ونظرا إليّ شزراً!

ما كانت المظاهر والظواهر التي ذكرتها رأياً أو استنتاجاً. بل إنها شائعة في سائر الدراسات. وقد مال البعضُ من قبل لمقاربتها من خلال عدم جدوى الدولة القُطرية. في حين مال البعض الآخر للتعامل معها باعتبارها فشلاً للنظام العربي، أو نظام الجامعة العربية. وكلا المنهجين أو الرؤيتين يؤخذ منه ويُترك. فلو كانت العلة في القُطرية لظهر صراع بين النزوعين القُطري والوحدوي. وفي الواقع لا نرى أيّ نشاط في هذا الاتجاه منذ ثلاثة عقود وأكثر. وعندما يتحدث البعضُ عن فشل النظام العربي أو انكشافه؛ فإنما يقصدون عجزه باتجاهين: باتجاه حلّ القضايا والمشكلات العالقة، وباتجاه درجات التعاون والتضامن الداخليين.

بيد أنّ هذين الأمرين إن فسّرا الضعف تجاه الخارج، فإنهما لا يفسّران الفشل على المستوى القطري حتى لدى دولٍ عربية كبرى وتاريخية.

ويميل فريقٌ من الباحثين والمراقبين السياسيين إلى مُقاربة مختلفة تتمثل في سؤال التغيير، والذي يشترك في الاهتمام به والدعوة إليه الحاكمون والمحكومون وإن اختلفت المفاهيم. وقد حلّل كثيرون آخرهم فريد زكريا محرّر «النيوزويك» أسباب تأخّر التغيير لدى العرب والمسلمين. فرأى أنّ اتجاهات التغيير تتنامى لدى المسلمين الآسيويين في تركيا. في حين تتجمّد المسائل في العالم العربي وفي آسيا الوسطى وأفريقيا. وهو لا يبحث عن التغيير من خلال الثورة، بل من خلال صناديق الاقتراع. وقد حدث ذلك في أميركا اللاتينية. لكنّ الاتجاه الشعبوي، الذي مضت فيه الأمور هناك، هو في نظره غير مُجْدٍ ومُعيق لجهتين: تداول السلطة، والتنمية المستدامة. فلماذا ظهرت ميولٌ جارفةٌ للتغيير لدى العرب بهذا الاتجاه؟ هناك من يقول: بل إنها ظهرت ثم أحبطت بسبب القوانين الانتخابية، وممارسات التحكّم بالنتائج، عبر عدة عقود. ويضاف إلى ذلك أنّ الاندفاعة الإسلامية صمّاء مثل اندفاعة الفقراء والفئات الشعبية بأمريكا اللاتينية، بمعنى أنها ترمي إلى إحلال سلطان محل سلطان. ولدى وليّ نصر في كتاب جديد له أملٌ كبير فيما يُسميه «الطبقة الوسطى» الإسلامية. وهي طبقة بدأت تسود وتؤثر في عدة بلدان «عربية» وإسلامية. ويأتي التأثير من ثلاث مسائل: رؤية العالم، والقيم الليبرالية، والثقافة العصرية. وهو يرى أنّ الانتظام الداخلي لجهتيّ تداول السلطة، وحكم القانون، إنما يدفع باتجاه التنمية وحلّ المشكلات الداخلية سلمياً. والسلطة المطمئنة تميلُ للتعاون على المستوى العربي والإسلامي، والانفتاح على المستوى الدولي.

إنّ الظاهرة الجديدة، ظاهرة الطبقة الوسطى، صحيحة وصحية. لكن هل تكون لها هذه الآثار الثورية أو التغييرية التي كثر الحديث عنها؟ ثم إنّ ما تحدّثنا عنه خمسة أمور محددة تتصل في أكثرها بالإدارة السياسية والتطور بالاتجاهات الإيجابية شديد البطء والتردد؛ فيبقى أنّ ما نحن فيه ينطبقُ عليه قول التابعي عامر بن شراحيل الشعبي:

لقد شملتنا فتنةٌ ما كنّا فيها بالورعين الأتقياء، ولا بالخارجين الأقوياء.

مـــــن أيـــــن يأتـــي العجـــز العربـــي؟

د . فيصل درّاج *

ليس في الحديث عن العجز العربي ما يثير الدهشة، فهو واقع مستمر متطوّر منذ عقود، وهو أمر متفق عليه يتمتّع بصفة الإجماع. ولهذا لا يكون الحديثُ عنه جديداً، ومن الصعوبة أن يأتي الباحثُ فيه بشيء جديد. والأمر الوحيد المتاح فيه يتوزّع على اتجاهين: أحدهما أساسي يتناول اجتهادات الباحثين العرب المختلفة في هذا المجال، التي بدأت، ربما، من مطلع القرن العشرين، وثانيهما ثانوي، إن لم يكن هامشيًا، موضوعه إعادة قراءة هذه الاجتهادات ومحاولةُ ربطِ ما جاء فيها وتكثيفه، في أطوار متلاحقة. وواقع الأمر أنّ العجز العربي لا يعود إلى غموض أسبابه، بل إلى غياب الإرادة الجماعية، التي ترى أسبابَ العجز وتعالجها، كي لا يصبحَ ثابتًا من ثوابت الحياة العربية، وسمة تخصُّ العربَ دون غيرهم من الشعوب.

ما المقصود بالعجز : الفرد، الشعب ، الأمّة، أم الوعي الجماعي؟

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ٢١/ ٥/ ٢٠٠٧.

* ناقد وباحث فلسطيني.

١. العرب وثقافة الاغتراب:

في كتابه الجديد : «الاغتراب في الثقافة العربية: متاهة الإنسان بين الحلم والواقع». طرح عالم الاجتماع العربي حليم بركات، الذي يعيش في الولايات المتحدة، موضوع العجز العربي في وجوهه المتعددة، التي تتضمن أبعادًا ثقافيةً ومعرفية ونفسية وسياسية،... فالكيانُ العاجز، فردًا كانَ أم جماعةً، هو الذي لا يعي حقوقه، ولا يعرف الفرقَ بين حياتِه كما هي قائمةٌ وحياتِه كما يجب أن تكون، وهو الذي لا يدرك الهوّة بين مجتمعه والمجتمعات الإنسانية المغايرة. يختصرُ هذا العجز، في وجوهه المتنوعة، الإنسان إلى كائنٍ بيولوجي مقيّـد، أُهـدرت قيمتَـه الأخلاقية والروحية والجماليـة، التي قالت بها المعتقدات الإنسانية والديانـات السماوية. وهذا ما يدفع الإنسان العاجز، كما مجتمعه، إلى الانسحاب من الحضارة الإنسانية، ليصبح عبئـًا عليها عوضًا عن أن يكون شريكًا في إنمائِها وتطويرها.

تأمل د. بركات العجز العربي في جوانب أساسية منه، متوقفًا أمام ظواهر ثلاث أولها: التفتت الاجتماعي والتجزئة القومية. ومع أنّ عالم الاجتماع تناول ظاهرتين هما : التفتّت المجتمعي، الذي يخص كل مجتمع عربي على حدة، والتجزئة القومية، التي تحيل على مجتمعات عربية، تفتقر إلى الوحدة والتواصل، فهو يسائل، عمليًا، موضوعًا واحدًا عنوانه الأكبر: المجتمع المدني، الذي يتمتّع الإنسان فيه بحقوق المواطنة المتعددة، الاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية... وعلى هذا، فإنّ ضعف كل مجتمع عربي على حدة نتيجة لغياب الحياة السياسية ووهن حقوق المواطنة، مثلما أن ضعف المجتمعات العربية كلها سبب التجزئة القومية.

لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني، وهو ظاهرة حديثة بالمعنى التاريخي، إلاّ إذا توافرت له شروطٌ اجتماعية مطابقة، تتضمن الديمقراطية ودولة القانون والفرديات الحرّة المختلفة، التي تؤمّن عملية الحوار الاجتماعي. بل إنّ هذا المجتمع، في قوّته وضعفه، لا ينفصل عن الظاهرة القومية، التي تعرف النموَ والارتقاء بقدر ما تعرفُ الذبول والتداعي، الأمر الذي يُدرج المجتمع المدني والقومية والمواطنة والديمقراطية في نسق واحد، أي في نسق حديث تشكّل الديمقراطية، من حيث هي فعلٌ سياسي تقوم به فرديات حرّة واعية مستقلة، مقدّمة أولى ضرورية له.

فسّر الدكتور بركات ثنائية التفتّت الاجتماعي/ التجزئة القومية بمفهوم «الجماعات الوسطية»، التي يتألف منها المجتمعُ العربي ، الممثلة، بالولاءات القبلية والطائفية والعرقية والمحلية والوطنية بمعناها الضيّق... ص : ٦٩ . تفضي هذه الولاءات التي تضعف الرابطة القومية والوطنية، إلى تقويض أسس المجتمع، الذي يُختصر إلى مكان لجملة من الولاءات المتنازعة، وإلى إلغاء شخصية الفرد المستقل، طالما أنّ خيارَ الفرد من خيار الجماعة الضيّقة التي ينتمي إليها. لكن تقويض أسس المجتمع تقويض، في الوقت ذاته، لأسس الوطن، لأنّ المواطن، بالمعنى العملي للكلمة، يبدأ من المصلحة الوطنية، لا من مصالح الفئات الضيّقة، التي تحوّل الوطن إلى مجرّد مكان للعيش وتأمين القوت. هل يحتكم الإنسان إلى مصالح وطنية أم مصالح طائفية؟ وما معنى دينُ الإنسان وطنه؟

يفسّر د. بركات الواقع العربي بفكرة الجماعات الوسطية، التي تحتل العائلة فيها موقعاً مسيطرًا، مما يجعل من المجتمع العربي مجتمعًا عائليًا، قبل أي شيء آخر. فهذه العائلة هي مصدرُ القيم والتقاليد السائدة، والمرجعُ الذي تتمحور حوله حياةُ الناس، ويحدّد انتماءاتهم الدينية والعرقية والطبقية، وصولاً إلى الانتماء السياسي والتحالفات السياسية. وهذا النظام العائلي لا يسمح بتكوّن الفرد المستقل، فهو عضو من العائلة يرتهن إلى إرادتها ويقبل بقراراتها، ذلك أنّ العائلة وحدةٌ إنتاجية اقتصادية ونواةٌ للتنظيم الاجتماعي»[1]

يطرح خطاب بركات أسئلة ثلاثة: فهو يتعامل، أولاً، مع العائلة العربية كما لو كانت وحدةً اجتماعيةً مستقلة، مكتفية بذاتها ، متحرّرة من أجهزة الدولة المختلفة، وذلك في مجتمع عربي تكتسح الأجهزة السلطوية فيه، أحياناً، المرافق الاجتماعية كلّها. وهو لا يتوقف، ثانيًا، أمام الآثار الناتجة عن اندراج العائلة في الأجهزة السلطوية أحيانًا، أو عن حرمانها من المصالح السلطوية أحيانًا أخرى، ذلك أنّ وضع العائلة المندرجة في السلطة مختلفٌ عنه قبل اندراجها فيها. يمس السؤال الثالث دور السلطة في تثبيت العلاقات العائلية، التي تتوطّد وتترسّخ إن كانت السلطة مستبدة، والتي تضعف ، نسبيًا، في شروط الديمقراطية وتوسّع الفضاء السياسي الاجتماعي. وواقع الأمر أنّ الفكر السياسي يبدأ بسؤال: الدولة، التي توحّد المجتمع وطنيًا، إن كانت قائدةً وشرعيةً ومهيمنة، والتي تقوم بإضعاف المجتمع وتفكيك روابطه الوطنية، إن كانت مستبدةً فاقدة للشرعية. على خلاف المنظور السياسي يبدأ عالم

الاجتماع حليم بركات، من سؤال العائلة ، مهمّشًا دور الدولة تهميشًا كبيرًا، أو ملتفتًا إلى دورها، دون أن يرى أشكال التفاعل بين العائلة والدولة. يدور السؤال كلّه حول الفرق بين السلطة والدولة، في مجتمع عربي تلغي السلطة فيه معنى الدولة، منتجةً دولة السلطة، التي هي دولة أقلية وسلطة قامعة لأكثرية المجتمع. إنّ مفهوم العائلة عند بركات ، الذي يمثّل نظامًا أبويًا ، يقوم على المراتب ويرفض الحوار، هو صورة عن الأنظمة القامعة.

القضية الثانية التي يتوقّف أمامها د. حليم بركات هي : ظاهرةُ التبعية، التي عالجها غيرهُ من الباحثين، مثل الاقتصادي المصري سمير أمين والمفكّر اللبناني الراحل مهدي عامل وغيرهما. تحيل هذه الظاهرية، وهي تعود إلى القرن التاسع عشر، على فكرة تقسيم العمل العالمي، التي تترجمُ ببلدان المركز وبلدان الأطراف، حيث الأولى، أي الدولُ الصناعية المتقدّمة، تختصُ بالتصنيع، تاركةً للبلدان الأولى تأمين المادة الخام، مثل القطن سابقًا والنفط حاليًا. والأساسي في هذا هو تحوّل التقسيم الاقتصادي إلى تقسيم سياسي، يعيّن الدول الصناعية قوةً سياسية مسيطرة، ويعينُ الدول الأخرى سلطات تابعة، دورها تأمين مصالح الدول الأولى وتأبيدُ هذه المصالح. يُفضي هذا التقسيم إلى نهب الموارد الوطنية، بلغة معينة، أو إلى فقدان المجتمع العربي السيطرة على موارده. يؤدي هذا النهب، بداهة، إلى إفقار المجتمع، وإلى ضرورة منعه عن المطالبة بحقوقه المشروعة، وهو ما يصيّر السلطة التابعة سلطةً قمعية بامتياز، تجعل من تأمين المصالح الخارجية شرطًا لتأمين مصالحها الذاتية واستمرار حكمها. فالتبعية، بهذا المعنى، هي الوجودُ المستمر للإرادة الخارجية في الممارسات السلطوية العربية، التي لا تستمر إلاّ بتدمير الإرادة الشعبية العربية ، وإفقار الشعب سياسيًا وثقافيًا وقوميًا، بعد إفقاره اقتصاديًا . يسمح هذا التدمير ، الذي هو إلغاءٌ لرقابة المجتمع على السلطة، بثراءِ السلطة الحاكمة وبطرها، وباستعادة ذلك التراث القديم، الذي يوحّد بين السلطة والثروة.

يعاني الشعب، في حدود ظاهرة التبعية، من شكلين من التبعية: فهو تابعٌ للسلطة، التي تشلُ إرادته ، وهو تابعٌ للإرادات الأجنبية، التي تمارس عليه سلطانها عن طريق وسيط داخلي هو: السلطة التابعة. وهو يعاني، في اللحظة ذاتها، من شكلين من النهب: نهب القوى الخارجية لثرواته الوطنية، ونموذجها الواضح في الحال العربي هو النفط، ونهب السلطة

التابعة لما تبقى من ثروات. ولهذا تميّزت بعض السلطات العربية ، في العقود الأخيرة، بأشكال مختلفة من الثراء الفاحش، بعد أن قوّض القمع الإرادة الشعبية إلى حدود الإلغاء، وتميّزت الشعوب بإفقار متزايد .

يصل بركات، وهو يقرأ جدلَ التبعية وتقسيم العمل العالمي، إلى الاستهلاك التابع الصادر عن هدم شروط الإنتاج الوطني، وإلى ارتباط النظام النقدي للبلدان العربية بالنظام الرأسمالي العالمي، وتوظيف الأموال العربية في هيكل البلدان الغربية، وعزل هذه البلدان بعضها عن بعض، وربطها بالغرب. والنتيجة المباشرة المتأتيّة عن ذلك هو شكلٌ من الحداثة الاجتماعية الهجينة، التي تتعامل مع آخر السلع الغربية وتحتفظ ، في الوقت ذاته، بالمعايير التقليدية والأشد تقليدية، مثل معايير العشيرة والطائفة... وعلى الرغم من التماسك المنطقي، الذي ينقل عالم الاجتماع من مفهوم إلى آخر، فإنّ خطابه، في هذا المجال ، يطرح بعض الأسئلة: هل العائلة هي التي تنتج وتعيد إنتاج ظاهرة التبعية، أم أنّ السلطة التابعة، التي تجعل من الإرادة الأجنبية عنصرًا فاعلاً في الحياة الاجتماعية العربية، هي التي تعيد إنتاج العلاقات العائلية، التي تلائم الأغراض السلطوية، على اعتبار أنّ النظام العائلي نفي مستمر للحياة السياسية المجتمعية؟ وإذا أخذنا بلغة مهدي عامل، المنظّر النبيه الذي اغتالته قوى الظلام، يمكن أن نصوغ السؤال السابق بالشكل التالي: هل العلاقة الكولونيالية، وهي قوام التبعية، هي التي تخلق مضمون الممارسات السلطوية التابعة، في المجالات المختلفة، أم أنّ العائلة هي التي تخلق وتجدّد علاقات التبعية؟

يصلح مفهوم العائلة لدراسة جملة من الظواهر الاجتماعية، لكن د. بركات يوسّعه توسيعًا شديدًا بما يجعل منه، وحيدًا، مصدرًا لجميع آفات المجتمع العربي الراهن.

أكثر من ذلك: إنّ تأكيد العائلة قوة اقتصادية مسيطرة، يقود إلى مجانسة الأنظمة العربية، وهو أمر مشكوك فيه، ذلك أنّ مضمون السلطة يتحدّد، نظريًا وعمليًا، بشكل الوصول إلى السلطة، وهو سؤال يفيض كثيرًا على معنى العائلة.

هل تساوي العائلة الطائفة وهل تساوي الطائفة العصبية العرقية، وهل دور العائلة متساو لدى جميع الفئات الاجتماعية، في المدن والقرى؟ إنّ السؤال قائم في إخفاق الدولة وفي الحالات جميعًا، فإنّ العلاقة الكولونيالية، أي التبعية في تجلياتها المختلفة، لا تشرح بـ

«العائلة»، لأنّ استمرارية المعايير العائلية يشرح بإخفاق «السلطة الوطنية» في إنجاز الحداثة الاجتماعية.

يكمل د. بركات القضيّتين السابقتين بظاهرة ثالثة يدعوها بـ : سلطوية الأنظمة على المجتمع. يمكن الوصول، منطقيًا، إلى هذه القضية عن طريق القضيتين السابقتين: فأسباب ضعف أو غياب أو تعوّق المجتمع المدني، الذي يتكوّن بالسياسة وتكوّنه السياسة، يعود إلى السيطرة السلطوية العربية، التي تمنع عن «الرعية» حقوقها المشروعة. نستطيع أن نميّز هنا بين السيطرة، التي تقوم على القمع، وبين الهيمنة، حيث تأخذ السلطة مشروعيتها من تأمين حاجات المواطنين، ومن الوسائل الديمقراطية التي تتيح للشعب أن يستبدل سلطة بأخرى ، وأن يبرهن أنّه يدعم سلطة ويعاقب أخرى. إضافة إلى ذلك فإنّ التبعية التي تجعل من الإرادة الخارجية عنصرًا داخليًا تصيّر السلطة التابعة، لزومًا ، إلى سلطة تقف فوق الشعب ولا تنتمي إليه. فمن المفترض أن يكون للشعب، في حالة الديمقراطية، أجهزةٌ ، وهيئاتٌ وجمعياتٌ يعبّر فيها عن تصوّراتهِ وخياراته، مثل : الأحزاب، النقابات، الاتحادات المهنية، الصحف وحريّة القول والتعبير... لكن معظم الأنظمة العربية تحتكر وحدها القول والموقف والقرار، وترى في النقد والبدائل والمطالبة بالتعددية موقفًا يسيء إلى السلطة، من حيث هي الممثّلُ الوحيد عن مصالح الوطن. من هنا يأخذ نقد السلطة صفة الخيانة، ويصبح العقاب والاتهام والسجن جزاء كل موقف ينكر أحادية السلطة التي تشرف على الجميع.

إنّ القول بأحادية السلطة الصائبة قولٌ بسلطة لا تعرف الخطأ، جديرة بصفات كثيرة ليس آخرها التقديس. وواقع الأمر أنّ في منطق الأحادية، الذي يفصل بين رعية ضالة وقيادة حكيمة، ما يجعل من الواحد أساسًا للسلطة. هكذا يختزل المجتمع إلى السلطة وتختزل الأخيرة إلى مرجع أخير، هو «الحرُّ الوحيد» في مجتمع للعبيد، والحر الوحيد في مجتمع مستعبد هو تعريفُ المستبد في أزمنة قديمة، لا علاقة لها بالأزمنة الحديثة. أكثر من ذلك أنّ القول بحاكم أعلى، يحاسب ولا يحاسَب، قول بمجتمع قاصر عاجز. وبما أنّه لا توجد مجتمعاتٌ عاجزة، فعلى السلطة المستبدة أن تلجأ إلى جميع الوسائل كي تجعله عاجزًا، اعتمادًا على القهر والتجهيل والتجويع. فالشعوب الحرّة هي التي تثور، والشعوب المتعلّمة هي التي تثور، ونصيبُ الجياع من الثورة قليل . وبسبب ذلك أتقنت الكثير من الأنظمة

العربية، وصاحبة الثروات بخاصة، «صناعة الإذعان» ، التي تحوّل البشر إلى أشياء، أو إلى كائناتٍ عاجزة خائفة، أو إلى رعية، بالمعنى القديم، التي هي جمعٌ من البشر سلبت منه صفاته الإنسانية.. والدليل على أنّ مفهوم العائلة لا يصلح كثيرًا لتحليل الواقع العربي، نأخذ بمثال البيعة، التي ألغيت ثم عادت إلى أنظمة تدّعي أنّها جمهورية.

يأتي العجز، والحالة هذه، من العداء المتبادل بين السلطة والمجتمع، فكلاهما يرى في الآخر عدوًا له، حيث السلطة تستنفد كلّ إمكانياتها لتقييد الشعب وتأبيد خضوعه ، وحيث الشعب المسحوق ينسحب من الحياة ، أو يكاد . بل إنّ السلطة المستبدة، كما ذكرنا، ترى التجويع والتجهيل وشلّ الإرادات شرطاً لاستمرارها، الأمر الذي يجعلها تحاربُ العلم والتقدم وكل ما يؤدي إلى تفتّح العقل وازدهاره. كان الكواكبي، في حديثه عن الاستبداد، قد ذكر أنّ الأنظمة المستبدة تكره علوم الحياة وتفضّل عليها علوم اللغة والدين، قاصدًا بذلك دينًا استبداديًا يلائم الأنظمة المستبدة. الطريف بالأمر أنّ هذه الأنظمة، التي تقاتل في سبيل الجهل والتجهيل ، تستعمل في أجهزتها الأمنية والرقابية، كما تشير معلومات كثيرة، آخر الاختراعات العلمية، كما لو كان التحديث الوحيد المشروع هو تحديث لأجهزة القهرية. وحتّى الحديث المتكاثر عن العلم والتقنية والمعلوماتية، فإنّه يحيل، غالبًا، إلى «التجارة».

من أين جاء العجز العربي ؟ جاء من سلطات ضعيفة لا تثق بشعوبها ولا تؤمن بحقوقها، مشغولة بتأبيد سيطرتها وتأبيد خضوع شعوبها. وجاء من شعوب محبطة فقيرة مرعوبة وجاهلة، وجاء من هجرة العقول وتداعي الكرامة القومية، واحتقار المعارف والعلوم، ساعد على ذلك اتجاهات دينية لا علاقة لها بالإسلام الحقيقي.

تفضي هاتان الملاحظتان إلى فكرتين لاحقتين: أولهما هي ما يدعى اليوم باللغة السياسية غير العربية: الاستثنائية العربية، التي تعني عالمًا عربيًا لا ترضى سلطاتُه بالديمقراطية ونسيت معظم شعوبه معنى الديمقراطية، بسبب استبداد متوالد منذ عقود. يعيدنا هذا إلى الكواكبي من جديد: إنّ المستبدّ بهم إذا طال عهدهم بالاستبداد أدمنوا على الاستبداد والمستبدين. وثانيهما : الأزمة العضوية المغلقة، التي تشير إلى وضع بائس غير قابل للتحويل، بسبب من عجز السلطة والشعب معًا، وهو ما ينتهي إلى أفق وحيد هو : التفكّك أو التحلّل والاستنقاع.

ما سبق قال به مجموعٌ من المثقفين العرب ، وما سبق قيل به منذ نهايات القرن التاسع عشر مع اختلافين أساسيين: فقبل مرحلة الاستقلال الوطني كان اللومُ يصبّ على المستعمرين، وقبل مرحلة الاستقلال وبعدها بقليل كان الشعب العربي لا يزال مليئاً بالأمل. وقبل مرحلة الاستقلال وبعدها بقليل أيضًا كانت السلطة ضعيفة وكانت الحركة الشعبية قوية، لما فتح المجال أمام فكرة الحزب السياسي والمثقّف والصحف وتحرّر المرأة. بعد مجيء دولة الاستقلال، التي رفعت شعارَ الوحدة الوطنية والقومية، قامت بإلغاء كل المنجزات السابقة، أصبح المثقف النقدي مرتدًا، والحزب فكرة خطرة، والصحافة الحرّة، عامل تدمير وتخريب.

ليست قضية إصلاح المجتمع العربي قضيةً جديدة، فمنذ نهاية القرن التاسع عشر انتبه المثقفون إلى الفجوة القائمة بين العرب وغيرهم، سأل شكيب أرسلان سؤاله الشهير: لماذا تقدّم الغرب وتخلّف المسلمون؟ وسأل عبد الله النديم: لماذا يتقدّمون ونحن على تأخّر؟ وسأل سلامة موسى لاحقًا: لماذا هم أقوياء؟ وهذه الأسئلة القائمة على مقايسة الشرق بالغرب، أو قياس وضع العرب المسلمين على أوضاع غيرهم، قادت هؤلاء المثقفين إلى الاهتمام بإجابات تفسّر أسباب هذا الخلل، فكتب عبد الرحمن الكواكبي «طبائع الاستبداد»، معتبرًا أنّ ضعف الأمّة صادر عن الاستبداد، وعمل الشيخ محمد عبده على المصالحة بين الإسلام والعلم، مؤكّدًا ضرورة تطوير الدين بما يتفق مع حاجات البشر المستجدة، وعكف قاسم أمين على موضوع المرأة وتحريرها، ورأى شبلي شميل أنّ الحلّ يقوم في العلم والنظر العلمي إلى العالم ، ورأى المقدسي روحي الخالدي أنّ الحل يكمن في الديمقراطية والانفتاح على ثقافة الغير.

ومع أنّ الكثير من هؤلاء كانوا مسلمين وحريصين على إسلامهم، مثل الخالدي ومحمد عبده والكواكبي، فقد انتبهوا إلى ضرورة تطوير الخطاب الديني والتعلّم من الغرب، ذلك أنّ الغرب ليس شرّاً كلّه، وأنّ هذا الغرب استفاد من علم المسلمين حين كان متخلّفاً عن علومهم. وواقع الأمر أنّ هؤلاء المثقفين المستنيرين اعترفوا بأمرين : أنّ الغربَ تقدّم على المسلمين لأسباب مادية ينبغي فحصها والتعرّف عليها، وأنّ الإسلام المسيطر في زمنهم ، كما الزمن الذي سبقه بقليل أو كثير، قد تكلّس وانقطع عن أسئلة الحياة . فلو لم يكن كذلك

لما وهنت عزيمته، ولما استطاع غير المسلمين أن يهزم المسلمين. ومن هنا ظهر ذلك النظرُ القائل بالإصلاح الديني، والذي اعتقد أنّ إصلاحَ شؤون المسلمين يحتاج إلى وسائلَ دينية وغير دينية معًا، مثل العلم والتقنية ومحاربة الأميّة وإصلاح شؤون الدولة.

وسواءٌ اتفق الإنسان العربيّ مع طه حسين أو اختلف معه، فقد جاء عميدُ الأدب العربي، كما كان يقال، في كتابه «مستقبل الثقافة في مصر»، بالمشروع التحديثي الأكثر تكاملاً وجذريّة وجرأةً؛ وحّد بين الاستقلال الوطني والديمقراطية، وبين الديمقراطية وإصلاح الجهاز المدرسي، وبين الديمقراطية والإصلاح المدرسي والحداثة الاجتماعية الشاملة. وحّد طه حسين، منذ نهاية ثلاثينات القرن الماضي، بين الاستقلال الوطني والحداثة الاجتماعية، معتبرًا أنّ استقلالاً قائمًا على التخلّف أمر أشدُّ سوءًا من الاستعمار، ذلك أنّ استقلالاً لا يحقق الاستقلال الفردي والعقلي والفكري لا ضرورة له.

ومع مطلع أربعينات القرن الماضي، رأى قسطنطين زريق أنّ ضعف العرب راجعٌ إلى غياب «الوعي القومي» منتهيًا ، بالضرورة ، إلى الدعوة القومية العربية وإلى ضرورة انجاز وحدة العرب، التي هي الردّ الحاسم على أعداء العرب وعلى أسباب عجزهم وتخلّفهم. لكنّه عاد، بعد عشرين عامًا، فاكتشف، في كتابه «نحنُ والتاريخ»، أنّ تحقّق القومية هو تحقق الحياة الديمقراطية ، التي لا يكون الوعي القومي ممكناً من دونها. وهذه العلاقة هي التي دعته إلى اعتبار القومية ظاهرةً حديثة، مميّزاً، ضمنًا ، بين القومية النظرية والقومية العملية، لأنّ القول بـ «العروبة» وتعداد عناصرها لا يعني آليًا وجود الوعي القومي.

بعد عشر سنوات تقريبًا من كتاب زريق نشر صادق العظم كتابُه «النقد الذاتي بعد الهزيمة»، محاولاً بدوره تفسير العجز العربي، فتوقف أمام العناصر التالية: النزعة التبريرية، التي تجعل العربي يلقي باللوم على العنصر الخارجي، دون أن يمعن النظر في وجوه حياته السلبية، وتخلّف الأجهزة المدرسية ونزوعات التواكلية والقدرية، وعدم الفصل بين العلم والدين، وصولاً إلى فكرته الشهيرة عن «الشخصية الفهلوية»، وهي شخصية طاغية في المجتمع العربي، تحاول أن تحقق ما تريد عن طريق التشاطر والكذب والنفاق والإساءة للآخرين. لم يكن العظم بعيدًا عما سيجيء به، بعد أربعة عقود تقريبًا، حليم بركات، وإن كان الأول لا يزال متفائلاً، ومؤمنًا بإمكانية إصلاح المجتمع العربي.

بعد العظم بثلاثين عامًا كتب الاقتصادي المصري فوزي منصور كتابه «خروج العرب من التاريخ»، الذي تأمل فيه ، بشكل مفصل ، مآل الثورتين: الجزائرية والمصرية، مكتفيًا بإشارات قليلة إلى الثورة الفلسطينية. انتهت الثورة الأولى، كما الثانية، إلى الفشل، على الرغم من التضحيات والوعود الكبيرة، لأنّ هاتين الثورتين اعتبرتا، منذ البدء، أنّ الديمقراطية مرض خطير ، يضعفُ الغايات المطلوبة ويؤدي، بالتالي، إلى تبدّد المكاسب الثورية. بل إنّه، وهو يتأمّل علاقة الإصلاح بالديمقراطية، وصل إلى زمن محمد علي باشا، الذي اعتبر أنّ تحديث الجيش هو العنصر الوحيد في محاربة العدو الخارجي، كما لو كان الشعب كمًا زائدًا لا ضرورة له.

أصدر الباحث الأردني فهمي جدعان، في نهاية العام الماضي، كتابه «في الخلاص النهائي»، انتقد فيه شكلاً من «الدعوات الإسلامية المتشددة»، التي ترفض الحاضر وتعتقد، وهمًا، بإمكانية استعادة «الزمن الراشدي»، وهو زمن خاص لا يتكرّر، وترفض أيضاً الغرب ومنجزاته، وترفض من المسلمين كلّ من لا يتفق معها ... قصد الكتاب إلى أمرين : الاعتراف بالاختلاف ، الذي يعني الحوار والتسامح والتعددية، وبضرورة قبول المسلمين بالديمقراطية والاندراج في الثقافة الكونية، القائمة على التنوّع والتعدّد.

والأساسي في النهاية أن يسهم العرب والمسلمون في تطوير الحضارة الإنسانية، ذلك أنّ الافتخار بالإسلام، أو بالعروبة، لا يعني ذكر منجزات العرب المسلمين في الماضي، بل أن يكون لهم اليوم من التقدّم والإبداع والمنعة، ما كان لهم في الأزمنة القديمة الماضية.

وجد هؤلاء المثقفون في الأحزاب والصحف والمجلات ودور النشر بداية حل لما آمنوا به، في انتظار «تكامل دولة الاستبداد» ، التي دمّرت ، باسم الوحدة الوطنية والقومية كل شيء.

وبسبب هذا الدمار لم يجد حليم بركات الحل إلاّ في استنهاض المثقفين.

يطالب حليم بركات، رداً على العجز العربي، بدور جديد للمثقف الثوري. وما يبدو حلاً هو ليس حلاً على الإطلاق، وإن كان بركات، في حلّه الوهمي، لا يريد أن يكون قانطاً، لأنّ من يتحدّث ، نظرياً، عن العجز، عليه أن يجد وسائل لمواجهته. يطرح الاقتراح المفترض الأسئلة التالية:

١. هل يشكّل المثقفون بنية فكرية ــ معنوية ــ خلقية خاصة، أم أنّهم ينتمون إلى مهنة من بين المهن الاجتماعية المختلفة؟ أكثر من ذلك أنّ المثقف العربي، لأسباب كثيرة، ينتسب إلى السلطة ويفتّش، بدأب، عن جسور مختلفة للاقتراب من السلطة أو الوصول إلى أعتابها.

٢. يتعرّف العمل الثقافي، أي المهنة الفكرية، بالحقول أو الأمكنة أو المواقع التي يمارس فيها عمله، مثل التعليم والصحافة والترجمة والأجهزة الإعلامية بعامة، وهذه الحقول تخضع، بنسب مختلفة، إلى الرقابة، أو تندرج في سياسات مدرسية وتعليمية وإعلامية خاضعة للسلطة، الأمر الذي يجعل المثقف، شاء أم أبى، يرضى بالتعاليم القائمة، أو أن يصبح بلا عمل.

٣. إنّ العمل الثقافي لا يتحقق، إن تحقق، إلاّ في مجتمع ديمقراطي، لكنه قويُ الصلة أيضًا بمدى ثقافة المجتمع وتعدديته الثقافية، أو أحادية هذه الثقافة. فكما أنّ الناظر، إلى لوحة فنية لا يدرك دلالتها إلاّ إذا تلقّى ثقافة فنية، فإنّ التعامل مع الرواية والشعر والكتابات الفلسفية والسياسية وغيرها يقتضي مستوى معيناً من الوعي الثقافي... لا يعني هذا انغلاق الأبواب كلياً لمواجهة العجز، إنّما يعني أنّ دور الثقافة، لا يتحدد برغبات المثقفين. فقد يكون في السلطة أحيانًا نزوعات إلى الإصلاح والتحديث، وقد يكون داخل المجتمع قوى لم تستسلم كليًا إلى اليأس. كان المصري سمير أمين قد تحدّث، قبل سنوات، عمّا دعاه بـ «التحالف الشعبي الديمقراطي»، الذي يضم فئات اجتماعية مختلفة.

إنّ حليم بركات، المثقف الوطني العروبي المخلص، لا يزال يؤمن بدور المثقف العربي التنويري، الذي جاء مع بداية القرن العشرين، وأخذ دوره بالانطفاء بعد ولادة دولة الاستقلال الوطني. فهذا المثقف كان متحزّبًا، أسّس الأحزاب، حين كانت مسموحة، أو انتمى إليها بعد تأسيسها. وكانت فكرة الحزب لم تستهلك بعد، ولم تنتهِ إلى البوار، الاشتراكية والقومية منها بشكل خاص. وكانت الدولة أيضًا لا تزال ضعيفة، أو لم تصل بعد إلى «إمبراطورية الأجهزة الأمنية»، كان فيها من المسام والفراغات والتسامح ما يسمح بفكرة الاختلاف. ولم يكن المواطن قد أصبح بعد خاضعًا لسيطرة الإعلام السمعي ــ البصري، الذي له من الاستبداد اليوم ما يعادل الاستبداد السياسي، أو يتجاوزه. وكانت المدينةُ العربية لا تزال تحتفظ بمعايير المدينة، قليلة كانت أو كثيرة، قبل أن يجتاح الريف

المدينة ويحوّلها إلى مجموعة قرى، أو إلى مدينة مريّفة.

إنّ ما يطرحه بركات مبرّر أخلاقيًا، وليس سهل التحقيق عمليًا، لأنّ التحوّلات الاجتماعية الثقافية والسياسية التي اخترقت المجتمع العربي، ومنذ بداية الثورة النفطية خاصة، خلقت قضايا جديدة، بحاجة إلى شكل من العمل الثقافي جديد، وإلى أشكال سياسية ثقافية جديدة.

الهوامش

(١) حليم بركات : الاغتراب في الثقافة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦

تحـــــــولات الديمقراطيـــــــة فـــــي الوطـــــن العربـــــي

د ـ علي الدين هلال *

سأحاول في هذه المحاضرة تشخيص حالة التحوّل إلى الديمقراطية في بلادنا العربية، ومن ثم التعرّف على آفاق هذا التطوّر. ولكي نفعل ذلك، سوف أتحدّث في ثلاثة موضوعات محددة، تتخذ شكل أسئلة، وعلى النحو التالي :

* **السؤال الأول** : ما هو المقصود بالتحوّل الديمقراطي. وهنا لا بد أن نتفق على تعريف المفاهيم، حتّى لا نغرق في جدال شائك لمواضيع مختلفة تحمل مسمى واحدًا.

* **السؤال الثاني** : أين نحن العرب من هذا التطوّر الحادث في العالم كلّه، على صعيد الديمقراطية؟

* **السؤال الثالث ، وهو الأهم**: ما هي الإشكاليات، ولماذا لا يحدث هذا التطوّر بالسرعة؛ أو بالمدى والمجال اللذين يرغب بهما الكثيرون، وما هي الإشكاليات والآفاق الخاصة بهذا التطوّر؟ وسأسعى الآن إلى محاولة الإجابة عن الأسئلة الثلاثة السابقة، على نحو موسّع .

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ٢/ ٧/ ٢٠٠٧.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة.

*** ما المقصود بالتحوّل الديمقراطي؟**

أصبح موضوع التحوّل إلى الديمقراطية، مبحثًا أساسيًا من مباحث التحليل السياسي، بل وهناك مقررات دراسية في الجامعات تتضمن هذه العناوين، وتدرس إشكاليات عملية التحوّل الديمقراطي وأساليبها واستراتيجياتها ، بوصف هذه العملية تاريخية، يشهد العالم إفصاحات كثيرة عنها منذ العام ١٩٨٩، الذي شهد ثورات شعوب شرق أوروبا، مرورًا بالعام ١٩٩٠ ، الذي شهد تحوّلات الاتحاد السوفييتي، وانتهاء بالتحول العالمي العظيم، الذي شهد تحول عشرات النظم في العالم، التي كانت تحكم بأنظمة حزب واحد ؛ أو بأنظمة استبدادية وتسلّطية، إلى نظم أخرى، نصفها بالديمقراطية.

والسؤال هنا، ما هي هذه السمات التي تميّز النظم التي نسمها بالديمقراطية؟

*** السمة الأولى** : التنافسية والتعددية في الجسد السياسي. وأبرز مظاهرها تعدّد الأحزاب، علمًا أنّ تعدّد الأحزاب لا يعد مظهرًا تنظيميًا وحسب ؛ بل يشمل تعدّد الرؤى السياسية، وتعدّد البرامج والأفكار المختلفة، الرامية إلى خدمة المجتمع. وعليه فإنّ الأحزاب السياسية تعد بمثابة مدارس تدريب للنخب السياسية، ويتعلّم فيها الناس طرح السياسات والأفكار المختلفة.

كما يعد المجتمع المدني جزءًا من التنافسية، الذي يتسم بظهور عشرات الهيئات العاملة في حقول التنمية، والتعليم، والوعي. أما الإفصاح المؤسسي عن التنافسية فيتمثّل بالانتخابات. وهناك مفكّر سياسي كتب كتابًا بعنوان «نظرية اقتصادية للديمقراطية»، حيث يشبه الديمقراطية بسوق، ووصف الناخبين بأنّهم مشترون في هذا السوق.. حيث يختارون/ ويفضلون سلعة من السلع، المتمثلة ببرنامج الحزب السياسي، أو الممثلين لحزب أو لتيار سياسي.

*** السمة الثانية**: الرقابة والمسؤولية، المتصلة بمبدأ الفصل بين السلطات التشريعية، والتنفيذية.

ومع الفصل يتضح أنّ السلطة تحد السلطة، وأنّ السلطة تراقب السلطة، وأنّ كل سلطة توازيها مسؤولية.

* **السمة الثالثة** والأخيرة هي الحريّة والشفافية، وتعني حرية تداول المعلومات؛ أي إنّ المؤسسات السياسية والاجتماعية كافة تعمل في النهار .. أي في إطار معلومات متاحة عن لوائحها، وأنظمتها وعن موازنتها .. وترتبط بمفهوم الشفافية حريّة التعبير، والتي تتمثّل أساسًا بحريّة الصحافة.

يمثّل ما ذكرت، السمات الأساسية الثلاث، التي تميّز النظم الديمقراطية.

إنّ النظام الديمقراطي هو النظام الذي يوفّر للمواطن العادي فرصة التأثير على القرارات، التي تمس حياته ومستقبله، من خلال التصويت. وهو النظام الذي يسمح للمصالح المختلفة، سواء كانت طبقية أو فئوية، بالتعبير عن نفسها، وهو النظام الوحيد الذي يسمح بإدارة الخلافات على نحو سلمي.

على أنّه من الخطأ البالغ أن أترك انطباعًا بأنّ الديمقراطية هي مجرّد تنظيم لشكل نظام الحكم، بل هي أسلوب لحياة المجتمع والناس، وبالتالي فإنّ الفهم الأعمق للديمقراطية لا يقتصر على أنّها شكل من أشكال التنظيم السياسي ونظام الحكم، بل نحن نتحدّث عن الديمقراطية في داخل الأسرة، وعن الديمقراطية داخل المؤسسة الدينية، والمؤسسة التعليمية. وبعبارة أخرى فإنّ هذه القيم التي ذكرتها ليست قاصرة على النظام السياسي، بل تشمل الدولة الديمقراطية، والمجتمع الديمقراطي، علمًا أنّه من دون وجود هذا المجتمع، يظل نظام الحكم الذي يأخذ بالأشكال الديمقراطية، مجرّد تنظيمات أو مؤسسات لا تضرب بجذورها عميقًا في الأرض.

أين نحن من هذا المجال؟

الواقع إنّ المقصود بالمجال هنا ، هو الموجة الثالثة في الديمقراطية، والتي شهدت تحوّل عشرات الدول في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية نحو الديمقراطية. ونحن نعلم أنّه قبل نحو عشرين سنة، كانت الغالبية العظمى من دول أمريكا اللاتينية تحكمها نظم عسكرية.

ولا بد من الإقرار أنّ بلادنا العربية تعد من أقل مناطق العالم تأثرًا بهذه الموجة العارمة للديمقراطية. وإذا قارنا حجم ما تم من تحوّلات ديمقراطية في بلادنا العربية بنظيره في العالم، فسوف نجد أنّ نصيبنا من هذه التحوّلات لا يكاد يذكر .

وفي تقرير صدر عن أحد مراكز البحوث سنة ١٩٩٩، حول عدد سنوات حكم بعض رؤساء الدول وسنّهم ، فقد تبيّن أنّ أكبر متوسط لسن رؤساء الدول في العالم كله، كان في المنطقة العربية، وأنّ أكبر متوسط لاستمرار رئيس الدولة في منصبه، كان في منطقتنا، أيضًا، حيث بلغ متوسط حكم رئيس الدولة في بلادنا عشرين سنة، مقارنة بـ ٩ سنوات في أفريقيا، و ٤ سنوات في أوروبا، و ٣ سنوات في أمريكا اللاتينية.

ومن المعلوم أنّه منذ العام ١٩٩٩ شارك القدر وحده في تغيير رؤساء عدد من الدول العربية، حيث جرى انتقال للسلطة فيها.

ويجثم مثل هذا الوضع على منطقتنا، في ظل الدعوات المزمنة منذ وقت طويل للتحوّل نحو الديمقراطية. ومن الخطأ الظن أنّ مثل هذه الدعوات كانت محض ردود أفعال على أحداث عالمية، مثل انهيار الاتحاد السوفييتي. ولنضرب مثلاً بالكويت، إبّان ثورة المجلس التشريعي فيها سنة ١٩٣٦ ، ودبي في الأربعينيات . وأذكر أنّه في سنة ١٩٨٣ كان لي شرف المشاركة في اجتماع ضمّ ما يزيد على مئة أستاذ ومثقّف عربي لبحث موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، والذي تمخّض عنه بعد ذلك سنة ١٩٨٥ ، إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان ..

وعليه فإنّ الدعوة للإصلاح السياسي، ليست دعوة حديثة أو طارئة في بلادنا ، غير أنّه عزّزت من هذه الدعوة الضغوط الخارجية.

كما أسهمت الفضائيات، من جهتها، بتعزيز هذه الدعوة، ولم يعد بوسع أي نظام عربي أن يخفي أي سرّ عن شعبه، وما لا يسمع في التلفزيون الرسمي، سينشر على فضائية أخرى، أو على الإنترنت... وثمّة موارد مالية ضخمة خصّصتها الولايات المتحدة ، ومشروع الشرق الأوسط الكبير، والاتحاد الأوروبي لدعم شبكات حقوق الإنسان، والمجتمع المدني.

وعزّز من هذا التوجّه، أيضًا، أنّ الدولة العربية لم تعد قادرة في أغلب الأحيان، باستثناء الدول النفطية الثرية، على الوفاء بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها، فضلاً عن تنامي المطالب الشعبية بحقوق اجتماعية واقتصادية.

غير أنّه، على الرغم من كل ذلك، فإنّ حصيلة التطوّر الديمقراطي في البلاد العربية كانت محدودة للغاية.

وأنهي هذا الجزء من المحاضرة بالقول إنّه، على الرغم من توفّر كل هذه الظروف المساعدة على التحوّل الديمقراطي ، وأعني بها الموجة العارمة نحو الديمقراطية، إضافة إلى الدعوات الداخلية، وتوفّر الموارد المالية، فضلاً عن قصور الدولة العربية، فقد أثبتت هذه الدولة قدرة هائلة على أن يكون الديمقراطي في أضيق حدوده الممكنة، وعلى أن يتم على نحو تدريجي، ومستقر على الدوام، وأن يحدث تغييرات في داخل النظام لا تؤثّر ، في الغالب، على جوهره.

وإذا كانت النتيجة التي توصلنا إليها صحيحة، يصبح ما ذكرته موضوع سؤال بحثي عنوانه : كيف نفسّر ذلك؟ أي كيف نفسّر قدرة الدولة العربية على إعادة إنتاج نفسها، وعلى التكيّف بحيث لا يتغيّر صلب المعادلة السياسية في الدولة العربية، على الرغم من تغيّر الأسماء والأفكار.

* ما هي الإشكاليات؟

قلنا إنّه إذا صحّت النتيجة السابقة؛ فإنّ هذه النتيجة، بحدّ ذاتها، تصبح سؤالاً عنوانه : ما هي العناصر، والسمات الاجتماعية والسياسية في بلادنا العربية، التي أعطت للدولة هذه القدرة على التكيّف ؟ ولماذا لم يحدث في بلادنا على غرار ما حدث في عديد الدول الأفريقية، مثلاً، أو في دول شرق أوروبا، أو في دول أمريكا اللاتينية، والذي تمثّل إمّا في سقوط النظام وظهور نظام جديد، أو تحوّل سريع في النظام؟

الواقع أننا، عندما نبحث في هذا الشأن، سوف نخلص إلى أربع تطوّرات كي نستطيع فهم هذه المفارقة الحادثة في منطقتنا، وذلك حتّى نتمكّن من التعامل معها، وأن نغيّر فيها.

* **الفكرة الأولى:** تتضمن ضرورة التأمل في طبيعة الدولة العربية. فهذه الدولة ينطبق عليها وصف «الدولة الريعية»؛ أي إنّها لا تعتمد في حياتها واستمرارها على المواطن.

ومن المعلوم ، تاريخيًا، أنّ الدولة ارتبطت بفكرة الضرائب، ولو عدنا إلى القرن الثالث عشر، وتحديدًا سنة ١٢١٥ ، سنجد أنّ اللوردات في بريطانيا أجبروا الملك على استشارتهم مقابل الضرائب التي يدفعونها . وكذلك الأمر في الولايات المتحدة، التي رفع فيها أرباب المال شعارًا عنوانه «لا ضرائب دون تمثيل» . وقوام هذه الفكرة ببساطة أنّه إذا كنت أنا أموّل

الدولة؛ فمن حقي أن أراقبها، وأن أشارك فيها. أما إذا استغنت الدولة عن هذا الدعم المالي الداخلي، فسيحدث العكس، أي إنّ الدولة هي التي تعطي المواطن وليس هو .

وقد لعب النفط في المنطقة العربية دورًا ضخمًا في هذا الأمر. ولو تأملنا مصادر دخل كثير من الحكومات العربية، فسنجد أنها تأتي غالبًا من مصدرين: إمّا من النفط، أو من المساعدات النفطية، أي دون الارتباط بالعملية الإنتاجية، ولا بالزراعة أو الصناعة، وسنجد أنّ المصدر الأول أو الثاني لدخل الدولة العربية يتأتّى من تحويلات العاملين في الخارج .. أي إنّ مصادر الدخل خارجية (ريعية). وبقدر ما تتكرّس الصفة الريعية في بلد ما، يصبح المجتمع أكثر اعتمادًا على الدولة، بما في ذلك القطاع الخاص، الذي يفترض أنّه يعبّر عن الفردية والاستقلال والمبادرة، ومن ثم عن الديمقراطية. غير أنّ معظم مناقصات القطاع الخاص، في كثير من البلدان العربية، تسيطر عليه الدولة، ومن ثم يغدو ازدهار القطاع الخاص ونشاطه مرتبطين بما تسمح به الدولة. وكلّما زادت الطبيعة الريعية للدولة، أصبح الحديث عن الديمقراطية خاليًا من الأساس الاجتماعي الذي يسنده.

* **الفكرة الثانية:** طبيعة التركيب الاجتماعي لبلادنا العربية. فمن المعلوم أنّ مفهوم الديمقراطية، كما نشأ في الغرب، يقوم على مفهوم المواطنة؛ بصرف النظر عن جنس المواطن، رجلاً كان أو امرأة، وعن ديانته وانتمائه الفكري، وأنّ أساس العلاقة بين المواطنين هو المساواة، ولا تتم الانتخابات هناك على أساس جهوي أو مناطقي، أو ديني، بل على أساس ما تطرحه الأحزاب من برامج لخدمة الوطن والمواطن.

ولكن حين نحاول تطبيق هذا المفهوم الديمقراطي على بلادنا العربية، نكتشف أنّ فكرة المواطنة في أغلب الأحيان، هي فكرة قانونية، ولكنها ليست ممارسة اجتماعية. وسنكتشف ، أيضًا، أنّ التصويت الانتخابي يتم على أسس غير سياسية، بل على أساس قبلي أو عشائري، أو ديني، أو على نظام «الكوتات» التخصيصية؛ أي إنّ الانتخاب لا يجري على أساس المواطنة، بل على أساس الحصص الطائفية أو الدينية أو العشائرية، وهي أسس إما مقنّنة أو عرفية. وقد تنشأ أحزاب ظاهرها سياسي وباطنها طائفي أو عشائري أو ديني.

وهنا يثور السؤال الموضوعي : إلى أي مدى نستطيع الحديث عن مواطنين ومواطنة، وعن حقوق وواجبات متساوية؛ إذا لم يكن المجتمع معترفًا بهذا الأمر ؟ والحصيلة أنّ أغلب

بلادنا العربية لا تدير انتخابات سياسية؛ ليس لأننا لا نريد ذلك، بل لأنّ المجتمع نفسه، ما زال يصنّف الناس، على أسس غير سياسية.

كما أنّ التطوّرات الأخيرة في بعض البلاد العربية تنذر بقدر غير قليل من السوء، فدولة مركزية مثل العراق، مثلاً، يعاد بناء نظام الحكم فيها على أساس طائفي، لا على أساس الكفاءة. . وقد انطلقت من العراق رياح مسمومة لكي تنقل هذا النهج الطائفي، الانقسامي، التفتيتي إلى مناطق عربية أخرى. ومن يزر الخليج يرَ آثار هذه التداعيات في المجالس والأحاديث وبين الناس.

والحال أنّ مثل هذا الأمر إنّما يعطي للدولة مبرّرًا لمواصلة نهجها القديم، ذلك أنّ المجتمع نفسه، لا تتطوّر تنظيماته الاجتماعية، وعلاقاته الفردية، بما يستجيب للأفكار المتصلة بالانتخابات والبرامج السياسية والأحزاب.

* **الفكرة الثالثة:** الدين والسياسة؛ أو تديين السياسة وتسييس الدين. وعندما يحدث ذلك فإنّه توضع عقبة جديدة تثير التلعثم في المسيرة الديمقراطية. ويثير هذا الموضوع، بدوره ، أسئلة مختلفة، وفي مقدّمتها قضية الانتماء. ففي النظام الديمقراطي يمكن للمرء، مثلاً، أنّ يقول إنّه مواطن مصري، والآخر مواطن أردني، ومواطن سوري. والمواطنة هنا لا علاقة لها بالدين، ولا بالمذهب الطائفي، ولا بأي رابط آخر غير المواطنة ذاتها. ولكن عندما يتم إدخال أفكار تعلي الانتماء الديني، مثلاً، على الانتماء الوطني فسيحدث خلل من نوع ما، أي عندما يرى المرء نفسه، يرتبط بعلاقة بمواطن من دولة أخرى على أساس الدين، وعلى نحو يفوق العلاقة التي تربطه بمواطن من وطنه نفسه، مخالف له في الدين ... وعندما يجري طرح مثل هذا الفهم، فإنّه يتم تحطيم فكرة الدولة الوطنية، وكل ما يرتبط بها من مؤسسات، بما فيها مؤسسة الديمقراطية ذاتها.

وفي المقابل، يثير الفكر الديني تلعثمًا في المسيرة الديمقراطية، عندما يتم الحديث عن مصدر الشرعية. فالديمقراطية ، تعني في جوهرها، أنّ الشعب هو مصدر الشرعية . ولكن حين تقحم عبارات، من قبيل أنّ «الحاكمية لله» دون أن يتم تفسير هذه العبارة، فهذا أمر يثير الارتباك. ومن المعلوم أنّ الإمام محمد عبده كان واضحًا في هذا الشأن ، والذي يعد من أعظم مفكّري الإسلام في القرن العشرين، حيث قال إنّ الحكم لله، غير أنّ الله يفصح

عن إرادته من خلال الشعب، وبذلك يكون الشعب هو مصدر السلطات، وما يقرّره الشعب هو إرادة الله. لكن حين يقال إنّ هناك سلطة أعلى من سلطة الشعب دون تحديد ماهيتها جيدًا، ولا من سيختارها، وكيف يمكن ضمان أنّ الرأي الذي تقول به جماعة ما هو الرأي السديد.. فإنّ مثل هذه الأسئلة تثير تعثرًا في مسار الفكرة الديمقراطية، والممارسة الديمقراطية. وتتضاعف الخطورة حين يتم إقحام مفاهيم شرعية للحكم على تنظيمات مدنية أو سياسية أخرى في المجتمع من قبل جماعات أخرى، كأن يقال تلك «جماعة باغية»، مثلاً، حيث ينتفي في مثل هذه الحالة أي مجال للحديث العقلاني.

ولا ينبغي أن يفهم من حديثي أنّ الدين لا شأن له بالمجتمع أو بثقافة الأمّة، فهذا الدين في بلادنا العربية، من مشرقها إلى مغربها، يلعب دورًا رئيسيًا ومحوريًا في تكوين العقل ، وفي بلورة مرجعيات السلوك والثقافة العامة للمجتمع. ولا أعتقد أنّه سيقدّر النجاح لأي محاولة ساعية إلى خلخلة هذه الثوابت. غير أنّ الذي أعنيه هو عملية إدخال الدين، أو استخدامه وتوظيفه في الصراع السياسي.

ولعلّ الأخطر من كل ذلك، أنّه يجري في بعض بلادنا العربية، طرح شعارت دينية عامة، لا تقترن ببرامج تفصيلية في موضوعات إجرائية، كالضرائب والكهرباء والبطالة.. إلخ؛ وهي شعارات المقصود منها دغدغة عواطف المؤمنين ومشاعرهم فقط.

والحصيلة، فإنّ كل ما طرحته، يؤدي إلى نوع من الإبهام والغموض، والتعثّر في المسيرة الديمقراطية في منطقتنا العربية.

* **الفكرة الرابعة** : الدور الخارجي؛ والذي يتمثّل بالدور الأمريكي ، تحديدًا . ففي عهد كلنتون ، شرعت هيئة المعونات بوضع برامج لدعم الديمقراطية، وتمّ إنشاء المعهد الأمريكي للديمقراطية في منطقتنا، إضافة إلى أمور أخرى من هذا القبيل. وتزعم أمريكا أنّ أمنها يتطلب تغيير كثير من النظم في بعض بلدان العالم، وخصوصًا في بلادنا العربية، وتحديدًا تغيير نظم التعليم؛ ذلك أنّه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر الشهيرة، فإنّ تغيير هذه النظم غدا أمرًا ضروريًا ، حسب زعمهم ، لحماية الأمن الأمريكي. وفي العام ٢٠٠٥ أصدرت أمريكا قانونًا يقول بأنّ نشر الديمقراطية هو هدف للسياسة الخارجية الأمريكية ، وتمّ استحداث منصب نائب وزير الخارجية لشؤون الديمقراطية، ويتم إصدار

كتاب سنوي عن حالة الديمقراطية في العالم .

من جهتي، أشعر أنّ تأثير هذا الدور هو سلبي أكثر منه إيجابيًا ؛ فهو يعطي الانطباع، أحيانًا، بأنّ الديمقراطية مفروضة من أمريكا على بلادنا العربية، كما يعطي الفرصة لقوى، بصرف النظر عن نواياها، أن تقول : «لن نسمح لأحد أن يفرض علينا شيئًا، ولن نسمح لأحد بالتدخّل في شؤوننا الداخلية» ؛ أي أنّ إعطاء الانطباع بأنّ الولايات المتحدة تؤيّد أمرًا ما ، يثير ردود فعل سلبية، وذلك نظرًا لمواقف أمريكا حيال قضية فلسطين، وقضية العراق. فهناك عداء شعبي غير متقبّل لكل ما يأتي من أمريكا ..

غير أنّ الأهم من كل هذا وذلك ، إنّما يندرج في إطار هذا السؤال : هل الولايات المتحدة جادة فعلاً ومستعدة للضغط على البلدان العربية من أجل إرساء الديمقراطية الحقيقية فيها؟

الواقع أنّه في كل حالة تعارضت فيها سياسة نشر الديمقراطية مع سياسة مكافحة الإرهاب، كان للسياسة الثانية الأولوية على نشر الديمقراطية. فالولايات المتحدة ــ وهذا ليس نقدًا لها ـ دولة ذات مصالح ، وهي تسعى لحماية هذه المصالح. وحتّى مع الدول التي تتحدّث معها عن الديمقراطية، إذا نشأ موقف يتطلب تعاونًا استخباريًا أو سياسيـًا في مجال مكافحة الإرهاب، فيكون لهذا الأمر الأولوية القصوى.

أما الموارد المالية التي أتاحتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لعديد منظمات المجتمع المدني، فهي أمر محل خلاف وجدل علمي . وقد أثرت هذه الموارد على أجندة عمل المجتمع المدني؛ فقد أصبح هذا المجتمع يعمل في المجالات التي يتوافر لقاءها مردود مالي. والأخطر من ذلك يتمثّل في ازدياد نسبة العمل المأجور.. علمًا أنّنا سباقون في بلادنا إلى فكرة العمل الأهلي، وعلى رأسها الجمعيات الخيرية الإسلامية، التي بدأت العمل مبكّرًا في بلادنا العربية. كما أنّ الفهم الشائع للعمل الأهلي هو أنّه عمل تطوّعي . بيد أننا نجد الآن أنّ الكثير من العاملين في هذا المجال، في بلادنا العربية، أصبحوا موظّفين بأجر، نتيجة وجود موارد مالية خارجية، الأمر الذي أدّى إلى تراجع العمل الأهلي .

ختامًا يمكن القول إنّ هناك إشكاليات تتعلّق بعملية التطوّر الديمقراطي في بلادنا، ولا تتصل في جوهرها، باستبداد الأنظمة أساسًا، بل بما وراء ذلك ، أي من حيث تستمد هذه

الأنظمة سلطاتها، والمتمثلة، بطبيعة الدولة ذاتها، وبطبيعة التركيب الاجتماعي ، وبطبيعة الدور الخارجي، وأيضًا بطبيعة الثقافة المهيمنة وأثر بعض الأفكار الدينية على هذه الثقافة.

وطالما استمرّت هذه العناصر الأربعة بالتأثير، فسوف تتمكن النظم العربية من الحفاظ على مواقعها. وكلّما فهمت القوى الراغبة في التغيير ــ وجزء منها في السلطة ــ هذه المعادلة، وكلّما استطاعت هذه القوى الإسهام في بناء تحالف اجتماعي عريض ، وفي التأثير في المجالات التي تعطي للدولة القدرة على الصمود والتحدّي، فإنّ الباب ينفتح تدريجيًا للمزيد من التطور الديمقراطي.

المكانة الاستراتيجية للشرق الأوسط في الدراسات المستقبلية الغربية

د . وليد عبد الحي *

مقدّمة

من الضروري أنّ أحدّد محاور هذه المحاضرة، فهي تقوم على ثلاثة أبعاد:

أ. البعد الأول هو الموضوع ، ويتحدّد بالمكانة الاستراتيجية لإقليم معين وهو الشرق الأوسط.

ب. البعد الثاني هو منهجية تقوم على الدراسات المستقبلية.

ج. البعد الثالث هو الجهة البحثية وأعني بها مراكز الأبحاث الغربية.

ولا ينبغي النظر إلى التفاعل بين هذه الأبعاد الثلاثة بحسن النوايا، بل من زاوية أنّه تعبير عن تطوير لأدوات التفاعل في ميدان العلاقات الدولية، بهدف تشكيلها بما يخدم أطرافًا معيّنة.

أ. المكانة الاستراتيجية للشرق الأوسط:

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ٨/ ٦/ ٢٠٠٧.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك.

وتعني مدى أهمية الشرق الأوسط خلال العشرين سنة القادمـــــة في تشكيل بنية العلاقات الدولية، تنافسًا أو تعاونًا أو صراعًا، وهل هناك أقاليم أخرى ستتجاذب الأهمية معه.

ب. الدراسة المستقبلية

وتعني العمل على توظيف تقنيات مختلفة لمعرفة الاتجاهات العامة للتفاعلات الدولية، وبالتالي فهي ليست معنية بالأحداث المنفردة إلاّ بمقدار ترابط هذه الأحداث في نمط معيّن لتشكّل مسارًا معينًا، يلتقي بدوره مع مسارات أخرى ؛ لنصل إلى ما يسمى الاتجاه الأعظم (Megatrend).

وهنا لا بد من التنبيه إلى أن تتبع نتائج الدراسة المستقبلية يفترض التحرّر من ثقل الصورة القائمة حاليًا، وأن تربط الأحداث بمنهجية علمية، وتبحث الآثار المتبادلة بين المتغيّرات المختلفة وقياس إيقاع التسارع والتكيّف لكل ظاهرة. فقد يقع غدًا حدث يوحي بعكس كل ما نقول به اليوم، والدراسة المستقبلية ليست معنية بهذا الحدث؛ إلاّ من خلال ربطه بمصفوفة الأحداث الأخرى.

ودعوني أعطِ مثلاً : لقد سبق لي وأن قلت إنّ معظم الأحداث الكبرى التي أصابت المنطقة العربية لم يتنبأ بها أغلب المفكّرين العرب، ومن تنبأ جاءت نبوءته دون معرفة بالتقنية التي أوصلته لذلك، فكثيرًا ما كان الحدس هو التقنية الأكثر سيادة في الفكر العربي.

ولنأخذ أمثلة، منها : نتائج حرب ١٩٦٧ بما انطوت عليه من حدّة، نتائج حرب ١٩٧٣، الاعتراف بإسرائيل، احتلال العراق، تنامي الحركة الدينية، انهيار الاتحاد السوفييتي وبهذه السرعة والكيفية.. إلخ.

أما الدراسات التي سأستعرضها فهي مبنية على استخدام تقنيات علمية للوصول إلى نتائجها ، دون أن يعني ذلك أنّها نتائج يقينية. وسأقدّم مثالاً على هذه الدراسات التي صدرت عام ١٩٩٣ ، وتتنبأ لمدة عشر سنوات بعدها (أي حتى عام ٢٠٠٣) ، وهي مبنية على تقنية التنبؤ الاستقرائي(Extrapolation) .

إنّ الدراسة هي لغراهام فوللر (Graham Fuller) ، وموّلتها مؤسسة راند، وعنوان الدراسة يكفي للإيحاء بالتنبؤات الخاصة بها، فالعنوان هو : «العراق في العشرية القادمة: هل سيبقى العراق حتّى عام ٢٠٠٢؟» ؛ وقد وردت في الدراسة التنبؤات التالية:

١. أنّ العراق كيان حضاري وليس كيانًا جغرافيًا، أي إنّه مركز لحضارة، ولكنّه لم يكن كيانًا محدّد الملامح تاريخيًا (مثل مصر)، لذا فإنّ العراق يسير باتجاه التفكّك ، وسيتم ذلك من خلال التنامي التدريجي لدور الشيعة والأكراد. ويرى أنّ التغيير سيحدث في العراق ويتغيّر النظام، وستتم محاكمة صدّام، وسيتولّى الشيعة الدور المركزي في الحكومة، غير أنّ النظام سيكون ضعيفًا ولن تنجح محاولة بناء ديمقراطية، مما يعزّز اتجاه التفكّك.

ويرى أنّ التغيير سيتم بتدخّل خارجي ولن يتم بانقلاب داخلي، ثم يتحدّث عن تنامي الدور الإيراني في العراق بعد سقوط صدّام، وأن إيران ستسرع توجهاتها بخصوص امتلاك أسلحة غير تقليدية، وأنّ مساحة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط ستتسع.

وهناك الكثير من التنبؤات الأخرى في هذه الدراسة، والتي تتناول حتّى زوال بعض الكيانات في مراحل لاحقة.

ج. مراكز الأبحاث الغربية

لا بد أولاً من الإشارة إلى أنني معني بمراكز البحث السياسية، على الرغم من أنّ ٦٨٪ من البحث العلمي في الولايات المتحدة يذهب للأغراض العسكرية.

لقد حاولت جمع أكبر عدد ممكن من هذه المراكز السياسية الغربية، لا سيما ذات الأهمية العالمية، وحاولت تصنيف موضوعاتها، وتمويلها للربط بين دراساتها وهذه الجوانب، وكانت النتائج على النحو التالي :

١. أنّ الكثير من مراكز الدراسات غير المعنية بالدراسات السياسية المباشرة، تؤثر في الدراسات السياسية بشكل واضح (الأنثروبولوجية، الاقتصادية، النفسية.. إلخ).

٢. فيما يتعلّق بالتمويل: بديهي أنّ الجهة التي تموّل هذه المراكز ستعمل على توجيه الدراسات نحو أهدافها. وتشير دراسة حول التمويل لهذه المراكز إلى بعض المؤشرات ،

منها على سبيل المثال فقط :

٣. أنّ التعامل مع نتائج دراسات هذه البحوث يحتاج إلى عملية تنظيم، حيث يمكن تقسيم هذه النتائج إلى :

أ. نتائج ذات قدر كبير من التقارب في التنبؤات (رغم اختلاف التوجهات).

ب. نتائج ذات قدر نسبي من التقارب.

ج. نتائج ذات تباعد واضح.

غير أنّ الملفت في النتائج، أنّ مراكز الأبحاث الأوروبية أكثر عمقًا (في تقديري) وأبعد في المدى الزمني من الدراسات الأمريكية، حيث تطغى على النظرة الأمريكية المديات القصيرة، والرغبة في تحقيق نتائج سريعة استنادًا لهذه الدراسات، على الرغم من أنّ بعض المؤسسات البحثية الأمريكية مضى عليها قرابة القرن (بروكنغز عام ١٩١٦) مع بداية الاهتمام بالشرق الأوسط. ويشير أحد الباحثين إلى أنّ المؤسسات الأمريكية هي الأقل اعتمادًا في بحوثها على خبراء من خارج الولايات المتحدة (Institute for Research: M. E Policy)

ولعلّ المقارنة في مجال الاستعانة بالخبراء من المنطقة واضح بمجرّد المقارنة بين المراكز الأمريكية وبعض المراكز الأوروبية، مثل معهد العالم العربي في باريس (أنشئ عام ١٩٨٠)، حيث يتناصف العرب والفرنسيون مجلس المعهد : ٦ لكل منهما، وتشارك فرنسا في ميزانيته بنسبة ٦٠٪ ، ودول الجامعة العربية بـ ٤٠٪، لكن أغلبه غير مدفوع، أو مقارنة المراكز الأمريكية بـ The Royal Institute of International Affairs في بريطانيا.

٤ . أنّ الصلة بين هذه المراكز وبين هيئات صنع القرار السياسي هي صلة وثيقة لبعضها، أو أقل أهمية للبعض الآخر، فمثلاً من غير الممكن مقارنة دراسات مؤسسة كارنيجي، التي تتسم بقدر من الموضوعية، بدراسات الـ American Enterprise Institute الذي تأسّس عام ١٩٤٣ ؛ أو Center for Strategic and international Studies، وكلاهما له صلة وثيقة بالمحافظين الجدد.

ومعلوم مدى القيمة العلمية لدراسة رايت ميلز حول المجمع العسكري الصناعي، وارتباط مراكز الأبحاث بهذا المجمع، وعلاقته باشتعال الحروب. ويكفي أن نقدّم مؤشرًا

واحدًا على صحة نظرية رايت ميلز (العسكريون ـ رؤساء المجالس الإدارية للشركات الكبرى، مراكز الأبحاث)، فقد بلغت تكاليف الإنفاق العسكري في العالم خلال عام ٢٠٠٦، طبقًا لمعهد استوكهولم الدولي لدراسات السلام، تريليون و ٢٠٤ مليارات دولار، أنفقت منها الولايات المتحدة ٤٦٪، وعاد ريع هذه المبيعات إلى ٤٠ شركة أمريكية؛ فإذا علمنا أنّ هناك ٤٨ نزاعًا حاليًا في العالم (بدرجات متفاوتة من الحدّة)، وأن ٧٦٪ من الأطراف المنخرطة في هذه النزاعات تتسلّح بأسلحة أمريكية، يتبيّن لنا شكل العلاقة بين الشركات والبنتاغون والمراكز البحثية.

وبناء على ما سبق، سأحدّد المكانة المستقبلية للشرق الأوسط في الدراسات المستقبلية الغربية:

من الملاحظ أنّ الشرق الأوسط يضيق ويتسع كمفهوم جيواستراتيجي من مركز لآخر، ومن دولة لأخرى، ولكني سأركّز على المفهوم الذي أخذ يتزايد التركيز عليه، وهو الذي يشمل الدول العربية جميعًا، وغرب آسيا، ومنطقة آسيا الوسطى؛ أو ما يسمّى الشرق الأوسط الكبير.

وقد لاحظت ما يلي:

١. أنّ التركيز على المشرق العربي ومنطقة آسيا الوسطى يفوق التركيز على منطقة المغرب العربي على نحو كبير.

٢. أنّ أغلب الدراسات لا تعطي قيمة ذات شأن للإرادة الذاتية للمنطقة في رسم ملامح المنطقة.

الصورة المستقبلية :

تتحدّد الصورة المستقبلية على مستويين ، الكلي والجزئي:

أ. المستوى الكلي

١. إنّ حلف شمال الأطلسي سيمتد في إطار عمله تدريجيًا نحو المنطقة العربية كلّها وآسيا الوسطى، وسيأخذ هذا الامتداد أشكالاً تبدأ من العضوية المحتملة، (وهو النقاش الذي

دار في إسرائيل وانتهى إلى اتفاق التعاون العسكري عام ٢٠٠٥)، وبين العضو المراقب، وبين الاتفاقات الثنائية التي ستأخذ شكل اتفاقات التدريب أو التخزين أو القواعد.

وبناء عليه. فإنّ على المراقب السياسي أن يتوقف عند سائر الأخبار الخاصة بالناتو في علاقته مع المنطقة العربية وآسيا الوسطى.

ولعلّ الهدف الرئيسي من هذا الامتداد، فيما يبدو، هو التضييق التدريجي للمجال الحيوي لكل من روسيا والصين من الناحية الجغرافية، والتحكّم في بترول المنطقة، وكذلك في شبكة الأنابيب التي تمر في المنطقة، ويمكن أن تخدم الصين وروسيا. وقد بدأ العمل في هذا الاتجاه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي مباشرة، كما برز ذلك في الوثيقة الصادرة عن البنتاغون (Defense Policy Board) عام ١٩٩٢ ، وتضم ٤٦ صفحة. ومن غير الممكن فصل إنشاء منظمة تعاون شنغهاي التي تأسست عام ٢٠٠١ ، من روسيا والصين وكازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزيا، عن هذا التطوّر الاستراتيجي، مع الأخذ في الاعتبار أنّ كلا من باكستان والهند وإيران ومنغوليا تشارك بصفة مراقب في المنطقة.

ولو وضعت الخريطة أمامك ستجد أنّ الولايات المتحدة تعمل بشكل تدريجي على تطويق روسيا والصين، فقد دمجت دول أوروبا الشرقية في منظومتها، وأصبحت على أعتاب روسيا، وتريد أن تكملها بمنظومة الدرع الصاروخية، كما بدأت بإنشاء سلسلة علاقات مع دول آسيا الوسطى، من خلال اتفاقات الشراكة من أجل السلام؛ لتطويقها من الجانب الآخر.

وبالنسبة للصين، فإنّ الولايات المتحدة تضرب طوقًا عسكريًا حولها من كل الجهات، في الشرق في كوريا واليابان وتايوان وسنغافورة، وفي الشمال في قاعدة مناس بقرغيزيا على مسافة ٢٥٠ ميلاً من الحدود الصينية، وفي أفغانستان غربًا المطلّة على الصين من خلال ممر واكان.

ويتأكّد هذا التوجه في الدراسة التي أصدرها project for the New American Century، من ضرورة تركيز القوّات الأمريكية في شرق آسيا بدلاً من شمال ووسط أوروبا؛ للسيطرة على الطرق البحرية الصينية. وعليه ستكون المنطقة العربية نقطة ارتكاز لتنفيذ هذا التخطيط الذي سيوسع من نطاق عمل حلف الأطلسي...

وهنا يلاحظ أنّ الجانب الأمريكي يبدو أكثر لهفة من الجانب الأوروبي في هذا الجانب، لكن كليهما يدور في الدائرة نفسها.

٢. محاولة التوفيق بين الحدود السياسية والحدود الاجتماعية في المنطقة، إذ ثمّة اتجاه في هذه الدراسات يرى أنّ السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، لا يكمن في الوجود الإسرائيلي أو الحركة الإسلامية أو البترول، بل إنّ السبب يكمن في عدم اتساق الحدود السياسية مع الحدود الاجتماعية، فالشرق الأوسط يشتمل على تنوّع قومي وعرقي وديني وطائفي كبير، لكن الكيانات السياسية القائمة حاليًا لم تراع ذلك، فبقيت شظايا هذه التنوعات تسعى لإعادة صياغة خريطة المنطقة؛ لتتطابق، إلى حد كبير، الحدود السياسية مع الحدود الاجتماعية.

وبناء عليه فإنّ هذه الدراسات ترى أنّ المنطقة مقبلة على عدم استقرار واسع، وأنّ الدول الكبرى ستساهم ، كل حسب مصلحتها، في إعادة الصياغة هذه. ومن الواضح أنّ إثارة قضايا الشيعة والسنّة، والعودة بين الحين والآخر لإثارة قضية مذابح الأرمن من قبل الأتراك، وظهور الجمعيات الدينية القبطية في الولايات المتحدة ... إلخ ، ليست منفصلة عن هذا السياق.

وفي هذا الإطار، لا بد لي من التوقف عند الخريطة التي رسمها رالف بيترز (Ralph Peters) ، الذي كان يشغل وظيفة نائب رئيس الأركان لشؤون الاستخبارات في الولايات المتحدة، واحتجت عليها تركيا عند عرضها في الكلية العسكرية لحلف الأطلسي في روما بتاريخ ١٥/ ٩/ ٢٠٠٦، علمًا أنّ الخريطة منشورة في مجلة Armed Forces Journal ، وذلك في سياق دراسة رالف بيترز تحت عنوان : Blood Borders: How a better M.E would look والملاحظ أنّ الدراسة تتحدّث عن «المبالغة في تقديس الحدود الدولية: Sacrosanct internationa borders»، وتركّز بشكل أساسي على تعديل الحدود في مناطق وجود: الأكراد، والبلوش، والشيعة، والمسيحيين، والبهائيين، والإسماعليين، والنقشبنديين، والأرمن.

٣. إنّ التزايد السكاني في المنطقة سيؤدي، خلال الفترة حتّى منتصف القرن الحالي، إلى تغيّر كبير في الحدود السياسية، حيث ستضيق أوطان على ساكنيها، فإذا بقيت وتيرة التزايد السكاني على حالها، فإنّ العالم العربي سيكون تعداده في منتصف القرن الحالي حوالى ٨٠٠

مليون نسمة، مما سيجعل الكثافة السكّانية ترتفع من ٢٢ فردًا/ كم حاليًا إلى ٥٨ فردًا، فإذا أضفنا إلى ذلك احتمال نضوب البترول في بعض الدول العربية، مثل الجزائر وليبيا وبعض دول الخليج خلال الفترة حتّى منتصف القرن ، واحتمال تزايد بدائل النفط، واتساع قاعدة التصحّر، وتراجع المساحة الزراعية، فضلاً عن تزايد التكدّس الحضري، فإنّ الحدود السياسية ستعرف تغيّرًا قسريًا.

٤. إنّ الحركة الدينية ستتراجع تدريجيًا ، ولكنّه تراجع غير خطي، وسيكون تراجعها ملحوظًا بعد عام ٢٠٢٥ . ونجد في هذا السياق أنّ ثمّة تخطيطًا لتوجيه الحركة الإسلامية في هذا الاتجاه، كما هو حال دراسة مؤسسة راند حول بناء شبكات من المسلمين المعتدلين في العالم الإسلامي (٢١٧ صفحة) .

وتشير معطيات الصورة العامة لمنطقة الشرق الأوسط إلى مستويين:

أ. المستوى الإقليمي: وتشير أغلب معطياته إلى استمرار عدم الاستقرار.

ب. المستوى الدولي : استمرار التنافس على توظيف المنطقة في الاستراتيجيات الدولية، وهو ما سيجعل عدم الاستقرار أكثر حدّة.

ويبدو أنّ مكانة المشرق العربي ستتعزّز على حساب مكانة المغرب العربي، الذي يقدّر لأهميته التراجع، على الرغم من احتمال تجدّد الصراع العسكري بين المغرب والجزائر. وتدل مشتريات التسلّح أنّ الجزائر هي صاحبة أعلى رقم مشتريات تسلّح في أفريقيا في العام الماضي.

وفي المقابل قد تصبح منطقة حوض الهادئ منطقة توتّر أخرى خلال العشرين سنة القادمة (مؤشرات التنامي المتسارع في معدّلات التسلّح) .

ولتبيّن الموضوعات التي تحظى بعناية أكبر في دراسات المراكز الغربية للشرق الأوسط، تم أخذ عينة من الدراسات يبلغ عددها ٥٢ دراسة لمؤسسة Thr Heritage Foundation Research ، بخصوص الشرق الأوسط، تبيّن لي منها ما يأتي :

أ. ٢٣ دراسة حول العراق.

ب. ٧ دراسات حول الإرهاب.

ج . ٥ دراسات حول إيران .

د. ٤ دراسات حول لبنان .

هـ. دراستان حول إسرائيل، ودراستان حول البترول.

و . دراسة حول سوريا، وأخرى حول كل من روسيا ودول الخليج، أما الموضوعات الأخرى فتدور حول السيادة والحضارات وقضايا أخرى متنوعة.

وعند التدقيق نجد ما يلي:

أ. غياب المغرب العربي عن كل هذه الدراسات.

ب. لم يظهر موضوع الديمقراطية على الإطلاق.

وفي المقابل، فإنّ بعض الدراسات ترى أنّ احتمال تراجع مكانة الولايات المتحدة خلال الفترة نفسها (العشرين ـ ٣٠ سنة القادمة) قد يخلق مجالاً لالتقاط الأنفاس في الشرق الأوسط، ويفتح نافذة للاستقرار النسبي، وهو ما يجعل مكانة الشرق الأوسط أقل أهمية على الصعيد الدولي قياسًا بالتصوّر السابق.

وهنا يحسن بنا التوقف عند التباين في توجهات الدراسات الأوروبية عن الدراسات الأمريكية، وعلى النحو التالي:

يغلب على الدراسات الأمريكية التوجّه نحو تعزيز التصوّر بأنّ حل قضايا الشرق الأوسط (كالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل) ، ينتهي بحل قضية الصراع العربي الإسرائيلي، بينما يرى الأوروبيون أنّ الحل يبدأ من الصراع العربي الإسرائيلي. ويعود هذا التباين في رأيي لعدد من الأسباب:

أ. تتضمن الدراسات الأوروبية قدرًا من الإيحاء ، أحيانًا والصريح أو المبطن، بالتفرّد الأمريكي في اتخاذ القرارات الدولية.

ب. هناك إحساس متنام في الدراسات الأوروبية بنزعة من الاستقلالية عن القرار الأمريكي، وقد بدأ ذلك يظهر حتّى في توجهات الرأي العام الأوروبي، كما تعكسها استطلاعات الرأي العام الأوروبي، كتلك التي أجرتها مفوضية الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٣ ؛ أو استطلاع البي بي سي ، الذي أجري في خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٦

وحتى ١٦ يناير ٢٠٠٧ .

ولا يعود ذلك لنوع من يقظة الضمير الأوروبي بشكل عام ، بمقدار ما هو نتيجة للروابط التاريخية بين أوروبا والشرق الأوسط، ونتيجة القرب الجغرافي، الذي يجعل من انعكاسات أزمات الشرق الأوسط أكثر حدّة على أوروبا منها على الولايات المتحدة، كما أنّ العلاقات الاقتصادية بين أوروبا والعالم العربي تساوي حوالى ثلاثة أضعاف حجم العلاقة مع الولايات المتحدة.

ج. رغم أنّ قضية الإرهاب قربت بين الأمريكيين والأوربيين، غير أنّ آلية مواجهة هذه الظاهرة مختلفة لدى الطرفين، حيث تميل الدراسات الأمريكية للمواجهة، بينما تميل الدراسات الأوروبية لقدر من المزج بين المواجهة الحذرة والآليات الاقتصادية والسياسية.

ويبدو القلق الأمريكي من احتمال امتلاك التنظيمات السياسية لأسلحة غير تقليدية هو الأكثر بروزًا في مجال قضية الإرهاب ، بينما تميل الدراسات الأوروبية نحو المعالجة السوسيو سياسية للمشكلة.

ب. المستوى الجزئي

١. العراق: سينتهي إلى حكومة دينية (شيعية أو سنيّة أو مزيج منهما) .

٢. الأكراد : سيتحالفون مع إسرائيل، وسيتم بناء قواعد أمريكية في الأراضي التي يسيطرون عليها .

٣. إسرائيل:

أ. لن تقوم دولة فلسطينية في المدى المنظور (١٠ سنوات) .

ب. سيقبل اللاجئون بالتعويضات في حالة إعادة أجزاء مهمة من أراضي عام ١٩٦٧ .

ج. مستوى التنسيق الأمريكي الإسرائيلي : سيصيبه بعض التراجع خلال العشرين سنة القادمة.

د. السياسة الأمريكية ستخسر الشرق الأوسط تدريجيًا لصالح أوروبا والصين.

هـ. مشكلة إيران مع دول حوض بحر قزوين سيجري العمل على تصعيدها.

و. لن يكون الشرق الأوسط ديمقراطيًا خلال العشرين سنة القادمة.

وعليه، ستتزايد قيمة الشرق الأوسط لكل من أوروبا والصين، وتتناقص للولايات المتحدة، وهو أمر في غير صالح إسرائيل، التي بدأت تعمل على التحضير لهذا السيناريو المحتمل.

وفي الختام أتمنّى أن يتشكّل فريق من الباحثين العرب لجمع كل هذه الدراسات المستقبلية، وتحديد أهم التنبؤات الواردة فيها، وتقديمها لجهات صنع القرار السياسي العربي.

في قضايا الإصلاح التجربة اليمنية نموذجًا

د. صالح شعبان *

أظهرت الدراسات والبحوث الاقتصادية أنّ الأوضاع الاقتصادية بدأت في التراجع فيما كان يسمّى بشطري اليمن منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي. الأمر الذي جعل مطلب تحقيق الوحدة مطلبًا شعبيًا ورسميًا ملحًا. وبغض النظر عن اختلاف النوايا هنا وهناك فقد تحققت الوحدة في الثاني والعشرين من شهر مايو ١٩٩٠م، حيث تمّ قيام الجمهورية اليمنية على كامل التراب اليمني، منهيًا بذلك عهدًا من حالة التشطير والتجزئة التي كانت قائمة آنذاك بوجود دولتين؛ الأولى الجمهورية العربية اليمنية في شمال الوطن وغربه وعاصمتها صنعاء؛ والثانية جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في جنوب الوطن وشرقه وعاصمتها عدن.

وبعكس كل التوقعات المتفائلة بأنّ قيام دولة واحدة بدلاً من دولتين سيؤدي إلى تجميع عناصر القوّة المادية والبشرية والكفاءات، مما يعطي زخمًا وقوة للدولة الفتيّة الجديدة؛ غير أننا نجد أنّها تحمّلت

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ١٩/ ٢/ ٢٠٠٧.

* عميد المعهد المالي الباحث الاقتصادي في اليمن.

الكثير من الأعباء والتكاليف لمواجهة البناء التنظيمي الهيكلي والمؤسسي، إلى جانب المعاناة الكبيرة التي نتجت عن الظروف والمستجدات الداخلية والإقليمية والدولية التي رافقت قيام الوحدة خلال أشهرها وسنواتها الأولى.

وكان من نتائج ذلك أن واجه الاقتصاد اليمني الكثير من الصعوبات والمعوّقات، التي لولا صبر اليمنيين وحكمتهم، لكانت عصفت بأحلامهم وأحلام الملايين العربية، التي باركت قيام هذه الدولة، وأعطت بارقة أمل على تجدّد الروح القومية العربية، التي عوّد اليمن شعبه العربي عليها في أحلك ظروف التاريخ العربي.

وقد واجه الاقتصاد اليمني الكثير من الصعوبات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية، والتي كانت ناتجة أساسًا عن ضعف اقتصاد شطري اليمن سابقًا من ناحية، ومن ناحية أخرى ارتفاع تكاليف إعادة دمج الدولتين بهيكلين مختلفين ونظامين سياسيين، يكادان يكونان متناقضين في سياساتهما الداخلية والخارجية، واقتصادين أحدهما يعتمد فلسفة النموذج الاشتراكي من حيث أخذه بالتخطيط الإداري الموجّه، والآخر يتبع مزيجًا من التخطيط التأشيري والموجه بشكل محدود (يغلب عليه نظام اقتصاد السوق).

وتطلّب قيام دولة الوحدة إعادة دمج السياسات والهياكل والأطر التنظيمية والخطط والموازنات والبرامج التنفيذية، بكل تلك التباينات، في إطار ما تم الاتفاق عليه في اللجان الوحدوية الفنية المتخصصة، التي شكّلت بين الدولتين سابقًا لدراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية والاجتماعية ، إضافة إلى منظومة القوانين والهياكل والنظم التي كانت قائمة خلال المرحلة التي سبقت إعادة الوحدة، والأخذ بأفضلها.

وقد نتج عن ذلك من الناحية المالية؛ الكثير من الأعباء، منها :

* ارتفاع تكاليف إعادة الهيكلة والبناء المؤسسي والتنظيمي للدولة اليمنية الجديدة.

* زيادة الأعباء المالية الناتجة عن استيعاب كامل العاملين في الجهاز الإداري للدولة ومؤسسات القطاع العام في الشطرين، فضلاً عن أوضاعهما المالية من حيث المساواة في الرواتب والاستحقاقات المالية الأخرى إلى الحد الأعلى الذي كان يمنح في أي من الشطرين.

* ارتفاع تكاليف تنقل العاملين وأفراد القوّات المسلّحة والأمن من وإلى المحافظات ،

وازدياد تكاليف الدمج وإعادة التمركز والانتشار لهذه الوحدات.

* تفاقم النتائج السلبية الناتجة عن إشكالية تضخّم الهيكل التنظيمي للدولة الجديدة؛ والذي نتج عنه تضخّم وظيفي؛ مما ترتّب عليه ظهور العديد من المشاكل، لعلّ من أبرزها مشكلة البطالة المقنّعة ؛ وتضارب الاختصاصات وازدواجيتها، والتسيّب الإداري... إلخ؛ وهذا ما أدّى إلى تدني مستوى أداء الجهاز الحكومي في مختلف المجالات، وبالأخص في قطاع الخدمات.

* استيعاب القوى الحزبية والمنظمات الشعبية وغيرها فيما كان يسمّى بالشطرين في الجهاز الحكومي، مما أضاف أعباء مالية كبيرة على الموازنة.

الظروف الإقليمية والعالمية وتأثيراتها

تزامن قيام الجمهورية اليمنية مع الانهيار الدراماتيكي للاتحاد السوفييتي ومنظومة الدولة الاشتراكية بشكل عام. كما تزامن ذلك، وبعد حوالي شهرين من قيام الجمهورية اليمنية، مع اندلاع حرب الخليج الثانية وما نتج عن ذلك من تداعيات للأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية على الساحة العربية وانعكاساتها الدولية؛ وتمثّلت أبرز النتائج السلبية التي عكست نفسها على اقتصاد الدولة الفتيّة (الجمهورية اليمنية)، في عودة أكثر من مليون مغترب يمني من دول الجوار، وتوقف القروض والمساعدات وبرامج الشراكة في التنمية القائمة بين الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية في علاقاتها السابقة بجنوب الوطن، وكذا توقف القروض والمساعدات والتسهيلات الائتمانية من الدول الغربية ودول المحيط الإقليمي في علاقاتها السابقة بالشمال، وهو الأمر الذي أدّى إلى :

١. توقف تنفيذ الكثير من البرامج والمشاريع الاستثمارية، وبالذات الممولة بقروض ومساعدات خارجية.

٢. التدني الكبير في عائدات المغتربين اليمنيين في دول الخليج، وفقدان الكثير من ممتلكاتهم ومكتسبات الاغتراب، وبالتالي انخفاض التحويلات الكبيرة التي كانت تشكّل رافدًا كبيرًا وأساسيًا للتنمية والاحتياطيات من العملة الأجنبية.

٣. عودة أكثر من مليون مغترب يمني إلى أرض الوطن خلال فترة وجيزة جدًا، الأمر الذي أوجد كثيرًا من الضغوط السياسية والاجتماعية، إلى جانب الضغوط التي سببها هذا العدد الكبير على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ كالتعليم والصحة وخدمات المياه والكهرباء والإسكان ... إلخ.

٤. ازدياد حجم طوابير العاطلين وتفشّي ظاهرة البطالة إلى حدّ لم يسبق له مثيل في تاريخ اليمن القديم والمعاصر.

٥. اختلال الموازين الكليّة في الاقتصاد الوطني، حيث تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وارتفع عجز الموازنة العامة للدولة، وانهارت القيم التبادلية للعملة اليمنية أمام مختلف العملات الأجنبية، كما ارتفعت نسبة التضخّم؛ وقد ترافق ذلك مع تراجع معدّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبالتالي اتجه الاقتصاد نحو مرحلة الركود الاقتصادي.

٦. تفاقم أزمة المديونية الخارجية، وظهور صعوبات حقيقية في خدمة الدين العام الخارجي.

٧. ازدياد المعاناة الحياتية والمعيشية للمواطنين واستنفاد مدخراتهم.

وفي خلال فترة الصراع، كان لا بد للحكومة من أن تنتهج جملة من الإجراءات الكفيلة بالحدّ من تفاقم الاختلالات والصعوبات وخاصة الأساسية منها، حيث تبنّت برنامجًا طارئًا للإصلاح عام ١٩٩١م، ركّز كثيرًا على تبنّي إصلاحات جزئية مرحلية محدودة في كل جزئية من تلك الجزئيات، على أساس إصلاحات سريعة ومؤقتة لمواجهة سلسلة الانهيارات والتداعيات التي يتعرّض لها الوطن، وبالذات في الجانب الاقتصادي والمالي، وفي الجانب السياسي أيضًا. فكان أن انتهجت الحكومة خليطًا من السياسات الاقتصادية؛ والمالية؛ والنقدية التقليدية ، ومنها على سبيل المثال:

١. فرض قيود على التجارة الخارجية مثل :

أ. وضع ميزانية للنقد الأجنبي.

ب. فرض تراخيص الاستيراد على سائر السلع المستوردة.

ج. منع استيراد بعض السلع وفرض رسوم مرتفعة.

د. احتكار استيراد السلع الأساسية وتسويقها.

هـ. دعم العديد من السلع المستوردة أو المنتجة محليّـًا.

٢. انتهاج سياسة مالية توسعية : حيث تميّزت السياسة الإنفاقية للحكومة بتوفير متطلبات الجهات من النفقات الجارية بصورة مستمرة؛ دون وجود أيّة معايير لدراسة مدى واقعية تلك النفقات أو تحديد أولوياتها. مما تسبّب في تفاقم عجز الموازنة ليصل في العام ١٩٩٤م إلى (٢٥ , ١٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي.

٣. انتهاج سياسة التمويل التضخّمي ... حيث بلغ رصيد صافي مديونية الحكومة من الجهاز المصرفي في العام ١٩٩٤م ما نسبته (٢ , ٩٦٪) من إجمالي العرض النقدي؛ و (٣٨٦٪) من إجمالي الإيرادات الذاتية للحكومة.

٤. دعم مؤسسات القطاع العام.

٥. انتهاج سياسة استيعاب الخريجيـن في الجهاز الحكومي ومؤسسات القطاع العام.

٦. الاعتماد في تمويل مشاريع البنية التحتية على القروض الخارجية، مما زاد من مشكلة الدين الخارجي.

٧. عدم الاهتمام بالسياسات والإجراءات المحفزة والمشجعة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في المشاريع الإنمائية.

وفي المجمل، أنتج هذا الخليط من السياسات الاقتصادية جملة من الاختلالات عكست نفسها سلبًا على سائر المتغيّرات الاقتصادية الكلية، وعلى النحو التالي :

١. تراجع معدّل النمو الاقتصادي: حيث بلغ متوسط معدّل النمو السنوي للقطاعات الإنتاجية في نهاية العام ١٩٩٤ م (٧ , ١٪) تقريبًا ، بنقص سنوي عن معدّل نمو السكان بنحو (٦ , ١٪) ، مما أظهر أداء منخفضًا في مستوى النشاط الاقتصادي.

٢. اختلال الهيكل الإنتاجي : حيث أدى تدنّي معدّلات النمو الحقيقية لمعظم القطاعات الاقتصادية الأساسية خلال الفترة من (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤م) إلى انخفاض نسبة مساهمة هذه القطاعات في توليد الناتج المحلي الإجمالـــي من (٨٣٪) عام ١٩٩٠م إلى (٧٤٪) عام ١٩٩٤ .

٣. اختلال ميزان الاقتصاد الكلي: أدّى تدني معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى زيادة الاعتماد على العالم الخارجي في سد احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، وهذا ما جعل متوسط معدّل النمو السنوي للواردات من السلع والخدمات يفوق، وبدرجة كبيرة، متوسط معدّل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وهذا أدّى بدوره إلى ارتفاع نسبة الطلب المحلي من (٩ , ٥٪) عام ١٩٩٠ إلى (١٨٪) عام ١٩٩٤ .

٤. تدنّي مستوى المعيشة : انخفض مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي من (٧١١٦) ريالاً عام ١٩٩٠م إلى (٤٥٣٤) ريالاً عام ١٩٩٤ ؛ أي بنسبة ٣٤٪.

٥. التضخم : بلغ المعدّل السنوي المتوسط للفترة السابقة ٣٨٪ . وهذا ما عكس نفسه سلبًا على العديد من المجالات المهمة كالاستثمار ومستوى المعيشة وأسعار الصرف.

٦. اختلال الموازنة العامة للدولة: حيث ارتفعت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٩ , ٧٪) عام ١٩٩٠م إلى (٢٥ , ١٤٪) عام ١٩٩٤ ؛ وإلى إجمالي الإيرادات العامة من (٣ , ٣٨٪) عام ١٩٩٠ م إلى (٣ , ١٠٣٪) عام ١٩٩٤ .

٧. العرض النقدي : ارتفع متوسط معدّل نمو العرض النقدي خلال الفترة المذكورة إلى نحو (٢٣٪) مقارنة بمتوسط معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والذي لم يتجاوز في الفترة نفسها (٨ , ٤٪).

٨. الاحتياطيات الخارجية : تراجعت بمعدّل سنوي متوسط بلغ (٥ , ٤٪) ، وبذلك تراجعت مقدرة الاحتياطيات على تغطية الواردات السلعية من نحو ثلاثة أشهر عام ١٩٩٠، إلى نحو سبعة عشر يومًا فقط عام ١٩٩٤ م.

٩. المديونية الخارجية : بلغ الرصيد القائم للمديونية الخارجية عـــــام ١٩٩٠ م (٨٢٢٧) مليون دولار، وقد ارتفع إلى (٩٩٠٠) عام ١٩٩٤ ؛ أي أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من (٩٢٪) إلى (٢٥٧٪) ؛ وهي نسبة تبرز مدى تضخّم مشكلة المديونية الخارجية.

١٠. أسعار صرف العملة الوطنية : ارتفعت قيمة الدولار في السوق الموازية من ١٤ , ٥٠ ريالاً للدولار عام ١٩٩٠م إلى ٨٢ ريالاً عام ١٩٩٤ ؛ بمعدّل نمو سنوي بلغ

حوالي (٣٦٪) . وهو ما عكس نفسه سلبًا على العديد من المجالات الاقتصادية ؛ مثل التضخّم ؛ والصادرات؛ والواردات؛ ومستـوى المعيشة... إلخ.

برنامج الإصلاح ١٩٩٥ م :

أولاً : مسوغات تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري:

يمكن إجمال تلك المسوغات على النحو الآتي :

١ . التطوّرات العالمية في الفكر الاقتصادي والسياسة الدولية.

٢ . التطوّرات الاقتصادية والسياسات الإقليمية وانعكاس ذلك على الأوضاع المحلية، وبالأخص حربيّ الخليج الأولى والثانية.

٣. نجاح تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول العربية مثل الأردن؛ ومصر ؛ وتونس.

٤ . انهيار الكتلة الشرقية.

٥ . تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية... وبدرجة كبيرة في الفترة التي سبقت برنامج الإصلاح.

٦ . عجز الاقتصاد المحلي عن توفير الموارد المالية لإحياء الاقتصاد الوطني.

٧. تفاقم مشكلة المديونية الخارجية.

ثانيًا : الأهداف

١ . معالجة الاختلالات المالية والنقدية والاقتصادية إجمالاً، التي يعاني منها الاقتصاد اليمني.

٢ . تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي.

٣. تحقيق معدّل نمو اقتصادي مرتفع ومستدام.

٤ . الحدّ من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح توسيع دور القطاع الخاص.

٥ . تهيئة الاقتصاد الوطني للاندماج في الاقتصاد العالمي.

أهم الإجراءات المتخذة

١. التدرّج في رفع الدعومات عن مختلف السلع والخدمات.

٢. رفع رسوم الخدمات العامة والأساسية كافة.

٣. تحرير أسعار سائر السلع والخدمات.

٤. رفع جميع القيود عن التجارة الخارجية.

٥. الحدّ من عملية التوظيف في الجهاز الحكومي والمؤسسات العامة، وتفعيل تطبيق قانون التقاعد.

٦. خفض بنود النفقات العامة غير الضرورية وأنواعها، وإلغاء بعض منها ، إضافة إلى إعادة تخصيص النفقات العامة بما يخدم التنمية، والحدّ من الفقر وتحسين الخدمات الأساسية.

٧. إعادة النظر في العديد من القوانين والأنظمة المالية والضريبية وقانون الاستثمار.

٨. إعادة هيكلة العديد من أجهزة الدولة، وإعداد الدراسات لاستكمال باقي الأجهزة الحكومية.

٩. اقتصار التمويل المحلي لعجز الموازنة العامة على الاقتراض من مصادر حقيقية (أذون الخزانة مثلاً)

١٠. خصخصـــــة العديـــــد من المؤسسات العامة ودراسة أوضاع المتبقي منها .

١١. إصدار قانون السلطة المحلية، والتوسع في نظام اللامركزية.

١٢. الإعداد والترتيب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

النتائج

توزعت أبرز نتائج تلك الخطوات على الآتي:

١. النمو الاقتصادي : أظهرت البيانات أنّ القطاعات الإنتاجية الأساسية مثلت العامل الرئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي في الفترة من (١٩٩٥م ـ ٢٠٠٣ م) ، حيث حقّق قطاع

الأسماك ما نسبته (٥ , ١٢٪) ، وقطاع الصناعات الإستراتيجية (٥ , ٥٪)، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق (٤ , ٦٪)، وقطاع العقارات وخدمات الأعمال (٥ , ٦٪) ... إلخ.

وقد ساهم ذلك في إحداث زيادة حقيقية في حجم العرض من السلع والخدمات، الأمر الذي عكس نفسه في رفع متوسط معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات السلعية؛ ليصل خلال الفترة السابقة إلى نحو (٢ , ٥) مقارنة بمعدّل متوسط منخفض خلال الفترة من (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤م).

٢. ميزان الاقتصاد الكلي : طرأ تحسّن حقيقي في تراجع نسبة الطلب المحلي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، من (٦ , ١١٩٪) عام ١٩٩٥ إلى (١٠١٪) عام ٢٠٠٣، الأمر الذي يعني ارتفاع قدرة الاقتصاد المحلي التمويلية لمتطلبات السوق المحلية من السلع والخدمات ... إلخ.

٣. مستوى المعيشة : ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي عام ٢٠٠٣م ؛ عن عام ١٩٩٥ م بنسبة (١٣٪).

٤. التضخّم : انخفض متوسط معدّل التضخّم السنوي من (٣٨٪) خلال الفترة من (١٩٩٠ ــ ١٩٩٤م) إلى (١١٪) خلال الفترة من (١٩٩٥ ــ ٢٠٠٣م).

٥. الموقف الكلي للموازنة العامة: انخفضت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٢٥ , ١٤٪) عام ١٩٩٤ إلى أقل من (٥ , ٠٪) في العام ٢٠٠٢م؛ وقد حقّقت فائضاً خلال العامين ١٩٩٩م ؛ ٢٠٠٠م ؛ وانخفضت نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي النفقات العامة من (٨٣٪) عام ١٩٩٥م إلى (٦٥٪) عام ٢٠٠٣م ، لصالح ارتفاع النفقات الاستثمارية للفترة نفسها.

٦. العرض النقدي : انخفض متوسط معدّل النمو السنوي لإجمالي العرض النقدي من (٢٣٪) في الفترة من (١٩٩٠ ــ١٩٩٤م) إلى (٥ , ١٥٪) في الفترة من (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٣م) . وتظهر البيانات أنّ العامل الرئيسي لنمو العرض النقدي في الفترة نفسها يعود إلى النمو المرتفع في نسبة النقود (الودائع) ، والتي بلغ متوسط معدّل نموها السنوي في هذه الفترة (٣ , ٢٣٪)، بينما لم يتجاوز في حالة النقود (٨ , ٩٪) ، وهذا الأمر هو عكس ماحدث في الفترة من (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤م)، والتي لعب ارتفاع معدّل نمو النقود فيها الدور

الرئيسي في زيادة العرض النقدي.

٧. الاحتياطيات الخارجية: تضافرت سياسات الإصلاح مع ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولية خلال الفترة من (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٣م) لتحسين مستوى الاحتياطيات من العملات الأجنبية، حيث ارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٧٢ , ٠٪) نهاية الفترة الأولى ١٩٩٤ ؛ لتصل عام ٢٠٠٣م إلى (٣٩٪). وبذلك ارتفعت مقدرة الاحتياطيات الدولية على تغطية قيمة الواردات السلعية من نحو (٥٦ , ٠٪) شهرًا ، أي حوالي سبعة عشر يومًا فقط ، إلى نحو (٤ , ١٨) شهرًا عام ٢٠٠٣م؛ أي أكثر من الحد الأعلى المرغوب فيه، مما ساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في سعر صرف العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية، ورفع درجة الثقة في وضع الاقتصاد الوطني.

٨. المديونية الخارجية : ساهمت عملية إعادة تسوية الديون الخارجية مع الدائنين ابتداءً من عام ١٩٩٦ م ؛ وحتّى العام ٢٠٠٣ م بتخفيف حجم القروض الخارجية لليمن، فقد انخفض رصيد المديونية القائم من نحو (٩٩٠٠) مليون دولار عام ١٩٩٤م ، وبنسبة (٣٥٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي، لتصل عام ٢٠٠٣م إلى نحو (٤ ,٥٢٦٨) مليون دولار، وبنسبة (٤ ,٤٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي.

٩. أسعار الصرف : أدّى تحسّن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية الذي سبقت الإشارة إليه خلال الفترة من (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٣م) إلى تحقيق استقرار نسبي في سعر تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية؛ فقد تراجع معدّل انخفاض قيمة الريال أمام الدولار السنوي من (٣ , ٣٥٪) في المتوسط خلال الفترة من (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ م) إلى نحو (١ , ٥٪) خلال الفترة من (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٣م) ، ويعد هذا أمرًا جيدًا لتوفير قدر مناسب من الاستقرار الاقتصادي اللازم لحفز الاستثمار ، لا سيما من قبل القطاع المحلي والأجنبي ، ومن ثم رفع معدّل النمو الاقتصادي مستقبلاً.

واقعنـــــــــا الإعلامـــــــي .. وثـــــورة الاتصـــالات الحديثـــــة

د . نبيل الشريف *

تكاد المسافة التي تفصل بين واقعنا الإعلامي وبين مستجدات ثورة الاتصالات العالمية تقاس بالسنوات الضوئية.

ولست مبالغا إذا ما قلت إن أسلحة الإعلام العربي لتحقيق أهدافه تكاد تكون سيوفا خشبية إذا ما قورنت بما لدى الآخرين من أدوات غاية في الحداثة والتطور.. إذ إن المشهد الإعلامي على الساحة الدولية شهد تحولات جذرية في السنوات الخمس الماضية ، بينما ما نزال نحن نتحدث عن حبس الصحفيين وفلترة المعلومات، وفرض الرقابة على المطبوعات، ومنع دخول الصحف وما شابه ذلك من خطوات عفى عليها الزمان.

وأكاد أقول إننا نشبه في حالنا الإعلامي سكان بيزنطة الذين انخرطوا في جدل عقيم حول جنس الملائكة ، وتفرق رأيهم وهم يحاولون الإجابة عن السؤال الذي يقول: كم ملاكا يمكن أن نضع على رأس دبوس واحد،،.. نعم انخرط سكان بيزنطة في هـــــذا

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ٢/ ٤/ ٢٠٠٧.

* رئيس تحرير صحيفة الدستور.

الجدل الذي سمي باسمهم ، أي جدلاً بيزنطيًا، في الوقت الذي كان فيه الأعداء يقتحمون أبواب مدينتهم.

لقد توقف إعلامنا العربي عند نقطة معينة تجاوزتها المعطيات الجديدة بمسافات بعيدة، فقد عصفت بالعالم في الآونة الأخيرة ثورة ما يسمى بالإعلام الجديد، والذي يتميز بصفات من أهمها: التفاعلية والدمج بين وسائل الإعلام.

أما المقصود بالتفاعلية فهو تغيير المعادلة التقليدية في الإعلام التي تقوم على وجود مرسل ومستقبل. ولا تشذ جميع وسائل الإعلام التقليدية عن هذه القاعدة ، فالمذياع يرسل والمستمع يستقبل ، كما أن التلفاز يقوم بالدور نفسه بالنسبة للمشاهد الذي يتلقى الرسالة دون أن يملك طريقة للتعبير عن رأيه. أما الصحف الورقية فهي تخاطب قارئا لا يملك أيضًا طريقة للإدلاء برأيه إلاّ بالكتابة إلى المحرر الذي قد يتجاهل ذلك الرأي أو قد ينشره بعد عدة أيام. ولقد كان الهاتف هو وسيلة الإعلام التقليدية الوحيدة التي تقوم على التفاعلية الآنية ، فالطرفان يتحدثان وكلاهما مرسل ومستقبل في آن معا.

وقد أسهمت الانترنت في توسيع هامش مشاركة الأفراد في العملية الإعلامية ، كما أنها خفضت الكلفة المترتبة على بث الرسائل الإعلامية.. فالبريد الالكتروني الذي يتبادله ملايين الناس يوميا عبر الانترنت يعد وسيلة إعلامية ، فالرسالة الواحدة يمكن أن توجه الى شخص واحد ، كما يمكن إرسالها الى عدد غير محدود من الناس في كل بقاع العالم، بحيث يتلقونها جميعاً في اللحظة نفسها ، مع إمكان إدخال تعديلات وتغييرات عليها.

وهنا تأتي أهمية التفاعلية؛ فلم يعد ثمة مجال في الإعلام الجديد للتلقي السلبي لأية رسالة إعلامية.

وإذا كان الإعلام القديم، الذي تندرج تحت مسماه معظم وسائل إعلامنا، اتصالا موجها من مصدر واحد الى مستقبلين أو متلقين ، فإن الإعلام الجديد يقوم على الاتصال بين أطراف عديدين، يستطيع كل طرف منهم أن يرسل ويتلقى ما شاء من رسائل في الوقت نفسه. فالإعلام الجديد إذن ـ كما قال د. أحمد أبو زيد ـ هو تواصل بين الكثرة والكثرة ، ولا يقف دون انتشاره أي قيود. إنه ساحة مفتوحة أمام الجميع.

لقد أصبح المواطن العادي، في ظل ثورة الاتصال الحديثة، صحفيا.. ولم يعد العمل

الإعلامي حكرا على العاملين في المؤسسات الإعلامية.. فكل مواطن يمتلك جهاز حاسوب أو هاتفا نقالا هو صحفي.. فمن خلال جهاز الحاسوب يستطيع أن يخاطب العالم عن طريق الرسائل الالكترونية التي يرسلها، حيث يمكن لرسالة واحدة أن ترسل من مواطن الى آخر حتى تجوب العالم.. كما يستطيع أن ينشئ على الانترنت مدونته الخاصةWeblog مجانا، أو بكلفة لا تكاد تذكر ، وسنأتي على ذكر المدونات لاحقا.. كما أن باستطاعته أن يلتقط صورة عن طريق الكاميرا الموجودة في هاتفه النقال ويضعها على مدونته الفلمية Veblog ، أو يرسلها لأصدقائه عن طريق خدمة الرسائل المصورة Multimedia message، ويستطيع هؤلاء الأصدقاء إرسال هذه الصورة أو الرسالة الالكترونية النصية الى متلقين في أي ركن في العالم.. كما يمكن أن يرد هؤلاء بإرسال رسائل وصور عبر الهاتف النقال أو البريد الالكتروني.. فلم يعد ثمة فصل بين الإرسال والاستقبال.

ولا شك في أن المدونات تحديدًا هي التي كسرت في السنوات الأخيرة الحاجز الذي كان قائما بين الصحفي المحترف والصحفي المواطن.. والمدونة هي التعبير الأكثر قبولا لكلمة Blog الانجليزية، التي هي نحت من كلمتي Web Log ، بمعنى سجل الشبكة، وهي تطبيق من تطبيقات الانترنت ، وهي عبارة عن صفحة الكترونية تظهر عليها تدوينات مؤرخة ومرتبة ترتيبا زمنيا تصاعديا.

وتتيح هذه الآلية لكل إنسان يمتلك جهاز حاسوب أن ينشر كتاباته بسهولة ودون إجازة أو رخصة من جهة رسمية.. وقد أتاحت هذه الوسيلة لعامة الناس أن يدلوا بآرائهم فيما يجري حولهم من قضايا، ودون أية رقابة على أفكارهم ، كما أضحى باستطاعتهم أن يقرأوا أفكار الآخرين دونما رقيب أو حسيب.

وتعد المدونات أيضا وسيلة للنشر والدعاية والترويج للمشروعات والحملات المختلفة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني.. ويمكن اعتبار التدوين الى جانب البريد الالكتروني أهم خدمتين ظهرتا على الانترنت ، وهما أيضًا إحدى أهم أدوات الإعلام الجديد الذي يتميز بأنه إعلام الناس.

وقد أحست الصحف المطبوعة بالريبة من هذا الوافد الجديد على الساحة الإعلامية ، بل أخذ عدد من الباحثين في مجال الإعلام بالحديث عن خطر يتهدد الصحافة المطبوعة، جراء

المتغيرات التي أحدثتها ثورة الاتصالات الحديثة.. فقامت الصحف باستحداث مواقع لها عبر الشبكة الالكترونية.. وغدت هذه المواقع ذات شعبية كبيرة لأنها تنقل الصحيفة المحلية إلى العالم كله.. فإذا كانت مقروئية الصحيفة الورقية تصل الى ١٠,٠٠٠ نسخة مثلاً ؛ فإن قراءها على الموقع الالكتروني يمكن أن يصل عددهم الى الملايين.

وتتميز المواقع الالكترونية للصحف عن الصحف المطبوعة نفسها بأنها توفر لمتصفحيها الخدمة التفاعلية.. فالمتصفح لا يقرأ المادة الصحفية قراءة سلبية.. لكنه يستطيع فورا أن يكتب تعليقه على المقال فيقرأ العالم تعليقه. كما بإمكانه أن يقرأ تعليقات الآخرين. وهي توفر أيضا خدمة نقل الخبر لحظة حدوثه ، أو ما يسمى بالخبر العاجل ، وليس كما تفعل الصحف التي تنقل لقرائها أخبار الأمس.

كما تتيح مواقع الصحف الالكترونية للمتصفحين إمكانية التصويت على بعض القضايا المحلية ، أو الدولية. أما الميزة الأخرى فهي إمكانية حصر عدد المتصفحين لكل خبر أو مقال او إعلان.. في المقابل فإن الصحف، وإذا ما أرادت معرفة هذه الأمور ، فإن عليها اللجوء إلى شركات خاصة لإجراء الاستطلاعات.. أما بالنسبة للصحافة الالكترونية فإن قياس عدد مرات تصفح أية مادة عملية سهلة للغاية.. إذ إن مجرد فتح الملف بالنقر مرتين على فأرة الكمبيوتر يعد تصويتا على مدى اهتمام القارئ بالمادة.. وقد لفت هذا الأمر أنظار المعلنين الذين يستطيعون معرفة مدى اهتمام الناس بمنتجاتهم، من خلال عدد المرات التي قاموا فيها بفتح هذه الملفات.. وتستطيع الصحف الالكترونية أن تعرف اهتمامات القراء ، فتقوم بمواءمة موادها لأذواق القراء واهتماماتهم.. فالمواضيع التي تحقق أكبر قدر ممكن من المشاهدة يمكن الإكثار منها ، أما المواضيع التي لا يهتم بها الناس فيحسن شطبها..

ويمكن أن نقول الشيء نفسه بالنسبة للكتاب ، إذ يستطيع كاتب الصحيفة المطبوعة أن يدعي مثلا أنه أكثر الكتاب شعبية ، إذ لا تتوافر وسيلة لقياس ذلك سوى استطلاعات الرأي التي قد تكون محرجة في هذه الحالة.. أما في الصحيفة الالكترونية ، فإن القائمين عليها يستطيعون معرفة شعبية كتابهم بدقة، من خلال عدد المرات التي تمت فيها قراءة مقال، ولذا فمن الممكن أيضا أن يتخذ مسؤولو المواقع الالكترونية قرارات بحذف مقالات كاتب أو التوسع في إسهامات آخر بناء على معلومات إحصائية دقيقة.. وغير محرجـــة.

وبإمكان المواقع الالكترونية توفير معلومات حول المتصفحين أيضا من خلال عمليات التسجيل التي تتم قبل ولوج هذه المواقع.

وقد احتدم جدل طويل في السنوات الأخيرة حول مصير الصحافة المطبوعة في ظل تنامي أهمية الصحافة الالكترونية ، وذهب بعضهم، مثل الكاتب فيليب ماي، الذي قال في كتابه «الصحيفة المتلاشية The Vanishing Newspaper » إن العدد الأخير من الصحافة المطبوعة سيصدر في عام ٢٠٤٠ .

وقد خفت حدة هذه التوقعات المتشائمة في الآونة الاخيرة ، وأصبح الرأي السائد الآن هو الذي يقول إن الصحيفة المطبوعة والصحيفة الالكترونية سيعيشان جنبا الى جنب، وأظهرت إحصاءات قامت بها مؤخرا المنظمة الدولية للصحافة أن مبيعات الصحف الورقية شهدت نموا ملحوظا العام الماضي..

والمهم ألا تنظر الصحف المطبوعة إلى الطبعات الالكترونية على أنها تشكل تهديدا لها.. إذ إنها في الحقيقة تفتح امام الصحافة آفاقاً وفرصا جديدة ، وقد بدأت بعض الصحف الكبيرة تحقق مردودا ماليا من المواقع الالكترونية، من خلال الإعلانات، وعن طريق وضع رسوم على قراءة بعض الملفات.. إذ يمكن للمتصفح أن يقرأ ملخصًا لمقال ما مجانًا ، أما إذا أراد قراءته بالكامل فعليه أن يدفع ببطاقة الاعتماد المصرفية قيمة مالية محددة.

ومن جهة أخرى ، فإن القيم الراسخة التي تقوم عليها الصحافة ستبقى كما هي، بغض النظر عن تطور الوسائل والأساليب.. فالبحث عن الحقيقة والوقوف ضد الظلم والاهتمام بقضايا الناس لن يطرأ عليها تغيير ، سواء بقي شكل الصحافة على ما هو عليه أم أخذ شكلا آخر.

أما الظاهرة المقلقة حقا بالنسبة للصحف المطبوعة ووسائل الإعلام التقليدية؛ فهي أن عددا متزايدا من الشباب بدأوا بالانصراف عن الصحيفة والاستعاضة عنها بوسائل أخرى، مثل المدونات النصية والفيلمية والمواقع الإخبارية على الانترنت.. وأظهرت دراسة محلية مؤخرا أن نسبة قراء الصحف الأردنية من فئة الشباب محدودة للغاية.. إذ يتابع عدد كبير من الشباب ما يجري في بلدهم ومنطقتهم عن طريق المدونات ومواقع الأخبار على الشبكة العنكبوتية.. وهم يعزفون عن الصحف ووسائل الإعلام الأخرى بسبب جمودها

وغياب التفاعلية فيها.. ولأنهم تعودوا على المواقع الالكترونية التي تعج بالحياة وتعتمد على المواد المختصرة والخلفيات الملونة، وهم يريدون رؤية هذه المزايا في صحفهم.. وقد بدأت بعض الصحف مثل USA TODAY تحاكي شكل الصحيفة الالكترونية ... كما أن عددا متزايدا من الصحف بدأ يتخلى عن القطع العريض للصفحة Broad sheet لصالح الحجم النصفـي Tabloid ؛ لأن هذا الحجم النصفي سهل القراءة في وسائل النقل، مثل القطارات والحافلات.. أي إن وسائل الإعلام الجديدة بدأت تؤثر وتغير في وسائل الإعلام التقليدية مثل الصحف.

كما لجأت بعض الصحف مؤخرا الى كاتبي المدونات للاستفادة من أخبارهم وتعليقاتهم ونشرها.. إذ إن هؤلاء الصحفيين المواطنين يصلون الى أماكن لا يمكن أن يصل إليها الصحفيون العاديون.. فهم موجودون في كل مكان، وبالتالي يمكن أن ينفردوا بقصة إخبارية وقعت في الحي الذي يعيشون فيه ، إذ قد تقوم الصحف بنشر قصة إخبارية مثلا اعتمادا على ما نشر في مدونة.. وقد لجأت بعض الصحف العالمية إلى نشر أخبار العراق من خلال بعض المدونات التي يكتبها مدونون عراقيون؛ فهم موجودون في عين المكان ويرون ما لا يمكن لصحفي آخر أن يراه.. كما انتشرت ظاهرة المدونات في الأردن أيضًا ، وهناك العديد منها التي تتضمن مواضيع وتعليقات في غاية الأهمية.. وقد تخطى الكاتب الأردني كامل النصيرات حاجز المليون قارىء لمدونته على موقع مكتوب، والتي ينشر فيها مقالاته دون إجازتها من رئيس تحرير.. كما يمكن للقراء أن يكتبوا له فينشر تعليقاتهم على كل مقال ينشره.

ويمكن أن تقول الشيء نفسه بالنسبة للصور.. فالشخص الذي التقط صورة أحداث تفجيرات لندن في قطار الأنفاق لم يكن مصورا صحفيا محترفا، بل كان مواطنًا عاديًا يملك هاتفا محمولا مزودا بآلة تصوير. ولو أن هذا المواطن باع تلك الصورة لوسائل الإعلام البريطانية والعالمية لأصبح مليونيرا بين عشية وضحاها.

وكلنا نذكر أن الشخص الذي التقط صورة الرئيس الراحل صدام حسين بالهاتف النقال لم يكن مصورا محترفا ، بل كان شخصا مغرضا أراد التشفي والإساءة.. ولكن فيلمه الصغير الذي صوره بالهاتف النقال انتشر كالنار في الهشيم عبر العالم كله.

ويمكن لمن يلتقط فيلما قصيرا عبر هاتفه النقال أن يرسل ــ كما قلنا ــ برسالة الكترونية فيلمية عبر البريد الالكتروني. . وهنا يبرز تداخل الوسائل الإعلامية التي تميز الإعلام الجديد عن الإعلام القديم، ويمكن له أيضًا أن يرسل الفيلم إلى مواقع متخصصة في تبادل أفلام الفيديو القصيرة، مثل موقع Utube الشهير الذي يعدّ من أهم المواقع الآن، والذي يرتاده الملايين من المشاهدين.. ويستطيع هذا الشخص أن يرسل فيلما خاصًا، مثل لقطة من حفل زفاف أو عيد ميلاد أو فيلم عن حيوانه الأليف المفضل ، فتصبح هذه اللقطة البسيطة في متناول العالم كله.

ولذا ، فلم يكن مستغربا أن تقوم مجلة Time الرصينة باختيار موقع Utube باعتباره شخصية العام المنصرم ، وهي التي درجت على اختيار الشخصيات السياسية المرموقة لهذا الموقع ، وقد امتدحت المجلة جمهور الموقع لأنهم بادروا الى تولي دفة الإعلام الجديد الذي لا يعرف أي حواجز أو عوائق جغرافية.

وقد تحولت شركة يوتيوب التي تأسست في العام ٢٠٠٥ كخدمة مشاركة بالفيديو الى موقع ترفيهي واسع الشعبية، تتم مشاهدة أكثر من ٧٠ مليون شريط عليه يوميا ، وقد اشترت شركة بحث الانترنت «غوغول» شركة يوتيوب الشهر الماضي بمبلغ ١,٦٥ مليار دولار.

ويجسد هذا الموقع أبرز الصفات التي تميز الإعلام الجديد ، وهي التفاعلية؛ إذ بإمكان المتصفح إرسال أشرطة الفيديو واستقبالها والتعليق عليها ، ولتحقيق ذلك فهو يعتمد على أكثر من وسيلة، ومنها الهاتف المحمول والكمبيوتر الشخصي. وهذه هي الميزة الأخرى للإعلام الجديد، وهي دمج الوسائل.

وقد اتحدت مؤخرا خدمات شركتي فاريزون للتيلفون المحمول ويوتيوب الشهر الماضي باتفاقية تسمح بإتاحة مجموعة الفيديو المعروض على موقع يوتيوب بين شبكة فاريزون للتليفون المحمول وخدمتها التلفزيونية. كما وقع اتفاق مشابه بين شركة NBC التلفزيونية وموقع يوتيوب الالكتروني، إذ ستسمح الشراكة الاستراتيجية الجديدة بإتاحة مشاهدة مقاطع من عروض NBC التلفزيونية على موقع يوتيوب.. وهذا مثل واضح للمقصود بالإعلام الجديد الذي يقوم على التفاعلية والدمج بين أكثر من وسيلة إعلامية.

ومن النماذج المهمة للدمج بين وسائل الإعلام الجديدة ، بروز ظاهرة ما يسمى براديو الإنترنت.. حيث لجأت محطات ، إذاعية جديدة، الى بث برامجها بواسطة الإنترنت. وقد حل جهاز الكمبيوتر محل جهاز الراديو التقليدي في كثير من الحالات.. وأعلنت هيئة BBC خططا لإطلاق خدمات انترنت متعددة الوسائط وبمجموعة متنامية من الملفات ، وهي تهدف لأن تكون الرائدة في مجال البث الإذاعي عبر الانترنت، الذي يتيح للمستمعين فرصة المشاركة في النقاش الدائر والتعليق على الأخبار.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية قامت محطة Imaging الإذاعية بتقديم خدماتها على موقعها الالكتروني، ويستطيع عملاء المحطة اختيار مطربيهم المفضلين فقط وحجب باقي البرامج التي لا يريدون سماعها.. وبذلك يتمكن المستمعون من إعداد برامجهم الإذاعية حسب رغبتهم الشخصية.

هذا ما يحدث على صعيد العالم ، حيث أسهمت ثورة الاتصالات الحديثة في تحرير وسائل الإعلام من كل أشكال السيطرة ، بل وضعت هذه الوسائل في متناول الناس الذين غدوا شركاء فاعلين في العملية الإعلامية.

أما في الأردن ومعظم الدول العربية فما تزال القوانين المقيدة للحريات هي سيدة الموقف، وما زلنا نذكر المعركة التي نشبت مؤخرا بين الصحافيين والنواب حول قانون المطبوعات والنشر ، والتي انتهت بإقرار مجلس النواب لمشروع قانون يجيز سجن الصحفيين في قضايا الرأي ، ولم ينته الأمر عند هذا الحد، إذ حولت مسودة القانون إلى مجلس الأعيان ، وقد استبشر الصحفيون خيرا بذلك وظنوا للوهلة الأولى أن مجلس الأعيان قد أنصفهم فعبروا عن بهجتهم ، ولكن ما إن انقشع غبار المعركة ، حتى اكتشفوا أن نار النواب أرحم عليهم من جنة الأعيان الموعودة ، فصحيح أن الأعيان شطبوا مادة الحبس من قانون المطبوعات، ولكنهم أبقوا المادة التي تحيل إلى القوانين الأخرى ، فإذ بالصحفيين يقفون وجها لوجه أمام السجن بموجب قانون العقوبات أو قانون محكمة أمن الدولة أو قانون حماية اسرار الدولة ووثائقها ، أو قانون انتهاك حرية المحاكم.. ولو بقيت الصيغة الأولى التي تحصر السجن في حالات محدودة ، وفي القانون المتخصص، لربما كان الوضع أفضل . على العموم أحسب أن الصحفيين الآن يرددون مع الشاعر الذي قال:

رب يـوم بكيـت فيـه فلمـا صـرت فـي غيـره بكيـت عليـه

إن الملاحظة اللافتة في وضعنا الإعلامي تكمن في أن مساحة الحرية والتسامح تأتي من رأس الدولة ، فقد جاء الرد على ما حدث من تضييق تشريعي على الحريات، في الرسالة التي وجهها جلالة الملك عبدالله الثاني، في ٢٨ ـ ٣ ـ ٢٠٠٧، إلى جريدة الدستور بمناسبة احتفالاتها بدخولها العقد الخامس من عمرها ، التي قال فيها جلالته ما نصه: «إن الإعلام الأردني الذي نريد هو إعلام وطني حر ومسؤول لا رقيب عليه إلا أخلاق المهنة وأدبياتها». وإدراكًا من جلالته للحقائق التي تحدثنا عنها سابقا، والتي تشير الى انصراف الشباب عن وسائل الإعلام التقليدية باتجاه الإعلام الجديد ، حث جلالته الإعلام الأردني على الاهتمام بالشباب، إذ دعا جلالته الى ضرورة الالتفات بعناية وبحرص لقطاع شبابنا الأردني الواعد ، بهدف عرض المشاكل التي تواجهه ومناقشتها وطنيا وعلنيًا؛ لترسيخ ثقافة شبابية جديدة تجسد أفضل القيم الأردنية ، مشيرا جلالته إلى أن فئة الشباب هي اليوم «في أمس الحاجة للتواصل مع الصحافة والإفادة من إمكاناتها.. فالصحافة الوطنية والمسؤولة تستطيع أن تكون منبرا حرا ومسؤولا للتعبير عن طموحات الشباب وهمومهم وتوجهاتهم المستقبلية»...

لقد أطلق جلالة الملك برسالته الأخيرة إشارة البدء بتغيير النظرة للإعلام ، وكان جلالته قد أصدر قبل سنوات توجيها للإعلام الأردني تحت اسم «الرؤية الملكية للإعلام» يحمل أفكارا إصلاحية مهمة بالنسبة للإعلام، وكان جلالته أيضا قد حث الحكومة على العمل لإلغاء وزارة الإعلام، بهدف تحرير وسائل الإعلام الأردنية من السيطرة الحكومية...

في مقابل ذلك، فإن بعض النواب عملوا سابقا على وأد فكرة المدينة الإعلامية ، ووقفوا في أكثر من مناسبة ضد أي إصلاح حقيقي في المجال الإعلامي.

يضاف إلى هذا أن إلغاء وزارة الإعلام لم يحقق حتى الآن النقلة المبتغاة في المجال الإعلامي.. فقد نشأت مؤسسات حكومية عدة تقوم جميعها بدور وزارة الإعلام ، كما أنه لا توجد فوارق كبيرة بين عمل هذه المؤسسات التي تعد جميعها حتى الآن أدوات في يد السلطة التنفيذية..

كما أن حنينا يراود الكثيرين حتى الآن لإعادة وزارة الإعلام، ظنا منهم أن هذا هو

المخرج من الارتباك الذي نشهده حاليا في بعض جوانب الأداء الإعلامي..

وفي حقيقة الأمر ، فإن الحل يكمن في اتخاذ قرار استراتيجي لا عودة عنه بإلغاء دور وزارة الإعلام.. لأننا ألغينا الوزارة ولم نلغ الدور حتى الآن.. ولا حل إلا بإخراج صيغة الوصاية الحكومية على الإعلام من تفكيرنا ، والاتجاه صوب حرية حقيقية لوسائل الإعلام لا ضابط عليها ولا رقيب إلا الضوابط المهنية ومراعاة مصلحة الوطن، كما قال جلالة الملك .. هذا هو الطرح الوحيد الذي ينسجم مع المستجدات العالمية في مجال الإعلام التي لم نقترب حتى الآن من تخومها.. والمشكلة أن هذه المتغيرات ستداهمنا طال الزمن أم قصر.. والعاقل من يعد للأمور عدتها قبل فوات الأوان.

وحدة بلاد الشام في مواجهة سياسة التجزئة الأوروبية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)

د. علي محافظة*

بدأ الوعي السياسي في بلاد الشام مع بداية النهضة الفكرية العامة فيها في القرن التاسع عشر. وكان لاتصال سكانها بالغرب وبثقافته أثره الجلي في هذه النهضة، وفي الوعي السياسي الذي رافقها. وتبلور هذا الوعي في النصف الثاني من القرن التاسع ومطلع القرن العشرين، واتخذ اتجاهات متعددة هي : اتجاه يدعو إلى الاستقلال الذاتي لبلاد الشام في نطاق الدولة العثمانية. وظهر هذا الاتجاه في لبنان، واتخذ صبغة عربية في ظاهره، أول الأمر، وكانت تمثله «جمعية بيروت السرية» التي تأسست سنة ١٨٧٥ على يد بعض الطلبة في الكلية السورية البروتستانتية (الجامعة الأمريكية حالياً)، وطالبت بمنح سورية الاستقلال التام والاعتراف بالعربية لغة رسمية في البلاد [١]. ونادى بهذه الدعوة ندرة المطران وجورج سمنة وخير الله خير الله في كتبهم التي حملت عنوان سورية [٢]. وتعاون هؤلاء مع الدوائر الاستعمارية الفرنسية [٣]. فقد نادوا باستقلال سورية

ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ١٦/ ٣/ ٢٠٠٩ .

* أستاذ التاريخ في الجامعة الأردنية.

وبتدخل فرنسا لحماية هذا الاستقلال. وأنشأ خير الله خير الله وشكري غانم «اللجنة اللبنانية» في باريس سنة ١٩١٢، وانضم إليها جورج سمنة وندرة المطران فيما بعد، ودعا خير الله إلى التطوع في الجيش الفرنسي، وتطوع هو نفسه فيه في ١٥/ ٨/ ١٩١٤ (٤).

وكان بطرس البستاني قد خاطب «أبناء الوطن» في صحيفته «نفير سورية»، في أعقاب الفتنة الطائفية سنة ١٨٦٠، وتحدث عن الوطن السوري الذي يشمل بلاد الشام كلها. وكان شعار مجلة «الجنان» التي أصدرها بطرس البستاني سنة ١٨٧٠ واستمرت بعده لسليم البستاني حتى سنة ١٨٨٥ «حب الوطن من الإيمان» (٥).

والواقع أن الدعوة إلى «الوطن السوري» ظهرت أيضاً في المناشير التي وزعت في بيروت خلال عامي ١٨٨٠ و ١٨٨١. وكانت تبدأ في النداء «يا أبناء سورية» و «يا أهل الوطن»، وتشحذ الهمم «بالنخوة العربية» و «الحمية السورية». وكان نمر فارس من كتّاب هذه المناشير ومن أعضاء جمعية بيروت السرية التي ضمت إبراهيم اليازجي ويعقوب صروف وإبراهيم حوراني وشاهين مكاريوس.

ولم يصمد هؤلاء أمام تصاعد القمع الذي مارسته الأجهزة الأمنية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، فانتقل فارس نمر ويعقوب صروف إلى القاهرة سنة ١٨٨٥، حيث أصدروا صحيفة «المقطّم» اليومية ومجلة «المقتطف» الشهرية، وواصلوا الدعوة إلى تحرير سورية(٦).

والاتجاه الثاني ينادي باللامركزية في إدارة الدولة العثمانية ليضمن للعرب حقوقهم في الحكم، وليحافظ على لغتهم وتراثهم القومي. ويمثل هذا التيار معظم المثقفين العرب المسلمين، الذين كانوا يعارضون الفساد في إدارة الدولة العثمانية والاستبداد السياسي، ويتمسكون بالإسلام إطاراً لتعاونهم مع الأتراك في سبيل صد الأطماع الاستعمارية الأوروبية. وظل هذا التيار قوياً حتى أعلن الدستور العثماني بانقلاب سنة ١٩٠٨، فاستقبله العرب بحماسة ونشاط.

وأنشأوا «جمعية الإخاء العربي العثماني» في الأستانة في ٢/ ٩/ ١٩٠٨، من أجل حماية الدستور والحفاظ على الدولة العثمانية، وإصلاح أحوال الولايات العربية على أساس المساواة بين العرب والأتراك(٧). وكان المتنورون العرب من هذا الاتجاه يصدرون عن رغبة صادقة

في حل المسألة القومية في الدولة العثمانية حلاً يستبعد التعاون مع الدول الأجنبية الكبرى. وتألفت كتلة من النواب العرب في آذار/ مارس ١٩١١ في مجلس المبعوثان بهدف الدفاع عن حقوق أبناء أمتهم. وانضم بعضهم إلى «حزب الحرية والائتلاف» المعارض لجمعية الاتحاد والترقي (الحزب الحاكم)، ورفع شعار إدارة الدولة على قاعدة اللامركزية[٨].

وأسس المتنورون العرب الذين لجأوا إلى القاهرة، ومعظمهم من بلاد الشام، هرباً من الاضطهاد السياسي، حزباً سياسياً سنة ١٩١٢ هو «حزب اللامركزية العثماني» الذي حدد هدفه «بيان محسنات الإدارة اللامركزية في السلطنة العثمانية للشعب العثماني، المؤلف من عناصر ذات أجناس ولغات وأديان وعادات مختلفة، والمطالبة بكل الوسائل المشروعة بحكومة تؤسس على قواعد اللامركزية الإدارية في جميع ولايات الدولة العثمانية»[٩].

ولما تولى حزب الحرية والائتلاف العثماني الحكم سنة ١٩١٢، رأت الحكومة الجديدة أن تدعو الولايات العثمانية إلى جمع مجالسها العمومية لكي تضع لوائح الإصلاحات الضرورية. واستجابة لهذه الدعوة، تألفت جمعية إصلاحية في بيروت وقدمت مطالبها في الإصلاح والإدارة اللامركزية إلى حكومة الأستانة، وتضمنت هذه المطالب منح المجلس العمومي سلطات واسعة في الشؤون الداخلية للولاية، وانتخاب هذا المجلس المؤلف من ثلاثين عضواً نصفهم من المسلمين ونصفهم الآخر من المسيحيين، من الأهالي لمدة أربع سنوات. واشترطت معرفة كبار موظفي الدولة في الولاية باللغة العربية، أما بقية الموظفين فينبغي أن يكونوا من أهل الولاية. ونصت المطالب على استقلال البلديات بجميع أعمالها، وعلى اعتبار العربية لغة الولاية الرسمية، وعلى تخفيض الخدمة العسكرية إلى سنتين، على أن تقضى في الولاية أيام السلم. وصادقت الجمعية الإصلاحية في بيروت على هذه اللائحة في ٣١/ ١/ ١٩١٣[١٠]. ولكن عودة جمعية الاتحاد والترقي إلى الحكم سنة ١٩١٣ وضع نهاية للجمعية ولمطالبها.

والاتجاه الثالث يدعو إلى إنشاء مملكة عربية تشمل آسيا العربية تتمتع بالاستقلال الذاتي وترتبط بالمملكة العثمانية ارتباط المجر بالنمسا في إطار الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية. ويعد هذا الاتجاه خطوة متقدمة على اللامركزية الإدارية على طريق الانفصال والاستقلال

التام. وتمثل هذا الاتجاه «الجمعية القحطانية» التي تألفت سراً سنة ١٩٠٩ من بعض المثقفين والضباط العرب بهدف تحويل الدولة العثمانية إلى مملكة ثنائية من العرب والأتراك، وأن تؤلف الولايات العربية مملكة لها برلماناها وحكومتها ولغتها العربية [١١]. كما تمثل هذا الاتجاه «جمعية العهد» التي تكونت سراً سنة ١٩١٣ من بعض الضباط العرب في الجيش العثماني، وكان لها دور بارز في الثورة العربية الكبرى (١٩١٦ ـ ١٩١٨) [١٢]. وكانت «جمعية العربية الفتاة» التي تألفت سراً سنة ١٩١١ في باريس على يد بعض الطلبة العرب، ومعظمهم من بلاد الشام، ثم انتقلت إدارتها إلى دمشق بعد ذلك، تنادي بهذه الدعوة حتى قيام الحرب العالمية الأولى، ولما اندلعت الحرب، غيّرت الجمعية من اتجاهها، بعد الاضطهاد والإرهاب وتعليق عدد من أحرار البلاد على أعواد المشانق في دمشق وبيروت في سنتي ١٩١٥ و ١٩١٦ ، وأصبحت تنادي بالاستقلال التام عن الدولة العثمانية[١٣] .

والاتجاه الرابع يعد الدولة العثمانية دولة إسلامية واستمراراً للخلافة الإسلامية، وحلقة متصلة بالتاريخ العربي الإسلامي ومتممة له. ويدعو إلى ضرورة التمسك بها. وكان يتبنى هذا الاتجاه معظم رجال الدين المسلمين والطرق الصوفية بشيوخها وأقطابها وأتباعها. ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه أبو الهدى الصيادي، مستشار السلطان عبد الحميد الثاني للشؤون الدينية، مؤلف كتاب «تنوير الأبصار»، وكتاب «داعي الرشاد لسبيل الاتحاد والانقياد»، وحسين الجسر مؤلف كتاب «الرسالة الحميدية في حقيقة الديانة الإسلامية»[١٤].

والاتجاه الخامس يرفض الخلافة العثمانية ويعتبرها غير شرعية، ويدعو إلى خلافة عربية قرشية. وهذا الاتجاه يعود إلى القرن الثامن عشر، وأول من دعا إليه الشيخ محمد بن عبد الوهاب، مؤسس الحركة الإسلامية السلفية الحديثة، وتجددت الدعوة إليه في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين على يد عبد الرحمن الكواكبي مؤلف كتاب «أم القرى» الذي صدر في مصر سنة ١٨٩٨، والذي ألقى فيه بذور الشك في صحة الخلافة العثمانية، ورد على الرواية القائلة إن الخلافة الإسلامية انتقلت إلى العثمانيين بناء على تنازل آخر الخلفاء العباسيين عنها في القاهرة للسلطان سليم الأول. ودعا الكواكبي إلى حق العرب في الخلافة الإسلامية[١٥] . وتبنى هذا الاتجاه نجيب عازوري، الذي أنشأ «جامعة الوطن العربي La

Ligue di la patrie arabe» في باريس سنة ١٨٩٦، بهدف تحرير الولايات العربية من الحكم العثماني، ودعا في كتابه «يقظة الأمة العربية le Reveil de la nation arabe» الصادر في باريس سنة ١٩٠٥، إلى فصل الولايات العربية عن الدولة العثمانية، على أن يكون الحجاز مقراً لخلافة عربية، وأن تؤلف الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية دولة عربية واحدة عصرية، ويتمتع الخليفة بسلطة روحية فعلية على جميع مسلمي الأرض(١٦).

كان معظم هذه الاتجاهات السياسية ينهل من منابع الفكر العربي الإسلامي، ويفيد من التيارات السياسية الغربية، ويصب في المحيط العربي الواسع الساعي إلى إيقاظ الأمة العربية من غفوتها والنهوض بها إلى مدارج الرقي والتقدم حتى تحتل المقام اللائق بها بين أمم العالم. كما كان بعضها يستقي من مصادر غربية مشبوهة ويصب في محيط الاستعمار الرامي إلى استعباد هذه الأمة واستغلال خيراتها وتجزئتها وهدم كيانها، وسد كل السبل المؤدية إلى نهوضها ورقيها. وقد اتضح ذلك في المؤتمر العربي الأول الذي عقد في باريس بين ١٨ و ٢٣/ ٦/ ١٩١٣ ودعت إليه المنظمات العربية العلنية والسرية. وأكد الخطباء في المؤتمر على الرابطة القومية التي تجمع العرب، وعلى ضرورة الإصلاح في الدولة العثمانية، بحيث ينال العرب حقوقهم السياسية في إدارة الدولة، وأن تطبق اللامركزية فيها، وتصبح العربية اللغة الرسمية في الولايات العربية، وتكون الخدمة العسكرية محلية في أيام السلم(١٧).

لقد ضم المؤتمر شخصيات من أصدقاء فرنسا أمثال ندرة المطران وشكري غانم وخليل زينية الذين سعوا إلى توجيهه لخدمة المخططات الاستعمارية الفرنسية. ومن المعروف أن القنصليات الغربية في بلاد الشام كانت تراقب الإصلاحيين العرب وتسعى إلى التعرف على نواياهم واتجاهاتهم السياسية، وإلى توجيهها لخدمة مصالح دولها. وكان التنافس شديداً بين بريطانيا وفرنسا في المنطقة. ويتضح ذلك في المراسلات الدبلوماسية القنصلية الموجودة في أرشيفات الدولتين. ونجد بين هذه المراسلات عريضة بتاريخ ١٢/ ٣/ ١٩١٣ تحمل تواقيع خليل زينيه مدير جريدة «الثبات»، وميشال تويني ترجمان القنصلية الفرنسية ببيروت، ورزق الله أرقش، ويوسف هاني، وبترو طراد، والدكتور أيوب ثابت، الأعضاء في جمعية بيروت الإصلاحية، اقترحوا فيها إما بسط الحماية الفرنسية على سورية، وإما الحكم

الذاتي لولاية بيروت تحت حماية فرنسا أو ضم ولاية بيروت إلى جبل لبنان ووضعهما تحت الرقابة الحقيقية الفرنسية[١٨].

كان لبريطانيا وفرنسا أطماع استعمارية توسعية في المشرق العربي بعامة وبلاد الشام بخاصة. وكان لهذه الأطماع مشروعات ومخططات لها صلة بالبنية الاجتماعية للسكان. أما أدوات تحقيق هذه المشروعات فهي الإرساليات المسيحية، والمعاهد الأجنبية، ورؤوس الأموال والتجارة، واستغلال ما كانت تسميه الدول الغربية الأقليات الإثنية والدينية ، والفئات المنتفعة من التجارة مع الدولتين الغربيتين في المدن، والقبائل البدوية[١٩].

يلاحظ من تقارير القناصل والدبلوماسيين الفرنسيين في المشرق العربي أنه تكوّن لديهم انطباع خاطئ بأن المشروع الاستعماري البريطاني في المنطقة بين سنتي ١٩١٠ و ١٩٢٢ يقوم على فصل الولايات العربية عن الدولة العثمانية، وإنشاء خلافة عربية أو مملكة عربية تحت الهيمنة البريطانية، وأن على فرنسا أن تبذل مساعيها لإفشال هذا المشروع، والعمل على تهيئة الظروف لفرض حماية فرنسا على بلاد الشام. واطمأنت فرنسا بعد أن أبلغتها الحكومة البريطانية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٢ أن لا أطماع سياسية لها في سورية. وقد أكد الرئيس الفرنسي بونكاريه Poincare هذا التطمين الذي اعتبره اعترافاً من بريطانيا بالمصالح والحقوق التاريخية الفرنسية في سورية. فكثّف رجال الأعمال الفرنسيون من نشاطهم الاقتصادي والتعليمي في سورية. وحددت لجنة رسمية فرنسية في ٩/ ٣/ ١٩١٣ البلاد السورية فضمت ولايتي بيروت ودمشق وجزءاً من ولاية حلب ومتصرفية القدس. وبدأت فرنسا مساعيها للحصول على ضمانات من بريطانيا وروسيا وألمانيا بأن تكون سورية من حصتها [٢٠].

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، شرعت العناصر المؤيدة لفرنسا بنشاطها الموجه نحو بلاد الشام، ففي ١٥/ ٨/ ١٩١٤، وقبل أن تدخل الدولة العثمانية الحرب بعدة أشهر، بادر خير الله خير الله، مؤسس «اللجنة اللبنانية» في العاصمة الفرنسية، إلى التطوع في الجيش الفرنسي، ووجه نداءً إلى مواطنيه للالتحاق بهذا الجيش «لخدمة قضية الحق والحرية والمساعدة على خلاص بلدهم». وأصدر ندرة مطران كتابه «سورية الغد» بالفرنسية سنة

١٩١٦، دحض فيه الحجج المعارضة للتدخل الفرنسي في سورية، ولا سيما حجج أنصار فرنسا من اللبنانيين. وفي ١٥/ ١١/ ١٩١٦ صدر قرار وزير الحربية الفرنسي بتشكيل «فرقة الشرق» Legion d'Orient التي ضمت متطوعين عرباً وأرمن. وأعيد تكوين اللجنة اللبنانية في باريس في مطلع سنة ١٩١٧ تحت اسم «اللجنة المركزية السورية» بهدف تحقيق تحرير سورية تحت القيادة الفرنسية [٢١].

دخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب دولتي الوسط المانيا والنمسا في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤. وعينت أحمد جمال باشا وزير البحرية قائداً للجيش الرابع في سورية فبلغ دمشق في ٥/ ١٢/ ١٩١٤، وظل يحكمها حكماً مطلقاً مدة ثلاث سنوات[٢٢]. بدأ سياسته بالتعاون والثقة بالعرب ثم تحولت إلى البطش والإرهاب والتشريد والقتل. فقدم في نيسان ١٩١٥ عدداً من المتنورين العرب السوريين إلى المحكمة العسكرية في عاليه بلبنان، التي أصدرت حكماً بإعدام أحد عشر منهم، ونفذ الحكم فيهم في ساحة البرج ببيروت في صباح ٢١/ ٨/ ١٩١٥ وهم : عبد الكريم الخليل، وصالح حيدر، ومسلم عابدين، ونايف تلو، ومحمود المحمصاني، ومحمد المحمصاني، وعبد القادر الخرساء، ومحمود العجم، وسليم عبد الهادي، ونور الدين القاضي، وعلى الأرمنازي. وحكمت المحكمة نفسها على سبعين شخصاً من أبناء بلاد الشام بالإعدام غيابياً كان أكثرهم مقيماً في مصر[٢٣]. وقدمت مجموعة ثانية من المتنورين العرب في بلاد الشام إلى المحكمة العسكرية في عالية في خريف ١٩١٥ ونفذ حكم الإعدام في (٢١) منهم: سبعة في ساحة المرجة بدمشق هم: عبد الحميد الزهراوي، وشفيق المؤيد، والأمير عمر الجزائري، وشكري العسلي، وعبد الوهاب المليجي (الإنكليزي)، ورشدي الشمعة، ورفيق رزق سلوم. وأعدم أربعة عشر في ساحة البرج في بيروت هم :الميرالاي سليم الجزائري، والميرالاي أمين لطفي الحافظ، وعبد الغني العريسي، والشيخ أحمد طبارة، والأمير عارف الشهابي، وتوفيق البساط، وسعيد عقل، وجلال البخاري، وسيف الدين الخطيب، وباترو باولي، ومحمد الشنطي، وجرجي الحداد، والدكتور علي النشاشيبي، وعمر حمد، في ٦/ ٥/ ١٩١٦[٢٤].

وفي هذه الأثناء اتصل قادة جمعية العربية الفتاة بالشريف حسين بن علي، أمير مكة، عن

طريق فوزي البكري، وعرضوا عليه التعاون معهم وتولي قيادتهم، في كانون الثاني/ يناير ١٩١٥. ثم أوفدوا يوسف حيدر والشيخ كامل القصاب. واتصلو بالأمير فيصل النجل الثالث للحسين بن علي، في دمشق أواخر أيار ١٩١٥، وقد انضم إلى قادة العربية الفتاة قادة جمعية العهد، فقدموا لفيصل الميثاق الذي اتفقوا عليه ويتضمن شروط العرب لعقد معاهدة مع بريطانيا والدخول في الحرب إلى جانبها. وأهم هذه الشروط اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية في آسيا، وإلغاء الامتيازات الأجنبية، وعقد معاهدة دفاعية بين بريطانيا والدولة العربية المستقلة. وهي الشروط التي قبل بها الشريف حسين واعتمدها في مراسلاته مع المندوب السامي البريطاني في القاهرة هنري مكماهون Henry McMahon التي بدأت في تموز/ يوليو ١٩١٥ وانتهت في آذار/ مارس ١٩١٦، وبلغت في مجموعها عشر رسائل. وتم الاتفاق على إعلان الثورة في الحجاز، فانطلقت في ١٠/ ٦/ ١٩١٦. ضمت قوات الثورة أبناء الجزيرة العربية من الحجاز ونجد واليمن وأبناء بلاد الشام والعراق، وقاتل فيها المسيحيون العرب إلى جانب إخوانهم المسلمين. ودخلت هذه القوات بقيادة فيصل بن الحسين دمشق في بداية تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨، وبلغت المسلمية قبل إبرام اتفاقية هدنة مودروس في ٣٠/ ١٠/ ١٩١٨[٢٥].

وبينما كان العرب يخوضون الحرب إلى جانب الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا)، بدأت روسيا وفرنسا وبريطانيا بمباحثات سرية حول اقتسام أراضي الدولة العثمانية في ١٩/ ٢/ ١٩١٥. وقدمت روسيا مقترحاتها بضم بعض المناطق التركية إليها فوافقتها بريطانيا على ذلك في ٢٠/ ٣/ ١٩١٥. وشرعت فرنسا وبريطانيا بمفاوضاتهما حول الموضوع في لندن، فمثل الأولى فرانسوا جورج بيكو Francois Georges Picot السكرتير الأول في سفارتها في العاصمة البريطانية، ومثل الثانية السير مارك سايكس Sir Mark Sykes وأسفرت هذه المفاوضات عن توقيع الاتفاقية المعروفه باسميهما (سايكس ـ بيكو) في ١٦/ ٥/ ١٩١٦. وبموجبها قسم العراق وبلاد الشام إلى خمس مناطق: منطقة فرنسية تشمل سورية الساحلية من إسكندرونة حتى رأس الناقورة وتضم جبل لبنان وكيليكيا، ومنطقة بريطانية تشمل جزءاً كبيراً من العراق (ولايتيّ البصرة وبغداد) وميناءي حيفا وعكا، ومنطقة ثالثة هي

فلسطين وتقام فيها إدارة دولية، ومنطقة رابعة تشمل سورية الداخلية وولاية الموصل، ومنطقة خامسة تضم ما تبقى من بادية الشام، ويقام في المنطقتين الرابعة والخامسة دولة عربية أو اتحاد دول عربية تدعم المنطقة الرابعة فرنسا، وتدعم الخامسة بريطانيا في تنفيذ المشروعات الاقتصادية(٢٦).

إذا كان مشروع جمعيتي العربية الفتاة والعهد الذي تبناه الشريف حسين في وحدة أقطار آسيا العربية واستقلالها تعبيراً عن آمال عرب المشرق وتطلعاتهم المستقبلية، فقد كانت اتفاقية سايكس ـ بيكو أول ضربة لهذه الآمال، إذ اتفقت بريطانيا وفرنسا على مبدأ خطير، وهو رفض وحدة عرب المشرق في دولة واحدة، وأصرتا على تجزئتها واقتسامها في ما بينها. وقد أبرمت هذه الاتفاقية دون علم الشريف حسين وإيطاليا. ولم يعلم الأول بها إلا بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا ونشرها نصوص الاتفاقيات السرية بين الحلفاء في ٢٤/ ١١/ ١٩١٧، وأعادت نشرها كاملة صحيفة Manchester Guardian البريطانية في ١٩/ ١/ ١٩١٨. وقام أحمد جمال باشا بإبلاغ الأمير فيصل بها في ٢٦/ ١١/ ١٩١٧، فحولها إلى والده الذي أحالها بدوره إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة يستفسر عن صحتها. رد المندوب السامي على الشريف حسين في ١٢/ ١/ ١٩١٨ ينفي ما جاء فيها. وجاءت المفاجأة الثانية بصدور وعد بلفور من وزير خارجية بريطانيا، بلفور Balfour في ٢/ ١١/ ١٩١٧، إلى الزعيم الصهيوني لورد روتشيلد Rotschild بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد علم الشريف حسين بوعد بلفور من الصحف المصرية، وطالب السلطات البريطانية بإيضاحات حوله، فأكدت له أن الاستيطان اليهودي في فلسطين لن يسمح به إلا بقدر ما يتفق مع حرية السكان العرب. لقد استبد القلق في نفوس القادة السياسيين في بلاد الشام بعد افتضاح أمر اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور، وزادت شكوكهم غداة نزول القوات الفرنسية على الساحل السوري في ٧/ ١٠/ ١٩١٨، وتقسيم بلاد الشام إلى ثلاث مناطق عسكرية، فاحتجوا لدى السلطات البريطانية في القاهرة. عندها صدر بيان أنكلو ـ فرنسي في ١٨/ ١١/ ١٩١٨ جاء فيه أن الدولتين عقدتا العزم على «أن تعطيا السكان غير الأتراك القاطنين بين جبال طرطوس والخليج العربي، تأكيداً بأن الحكومتين، كلا في

منطقتها الخاصة بها تأمين أفضل درجـــات الحكم الذاتي لهم، بهدف ضمان تحريرهـــم وتطوير مدينتهم»[٢٦].

وقد رافق هذا التآمر الدولي من الحلفاء المنتصرين في الحرب تحرك مشبوه من قبل بعض القوى المحلية في بلاد الشام في الاتجاه نفسه. فبينما كان الجيش العربي الشمالي بقيادة فيصل بن الحسين مشتبكاً مع القوات التركية في معان والطفيلة في نيسان ١٩١٨، نشرت جريدة «القبلة» في مكة مقترحات لحقي العظم، المقيم في مصر، حول مستقبل سورية. ومجمل هذه المقترحات أن تؤلف سورية الطبيعية باستثناء فلسطين، إذا أصر الحلفاء على إقامة إدارة دولية فيها، وحدة سياسية قائمة بذاتها. وأن تقسم إلى خمس مقاطعات، إذا فصلت عنها فلسطين، وإذا لم تفصل فإلى ست مقاطعات هي: لبنان ودمشق وحلب ودير الزور وماردين والقدس. وأن تؤلف من هذه المقاطعات مملكة سورية مستقلة استقلالاً سياسياً تاماً ومتحدة على نمط الاتحاد السويسري أو الولايات المتحدة الأمريكية، يظلها كلها علم واحد عام، ويكون لكل مقاطعة شارة في ركن من أركانه. ويحكم المملكة السورية أمير ليس من أهل البلاد السورية ينتخبه الحلفاء للمرة الأولى، ويكون الحكم من بعده للأكبر من أولاده الذكور. ويقيد الأمير بدستور مضمون من المقاطعات الست ومكفول من الحلفاء. وتحكم البلاد على القواعد الديمقراطية، بحيث يكون لكل مقاطعة مجلس نيابي له حق التشريع وفرض الضرائب وحق انتخاب حاكم المقاطعة العام من أهلها. وللمملكة السورية مجلس نيابي عام ينتخب من أهل المقاطعات السورية للنظر في الشؤون المهمة العامة المتصلة بالمملكة، وهي الشؤون الخارجية والدفاعية والجمركية والمالية[٢٧].

وقد أحدثت هذه المقترحات ردود فعل متباينة في الأوساط السورية واللبنانية، وتولت جريدة «القبلة» نشر معظمها على صفحاتها لإطلاع قادة الثورة العربية والرأي العام العربي عليها. وكان أول ردود الفعل قد جاء من أنطون الجميل، باسم «جمعية الاتحاد اللبناني» بمصر. أكد الجميل في رده أن لبنان كان متمتعاً باستقلاله «على طول الدهور، وإن اختلف معنى هذا الاستقلال باختلاف العصور والأجيال بين تام مطلق ونوعي مقيد. وكان اللبنانيون يغارون على هذا الاستقلال غيرتهم على العرض والحياة». وأنكر الجميل أن

يكون للمسألة اللبنانية أي صلة بالمسألة السورية، وطالب باستقلال لبنان بحدوده الطبيعية بكفالة دولية» (٢٨).

ومع أن أهالي سورية أمطروا الأمير فيصل، بعد دخول قواته إلى دمشق، بالعرائض والبرقيات التي تضمنت مبايعتهم له نيابة عن والده وتفويضهم إياه بالدفاع عن حقوقهم في مؤتمر الصلح القادم، وقد نشرت نصوص هذه العرائض والبرقيات في أعداد جريدة القبلة. وكان من أبرزها عريضة مقاطعة اللاذقية المؤرخة في ٢٠ محرّم ١٣٣٧هـ ٢٦/ ١٠/ ١٩١٨ (٢٩).

وأفسحت جريدة «القبلة» لحقي العظم أن يقول على صفحاتها «إنه من الواجب المحتم علينا، نحن السوريين، أن لا ندمج المسألة السورية بالمسألة الحجازية العربية للفوارق العظيمة التي تفرق بين القطرين الحجازي والسوري، والبون الشاسع بين مستوى الحجازيين الأخلاقي والاجتماعي ومركزهم السياسي والاقتصادي وبين مستوى السوريين، فينبغي إذاً حل المسألة السورية على حدة دون خلطها بالحجازية. وكما أن السيادة الصهيونية خطر عظيم على سورية فكذلك السيادة الحجازية خطر عظيم وأعم. فيجب على كل سوري أن يسعى بكل جهده واستطاعته لإبعاد تلك السيادة المضرة». وطالب العظم، بكل صلافة، بالسيطرة الغربية على سورية وقال: «وإني من الذين يرون السيطرة الغربية على سورية أمراً ضرورياً لا غنى عنه لبلادنا. وأعتقد أنه يستحيل علينا، نحن السوريين، أن نلقى خطوة واحدة في سبيل الحياة الاجتماعية من سياسية وإدارية واقتصادية وعلمية من غير مساعدة أوروبية». هذا وقد عقبت «القبلة» على مقالة العظم بهذه العبارات الموجهة إلى السوريين: «فها هي بلادكم اصنعوا فيها ما شئتم، وحاذروا في صنيعكم بها ما حكاه الباري عن مستضعفي بعض الأمم السابقة بقوله تعالى : «ربنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيل». لا أدري ما هي الحماية أو الولاية، وفيكم ، يا معشر إخوتنا الشماليين من أبهر العالم بإدارتهم لبلادكم في هذين الشهرين، وجعل الحكم على مستقبلها ما يكون غرة في جباه الأعصر». وأكدت الجريدة أن الحجاز لا يطمع في رئاسة ولا يهمه «إلا لمّ شمل العنصر يكون تحت سيطرة أجنبية» (٣٠).

تلقى الحسين بن علي، ملك الحجاز، دعوة من وزارة الخارجية البريطانية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨، للمشاركة في مؤتمر الصلح الذي تقرر عقده في باريس في كانون الثاني/ يناير ١٩١٩، فكلف الحسين ابنه فيصلاً برئاسة الوفد العربي للمؤتمر. ومثل العرب في المؤتمر مندوبان هما الأمير فيصل ومحمد رستم حيدر. وقدم الوفد مذكرة إلى مؤتمر الصلح في ٢٩/ ١/ ١٩١٩، تضمنت المطالبة باستقلال البلاد العربية في آسيا الممتدة بين «خط اسكندرونة ـ ديار بكر شمالاً، والمحيط الهندي جنوباً، تحت ضمانة جمعية الأمم»، وذلك «استناداً إلى حق تقرير المصير الوارد في مبادئ الرئيس ويلسون». وفي ٥/ ٢/ ١٩١٩ قدم فيصل مذكرة ثانية إلى مؤتمر الصلح، أوضح فيها هدف الحركة القومية العربية وهو «ضم العرب كلهم في أمة واحدة». وجاء فيها : «نحن نعتقد أن مطمحنا الذي هو وحدة العرب في آسيا واضح لا يحتاج إلى برهان أو جدل». وساق الحجج التالية لتسويغ هذا الهدف: المبادئ العامة التي قبل بها الحلفاء حينما انضمت إليهم الولايات المتحدة الأمريكية، وماضي العرب العظيم، والجهد الذي بذله العرب إلى جانب الحلفاء، وشبكة المواصلات التي تربط الأقطار العربية، والتي تجعل تحقيق الوحدة أمراً سهلاً، والشعب الواحد المهيأ للنهوض في هذه الأقطار والذي يغار على لغته وحريته. ومثل فيصل في ٦/ ٢/ ١٩١٩ أمام مجلس العشرة، فطالب باستقلال البلاد العربية في آسيا، مكرراً الحجج الواردة في مذكرتيه السابقتين. وأكد في خطابه أن غاية عرب آسيا هي الاستقلال والاتحاد الكونفدرالي العربي، وطالب بتأليف لجنة تحقيق دولية للتعرف على رغائب السكان[٣١].

بذلت فرنسا في هذا المؤتمر جهوداً كبيرة لتأمين هيمنتها على سورية. فقد كانت اللجنة المركزية السورية السابقة الذكر على صلة وثيقة «باللجنة الفرنسية للشرق. Le comite francais de l'Orient» التي أنشأها الحزب الاستعماري في فرنسا. وتكونت «جمعية النهضة اللبنانية للتقدم Lebanon League of Progress» في نيويورك منذ سنة ١٩١١ بهدف «بناء لبنان ضمن حدوده التاريخية الطبيعية، وقيام حكومة لبنانية دستورية ومستقلة بالتعاون مع فرنسا لوحدها، وتسمية عميد (رئيس دولة) ومستشارين وقائد للجيش من الفرنسيين، بحيث يقومون بهذه المهمات بصفتهم موظفين لبنانيين، حتى يتمكن الشعب من حكم نفسه بنفسه».

وتأسست «لجنة سورية ـ لبنانية» في مصر في آذار / مارس ١٩١٩ بغرض «تحرير سورية وبلوغها الاستقلال برعاية فرنسا ومساعدتها وضمانتها عن طريق نظام فيدرالي واستقلال ذاتي لولاياتها، بحيث يبقى للبنان طابعه الخاص وتطور أمانيه المشروعة». ولا يختلف مشروع هذه اللجنة عن مقترح حقي العظم السابق الذكر. وقد بعثت هذه اللجنة بمذكرة إلى مؤتمر الصلح طالبت فيها «بتحرير سورية والسير بها في سبيل الاستقلال تحت رعاية دولة فرنسا وبمساعدتها وبضمانتها على طريق الاستقلال الإداري لكل من ولايات سورية، مع المحافظة على نوع الاستقلال الحائز عليه لبنان من قبل، وعلى الصفة الخاصة به، وعلى حقه في السعي لتحقيق أمانيه العادلة. أما علاقات لبنان مع باقي بلاد سورية فسيؤجل أمر تقريرها لما بعد حسب الظروف». وتألف في القاهرة «الاتحاد اللبناني» برئاسة أوغست أديب، وتولى أنطون الجميل منصب السكرتير العام. وكان مطلب هذا الاتحاد «الاستقلال التام للبنان بحدوده الموسعة». ولذا اتهم الاتحاد والقائمون عليه بالخيانة من قبل العناصر اللبنانية الموالية لفرنسا[٣٢].

وتكونت في نيويورك «رابطة تحرير سورية وجبل لبنان ـ Syria Mount Lebanon League of Liberation» برئاسة جورج ثابت، منذ أيار/ مايو ١٩١٨، تطالب بوساطة فرنسا وحلفائها من أجل تحرير سورية ولبنان من النير التركي ومن كل سلطة فعلية أو اسميه لتركيا. ودعت السوريين واللبنانيين إلى الالتحاق «بفيلق الشرق» تحت العلم الفرنسي. وتألفت لجان بأهداف مماثلة في ديار المهجر: المكسيك وأمريكا الجنوبية وانكلترا، بالتعاون مع القناصل والممثلين الدبلوماسيين الفرنسيين في هذه البلاد.

وقامت الإرساليات الكاثوليكية في بلاد الشام بدورها في هذا المضمار. فقد بعث رئيس إرسالية اليسوعيين مذكرة حول المسألة السورية إلى رئيس هيئة أركان الجيش الفرنسي الماريشال فوش Foch يطالب فيها بإعادة النظر في اتفاقية سايكس ـ بيكو ، مؤكداً أنه «للحفاظ الكامل على حقوقنا التقليدية في سورية ولضمان نفوذنا في هذا الجزء من آسيا، فلا بد من إعادة النظر في الاتفاقية، إذ لا قيمة لما سنجنيه من عوائد اقتصادية إذا ما قورن ذلك بالخسارة الكبرى التي ستلحق بنا، ألا وهي فقدان دمشق». وتحرك الرهبان اللاتين في

فلسطين وشرق الأردن، وحصلوا على بعض العرائض من العرب اللاتين تطالب بالحماية الفرنسية.

كان هدف كل هذه الجهود الفرنسية الحيلولة دون قيام حكم عربي مستقل في بلاد الشام. ولذا استنفرت فرنسا أنصارها في الجمعيات واللجان السابقة الذكر، فأمطروا مؤتمر الصلح في باريس بالبرقيات والعرائض التي تطالب بحماية فرنسا لسورية ولبنان. وتلبية للرغبة الفرنسية استدعى مجلس العشرة شكري غانم، رئيس اللجنة السورية المركزية في باريس فمثل أمامه في ١٣/ ٢/ ١٩١٩. وقال غانم: إن سورية تؤلف أمة حقيقية قادرة على تكوين دولة، وأكد أن وحدة التراب السوري لا يمكن ضمانها إلا بفرض الانتداب الفرنسي على البلاد[٣٣].

وحرّكت السلطات الفرنسية في لبنان «مجلس إدارة جبل لبنان»، وبتحريض من جورج بيكو، المفوّض السامي الفرنسي، اتخذ المجلس المذكور قراراً في ٥/ ١٢/ ١٩١٨ بتأليف وفد برئاسة داود عمون وعضوية كل من محمود جنبلاط، وعبد الله الخوري، وإميل إدة، وإبراهيم أبو خاطر، وعبد الحليم الحجاز، ونجيب عبد الملك ليعرضوا على مؤتمر الصلح المطالب التالية:

١. توسيع نطاق جبل لبنان إلى ما كان معروفاً به من التخوم تاريخياً وجغرافياً وما تقتضيه منافعه الاقتصادية، بحيث يكون بلاداً قادرة على القيام بحياة شعوبها ومنافعها وثروتها، وبحكومة راقية منظمة.

٢. تأييد استقلال هذا البلد اللبناني بإدارة شؤونه الإدارية والقضائية بواسطة رجال من أهله.

٣. يكون لهذه البلاد اللبنانية مجلس نيابي يؤلف على مبدأ التمثيل النسبي حفظاً لحقوق الأقلية، وينتخب من الشعب. ويكون لهذا المجلس حق التشريع ووضع القوانين الملائمة للبلاد، وسائر ما للمجالس النيابية في البلدان الديمقراطية.

٤. مساعدة دولة فرنسا للحصول على التمنيات المقدم ذكرها، ومعاونتها الإدارة المحلية في تسهيل نشر العلوم والآداب وتقدم البلاد ورقيها، وإزالة أسباب التفرق، وتطبيق

الأعمال على محور العدالة والحرية والمساواة، وضمان الدولة المشار إليها للاستقلال المذكور منعاً لكل مساس به». وأرسلت عشرات العرائض من منطقة الاحتلال الفرنسي في لبنان تطالب بالمطالب نفسها التي قدمها الوفد المذكور.

ولم تكتف السلطات الفرنسية بوفد جبل لبنان، وإنما دفعت البطريرك الماروني إلياس الحويك للسفر إلى باريس على رأس وفد من رجال الدين لمطالبة مؤتمر الصلح باستقلال لبنان برعاية فرنسا. وأبحر البطريرك، في أواخر صيف ١٩١٩، على مدرعة حربية فرنسية، فوصل إلى باريس في ٢٢/ ٨/ ١٩١٩. وقدم مذكرة إلى مؤتمر الصلح في ٢٩/ ١٠/ ١٩١٩ أكد فيها مطالب الوفد الرسمي لجبل لبنان. وجاء فيها «إن استقلال لبنان لم ينتج عن عملية زوال السلطة العثمانية وإنما هو استقلال كامل حيال كل وجود عربي ينشأ في سورية». واللبنانيون، حسب ماجاء في المذكرة، حافظوا دائماً على هوية وطنية متميزة عن المجموعات المجاورة، وتعتبر اللغة العربية لغة الفاتحين (٣٥).

وبعث كيرلس مغبغب، مطران زحلة والبقاع للروم الكاثوليك، مذكرة إلى مؤتمر الصلح في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٩ جاء فيها : «إن الطائفة الدينية هي التي تحدد وتصنّف الهويات الوطنية ... هذا ما جعل مسيحي سورية يلجأون، منذ قرون، إلى جبلهم هرباً من ظلم العرب والمسلمين والأتراك... واليوم، إن أية محاولة لضم لبنان الكبير مع كل سكانه المسيحيين إلى بقية سورية وتحت سيادة أمير عربي غريب، يستلهم سلطته من العقيدة الإسلامية، هي عمل خطر يتناقض مع الأهداف الإنسانية التي أعلنها المؤتمر..» وتستطرد المذكرة في إيضاح دور لبنان في العلاقات العربية ـ الغربية: «ينبغي التدخل لدعم حق الأقلية التي هي سكان لبنان الكبير... إذا كانت اليوم تطرح مسألة إيجاد موطن لليهود في فلسطين ـ وهي بلد ليست لهم ـ فحريّ أن يترك لسكان لبنان الكبير، بلدهم هذا الذي لهم في كل وقت. لبنان كان دائماً وأبداً قلعة المسيحية في المشرق، والسور الذي فصل الشعوب العربية عن الشعوب المسيحية. إنه بتلقيه الصدمة الأولى للغزوات العربية والتركية، استطاع باستمرار أن يوقف انطلاقها، ويوفر لأوروبا الوقت الكافي لمقاومتها... والآن أيضاً ـ من يدري مفاجآت المستقبل ـ ينبغي أن يبقى لبنان مرصداً متقدماً، طليعة مترتبة، وحصناً منيعاً ينذر في حال عودة مثل تلك البلاوي» (٣٦).

كان الرد على هذه الجهود الفرنسية على جبهتين: الجبهة الدولية في مؤتمر الصلح في باريس بالسعي لإقناع مجلس العشرة بوجهه النظر العربية، التي لخصها فيصل بمذكرة قدمها فيصل إلى الرئيس الفرنسي جورج كليمنصو Georges Clemenceau في ٢٠/ ٤/ ١٩١٩، تضمنت النقاط التالية:

١. «تطلب الأمة السورية من الحكومة الفرنسية ومن جميع حكومات أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف باستقلالها التام بضمانة عصبة الأمم، وفي ظل نظام ديمقراطي فيدرالي يلبي رغبات السكان ويعبر عن أمانيهم.

٢. لما كانت الأمة السورية جديرة بنيل استقلالها التام، فسوف يسعد السوريين أن يستخدموا المستشارين والخبراء الفنيين بعد إنشاء حكومتهم المقبلة.

٣. والأمة السورية، استناداً إلى الصداقة القديمة والمتينة بينها وبين الأمة الفرنسية، تنتظر من هذه الأمة الدعم في سبيل نيل استقلالها، وفي هذه الحالة، سترى فرنسا ازدياد نفوذها الأدبي ونمو مصالحها في سورية»(٣٧).

أما على الجبهة الداخلية فقد عاد فيصل إلى دمشق وألقى خطاباً في دار الحكومة في ٩/ ٥/ ١٩١٩، حاول فيه أن يطمئن الفئات المعارضة، وأن يتعرف على موقف الرأي العام في بلاد الشام، وقال: «كانت مدافعاتي عن بلاد العرب على قسمين: الأول: البلاد العربية لا يمكن تجزئتها. والثاني بما أن البلاد العربية بين سكانها اختلاف في طبقة العلم والتعليم ليس إلا، فالظروف ليست كافية لتجعلهم أمة (دولة) واحدة، لذلك رأيت الدفاع كما يلي: إن سورية والحجاز والعراق قطع عربية، وكل قطعة منها يطلب أهلها الاستقلال. وقلت إن نجداً والبلاد المجاورة للحجاز من الأقطار العربية هي تابعة للحجاز، وهذه يرأسها والدي. أما سورية فيجب أن تكون مستقلة، وكذلك العراق يريد استقلاله ولا يريد معاونة أو حماية. نحن لا نرضى أن نبيع استقلالنا بما نحتاج إليه من مساعدات في ابتداء تكويننا، بل إن الأمة السورية هي أمة تريد أن تستقل وتأخذ ما تحتاج إليه من المعاونة بثمنه، أي بدراهم معدودات» (٣٨).

وكان فيصل قد اقترح إرسال لجنة تحقيق دولية إلى سورية ولبنان في مؤتمر الصلح، رداً

على محاولات فرنسا إقناع الحلفاء بأن سكان سورية ولبنان يطالبون بمساعدتها وحمايتها. وتبنى الفكرة الرئيس الأمريكي ودرو ولسون Woodrow Wilson وعارضها كليمنصو ولويد جورج Lloyd-George، رئيس وزراء بريطانيا. غير أن ويلسون أصر على رأيه وأوفد مندوبي الولايات المتحدة في اللجنة وهما هنري كنغ Henry King وتشارلز كرين Charles Crane، إلى سورية فوصلا إليها مع أعضاء لجنتهما في ١٠/٦/١٩١٩، وأقامت في البلاد ستة أسابيع زارت خلالها (٣٦) مدينة، وتلقت (١٨٦٣) عريضة، وقابلت وفود (١٥٢٠) قرية. وأوصت اللجنة بوجوب توحيد سورية وفلسطين برئاسة الأمير فيصل، وأن يعهد إلى أمريكا أو بريطانيا بالانتداب عليها [٣٩].

وفي أثناء ذلك انعقد المؤتمر السوري العام في دمشق بين ٢٠/٦ و ١٩/٧/١٩١٩ من أجل تحديد مطالب سكان بلاد الشام. وتألف المؤتمر من الناخبين الثانويين الذين انتخبهم الشعب في آخر انتخابات نيابية عثمانية لمجلس المبعوثان، ومن أعضاء سابقين في مجلس المبعوثان، ومن ممثلين للمناطق الغربية والجنوبية الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي والبريطاني بمضابط توكيل من أعيان هذه المناطق وزعمائها. وبلغ عدد الحضور (٦٩) مندوباً يمثلون المسلمين والمسيحيين في البلاد. والواقع أن المؤتمر قد مثل جميع التيارات السياسية في البلاد. وكان أقوى هذه التيارات وأكثرها نفوذاً التيار الذي تمثله «جمعية العربية الفتاة» و «حزب الاستقلال العربي» و «جمعية العهد السورية». ويطالب ممثلو هذا التيار بالاستقلال التام لسورية ضمن اتحاد فيدرالي يشمل بقية أقطار آسيا العربية، ويعارضون علناً أطماع فرنسا ومؤامرات بريطانيا مع الحركة الصهيونية ووجودها العسكري في العراق.

وكان «حزب الاتحاد السوري» يمثل التيار الثاني. وكان هذا الحزب قد تأسس في مصر سنة ١٩١٩ برئاسة الأمير ميشيل لطف الله، وضم عدداً من الشخصيات البارزة مثل فارس نمر، ويعقوب صروف، صاحبي جريدة «المقطم»، وداود بركات، رئيس تحرير جريدة «الأهرام»، ونعوم شقير مدير المكتب العربي، ورفيق العظم، الرئيس السابق لحزب اللامركزية العثماني، والدكتور عبد الرحمن الشهبندر، ومحمد رشيد رضا، رئيس تحرير مجلة «المنار»، واسكندر عمون رئيس الاتحاد اللبناني، والشيخ كامل القصاب. وكان ممثلو هذا التيار يطالبون بدولة سورية مستقلة استقلالاً تاماً بضمانة من عصبة الأمم، بحيث يسودها

حكم ديمقراطي لا مركزي، حتى إذا ما قررت الأمة العربية تحقيق وحدتها انضمت إليها سورية، شريطة أن تكون هذه الوحدة اتحاداً كونفدرالياً.

أما التيار الثالث فكان يمثل أعيان سورية من كبار الملاكين والأغنياء، أمثال: سامي مردم، ومحمد العظم، وعبد الرحمن اليوسف، وعلاء الدين الدروبي، وعلي رضا الركابي، ويمثل هؤلاء تجمعاً سياسياً فضفاضاً لا يعارض فرنسا. وجاءت قرارات المؤتمر مصالحة أو تسوية بين هذه التيارات. وشملت هذه القرارات ما يلي:

١. المطالبة بالاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية التي تحدها شمالاً جبال طوروس، وجنوباً رفح فالخط المار من الجوف إلى جنوب العقبة، وشرقاً نهر الفرات فالخابور والخط الممتد من البوكمال إلى شرق الجوف، وغرباً البحر الأبيض المتوسط، من دون حماية ولا وصاية، والحفاظ على وحدة البلاد ورفض أي تجزئة.

٢. أن تكون الحكومة السورية ملكية نيابية تدار مقاطعاتها إدارة لا مركزية تحفظ فيها حقوق الأقليات، وترشيح فيصل لعرش البلاد.

٣. رفض مبدأ الانتداب في سورية الوارد في المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم.

٤. المطالبة بالمساعدة الفنية والاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية، على أن لا تمس هذه المساعدة استقلال البلاد السياسي ووحدتها، وعلى أن لا يزيد أمد هذه المساعدة على عشرين عاماً. وإذا رفضت الولايات المتحدة ذلك فتطلب المساعدة من بريطانيا.

٥. عدم الاعتراف بكل دعوى بحق فرنسا في سورية ورفض أية مساعدة من طرفها.

٦. رفض المطالب الصهيونية في فلسطين.

٧. الحفاظ على وحدة البلاد السورية ضمن الحدود آنفة الذكر.

٨. المطالبة بالاستقلال التام للعراق، وعدم إيجاد حواجز اقتصادية بين سورية والعراق.

٩. الاحتجاج على كل معاهدة تقضي بتجزئة البلاد السورية، وعلى كل وعد خصوصي يرمي إلى تمكين الصهاينة في القسم الجنوبي من البلاد، والمطالبة بإلغاء تلك المعاهدات والوعود اعتماداً على المبدأ الأساسي من مبادئ الرئيس ويلسون القاضي بإلغاء المعاهدات السرية[٤٠].

لم يكن لهذه القرارات أي تأثير على صناع القرار في مؤتمر الصلح. فقد قرر المجلس الأعلى للحلفاء في ١٥/ ٩/ ١٩١٩ سحب القوات البريطانية من سوريا وكيليكيا اعتباراً من ١/ ١١/ ١٩١٩. وفي أثناء ذلك تم الاتفاق بصورة مبدئية بين بريطانيا وفرنسا على أن تتنازل فرنسا عن منطقتي الموصل وفلسطين لتدخلا في منطقة النفوذ البريطاني، مقابل تنازل بريطانيا لفرنسا عن قسم من استثمارات النفط في العراق وإيران[٤١].

وفي سورية كان الوضع يزداد تعقيداً وتوتراً، وانطلقت الشائعات في أعقاب انعقاد المؤتمر السوري العام عن نوايا الحلفاء في اقتسام البلاد. فنظمت المظاهرات في المدن احتجاجاً على تآمر الحلفاء. وأقبل الناس على التطوع للقتال الذي أعلنه «النادي العربي» في دمشق. وقامت ثورة مسلحة في جبال العلويين بقيادة الشيخ صالح العلي استمرت حتى سنة ١٩٢١، ضد القوات الفرنسية المحتلة[٤٢]. وحدثت صدامات عديدة بين الأهالي والقوات الفرنسية في مرجعيون والبقاع وتل كلخ. وقدّمت حكومة دمشق الدعم المالي والعسكري للثوار في منطقة الاحتلال الفرنسي. واستمرت حركة التجنيد والتطوع على يد «لجنة الدفاع الوطني». وتألفت «اللجنة الوطنية العليا» في دمشق في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩ لمساعدة الحكومة بمهمة الدفاع عن البلاد، مع بداية انسحاب القوات البريطانية. واجتمع المؤتمر السوري العام في ٢٤/ ١١/ ١٩١٩واتخذ قراراً بوجوب الدفاع عن وحدة البلاد «المعرّضة للتقسيم والاستقلال المعرّض للضياع»[٤٣].

عقد المؤتمر السوري العام بدمشق في ٦/ ٣/ ١٩٢٠ واستمر انعقاده حتى صباح ٨/ ٣/ ١٩٢٠، وقرر بوصفه الممثل «للأمة السورية في جميع أنحاء القطر السوري... إنهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية الحاضرة في المناطق الثلاث، على أن تقوم مقامها حكومة ملكية نيابية مسؤولة تجاه هذا المجلس في كل ما يتعلق بأساس استقلال البلاد التام إلى أن تتمكن الحكومة من جمع مجلسها النيابي، على أن تدار مقاطعات هذه البلاد على طريقة اللامركزية الإدارية، وعلى أن تراعى أماني اللبنانيين الوطنية في كيفية إدارة مقاطعات لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب العامة، بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي».

وتمت مبايعـــــة الأمير فيصـــــل ملكاً على البلاد صباح ٨/ ٣/ ١٩٢٠ في دار البلدية بدمشق [٤٤].

كان رد الفعل الفرنسي فورياً وحاسماً، إذ رفضت فرنسا الاعتراف بالمؤتمر السوري وبقراراته. واتخذت بريطانيا الموقف نفسه، وسارعت الدولتان إلى مواجهة هذا التحدي العربي، فعقد المجلس الأعلى للحلفاء في سان ريمو San Remo في إيطاليا بين ١٩ و ٢٦/ ٤/ ١٩٢٠ ، وتقرّر في اليوم التالي للاجتماع منح بريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين، ومنح فرنسا الانتداب على سورية [٤٥].

شعر عرب المشرق أن قرارات الحلفاء في سان ريمو خيانة كبرى. ففي ٢٦/ ٤/ ١٩٢٠ احتج حزب الاتحاد السوري لدى مؤتمر الصلح، لأن هذه القرارات ألغت وحدة سورية السياسية والجغرافية والعرقية. واحتج الوفد الحجازي لدى مؤتمر الصلح على هذه القرارات لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار رغبات السكان المعنيين، وحتى مبدأ التشاور الذي نصت عليه معاهدة فرساي المبرمة في ٢٨/ ٦/ ١٩١٩ . وتوالت البرقيات من مختلف المدن السورية احتجاجاً على هذه القرارات[٤٦].

نفذت فرنسا قرار المجلس الأعلى للحلفاء واتفاق جورج لويد ـ كليمنصو وزحفت قواتها إلى دمشق، فلقيت مقاومة في معركة ميسلون التي استشهد فيها وزير الحربية يوسف العظمة، وتقدمت هذه القوات فدخلت دمشق في ٢٤/ ٧/ ١٩٢٠ وبذلك انتهت المملكة السورية. وأقدم الجنرال غورو Gouraud المفوض السامي الفرنسي وقائد القوات الفرنسية في الشرق ، على تقطيع أوصال سورية الشمالية وتجزئتها إلى عدة كيانات سياسية ـ إدارية. فقد أنشأ دولة لبنان الكبير في ٣١/ ٨/ ١٩٢٠ ، وإدارة بلاد العلويين وعاصمتها اللاذقية في ٣٠/ ٨/ ١٩٢٠ ، ودولة حلب في ١/ ٩/ ١٩٢٠ ، ودولة دمشق في ٩/ ١٠/ ١٩٢٠ ، وفصل لواء اسكندرونة وألحقه بدولة حلب مع احتفاظه باستقلال إداري. وتولى السلطة التنفيذية في لبنان وبلاد العلويين حاكم فرنسي، بينما تولتها في حلب ودمشق حكومتان محليتان تحت

إشراف مندوب المفوض السامي. وفصل جبل الدروز عن دولة دمشق في ١٦/ ٣/ ١٩٢٢ وأصبح كياناً قائماً بذاته. ومنذئذ خضعت سورية الشمالية لعدة عمليات تجزئة بهدف القضاء على حركة المقاومة الوطنية للاحتلال الفرنسي، وتسهيل السيطرة على البلاد، وسعت فرنسا إلى خلق قوميات من الطوائف الدينية (من مارونية ودرزية وعلوية وسنية)، ودق إسفين بين الحضر والبدو، لتمزيق الوحدة الوطنية بين السكان (٤٧).

وخلاصة القول إن وحدة بلاد الشام لم تصمد أمام قوى البغي والهيمنة الأوروبية، على الرغم من المقاومة الوطنية المسلحة والجهاد السياسي الذي رفعت لواءه تنظيمات سياسية عديدة طوال سبع سنوات (١٩١٤ ـ ١٩٢٠). ويعود هذا الإخفاق إلى عدة أسباب أهمها : ضعف الوعي السياسي على الصعيد الشعبي بسبب انتشار الجهل والأمية على نطاق واسع في البلاد، وضعف الصلة بين التنظيمات السياسية، مثل جمعية العربية الفتاة، وجمعية العهد وحزب الاستقلال العربي وحزب الاتحاد السوري، التي كانت تدافع عن وحدة بلاد الشام واستقلالها، والجماهير الشعبية في المدن والأرياف والبادية. ويعزى هذا الضعف إلى البنية الاجتماعية لأعضاء هذه التنظيمات السياسية. فمعظمهم ينتمي إلى أسر أرستقراطية أو إقطاعية أو من كبار التجار وكبار موظفي الدولة، وهي طبقة لا تكن احتراماً لجماهير المدن والريف والبادية ولا تثق بها. ولذا كانت دوافع حركات المقاومة المسلحة للفرنسيين دوافع دينية أو طائفية أو مذهبية أو عشائرية، وإن كان قادتها من الوطنيين الواعين. وافتقرت المقاومة الوطنية إلى الدعم المالي وتوافر الأسلحة والذخيرة الضروريين لاستمرار المقاومة ونجاحها. وكانت حركات المقاومة المسلحة متفرقة وموزعة على مناطق متباعدة وتفتقر إلى التنسيق فيما بينها أو وجود قيادة موحدة لها. أما القيادة السياسية العليا الممثلة بالأمير فيصل وحكومته في دمشق، فكانت مترددة في مواقفها، وتؤمن بأن الحلفاء لن يخدعوها ولن يتخلوا عنها. ولم تعن بإعداد الشعب للمقاومة في حالة انسحاب القوات البريطانية من البلاد. ولم تبذل أي جهد للبحث عن حلفاء جدد، وأعني بذلك الاتصال بمصطفى كمال

أو بالبلاشفة في روسيا. ولما وجد فيصل نفسه وحيداً أمام كليمنصو والسلطات الفرنسية، لم يكن في يديه ما يقدمه أو يضغط به على الفرنسيين سوى تقديم المزيد من التنازلات حتى قبل في النهاية الانتداب الفرنسي على سورية، فلما عاد إلى دمشق وعرض اتفاقه هذا مع الفرنسيين رفضته القيادات الوطنية في دمشق، وقرّرت مقاومة الفرنسيين بكل الوسائل المتاحة، وهي وسائل ضئيلة وعديمة الفعالية.

الهوامش

١. مصطفى الشهابي، **القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها**، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالي، ١٩٥٥، ص ٤٥.

٢. Nadra Moutran, **La Syrie de demain**. Paris, Librairie Plon, 1917

Georges Samne, **La Syrie Preface de Chekri Ghanem**, Paris, Editions Bossard,1920

K.T. Khairallah, **La Syrie, terretoires, Origines ethniques et vie Politique et au Liban, Revue du monde musulman**, Paris, Editions Leroux, 1912

٣. وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠**، ط٢، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٨، ص ١٥٥ ـ ١٦٢.

٤. المرجع نفسه، ص ٢٥١ ـ ٢٥٣.

٥. محمد كامل الخطيب، **الإصلاح والنهضة**، القسم الأول، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٢، ص ٤٩-٥٦.

٦. وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق**، ص ١٢٥ ـ ١٣٠.

٧. جمعية الإخاء العربي العثماني: نص بلاغ الجمعية في مجلة العمران، دمشق: السنة (١٢)، المجلد (٣)، الجزء (٥)، العدد(٣٨٣)، تاريخ ٣/ ١٠/ ١٩٠٨، ص ٩٠ ـ ٩٣.

٨. سليمان موسى، **الثورة العربية الكبرى، وثائق وأسانيد**، عمان: دائرة الثقافة والفنون، ١٩٦٦، ص ٥٥.

٩. المرجع نفسه، ص ٥٧ ـ ٦٢ (النص الكامل لدستور الحزب).

١٠. **مذكرات سليم علي سلام (١٨٦٨ ـ ١٩٣٨)**، تحقيق وتقديم حسان علي حلاق، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٣٠-١٤٤.

١١. علي محافظة، **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة**، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ط ٥، ١٩٨٧، ص ١٣٩.

١٢. مصطفى الشهابي، **القومية العربية**، ص ٨٠، وأمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، ج١، القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٤، ص ٤٦.

١٣. أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**، دمشق: مطبعة ابن زيدون، ١٩٥٦، ص ١١ ـ ١٤،

وفايز الغصين، مذكراتي عن الثورة العربية، دمشق: مطبعة ابن زيدون، ١٩٣٩، ص ٣٨.

١٤. محمد كامل الخطيب، الإصلاح والنهضة، القسم الأول، ص ١٨٥ ـ ٢٢٢، وألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩، بيروت: دار النهار للنشر، ط ٣، ١٩٧٧، ص ٣١٩.

١٥. عبد الرحمن الكواكبي، أم القرى، القاهرة: إدارة المنار ١٩٠١ ـ ١٩٠٢، ص ١٠٦ ـ ١١٢.

١٦. انظر نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، تعريب أحمد بو ملحم، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د. ت.

١٧. وجيه كوثراني، وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣ (كتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلّقة به)، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٠.

١٨. المصدر نفسه، ص ٥٢ ـ ٥٣، ومذكرات سليم علي سلام، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٨ (ترجمة نصر العريضة).

١٩. وجيه كوثراني، بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠، ص ١٦٣ ـ ١٦٦.

٢٠. المرجع نفسه، ص ١٨٧ ـ ١٩٠.

٢١. وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ص ٢٥١ ـ ٢٥٤.

٢٢. سليمان موسى، الحركة العربية :المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤، بيروت: دار النهار للنشر، ط٣، ١٩٨٦، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

٢٣. المرجع نفسه، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

٢٤. المرجع نفسه، ص ١١٣ ـ ١١٦.

٢٥. المرجع نفسه، ص ١٢٧ ـ ١٣١ و ٢٠١ ـ ٣٣٣.

٢٦. علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥، ص ٤١ ـ ٤٨.

٢٧. القبلة، مكة المكرمة، العدد (١٧١)، ٢٩ جمادى الثانية ١٣٣٦هـ/ ١١/ ٤/ ١٩١٨.

٢٨. أنطون جميل، حول المسألة اللبنانية في القبلة، مكة المكرمة، العدد (١٩٨) ١٠ شوال ١٣٣٦ هـ: ١٩/ ٧/ ١٩١٨.

٢٩. القبلة، مكة المكرمة، عدد (٢٤٧)، ٧ ربيع الثاني ١٣٣٧ هـ/ ١٠/ ١/ ١٩١٩.

٣٠. حقي العظم، كبرت وهانت، في القبلة، العدد (٢٦٤)، ١١ جمادى الثانية ١٣٣٧ هـ/ ١٤/ ٣/ ١٩١٩.

٣١. علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ص ٥٥ ـ ٨٥.

٣٢. المرجع نفسه، ص ٥٩ ـ ٦١.

٣٣. المرجع نفسه، ص ٦١.

٣٤. الأرشيف الدبلوماسي لوزارة الخارجية الفرنسية، ملف Syrie-Liban 1918-1929,vol.6,fols.78-790. (نص قرار المجلس بالعربية والفرنسية).

(٣٥) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ص ٣٠٧ـ٣٠٨.

(٣٦) المرجع نفسه، ص ٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٣٧) سليمان موسى، المراسلات التاريخية ١٩١٤ ـ ١٩١٨، الثورة العربية الكبرى، ج٢، ص ٦٦ ـ ٦٧.

(٣٨) حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين الفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥ - ١٩٤٦، بيروت: دار صادر، ١٩٧٤، ص ٥٢ ـ ٥٣.

(٣٩) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ ـ ١٩٢٠، القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٧١، ص ١١٢ - ١٢٣.

(٤٠) أحمد قدري، مذكراتي، ص ١٢٦ ـ ١٢٩، وغالب العباشي: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سورية، بيروت: مطابع أشقر إخوان ١٩٥٥، ص ٤٤ ـ ٤٦.

٤١. Harold W.V. Temperley ed, A **History of the Peace conference of Paris, London, Ne-wYourk:** Oxford University Press, 1969. vol. 6 , pp. 182 -183

٤٢. لمزيد من التفاصيل عن الثورة أنظر: عبد اللطيف اليونس، ثورة الشيخ صالح العلي، دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، د. ت.

٤٣. علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ص ٨٣ ـ ٨٥.

٤٤. خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، ص ١٦٤ ـ ١٦٦.

٤٥. H.W.V. Temperley, op.cit,vol. 4.p.183

٤٦. علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ص ٨٨.

٤٧. المرجع نفسه، ص ١٠٥ ـ ١١٣.

واقعنا الحضاري العربي من منظور خلدوني

د. غسان إسماعيل عبد الخالق

«وإذا الأحوال تبدلت جملة، فكأنما تبدل الخلق من أصله، وتحول العالم بأسره، وكأنه خلق جديد، ونشأة مستأنفة، وعالم مُحدَث»

ابن خلدون

يشهد الوطن العربي الآن واقعا حضاريا لا يحسد عليه ، فهو يفتقر إلى الوحدة السياسية كما يفتقر إلى الوحدة الاقتصادية . وأما على الصعيد الاجتماعي فهو يشهد تحولات دراماتيكية تتمثل من جهة في التداخل الشديد بين الأنماط الحضارية الثلاثة (المدينية ، الريفية، البدوية). كما تتمثل من جهة ثانية في استبطان نمطي التفكير الريفي والبدوي للتفكير المديني ، ومن جهة ثالثة فهناك تآكل شديد للطبقة المتوسطة ولشرائح النخبة، فيما تتعاظم ثروات طبقة محدثي النعمة وتتسع قاعدة الطبقة الفقيرة. كل ذلك في خضم تيار متدفق من السلوكيات والأفكار الاستهلاكية البحتة.

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ٩/ ٢/ ٢٠٠٩

* أستاذ في كلية الآداب بجامعة فيلادلفيا.

ووفقا لمراكز دراسات عربية مرموقة فإن ٨٩٪ من أراضي الوطن العربي يمكن اعتبارها متصحرة أو هي مهددة بالتصحر ، ومن منظور خلدوني فإن هذا يعني أن الصحراء العربية، بوصفها بيئة جغرافية وبوصفها نمطا ثقافيا، سوف تقذف بالمزيد من أبناء الصحراء إلى المدن ليمثلوا عبئا تنمويا من جهة، ولإبطاء وتيرة التمدين من جهة ثانية .

ورغم الحكم الأخلاقي القاسي الذي أطلقة ابن خلدون على المجتمع الزراعي حينما وصفه بالاستكانه والخنوع ، إلا أن الحاجة تبدو الآن أكثر من ماسة لإنقاذ مستقبل سكان الوطن العربي، الذين يتحصنون في ١١٪ من أراضي الوطن العربي، وذلك عبر إعادة الاعتبار الى الزراعة، وإلى المجتمع الزراعي، وإلى قيم الاكتفاء الذاتي الزراعية .

وعلى الرغم من مئات الكتب التي ألّفت شرقا وغربا للتنويه بابن خلدون والثناء عليه، ورغم اشتمال معظم هذه الكتب على الإشادة بأسبقيته في التأسيس لعلوم ومناهج ، إلا أننا ما زلنا حتى اللحظة نفتقر إلى مساهمات نظرية قادرة على ترجمة الأطروحة الخلدونية إلى برنامج عملي أو مجموعة من البرامج العملية، على الصعيد الاجتماعي، أو على الصعيد السياسي أو على الصعيد الثقافي.

قد يقول قائل : ما جدوى تأثيل برامجنا الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية وإكسابها بعدا تراثيا ؟ لكننا سوف نتساءل في المقابل : وما الدافع إلى التسابق على إثبات أوليّة ابن خلدون على ماركس أوكونت في فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع مثلا؟

وفي تقديرنا أن أحد أبرز إشكاليات العمل والتفكير في الوطن العربي، على الصعيد الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي، تتمثل في كون مضمون وشكل العمل والتفكير ينتميان إلى أطر مرجعية غير عربية ، وبالتالي فإن العاملين في هذه الحقول، ومهما امتلكوا من حماسة للتغيير، فضلا عن المستهدفين ومهما امتلكوا من حماسة أيضا للتغيّر، ليسوا بمنأى عن الشعور بالاغتراب المفهومي والنفسي. وربما لهذا السبب ستظل رياح التغيير العلماني في الوطن العربي خافتة، فيما ستظل رياح العودة إلى الأصل تشتد وتشتد.

لقد أقمنا لابن خلدون إذن ، ضريحا كبيرا بما كتبناه عنه ، ترجمة لحياته أو قراءة لأعماله ، لكننا تناسينا تماما ما ينبغي أن يتمخض عن كل هذا الذي كتبناه عنه ، وأعني بهذا التمخض

انبثاق تيار فكري عربي معاصر ومواكب للواقع لكنه يستند إلى موروث نظري خلدوني قابل للمساءلة وللإضافة والحذف. وأعتقد أن الفرق سوف يكون شاسعا حينما سنصف شخصا بأنه عقلاني واقعي تاريخاني؛ خلدوني أو بأنه مادي تاريخي ماركسي على سبيل المثال.

لقد رتب كثير من الدارسين على حماسة ابن خلدون للروح القتالية القادمة من أعماق الصحراء، وإنحائه على مظاهر الترهل المديني ، القول بأن ابن خلدون يقف موقفا مضادا للحضارة أو المدنية، لكن ابن خلدون وقف في الواقع موقفا مضادا لما ندعوه الآن نمطا استهلاكيا كسولا، حيث تتجاوز الرغبات في الاقتناء والاستهلاك الحاجات الحقيقية للإنسان.

ومن وجهة نظر ابن خلدون؛ فإن ما ينبغي أن يحدث حينما يتحقق للإنسان فائض إنتاج على الحاجة، هو التوجه إلى الإنجاز العلمي والمعرفي الذي سيصبح أكثر تيسرا بحكم توفر المال والوقت (فمتى فضلت أعمال أهل العمران عن معاشهم، انصرفت إلى ما وراء المعاش من التصرف في خاصية الإنسان وفي العلوم والصنائع)؛ وليس التوجه إلى المزيد من مظاهر البذخ والاسترخاء الاجتماعي.

على أن ابن خلدون لا يماري في ضرورة تصنيف هذا الفائض المعرفي الذي يبدو هو منحازا له ، وأعني بضرورة التصنيف؛ ضرورة الفصل بين ثقافة العقل وثقافة النقل، وتحديد الإطار المرجعي الناظم لكل منهما، فضلا عن تحديد المساحة التي يوجد عليها كل منهما؛ لأنهما على صنفين (صنف طبيعي للإنسان أن يهتدي إليه بفكره ، وصنف نقلي يأخذه عمن وضعه ، والأولى هي العلوم الحكمية الفلسفية، وهي التي يمكن أن يقف عليها الإنسان بطبيعة فكره، ويهتدي بمداركه البشرية إلى موضوعاتها ومسائلها، وإنماء براهينها ووجوه تعليمها، حتى يفقّه نظره ويحثه على الصواب من الخطأ، من حيث هو إنسان ذو فكر. والثانية هي العلوم النقلية الوضعية، وهي كلها مستندة إلى الخبر عن الواضع الشرعي، ولا مجال فيها للعقل إلا في إلحاق الفروع من مسائلها بالأصول .... وأصل هذه العلوم النقلية كلها هي الشرعيات من الكتاب والسنة).

وكأن ابن خلدون يحاول بهذا الفصل أن ينقذ عالم النقل وعالم العقل معا، وكأنه أيضا

يستشرف ما سوف يطرأ من تداخل شديد بين الاثنين في الوطن العربي الراهن، إلى الحد الذي ستصبح معه إشكالية العقل والنقل هي الشغل الشاغل للحياة العربية.

ولا يدخر ابن خلدون وسعا لنظم كل من العقلانية والواقعية والنقدية في سلك واحد، حينما يستهل مقدمته بالقول إن (الأخبار إذ اعتمد فيها على مجرد النقل ولم تحكّم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العُمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلّة القدم والحيد عن جادة الصدق، وكثيرا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأيمّة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع؛ لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثا أو سمينا ... كما نقل المسعودي وكثير من المؤرخين في جيوش بني إسرائيل بأن موسى عليه السلام أحصاهم في التيه بعد أن أجاز من يطيق حمل السلاح .. فكانوا ستمائة ألف أو يزيدون، ويذهل في ذلك عن تقدير مصر والشام واتساعهما لمثل هذا العدد من الجيوش، لكل مملكة من الممالك حصة من الحامية تتسع لها وتقوم بوظائفها وتضيق عما فوقها، تشهد بذلك العوائد المعروفة والأحوال المألوفة، ثم إن مثل هذه الجيوش البالغة إلى مثل هذا العدد يبعد أن يقع فيها زحف أو قتال لضيق ساحة الأرض عنها وبعدها إذا اصطفت عن مدى البصر مرتين أو ثلاثا أو أزيد. ولقد كان ملْك الفرس ودولتهم أعظم من ملْك بني اسرائيل بكثير، يشهد لذلك ما كان من غلب بختنصر لهم والتهامه بلادهم، واستيلائه على أمرهم وتخريب بيت المقدس قاعدة ملتهم وسلطانهم... ومع ذلك لم تبلغ جيوش القدس قط مثل هذا العدد ولا قريبا منه، وأعظم ما كانت جموعهم بالقادسية مائة وعشرين ألفا).

في هذا النص التاريخي الطويل والخطير، لا يتردد ابن خلدون في إجراء كشف حساب عسير يطال المنهج اللاعقلاني، والمنهج اللاواقعي، والمنهج اللانقدي. وبعبارة أخرى كل تلك المناهج التي تستخف بوعي الإنسان ، إنه يفصل فصلا تاما بين قدسية بني اسرائيل وقدسية موسى عليه السلام في النص الديني وبين ما ينبغي للعقل أن يقبله أو لا يقبله ، وعليه فإنه يعد كل هذه المبالغات ضربا من ضروب الخرافات التي لا يليق بالمؤرخ الرصين أن يرددها أو يتبناها؛ كونها لا تنسجم مع الواقع والملاحظة والمشاهدة أو قوانين الاجتماع البشري.

والحق أن الواقع العربي الراهن يشهد تزايدا ملحوظا في أنماط التفكير اللاعقلانية واللاواقعية واللانقدية ، إذ رغم تردي الواقع العربي اجتماعيا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا، إلا أن هناك من يعتقد بأن المجتمع العربي قادر على إلحاق الهزيمة بالغرب، أو هو في الحد الأدنى يعتقد بأن واقع المجتمع العربي الآن أفضل من واقع الغرب، ولا يتردد في نعي الغرب والتحسر عليه والرثاء له؛ جرّاء المصير المحزن والفاجع الذي آل إليه!!

وإن كان هناك علامة فارقة تميز واقعنا الحضاري العربي الراهن؛ فإنها تتمثل في تلك المسافة الكبيرة التي قامت بين موروثنا النظري العربي الإسلامي النبيل، بخصوص تعليم الطلاب المبتدئين والممارسة المحايثة نظريا وعمليا لهذا الموروث؛ جرّاء تصاعد مظاهر الانحطاط الحضاري بعيد انفراط عقد مركزية الدولة العربية . ورغم بعض المحاولات الفردية أو الجماعية الجبارة التي بذلت هنا وهناك بعد ذلك للمحافظة على استمرار هذا التدفق في الموروث النظري والعملي النبيل وإدامته، إلا أن هذه المحاولات لم تمثل في الواقع سوى التماعات في عتمات ظلت تتراكم وتتراكم حتى حجبت أي ضوء كان يمكن أن يلوح على صعيد تعليم المبتدئين في الوطن العربي، والذي مثل نظام الكتاتيب في أواخر العصر العثماني النسخة السلبية القاتمة من الصورة المشرقة له، التي طالما بدا فيها النظام نفسه إبان العصر العباسي الأول وردحا من العصر العباسي الثاني.

وما كان لابن خلدون أن يضطلع بمراجعته النقدية والتقويمية الفذة والنابهة لعوامل الانحطاط والنهوض في العمران البشري بعامة ، وفي العمران العربي الإسلامي بخاصة، دون أن يلم بمناهج التعليم وطرائقه؛ أو دون أن يدرك عمق العلاقة القائمة بينه وبين العمران، نهوضا أو انحطاطا .فهو علاوة على بصيرته الذاتية النفاذة، يتقاسم مع مجايله اللامع لسان الدين بن الخطيب شرف تمثيل الجيل الأخير من أجيال المدرسة التعليمية الراسخة (مدرسة الموحدين)، التي مهد لها ابن حزم الظاهري الأندلسي، ورسم ملامحها البارزة ابن رشد وابن مضاء، وظلت مع ذلك منفتحة على آراء الغزالي الفقيه والفيلسوف والمربي وآراء غيرهم من الفلاسفة والمفكرين الكبار، وقامت على اطراح التقليد وتحري التجديد، ونبذ الهوامش ، والتزام الأصول.

وأول ما يسترعي نظرنا في مراجعته النقدية والتقويمية للنظام التعليمي إنحاؤه باللائمة على من يطالبون المتعلّم باستظهار الكثير من المؤلفات في العالم الواحد، ويعمدون إلى إغراقه في كثير من المصطلحات المتباينة، بدلا من الاعتماد على مرجع رئيس ومصطلح واحد. ولو اعتنى المعلمون بإيقاف المتعلمين على المسائل الأساسية لأصبح التعليم سهلا ميسورا. لكن إصرار المعلمين على إغراق لمتعلمين بالمراجع الكثيرة وإرباكهم بالمصطلحات المختلفة، يظل كما يرى ابن خلدون(داء لا يرتفع لاستقرار العوائد عليه، فصارت كالطبيعة التي لا يمكن نقلها أو تحويلها) .

على أن مطالبته بالاقتصار على مرجع واحد رئيس في التعليم لا ينسيه التحذير أيضا من الملخصات على المتعلمين بدعوى (اختصار الطرق والانحاء في العلوم يولعون بها ويدونون منها برنامجا مختصرا في كل علم يشتمل على حصر مسائله وأدلتها باختصار في الألفاظ وحشو القليل منها بالمعاني الكثيرة من ذلك الفن).

ووجه الخطورة في هذه الملخصات، كما يرى ابن خلدون، يتمثل في التشويش الذي يمكن أن يصاب به التلميذ جرّاء إثقال عقله وانشغاله بحفظ ألفاظ الاختصار العصية على الفهم المكتظة بالمعاني، وكأنا به يستشرف بثاقب بصيرته ما سيؤول إليه حال التعليم في الوطن العربي جرّاء المقررات والملخصات أو (الدوسيهات).

ويزيد ابن خلدون توضيح الأسباب الداعية لهذا التحذير من خطورة الملخصات على المتعلمين قائلا:

إن في ذلك تشويشا لذهن المبتدىء جرّاء إثقال عقله الغض بإلقاء الغايات عليه دون مقدمات، وإن في ذلك تهديدا بإيقاف ملكة المبتدئ عند هذا الحد من العلم، وإيهامه بأنه استولى على العلم كله فيما هو ما زال في حاجة ماسة لتنمية مهاراته).

ويميل ابن خلدون ميلا واضحا لا لبس فيه إلى التدرج، بحيث تقرّب للمتعلم المبتدئ المسائل العامة من كل علم ، وتشرح له تبعا لمستواه العقلي ومدى تقبله، ثم يعاد به إلى مسائل أكثر تخصصا حتى يبلغ الخاص من العام. ولا يفوت ابن خلدون أن يؤكد أهمية مراعاة الفروقات الفردية بين الأطفال المتعلمين، كما ينحي باللائمة على أولئك المعلمين

الذين (يجهلون طرق التعليم وإفادته)، فيبادرون الطفل المتعلم المبتدئ بالمعقد والغامض من المسائل، ويجبرونه على حفظها ظنا منهم بأن ذلك هو الطريق الناجح في التعليم، مع أن الطفل المبتدئ كما يلاحظ ابن خلدون، يحتاج لمن يراعي التدرج في رفع استعداده للتعلم، وذلك لأن معظم المتعلمين المبتدئين يقبلون على التعلم وهم على غاية من السذاجة التي تتطلب التبسيط والتعميم وضرب الأمثلة الحسية. كما لا يفوته التحذير من أن مباغتة الطفل المتعلم المبتدئ على هذا النحو الصادم سوف يحبطه ذهنيا، بل سوف يؤدي به إلى الاعتقاد بأن العلم صعب مستغلق في ذاته، فيفقد حماسته له ويبتعد عنه ويمعن في مجافاته. ولا ريب في أن ما يحذر منه ابن خلدون بهذا الخصوص ماثل إلى حد بعيد في واقعنا المعاصر، إذ إن الشكوى من صعوبة الدراسة تكاد تكون ظاهرة عامة لدى المتعلمين المبتدئين في هذا العصر.

ويعقد ابن خلدون فصلا يكشف فيه النقاب عن أن(الشدة على المتعلمين مضرة بهم) لأن (إرهاف الحد) في التعليم وخاصة تجاه الأطفال يؤدي إلى تشويه استعدادهم التعليمي. وتفصيل ذلك أن تعرض الطفل المتعلم لسوء المعاملة يؤدي إلى تغلب مشاعر القهر عليه واسوداد مزاجه، وميله إلى الكسل واستسهال الكذب والتحايل، وركوب الطرق الملتوية وإظهار غير ما يبطن خوفا من التعرض للعقاب، فتصير كل هذه المثالب مركبة في طبعه وعادة له، كما وقع لكل متعلمي الأمم التي وقعت في قبضة القهر ونال منها العسف.

ويمثل ابن خلدون للأمة التي نال منها التزمّت حتى شوهها نفسيا(باليهود) وما حصل لهم جرّاء ذلك من سوء الخلق (حتى إنهم يوصفون في كل أفق وعصر بالحرج، ومعناه في الاصطلاح المشهور التخابث والكيد). إن هذا الاستبداد في التعليم لا يطبع شخصية المتعلم بميسمه السلبي، ويحول دون أن يكون إنسانا فاعلا في مجتمعه فقط بل إنه يؤدي به إلى الوقوع في براثن الخنوع والاستسلام، فلا يعود عابئا بالدفاع عن نفسه أو عن وطنه، وإنما يصبح معتمدا في ذلك على غيره.

إن اعتناء ابن خلدون بإحكام العلاقة بين سيكولوجيا التعلم والتعليم ومسألة الانتماء الوطني والاجتماعي، يمثل التفاتا نابها يؤكد ألمعيته في الرصد والتحليل الاجتماعي. ليس

لأنه نفذ لأكثر تظاهرات واقعه المنهار في الماضي، بل لأنه نفذ عبر هذه الالتفاتات إلى أكثر دوافع وإشكاليات تعليم الأطفال من منظور نفسي واجتماعي نقدي. لأن العلاقة بين كيفيات تعليم الأطفال وسياسات الهوية الحضارية والقومية والوطنية، باتت تتصدر لائحة الأولويات في المجتمعات الناهضة المتيقظة الحريصة على تصليب شبكاتها وآليات دفاعها الاجتماعي.

ولعل الكلام على هذا الالتفات الخلدوني لن يكتمل إلا بالكلام على بعض أبرز امتداداته وأصدائه في النهضة العربية الحديثة والثقافة العربية المعاصرة. ولعل رفاعة الطهطاوي، باعث النهضة العربية في مصر ورافع لواء طبع المقدمة الخلدونية بعد طول إهمال، يمثل أبرزهذه الامتدادات والأصداء، إذ أخذ مما أخذ على عاتقه تحديث وجمهرة التعليم في مصر بعامة، وإعادة النظر فيما يقدم للمتعلمين في المرحلة الابتدائية من معارف وعلوم، فدعا للتوسع في موضوعات التعليم، والأخذ بأسباب العلوم الحديثة ومراعاة استعدادات المتعلمين، وفروقاتهم الفردية وتوجيههم إلى ما يناسب ميولهم ومهاراتهم.

وأما عميد الأدب العربي طه حسين، صاحب (فلسفة ابن خلدون الاجتماعية:تحليل ونقد) فقد ظلت مسألة التعليم طوال حياته أحد شواغله الكبرى. ألم بها على ذلك النحو الدرامي الذائع المشهور في كتابه (الأيام)، فجسد لنا كما لم يجسد نهضوي آخر نموذج المعلم المستبد القامع ضيق الأفق، ونموذج الطفل المتعلم المقموع المعسوف المصدوم، وقدّم لكتابه (في الأدب الجاهلي) بمقدمة ضافية لحمتها وسداتها المناداة بضرورة إعادة النظر في طرائق التعليم ومضامينه، وإطراح التقليد والملخصات والشروح والحواشي. أما (مستقبل الثقافة في مصر) فقد كاد أن يديره من حول فلسفة التعلم والتعليم.

النفط والأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانعكاساتها على اقتصاد الدول العربيـــة

د. ممدوح سلامة*

مقدمة

في وقـت يواجه فيه الاقتصاد العالمي ركوداً اقتصادياً لم يشهد العالمُ مثيلاً له منذ الثلاثينات، وفي وقت يقف فيه النظام المصرفي العالمي على شفير الهاوية، تقع الملامة على سببين رئيسيين من صنع الولايات المتحدة: السبب الأول كلفة الحرب على العراق. أما السببُ الثاني فهو سياسة إدارة الرئيس الأمريكي السابق في خفض قيمة الدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسية في العالم ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨.

وهناك سبب ثالث يعود إلى انشغال الولايات المتحدة بحربها على العراق، الأمر الذي أدى إلى انعدام الرقابة المالية الصارمة على الجهاز المصرفي الأمريكي ، مما حفز المصارف التجارية والاستثمارية الأمريكية على اتخاذ مخاطر كبيرة غير محسوبة في استثماراتها ، سعياً وراء الربح الجشع، خصوصاً في قطاع الإسكان. فعندما انهار قطاع الإسكان ، وجدت هذه المصارف نفسها على وشك الانهيار.

وكان النفطُ في صُلب الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية، مثلما

---

* مستشار البنك الدولي لشؤون النفط.

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٩ .

كان في صُلب حرب الولايات المتحدة على العراق. وسأسعى من خلال محاضرتي أن أدعم أقوالي بالحجج والأرقام.

١. حرب النفط الأولى في القرن الحادي والعشرين

ـ لا شك في أن الحرب على العراق هي حربُ النفط الأولى في القرن الحادي والعشرين. أما جائزة هذه الحرب فهي ثروة العراق النفطية الهائلة، المقدرة بثلاثمائة وثلاثين مليار برميل (٣٣٠) من الاحتياطي المؤكد وشبه المؤكد، والقابل للاستخراج. وتقدر قيمة هذه الثروة بثلاثة وثلاثين تريليون دولار بحساب ١٠٠ دولار للبرميل الواحد، أي ما يساوي ضعفي ونصف ضعف الناتج الإجمالي الأمريكي (GDP)، حتى إن آلان جرينسبان، الرئيس السابق لمجلس إدارة البنك الفدرالي الأمريكي لما يزيد على سبعة عشر عاماً، أقرّ في مذكراته التي نشرت عام ٢٠٠٧ بأن الحرب على العراق كانت بوجه رئيسي من أجل النفط.

ومن الواضح أن حرب العراق لم تكن فقط غلطة فظيعة لم يُحسب حسابُها؛ بل كانت أيضاً كارثة على الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي بوجه عام. وقد كلفت هذه الحرب الاقتصاد الأمريكي ٦,٥ تريليون دولار حتى الآن، كما كلفت الاقتصاد العالمي ١٤,٣٤ تريليون دولار. وكانت نفقات هذه الحرب السبب الرئيسي وراء الركود الاقتصادي العالمي والأزمة المالية العالمية، كما كانت السبب الرئيسي للارتفاع السريع في أسعار النفط ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨.

١. تأثير الحرب على سعر النفط

لقد بدأت أسعار النفط في الارتفاع مع بدء هذه الحرب. وكلما طال أمدُ هذه الحرب واصلت أسعار النفط ارتفاعها بشكل أسرع. ولمعرفة النسبة التي سببتها الحربُ في ارتفاع سعر النفط، علينا أن نسأل أنفسنا أولاً ماذا كانت ستكون عليه أسعارُ النفط لو لم تحصل الحرب؟

وتدل المؤشرات على أن أسعار النفط ارتفعت بما معدّله ٣٪ في الفترة ما بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٣. ولهذا يمكن الافتراض أنه لو لم تقع الحرب لاستمر سعرُ النفط في الارتفاع بالمعدل نفسه، ولكان قد وصل السعر إلى ٢٥ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٠٣، و ٣٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٠٨. على أنه منذ بدء الحرب، ارتفع سعر برميل النفط من ٢٥ دولاراً في عام ٢٠٠٣، إلى ٩١ دولاراً في عام ٢٠٠٧ ، و ١٤٧ دولاراً في تموز من عام ٢٠٠٨ (انظر جدول رقم ١) . ومن هنا نخلصُ إلى النتيجة بأن ٦٦٪ في ارتفاع سعر النفط ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨ كان مرده إلى الحرب على العراق.

وتستورد الولايات المتحدة يومياً ١٤ مليون برميل من النفط، أو ١١ , ٥ مليار برميل في العام . وكلفت فوارق أسعار النفط وحدها ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨ اقتصاد الولايات المتحدة كلفة إضافية تساوي ٦٤ , ١ تريليون دولار، حتى قبل رفع قيمة النفط المستورد (انظر جدول رقم ٢) .

غير أن خسارة الناتج الإجمالي الأمريكي (GDP) من دفع فوارق الأسعار تساوي ٤٥ , ٢ تريليون دولار ؛ أي بما يفوق مرة ونصف حجم فاتورة فوارق الأسعار.

ـ إضافة لذلك، أنقصت أسعار النفط المرتفعة عائدات شركاء الولايات المتحدة الرئيسيين ؛ مثل أوروبا واليابان ؛ مما أدى إلى انخفاض واردات هذه الدول من الولايات المتحدة، مما زاد الاقتصاد الأمريكي سوءاً.

ـ فإذا ما أضفنا كلفة فوارق الأسعار إلى تأثير الحرب على المقومات الرئيسية في الاقتصاد الأمريكي، لوصلنا إلى رقم خيالي يُقدّر بـ ٦٥ , ٦ تريليون دولار (أنظر جدول رقم ٣).

٢. كلفة الحرب بالنسبة للاقتصاد العالمي

كلفت الحرب الاقتصاد العالمي ٢٦ , ٦ تريليون على شكل فوارق أسعار النفط ، كما كلفت العراق ١٧١ مليار دولار جرّاء توقف صادراته النفطية خلال الحرب، إضافة إلى المهانة والإذلال اللذين تعرض لهما الشعب العراقي، عدا عن تدمير البنية التحتية للعراق

(انظر الجدول رقم ٤).

وبالطبع كان ارتفاع أسعار النفط خسارة للدول المستوردة وحرجاً للدول المصدرة للنفط. وبلغت التحويلات المالية من الدول المستوردة إلى الدول المصدرة في عام ٢٠٠٨، ١,٥ تريليون دولار؛ أي ما يساوي ٣٪ من الناتج الإجمالي العالمي.

ولعل المشكلة أن ارتفاع دخل الدول المصدرة للنفط لا يعوض الخسائر الكبرى التي مني بها الاقتصاد العالمي نتيجة لارتفاع أسعار النفط. فالزيادة في الإنفاق ، الناجمة عن ارتفاع دخل الدول المصدرة للنفط تبقى محدودة، ولا تعوض الآثار السلبية على الاقتصاد العالمي. على أن هناك جانباً إيجابياً لارتفاع دخل الدول المصدرة للنفط على الاقتصاد العالمي، ألا وهو توفير السيولة النقدية لأسواق المال في العالم.

ونستطيع الآن أن نحسب كلفة الحرب الكلية على الاقتصاد العالمي. فقد كلفت الحرب الاقتصاد العالمي مبلغاً مذهلاً وصل إلى ١٤,٣٤ تريليون دولار، على شكل فوارق أسعار النفط، ونقص الاستثمارات والمداولات التجارية بين دول العالم. ويحق لنا أن نتساءل إذاً كيف وصل الاقتصاد العالمي إلى شفير الهاوية؟ (أنظر جدول رقم ٥).

٣. أثر الحرب على طاقة إنتاج النفط في العالم

لو لم تقع الحرب، وكان سعرُ النفط آخذاً في الارتفاع، نتيجة ازدياد الطلب العالمي على النفط، لحصل ضغطٌ عالمي على مجلس الأمن الدولي لتخفيف العقوبات الاقتصادية على العراق، ولكان سعرُ النفط قد استقر على مستوى أدنى كثيراً مما وصل إليه.

وفي عام ٢٠٠٠ (أي قبل ثلاث سنوات من الحرب) أعلنت حكومة الرئيس الراحل صدام حسين خططاً لرفع طاقة العراق الإنتاجية إلى ٦ ملايين برميل في اليوم؛ بدءاً بعام ٢٠٠٧ قابلة للارتفاع إلى ٨ ملايين برميل في اليوم في عام ٢٠٠٨، بكلفة ٢١ مليار دولار.

ولتحقيق هذا البرنامج عرض العراق على شركات النفط العالمية، بما فيها الشركاتُ الأمريكية، تطوير عشرة حقول نفطية عملاقة لرفع طاقته الإنتاجية، لما يزيد على ستة ملايين

برميل في اليوم. غير أن الحكومة الأمريكية رفضت السماح للشركات الأمريكية بالاشتراك في البرنامج العراقي، لأنه كان في مخططها شن حرب على العراق للاستيلاء على نفطه (انظر جدول رقم ٦).

ولو لم تقع الحرب وتم تحقيقُ هذا البرنامج التوسعي؛ لارتفعت قدرة العراق التصديرية إلى ٢,٥ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٧، و ١,٧ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٠. ولكانت هذه الزيادة المرتقبة في صادرات النفط العراقية ستؤدي إلى مسح ا لعجز النفطي في السوق العالمي، والإبقاء على سعر النفط ما بين ٤٠ - ٥٠ دولاراً للبرميل، حتى مع ازدياد الطلب من الصين ودول حوض المحيط الباسفيكي.

وحتى لو لم يتمكن العراق من زيادة طاقته الإنتاجية، لكان من الممكن أن تقوم دول الخليج النفطية بمشاريع لرفع طاقتها الإنتاجية لتلبية الطلب العالمي. على أن حرب العراق جعلت من منطقة الشرق الأوسط منطقة غير مستقرة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية وأبعدت هذه الاستثمارات عن المنطقة.

٢. سياسة إدارة بوش بخفض قيمة الدولار

ويكمن السببُ الثاني الرئيسي للركود الاقتصادي والأزمة المالية في سياسة إدارة الرئيس السابق بوش، بخفض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨.

فقد رأت إدارة الرئيس بوش أن خفض قيمة الدولار قد يساعدها على خفض العجز المالي المتزايد في ميزانيتها . ونتيجة لذلك انخفضت قيمةُ الدولار بنسبة ٢٥٪ ـ ٤٠٪ مقابل العملات الرئيسية منذ عام ٢٠٠٢.

وزيادة على ذلك ، أخذت الولايات المتحدة تضغط على الصين وأقطار حوض المحيط الباسفيكي لرفع قيمة عملاتها لإضعاف الدولار. وكان هدف الولايات المتحدة من خفض قيمة الدولار تشجيع صادراتها وخفض الوارادت. غير أن الحكومة الأمريكية لم تشجع

التوفير من قبل مواطنيها لتخفيف اعتمادها على الاستثمارات والقروض الأجنبية. وفي النهاية لم تنجح هذه السياسة الملتوية مما أدى إلى ارتفاع العجز المالي الأمريكي إلى ٨٥٠ مليار دولار في العام. إضافة إلى ذلك، لا يمكن للدولار الاستمرار في فقد قيمته لخفض الواردات دون أن يسبّب ذُعراً في الأسواق المالية. وعلى الرغم من خفض قيمة الدولار، استمرت الواردات في الارتفاع حتى وصلت إلى ضعف الصادرات.

ولأن الولايات المتحدة تحتاج إلى اقتراض مليارين من الدولارات كل يوم لتمويل وارداتها ودفع الفائدة على ديونها الخارجية البالغة ٧,٠ تريليون دولار، فإن الاستمرار في تخفيض قيمة الدولار ووصوله إلى مرحلة الانهيار، يؤديان إلى ارتفاع التضخم المالي وسعر الفائدة، كما يؤديان إلى الركود الاقتصادي وهو ما حصل بالفعل.

وأخيراً فإن استمرار انخفاض الدولار، كان سيشجع الدول ذات الفائض المالي، مثل الدول العربية النفطية والصين، على شراء شركات ومصانع أمريكية بسعر بخس، مما كان سيثير ردود فعل عارمة من قبل الكونغرس الأمريكي، وكان سيقوي الاتجاه نحو سياسة العزلة من جانب الولايات المتحدة، مما كان سيؤدي في آخر المطاف إلى أزمة مالية عالمية. وهذا هو ما حدث بالفعل عندما انهار قطاع الإسكان في الولايات المتحدة، ووصلت بعضُ البنوك الاستثمارية الرئيسية الأمريكية إلى شفير الإفلاس.

وتشير تقديراتُ صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي بحاجة إلى حوافز مالية قيمتُها ٤ تريليون دولار أو ٨٪ من الناتج الإجمالي العالمي لإعادة الاقتصاد العالمي والجهاز المصرفي في العالم إلى خط سيرهما الصحيح.

٣. انعدامُ الرقابة على المصارف الأمريكية

وتمثل السبب الثالث للركود الاقتصادي والأزمة المالية في انعدام الرقابة الصارمة على الجهاز المصرفي الأمريكي، بسبب انشغال الولايات المتحدة بالحرب على العراق. وقد شجع هذا التقاعس مصارف تجارية واستثمارية أميركية على الإقدام على مخاطر غير محسوبة في قروضها واستثماراتها، سعياً وراء الربح الجشع.

فقد استغلت هذه المصارف الفائدة المصرفية الضئيلة والمقدرة بربع في المئة لأخذ قروض تزيد مرات عديدة على موجوداتها وإقراضها لقطاع الإسكان. ومن المتعارف عليه أنه مقابلَ كل دولار من الموجودات، يمكن لهذه المصارف تقديم قروض بقيمة ١٦ دولاراً. على أن هذه المصارف تعدت هذه الحدود وقدمت قروضاً لقطاع الإسكان بنسبة ٥٠ ـ ١٠٠ مرة أكبر من موجوداتها. وكانت بعض هذه القروض غير مضمونة؛ فقامت المصارف الأمريكية ببيعها إلى مصارف أوروبية ومصارف أخرى حول العالم، تحت اسم (Credit Default Swabs) التي أصبحت تعرف فيما بعد بالقروض السامة؛ وبذلك نشرت هذه السموم في أنحاء العالم وأدت إلى حد كبير إلى الأزمة المالية الحالية.

فعندما انهار قطاع الإسكان في الولايات المتحدة، لم تستطع هذه المصارف استرداد قروضها، وبالتالي لم يكن بوسعها سدادُ القروض الضخمة المترتبة عليها، مما أوصل العالم إلى أكبر أزمة مالية في تاريخه منذ الثلاثينات.

٤. نظرية ذروة الإنتاج وتأثيرها على الاقتصاد العالمي

يرجح لأسعار النفط أن تستمر في الصعود في السنوات القادمة، نتيجة لارتفاع الطلب العالمي المتوقع على النفط، والانخفاض المتواصل في احتياطي النفط المؤكد في العالم. وتوضح لنا نظرية ذروة الإنتاج كيف أن الارتفاع المتوقع في سعر النفط، مستقبلاً ، سيؤثر على الاقتصاد العالمي طوال القرن الحادي والعشرين.

ـ ولقد تزايد القلق من الاستنزاف السريع للاحتياطي المؤكد للنفط التقليدي ؛(أي النفط الذي ينبعث تلقائياً من تحت سطح الأرض)، نتيجةً لنقص الاكتشافات النفطية الجديدة مؤخراً، والشكوك المتزايدة حول الحجم الحقيقي لاحتياطي النفط في الشرق الأوسط، إضافة إلى أن الإنتاج النفطي في الشرق الأوسط يأتي من حقول عملاقة اكتشفت قبل ٥٠ – ٦٠ عاماً، واستُنزفت إلى حد كبير. وليس هناك خطر من أن يتوقف إنتاج النفط في العالم، فالكميات الموجودة من النفط وافرة نسبياً، ولكنها ليست كافية لتلبية الطلب المتزايد على النفط طوال القرن الحادي والعشرين.

ويتراوح رأي الخبراء فيما يتعلق بنظرية ذروة الإنتاج بين من يقول إن الاقتصاد العالمي قادر على إيجاد بدائل للنفط في السنوات الثلاثين القادمة، إلى من يقول إن الاقتصاد العالمي مقدمٌ على كارثةٍ كبيرةٍ؛ لعدم القدرة على تلبية احتياجاته من النفط. علماً أن الحقيقة كالعادة تكمن ما بين هذين الرأيين.

وتقول نظرية ذروة الإنتاج إن إنتاج النفط له بدايةٌ وذروةٌ ونهاية. وطبقاً لهذه النظرية فإن إنتاج النفط يتبع تقوساً بيانياً يعرف باسم (Hubbert curve) ، تبعاً لاسم مكتشفه الجيولوجي الأمريكي king Hubbert. وتنطبق نظرية ذروة الإنتاج على نمط إنتاج النفط، سواء كان ذلك من بئر نفط واحدة أو من حقل نفط واحد أو من احتياطي العالم من النفط. وهذا الإنتاج يبدأ صغيراً ثم يصلُ إلى الذروة عندما يكون ٥٠٪ من الاحتياطي قد استنزف قبل أن يبدأ في الاضمحلال.

١. متى سيصل إنتاج العالم إلى الذروة؟

هناك معركة رئيسية تدور رحاها الآن حول الموعد المرتقب لذروة الإنتاج، بين معسكرين أحدهما يُعرف بمعسكر المتفائلين، الذين يقولون إن الاحتياطي المتبقي من النفط في العالم يصلُ إلى ملياري برميل أو أكثر. والمعسكر الثاني يُعرف بمعسكر الواقعيين، الذين يقولون إن الاحتياطي المتبقي هو مليار برميل أو أقل .

وفي مجتمع كمجتمعنا يعتمد اعتماداً كلياً على النفط، فإن الفارق بين مليـاري ومليار برميل من النفط، يمكن أن يكون له تأثير الزلزال. فإذا كان هناك مليارا برميل فإن هذا يعني أن أمام العالم فترة كافية من الوقت لاكتشاف بدائل للنفط. أما إذا كان المتبقي مليار برميل أو أقل. فإن ذروة الإنتاج ستحصل قريباً، وبالتالي ليس أمام العالم وقت كاف لإيجاد بدائل.

ويعتقد كثيرٌ من الخبراء في العالم أن إنتاج النفط سيصل إلى ذروته قبل عام ٢٠١٠، في حين أن آخرين يقولون إن العالم سيصل إلى ذروة الإنتاج ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠. على أن أبحاثي تشير إلى أن إنتاج العالم من النفط التقليدي قد وصل إلى ذروته عام ٢٠٠٤،

إذا ما أدخلنا في حسابنا ما أصيغه بمبالغة منظمة OPFC لحجم احتياطيها المؤكد من النفط. فأبحاثي تشير إلى أن احتياطي OPFC مبالغ فيه بمقدار ٣٠٠ مليار برميل. وهذا الرقم الذي قدمته في محاضرة لي أمام مؤتمر الطاقة الأمريكي في واشنطن في عام ٢٠٠٤ ، قد أصبح رقماً مقبولاً عالمياً ومرجعاً يُشار إليه.

وفي تقرير أصدرته وزارة الدفاع الأمريكية في عام ٢٠٠٥ بعنوان: «اتجاهات الطاقة وانعكاساتُها علـــى منشـــآت الجيش الأمريكي»، قال الجيش الأمريكي إن إنتاج النفط في العالم قد وصل إلى ذروته أو على وشك الوصول، وأن الطلب العالمي على النفط يزيد الآن على الإنتاج.

ويقول التقرير إن الارتفاع المتسارع لأسعار النفط منذ عام ٢٠٠٣ ليس بالأمر الشاذ، بل هو صورةٌ للمستقبل. ويضيف التقرير إن وصول إنتاج النفط في العالم إلى ذروته سينعكس على أسواق النفط في العالم، وعلى الأجواء السياسية آنذاك، ولهذا فليس من المستبعد أن يؤدي إلى حروب نفطية .(من جانبي أقول إن حربَ العراق كانت حرب النفط الأولى في القرن الحادي والعشرين). ويحذر التقرير من أن عهد رخص أسعار النفط والطاقة قد ولّى إلى غير رجعة.

وقد وصل إنتاج النفط في ثمان من كبرى الدول المنتجة للنفط إلى ذروته ، وهي : الولايات المتحدة في عام ١٩٧٢، كندا في عام ١٩٧٣، إيران ١٩٧٤، إندونيسيا ١٩٧٧، روسيا ١٩٨٧، بريطانيا ١٩٩٩، النرويج ٢٠٠١، والمكسيك ٢٠٠٢ ، في حين أن المملكة العربية السعودية والصين على وشك الوصول إلى ذروة الإنتاج. أما البلد الوحيد القادر على رفع طاقته الإنتاجية بشكل كبير متى عاد الاستقرار إليه فهو العراق (انظر جدول رقم ٧).

وإضافة إلى ذلك، فإن أكبر ثلاثة حقول للنفط في العالم قد وصل إنتاج النفط فيها إلى ذروته. الحقل الأول هو حقل برقان الكويتي، الذي يضم في أحضانه ٦٠٪ من احتياطي الكويت. وهذا الحقل وصل إلى ذروته في عام ٢٠٠٥. أما الحقل الثاني فهـــو حقـــل Cantarell المكسيكي العملاق، الذي وصل إلى ذروة إنتاجه في عام ٢٠٠٦، وانخفض

إنتاجه إلى النصف . والحقل الثالث هو حقل غوار السعودي الذي هو أكبر حقول العالم، والذي ينتج خمسة ملايين برميل في اليوم أو ٦٠٪ من إنتاج السعودية. وقد وصل إنتاجه إلى الذروة في عام ٢٠٠٦، وهو الآن ينخفض بمعدل ٨٪ في العام الواحد.

٢. الطلب العالمي على النفط

بقي إنتاج العالم من النفط التقليدي على حاله دون زيادة منذ عام ٢٠٠٤، في حين ازداد الطلب العالمي على النفط بشكل متسارع. ونتيجة لذلك ازداد العجز بين العرض والطلب من ٢,٨ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٥، إلى ٥,٣٥ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٨، قبل أن ينخفض إلى ٣,٩ مليون برميل في العام الحالي، نتيجة للركود الاقتصادي العالمي. ومن المنتظر أن يرتفع العجز إلى ٤,٢٩ مليون برميل في اليوم في العام القادم، وإلى ٣٥,٤٠ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٣٠ (انظر جدول رقم ٨).

ويستهلك العالم حالياً ٣١ مليار برميل في العام، في حين لا يعوضُ منها سوى ٥ ـ ٦ مليارات برميل في العام. وسينعكس ازدياد الفجوة بين النفط المستهلك والنفط المُكتشف على سعر النفط.

من المتوقع أن إنتاج العالم من النفط غير التقليدي (مثل النفط المستخرج من الرمال القطرانية في كندا ، والنفط بالغ الثقل في فنزويلا، والنفط المستخرج من الصخر الزيتي) سيصل إلى ٢,٥ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٠ ، وربما سيرتفع إلى ٦ ملايين برميل في اليوم في عام ٢٠٣٠. ولن تزيد مساهمة النفط غير التقليدي على ٣٪ من الطلب العالمي في عام ٢٠١٠ ، و ٥٪ في عام ٢٠٣٠ .

أما بالنسبة لمصادر الطاقة المتجددة ، فإن مساهمتها لم تزد على ١٪ من الطلب العالمي على الطاقة في عام ٢٠٠٧، وهي مرجحٌ لها أن ترتفع إلى ١٣٪ في عام ٢٠٥٠ (انظر جدول رقم ٩).

٣. هل يمكن فطم العالم عن النفط؟

إن السؤال الذي يرد إلى الأذهان هو هل يمكن فطمُ العالم عن النفط؟ الجواب على ذلك أنه يمكن فطم العالم عن النفط إذا أجرينا تغييرا جذرياً في نمط حياتنا، وهو أمرٌ سهل التحدث عنه لكنه صعبُ التنفيذ. على أن البديل لذلك مرعب إلى حد سيجبرنا على تغيير نمط حياتنا والسعي لإيجاد بدائل للنفط، سواء شئنا أم أبينا.

وتتمثل الخطوة الأولى بترشيد استخدام النفط ورفع فعالية استعماله. ولقد اقترحت على البنك الدولي أن يحاول إقناع الدول الرئيسية المستهلكة للنفط، على الاتفاق على أن جميع السيارات المنتجة في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والصين، اعتباراً من كانون الثاني في عام ٢٠١٢، يجب أن تغطي ٨٠ ميلاً للغالون بدلاً من ٣٠ ميلاً في الوقت الراهن . وسيكون لمثل هذه الخطوة، على نطاق العالم، تأثير فوري على الطلب العالمي على النفط وأسعار النفط.

وثمة خطوة أخرى تتمثل في إنتاج السيارات المهجّنة (Hybrid) التي تسيرعلى البنزين والبطارية على نطاق عالمي، مما يقلل من كلفة إنتاجها. ومثل هذه السيارات يمكن شحن بطارياتها في بيوت أصحابها خلال الليل.

وهناك خطوة ثالثة تتمثل في إنتاج سيارات تسير على الكهرباء. لكن هذا الأمر سيزيد من استهلاك الكهرباء في العالم، مما يحفز العالم على الإسراع في إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والأمواج إلى جانب الطاقة النووية.

وخلال الثلاثين عاماً القادمة سنرى سيارات تسير على بطاريات الهيدروجين التي تعمل على التفاعل بين الهيدروجين والأوكسجين؛ والتي تعرف باسم Hudrogen Fuel cell.

٥. انعكاسات الركود الاقتصادي الحالي على الاقتصاد العالمي

لم تنج أية دولة من الركود الاقتصادي العالمي والأزمة المالية؛ على أن تأثير هاتين الأزمتين على دول في مرحلة التحول الاقتصادي مثل روسيا والصين والهند والبرازيل والدول العربية

المصدرة للنفط، كان أقل بكثير من تأثيرها على الولايات المتحدة وأوروبا واليابان.

ومن الواضح أن قصة الاقتصاد العالمي هي قصة عالمين مختلفين؛ العالم الأول يشمل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، والذي تعمه الكآبة واليأس. في حين أن العالم الثاني يعمه الأمل والتفاؤل. وفي مرقد الثروة والنفوذ في العالم الأول؛ أي الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، يصعُب هذه الأيام سماعُ أخبار جيدة. أما في العالم الآخر، عالم الصين والهند وإندونيسيا والبرازيل، فهناك شعورٌ بالتفاؤل والثقة والأمل، ناجم عن استمرار نموها الاقتصادي وقلة الديون المترتبة عليها. الفارقُ بين هذين العالمين يمثلُ نقطة تحول في تاريخ العالم.

وقبل ستة أشهر، كانت الأسواق المالية في الولايات المتحدة على وشك الانهيار، مما حفز البعض إلى الخلوص إلى النتيجة بأن الدول في مرحلة التحوّل الاقتصادي، مثل الصين والهند والبرازيل، ستنهار أيضاً لأنها تعتمد على صادراتها إلى الولايات المتحدة وأوروبا، ولأنه ليس لديها مقومات اقتصادية مستقلة تسمح لها بالوقوف على أقدامها ، لأنها من دول العالم الثالث.

وعندما بدأ الرعب من انهيار الاقتصاد العالمي ينحسر، بدأت الأسواق المالية في الولايات المتحدة وأوروبا تتنفس الصعداء. فمن المرجح أن اقتصاد الصين سينمو بنسبة ٧ ـ ٨٪ هذا العام، في حين أن اقتصاد الهند سينمو بنسبة ٦٪، واقتصاد أندونيسيا بنسبة ٤٪. وهذه النسب من النمو ليست فقط عالية بأي مقياس، بل مدهشة أيضاً، في ضوء الركود الاقتصادي الحالي. وفي المقابل، نجد أن اقتصاد الولايات المتحدة تقلّص بنسبة ١ ,٦٪ في الربع الأول من هذا العام، أوروبا بنسبة ٦ ,٩٪، ألمانيا بنسبة ١٤٪. واليابان بنسبة ١٥٪. مما يّذكّر بالانحسار الاقتصادي في الثلاثينات.

ودعونا نجري مزيداً من المقارنة بين هذين العالمين. ففي العالم الأول (أي عالم الغرب واليابان)، نجد أن المصارف والحكومات تئنُ من وطأة ديونها في حين يسعى مواطنوها إلى تجنّب المزيد من الخسائر في توفيراتهم.

وفي العالم الثاني ، (أي عالم دول حوض المحيط الباسفيكي، ودول النفط) نرى أن

مصارفها تحقق أرباحاً مجدية، وأن حكوماتها في وضع مالي جيد جداً. فالصين مثلاً تملك ٢ تريليون من الدولارات في احتياطيها المالي، كما أن العجز في ميزانيتها لا يزيد على ٣٪ من ناتجها الإجمالي. والبرازيل لديها فائض مالي في ميزانيتها، والبنوك الهندية الحكومية منها والخاصة جميعها تحقق مرابح جيدة، كما أن إندونيسيا استطاعت أن تقلّص ديونها التي كانت قبل تسع سنوات تشكل ١٠٠٪ من ناتجها الإجمالي ، إلى ٣٠٪ هذا العام.

كما أن سمةُ التفاؤل آخذة في الازدياد في هذه الدول، فعملاتها تزداد قوة مقابل الدولار؛ لأن العالم يعي أن اقتصادياتها تتسمُ بالانضباط المالي، وفرص النمو فيها أكثر منها في الولايات المتحدة.

وعلى الولايات المتحدة أن تتعلّم من دروس التاريخ؛ فالإمبراطورية الإسبانية في القرن السادس عشر ، والإمبراطورية البريطانية في القرن العشرين ، بدأتا في الانحدار عندما وقعتا تحت وطأة الديون الكبيرة، وعندما بدأ نموهما الاقتصادي يتضاءَل، علماً أن وضع الولايات المتحدة الآن يشابه وضع الإمبراطوريات السابقة.

١ . التحول في ميزان القوة الاقتصادية في العالم

بعد عقود من العولمة غير المتوازنة، يشهدُ العالم اليوم بروزَ دول في مرحلة التحول الاقتصادي في آسيا وأمريكا اللاتينية، وتحولاً في ميزان القوى الاقتصادية من الغرب إلى هذه الدول.

ويشكّل اقتصاد الغرب واليابان حالياً ٥٢٪ من الناتج الإجمالي العالمي. على أن اقتصاد دول التحول الاقتصادي والدولي النامية الأخرى متوقع له أن يصل إلى ٥٠٪ من الناتج الإجمالي العالمي في عام ٢٠١٥.

إضافةً إلى ذلك، ونتيجة لبروز هذه الدول، نجد أن المراكز المالية خارج الولايات المتحدة وأوروبا، بدأت تكتسب أهمية متزايدة في الأسواق المالية العالمية، بسبب مواردها المالية المتزايدة. ففي حين بلغ معدلُ العجز المالي الأمريكي ، خلال السنوات العشر الماضية،

٨٥٠ مليار دولار في العام، بلغ الفائض المالي لدول حوض المحيط الباسفيكي ٤٠٠ مليار دولار في العام ، تشكل ثلث الفائض المالي العالمي.

كذلك ازدادت أهمية مايُعرف بصناديق الاستثمار السيادية لدول الخليج في أسواق المال العالمية، مثلها في ذلك مثلُ الفائض المالي الآسيوي. فعلى سبيل المثال، يملكُ صندوق الاستثمار السيادي لدولة الإمارات أكبر نسبة من الأسهم في المجموعة المصرفية الأمريكية Citigroup ، يليه في ذلك صندوق الاستثمار السيادي السعودي.

٢. مصدر السيولة العالمية

بسبب ارتفاع عائدات الدول المصدّرة للنفط، قامت هذه الدول، خصوصاً دول الخليج النفطية، بإنشاء ما أصبح يُعرف بصناديق التوفير النفطية. وتشكل هذه الصناديق جزءاً رئيسياً من صناديق الاستثمار السيادية.

وتقدر مؤسسة Morgan Stanley الاستثمارية الأمريكية المعروفة أنه في عام ٢٠١٥، سيبلغ حجم الموارد المالية لدى كل من صناديق الاستثمار السيادية وصناديق التوفير النفطية ١٢ تريليون دولار مناصفة بين الصندوقين.

ويقدّر معهد التمويل الدولي الأمريكي أن حجم الاستثمارات المالية الأجنبية للدول المصدرة للنفط، تراوح في عام ٢٠٠٦ ما بين ٣,٤ تريليون دولار و ٣,٨ تريليون دولار، حصة دول التعاون الخليجي منها بلغت ١,٨ تريليون دولار.

٦. انعكاسات الركود الاقتصادي العالمي على اقتصاديات الدول العربية

لقد أثّر الركود الاقتصادي العالمي على عائدات دول الخليج العربي من صادرات النفط، وعلى استثماراتها في الولايات المتحدة، وأوروبا، كما أثّر مباشرة على تحويلات العاملين في دول الخليج من أبناء الدول العربية غير النفطية ، وعلى فرص العمالة فيها.

١. انخفاض عائدات النفط

بلغ دخل دول الخليج من عائدات النفط في عام ٢٠٠٨، ٦٥٥ مليار دولار. ومن المرجح لهذا الدخل أن ينخفض إلى ٢٧٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، نتيجة لانخفاض أسعار النفط متأثرة بالركود الاقتصادي العالمي (انظر جدول رقم ١٠).

على أن ارتفاع عائدات دول الخليج من النفط أدى إلى ارتفاع حاد في التضخم المالي لدى هذه الدول، متأثرة من انخفاض قيمة الدولار الذي يستخدم في تسعير النفط، والمعروف بـ Petrodollar ، ولأنّ ٦٠٪ من واردات دول الخليج تأتي من أوروبا واليابان، فإن ضعف الدولار قد رفع قيمة الواردات الآتية باليورو والين، وأدى إلى ارتفاع حاد في التضخم المالي وكلفة المعيشة.

٢. إعادة تسعير النفط بسلة من العملات

للحفاظ على مستوى عائداتها ، أصبح يتحتم على دول الخليج أن تسعر نفطها بسلّة من العملات ، مكوّنة من اليورو والين والدولار بدلاً من الدولار وحده. وسيؤدي هذا الأمر إلى وقف التذبذبات في أسعار النفط، وضمان قيمة العائدات النفطية، والحد من التضخم المالي.

وتشير أبحاثي إلى أنه لو سعّرت دول الخليج نفطها بسلة من العملات الثلاث لحصلت على دخل إضافي قيمته ١١٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ (انظر جدول رقم ١١).

٣. صناديق الاستثمار السيادية لدول الخليج

يقدّر صندوق النقد الدولي الموجودات المالية لدى صناديق الاستثمار السيادية لدول الخليج بـ ١٧٧٧ مليار دولار (انظر جدول رقم ١٢).

ومن المستحيل على دول الخليج أن تستثمر كل مواردها المالية داخل بلادها ؛ لهذا تجد نفسها مضطرة إلى استثمار جزء كبير منها في الخارج، إلى جانب توفير السيولة للاقتصاد العالمي.

على أن هذه الصناديق تكبّدت خسائر مالية فادحة في استثماراتها في الولايات المتحدة وأوروبا ، نتيجة للأزمة المالية العالمية.

٤ . انعكاسات الركود الاقتصادي على الدول العربية غير النفطية

مما لا شك فيه أن الدول العربية غير النفطية استفادت من ارتفاع عائدات دول الخليج من صادرات النفط، عن طريق تحويلات أبنائها العاملين في الخليج وفرص العمالة المتوفرة لهم. كما استفادت هذه الدول من الاستثمارات المالية لدول الخليج فيها وإن كانت محدودة.

على أن حجم التحويلات وفرص العمالة وحجم الاستثمارات جميعها تأثرت بانخفاض أسعار النفط أخيراً وانحسار عائدات دول الخليج من النفط.

وستعاود أسعار النفط والعائدات ارتفاعها قريباً مع بدء النمو الاقتصادي العالمي، علماً أن اتجاه الأسعار هو في اتجاه تصاعدي.

ومن هنا فإنني أنصح صناديق الاستثمار السيادية لدى دول الخليج بأن تستثمر مواردها المالية بطريقة ذكية ورشيدة، لحماية مستقبل أجيالها القادمة. ومن الأفضل لها والأجدى أن تستخدم عائدات النفط في بناء بنيتها التحتية وتطوير نظامها التعليمي إلى مستوى عالمي مرموق، إضافة إلى مساعدة الدول العربية غير النفطية في بناء بنيتها التحتية، وتمويل مشاريع خالقةٍ للثروة والعمالة فيها. إن استثمارات من هذا النوع ستكون أكثر إثماراً وأكثر أماناً من الاستثمارات في الولايات المتحدة وأوروبا. على أن هذا لا يمنع من شراء منشآت اقتصادية مجدية حول العالم، عندما تتوفر تلك المنشآت.

بالنسبة للأردن هناك مشروعان حيويان يحتاجان إلى التمويل ؛ المشروع الأول هو جر مياه الديسي . والمشروع الثاني هو إنتاج النفط من الصخر الزيتي. فبدلاً من أن يسعى الأردن إلى الحصول على تمويل لهذين المشروعين بكلفة عالية من البنك الدولي ومؤسسات مالية عالمية، يمكن لصناديق الاستثمار السيادية تمويل هذين المشروعين.

أما مشروع استخراج النفط من الصخر الزيتي فهو ذو أهمية قصوى بالنسبة لاقتصاد

الأردن ؛ لأنه سيمكّن الأردن من تحقيق الاكتفاء الذاتي في ميدان النفط، وسيعودُ بدخل إضافي على الأردن من تصدير الفائض عن حاجته، مما يساعد على مسح العجز المالي في الميزانية الأردنية.

وفي عام ٢٠٠٨ بلغت فاتورة استيراد النفط ومشتقاته ما يزيد على ٥,٥ مليار دولار، شكّلت ٣٧٪ من الناتج الإجمالي . ويرجح لفاتورة النفط أن تزداد في السنوات القادمة مع ارتفاع الاستهلاك الداخلي للنفط في الأردن، والارتفاع المرتقب في أسعار النفط (انظر جدول رقم ١٣).

الخلاصة

سيبقى النفط مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بمصادر القوة والهيمنة السياسية في العالم. وسيبقى مصدراً للنزاعات الدولية وربما الحروب في القرن الحادي والعشرين، مثلما كان في القرن العشرين. وكثيرٌ من الدماء هُدرت وستُهدر في المستقبل باسمه . أما حربُ العراق فهي مثلٌ على هذه الصراعات، ولن تكون آخرها طالما استمر النفط في احتلال مركز الصدارة في اقتصاد العالم.

ومع وصول إنتاج النفط في العالم إلى ذروته في عام ٢٠٠٦، وبدء اضمحلال الاحتياطي المتبقي من النفط، سيزداد التنافسُ بين الدول المستهلكة الرئيسة للحصول عليه والسيطرة على منابعه، وسُبل شحنه، كما ستزداد احتمالات الصراع من أجله. ومن هنا يمكن القول إن عهد رخص أسعار النفط والطاقة قد ولى إلى غير رجعة.

وسيبقى النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي للثلاثين عاماً القادمة على الأقل. وتعطي هذه الحقيقة العالم العربي قَدراً هائلاً من الثروة والنفوذ السياسي ، وهي فرصة العمر. فلنأمل إذاً، أن لا تهدُرها حكوماتنا.

Table 1
The Iraq War Contribution to the Rise in Oil prices 2003-2008

	2003	2004	2005	2006	2007	2008
The average oil price without war	24.99	25.74	26.51	27.31	28.13	28.97
The average oil price since war	35.63	45.88	75.20	85.69	90.52	147.00
Proportion due to the war	10.64	20.14	48.69	58.38	62.39	118.03
% of war share	30	44	65	68	69	80

Sources: Various sources including the US Department of Energy reports / BP Statistical Review of World Energy, June 2009 / Bloomberg / OPEC.

Table 2
The Cumulative Extra Expenditure on US Oil Imports, 2003-2008 ($ bn)

2003	2004	2005	2006	2007	2008	Total
64.37	102.92	248.81	298.32	318.81	603.13	1636.36

Sources: US Department of Energy / BP Statistical Review of World Energy, June 2009.

د. ممدوح سلامة

Table 3
The US Macroeconomic Costs of the War on Iraq

Description	Cost in $ billions
Oil Price Impact	2454
Budgetary Impact	1100
Subtotal Macroeconomic costs	3554
Total Operations to date	646
Future operations	913
Future veterans' costs (Disability & social Security)	717
Other military costs / adjustments	404
Subtotal Budgetary costs	2680
Social Costs total	415
Grand total	6649

Sources: Dr Mamdouh Salameh's research into the oil price impact / Data from Prof. Joseph Stiglitz's Book: "The Three Trillion Dollar War".

Table 4
The Global Cumulative Extra Oil Expenditure 2003-2008

Countries	Oil Imports/year (bb)	Extra Costs ($bn)
The United States	5.11	1636
Europe	4.91	1562
Japan	1.90	605
China	1.46	464
Rest of the World	7.40	2355
Total	20.78	6622

Sources: Energy Information Administration (EIA), "International Petroleum Monthly", September 20, 2008 / BP Statistical Review of World Energy, June, 2009 / Author's calculations.

د. ممدوح سلامة

Table 5
The Global Macroeconomic Costs of the War on Iraq, 2003-2008 ($ bn)

Description	USA	UK	Iraq	Global Economy
Oil price impact	2454			7479*
Budgetary costs	2232	31		
Macroeconomic costs	1963	9		
Loss of oil export revenue			171	
Total Costs	6649	40	171	7479

Sources: Dr Mamdouh Salameh's own research / Data from Prof. Joseph Stiglitz's book, "The Three Trillion Dollar War".

* Excluding the United States.

Table 6
Major Post-Sanctions Oilfield Development

Oilfields	Operators	Reserves (bb)	Cost ($ bn)	Planned Extra Capacity (b/d)
Majnoon	TotalFinaElf	20-30	3.5	600,000
West Qurna	Lukoil et al	18	3.7	600,000
Bin Umar	TotalFinaElf	6	3.4	450,000
Nassiria	ENI, Repsol	4	1.9	300,000
N Rumaila	Machinoimport	12	1.6	250,000
Halfaya	CNPC, BHP	5	2.0	225,000
Ratawi	Petronas et al	2	1.3	200,000
Tuba	ONGC et al	2	0.5	180,000
Gharaf	CPC, Japex & Kriti	2	n/a	150,000
Rafidain	n/a	2	0.5	150,000
Total		73-83	18.4	3,105,000

Sources: Arab Oil & Gas Directory 2003-2009 / Iraqi Oil Ministry / Centre for Global Energy Studies (CGES), London.

د. ممدوح سلامة

Figure 1
Peak Oil Theory – The Hubbert Curve

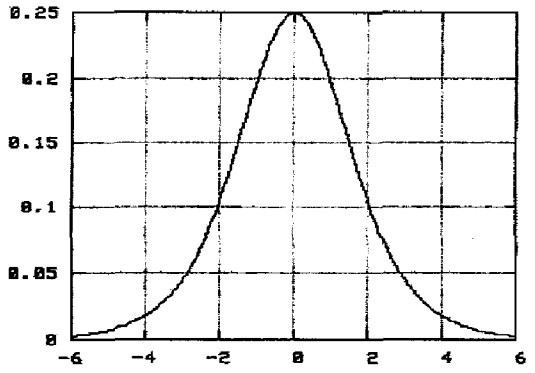

Table 7
The Peak & Depletion of Conventional Crude Oil

Country	Date of Peak Discovery	Date of Peak Production	% Discovered	% Depleted	Ultimate Production (bb)
China	1960s	2006	93	47	57
Canada	**1950s**	**1973**	**95**	**76**	**25**
Iran	**1960s**	**1974**	**94**	**76**	**130**
Iraq	1970s	2019	87	20	135
Indonesia	**1950s**	**1977**	**93**	**65**	**31**
Kuwait	1950s	1971	93	34	90
Libya	1960s	1970	94	42	55
Mexico	**1950s**	**2002**	**94**	**55**	**55**
Norway	**1970s**	**2001**	**93**	**48**	**33**
Russia	**1940s**	**1987**	**94**	**61**	**200**
Saudi Arabia	1940s	2013	96	31	300
UAE	1960s	2014	94	23	78
UK	**1970s**	**1999**	**94**	**63**	**32**
USA	**1930s**	**1972**	**98**	**88**	**195**
Venezuela	1950s	1970	96	48	95
The World	1962	2006	94	49	2100

Sources: Association for the Study of Peak Oil's (ASPO) websit www.peakoil.net / The Energyfiles Ltd / Chevron / Petroleum Review.

د. ممدوح سلامة

Table 8
Actual & Projected Global Oil Production, 2005-2030

	2005	2006	2008	2009	2010	2020	2030
World demand	84.50	85.76	86.00	84.50	85.61	107.00	117.40
World supply	81.70	81.66	80.65	80.60	81.32	81.10	82.00
Conventional	80.10	79.94	78.87	78.82	78.57	76.90	76.00
Unconventional	1.60	1.72	1.78	1.78	2.50	4.20	6.00
Supply deficit	- 2.80	- 4.10	- 5.35	- 3.90	- 4.29	- 25.90	-35.40

Sources: US Department of Energy's International Energy Outlook, 2008 / IEA, World Energy Outlook 2008/ BP Statistical Review of World Energy, June 2009 /Author's projections.

Table 9
Primary Energy Consumption, 2007-2050
(mtoe)

	2007	2025	2050
Primary Energy	11099	16194	19679
Oil	3953	5135	5288
Natural gas	2638	5119	6927
Coal	3178	3526	2748
Nuclear	622	1061	1937
Hydro	636	314	299
Renewables	72	1039	2480
As a % of total	1%	6%	13%

Sources: Shell International, Scenarios to 2050 / BP Statistical Review of World Energy, June 2009 / IEA, World Energy Outlook 2008.

د. ممدوح سلامة

Table 10
Arab Countries' Oil Revenues , 2004-2009
(US $ bn)

Country	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Algeria	22.6	25.3	25.1	51.0	63.7	16.66*
Iraq	20.0	21.3	24.8	37.0	51.6	32.52*
Kuwait	27.4	28.0	30.0	54.0	89.5	39.05*
Libya	18.1	19.4	19.6	41.0	60.3	23.53*
Qatar	13.5	13.8	13.6	27.0	37.7	12.75*
Saudi Arabia	115.1	113.8	111.0	194.0	258.0	117.64*
UAE	30.3	31.3	32.4	63.0	94.4	35.65*
Total	247.0	252.9	256.5	467.0	655.2	277.80*

Sources: US Energy Information Administration (EIA) / Author's calculations.

Table 11
Arab Oil Revenues in 2008
($bn)

	US Dollar	Yen	Euro	Basket of Currencies
At 2008 $ exchange rates	655	819	827	769

Source: US Energy Information Administration (EIA), OPEC Revenues Fact Sheet, 6 February 2008 / Author's calculations.

د. ممدوح سلامة

Table 12
Estimates of Assets Under Management for Arab Gulf SWFs

Country	Name of Fund	Assets (US$ bn, end of 2008)
UAE	Abu Dhabi Investment Authority	875
Saudi Arabia	Saudi Arabian Monetary Authority	433
Kuwait	Future Generation Fund	213
Dubai	Investment Corporation of Dubai	82
Libya	Oil Reserve Fund	65
Qatar	Qatar Investment Authority	60
Algeria	Revenue Regulation Fund	47
Oman	State General Reserve Fund	2
Total		1777

Source: IMF, Sovereign Wealth Funds: a work agenda / Sovereign Wealth Fund Institute (Jan. 2009).

Table 13
Jordan's Economic Indicators
(US$ millions)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
GDP	9446	9748	10915	11805	12677	13681	14768	15937	16738
Imports	4501	5078	6778	7444	7449	7856	8369	8912	9358
Value of crude oil & products imports	763	934	1987	2350	2690	3066	5526	3935	4490
As a % of GDP	8	10	18	20	21	22	37	25	27

Sources: Central Bank of Jordan / Arab Oil & Gas Directory 2009 / Author's Projections.

د. ممدوح سلامة

الأزمة المالية العالمية
الأسباب والحلول المقترحة

د. جودة عبد الخالق*

أصبح الحديث عن الأزمة المالية العالمية الراهنة والجدل بشأنها يحتل حيزا متناميا من اهتمام الأكاديميين وصانعي السياسات ورجال المال والأعمال، بل إنه صار حديث المواطن العادي في بلاد كثيرة في العالم. وعلى الرغم من اتساع الحديث عن الأزمات المالية وتشعبه، لكني سأقتصر فقط على الجوانب الأساسية للموضوع، دون الدخول فى تفصيلات فنية، تيسيرا على عموم القراء من غير المتخصصين.

وقد يكون من المفيد أن أذكر بموقف صندوق النقد الدولي بعد تفجر الأزمة الآسيوية سنة ١٩٩٧، حين أعلن أن السبب الرئيسي في الأزمة يعزى إلى أخطاء في السياسات ارتكبتها دول شرق آسيا، على صعيد الإدارة الاقتصادية الكلية. ويعني هذا الكلام أنه لو كانت هذه الدول قد اتبعت سياسات سليمة لأمكنها تجنب الأزمة، علما بأن الصندوق كان، حتى قبيل اندلاع الأزمة، يمتدح السياسات الاقتصادية الكلية لتلك

ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ١٨/ ٥/ ٢٠٠٩ .

* أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة.

الدول. والواقع أنه حتى لو كانت السياسات لا تشوبها شائبة، أي إنها سياسات سليمة غير خاطئة في مجال سعر الصرف وفي مجال النقد والائتمان ، وفي مجال المالية العامة..الخ، فلا يعد هذا كافياً لتحاشي وقوع الأزمات المالية؛ إذ إنه، ومن دون التقليل من أهمية تطبيق سياسات اقتصادية سليمة من جانب السلطات الوطنية، ففي تقديري أن الأزمات المالية، خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة، أصبح مردها بدرجة متزايدة إلى عيوب في النظام المالي والنقدي والتجاري الدولي الراهن، وما لم يتم التعامل مع هذه العيوب وتصحيحها فسيظل المجال دائما مفتوحا لنشوب هذه الأزمات، حتى لو كانت السياسات التي تطبقها الدول المعنية خالية من الأخطاء. وباختصار، فالأمر يتعلق بالحوكمة على الصعيد المالي العالمي.

ما هي الأزمات المالية؟

لأغراض المناقشة هنا، نقصد بالأزمات المالية، حالة اضطراب/ توتر مالي يفضي إلى تعرض المتعاملين في الأسواق المالية لمشكلات سيولة وإعسار، مما يستدعي تدخل السلطات القوامة لاحتواء تلك الأوضاع. وقد تأخذ الأزمة المالية شكل أزمة مديونية أو أزمة عملات أو أزمة مصرفية. ولن نتناول أزمة المديونية هنا. وقد تنطوي أزمات العملة على اضطرار السلطات، بعد استنزاف احتياطي النقد الأجنبي تحت وطأة الأحداث، إلى تغيير سعر التعادل (Parity) أو التخلي عن السعر المربوط (Peg). كما تنطوي الأزمة المصرفية على التدافع على المصارف لسحب الودائع أو انهيار بعض البنوك أو وقف صرف الودائع لطالبيها، مما يقتضي تدخل السلطات لتنفيذ برنامج لدعم البنوك المتعثرة وإعادة هيكلتها، بتمويل من الخزانة العامة. وعادة ما يطالب صندوق النقد الدولي الدولة المأزومة بتطبيق إجراءات للإصلاح مقابل ترتيب مساندة دولية لإنقاذ الأوضاع.

مسلسل الأزمات المالية:

أصبحت الأزمات المالية تحدث بصورة متكررة وبوتيرة متسارعة، بحيث إن الفاصل بين كل أزمة وسابقتها يضيق باستمرار في شكل اتجاه عام، خصوصا بعد انهيار نظام بريتون وودز:

- انهيار نظام بريتون وودز (١٩٧٣ـ١٩٧٤)
- أزمة المديونية (١٩٨٢)
- انهيار بورصة نيويورك (١٩٨٧)
- أزمة نظام النقد الأوروبي (١٩٩٢)
- أزمة المكسيك (التاكيلا) (١٩٩٤ـ ١٩٩٥)
- الأزمة الآسيوية (١٩٩٧)
- أزمة روسيا ـ البرازيل (١٩٩٨ـ١٩٩٩)
- أزمة الأرجنتين (٢٠٠١)
- أزمة الرهن العقاري (٢٠٠٦ـ٢٠٠٨)

ومنذ منتصف سبتمبر ٢٠٠٨، نشهد حالة انهيارات في البورصات والبنوك والمؤسسات المالية، إضافة إلى تهاوي سعر الدولار الأمريكي بمعدل سريع جدا إزاء العملات الأخرى. ولعل أحد الأسئلة التي يستدعيها هذا التطور الهام هو: هل يعد هذا الأمر استهلالاً لشيء ما؟ وكيف نقرأ هذا الحدث؟ هل نحن إزاء فقاعة على وشك الانفجار؟ أما المهم هنا فهو تواتر الأزمات المالية، وتسارع وقع هذه الأزمات، فضلاً عن اتساع نطاق هذه الأزمات وزيادة عمقها.

ما هي الأسباب؟

تعددت الاجتهادات والآراء فيما يتعلق بأسباب انفجار الأزمات المالية، ومن هذه الاجتهادات :

أ. هناك من يعزوها إلى أخطاء السياسات الاقتصادية، كما أشرنا، وتحديدا فيما يتعلق بتوافق المتغيرات والمعلمات الكلية (Economic Fundamentals).

ب. وهناك من يرجعها إلى نشاط المضاربين الكبار في الأسواق المالية. ويدللون على ذلك بتصريحات محاضر محمد، رئيس وزراء ماليزيا السابق، إبان الأزمة الآسيوية، والتي اتهم فيها جورج سوروس صراحة.

ج. بل إن ثمة من يعزوها إلى وجود مؤامرة من جانب الدول المتقدمة، تستهدف تركيع الدول حديثة التصنيع، للتخلص من منافستها الشرسة (الأزمة الأسيوية) أو سلب الدول النفطية الثروات التي تراكمت لديها والموظفة أساسا في المراكز المالية في أوربا وأمريكا (الأزمة الحالية).

ولا تعد كل هذه المبررات كافية لتفسير تفجر الأزمات المالية، وبالوتيرة المتسارعة التي أشرنا إليها، ولندع عوامل المضاربة والمؤامرة جانبا، لأن المشكلة أكثر تعقيدا من ذلك.

لا شك في أن أخطاء السياسات قد تفجر الأزمات المالية. ولكن في عصر العولمة المالية الذي نعيشه، فإن تلك الأخطاء ليست شرطا ضروريا لنشوب الأزمة؛ إذ قد تنتقل بمفعول العدوى حتى إلى بلد يتبع سياسات اقتصادية سليمة. وليس مرد الأزمات فقط إلى أن الدول قد تنكبت الطريق في مجال الإدارة الاقتصادية، بمعنى وجود خطأ في سياساتها . فالأمر يمكن أن يعزى إلى سبب آخر. ومن وجهة نظري أن المشكلة لا تعد فقط مشكلة خطأ في السياسات (وإن كان خطأ السياسات لا يغتفر في كل الأحوال)، وإنما تكمن أيضا في عيوب النظام المالي الدولي، في مرحلة ما بعد بريتون وودز. وسوف أعود إلى هذه النقطة فيما بعد، لكن ، حالياً، أود الإشارة إلى أن الأزمات المالية تنشأ في ظل تضافر مجموعة من العوامل:

- الصدمات الاقتصادية الكلية (تدهور معدل التبادل الدولي، هبوط حاد في أسعار الأصول، كساد كبير، تغير حاد في سعر الفائدة في الدول الصناعية).
- التغيرات الحادة في أسعار الفائدة قصيرة الأجل.
- نظام سعر الصرف غير الملائم.
- حالات تنافر أسعار صرف العملات (Currency Mismatch)
- فورة الائتمان المصرفي. (Credit Bonanza)
- تحرير القطاع المالي.
- ضعف الهياكل المؤسسية والقانونية .
- غياب نظام مناسب للحوافز والروادع في القطاع المالي.

الأزمات المالية والعولمة المالية:

خلال العقود الثلاثة الماضية، حدثت تحولات عظيمة الشأن على صعيد البيئة المالية الدولية أفرزت ما يسمى بالعولمة المالية. لكن ما هي تلك التحولات في البيئة المالية الدولية؟ وما هو المقصود بالعولمة المالية؟

لعل أهم التحولات يكمن في الآتي:

١. ظهور المشتقات المالية (Financial Derivatives) بعد انهيار نظام بريتون وودز، واتساع نطاق استخدامها وتعدد أنواعها. علماً أن المشتقات هي بمثابة عقود مالية تستند قيمتها إلى أوراق مالية قابلة للتداول، أو أسعار الفائدة، أو أسعار صرف العملات، أو مؤشرات الأسواق (مثل البورصات). وتشمل المشتقات أنواعا كثيرة من العقود؛ أهمها المستقبليات(futures) ، والخيارات (options)، و المبادلة (swaps).

٢. التقدم التكنولوجي، وتحديدا في مجالات المواصلات والاتصالات والمعلوماتية.

٣. الإبداع في مجال الأعمال، بظهور صيغة الشركة القابضة والشركات التابعة لأغراض معينة (Special Purposes Vehicles – SPVs).

٤. هيمنة الفكر الليبرالي الجديد، المتمثل في إجماع واشنطن (Washington Consensus)، والذي تجسد في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي برعاية صندوق النقد الدولي.

الأزمات المالية والعولمة المالية

إن جماع تلك التحولات جعلنا نقف إزاء معطى جديد يتمثل بوجود كيانات مالية ذات مواصفات خاصة: فهي مؤسسات مالية عملاقة ومركبة (Large & Complex Financial Institutions- LCFIs)، تتمتع بقدر هائل من حرية الحركة والمناورة، وقادرة على خلق السيولة، بعيدا من الرقابة الفعالة من جانب أي سلطة، على غرار صناديق التحوط، وهي مؤسسات عملاقة تدير أحجاما من الأموال تصل إلى مئات الملايين من الدولارات. ومن أمثلتها شركة (Fidelity Investments)؛ أي «استثمارات الأمانة»، وهي صندوق استثمار مشترك (Mutual Fund) بلغ حجم الأموال التي يديرها على مستوى العالم ما يزيد على

أربعة أمثال القيمة الرأسمالية للتداول في الأسواق المالية في الاقتصاديات الناشئة لمنطقة الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا مجتمعة[1] ولنتأمل حجم الأموال التي تديرها مؤسسة مالية واحدة بهذا الحجم - وكذلك الزلزال المالي الذي ينتج عن تحريك كسر بسيط من تلك الأموال بين سوق مالي وآخر. ويذكرنا هذا الأمر بمقولة المؤرخ الإنجليزي سايمون شاما، ومفادها أن النقود عندما تنطلق من عقالها، فإنها تزلزل عرش المملكة الآمنة (Schama, 1987). أما المثال الآخر فيتمثل بالصناديق السيادية (sovereign funds).

ما معنى هذا الكلام؟ معناه أن قرارا من جانب أحد تلك الصناديق بتحريك ١٪ أو ٢٪ من الأموال التي تسيطر عليها، من مكان إلى آخر ، كفيل ربما بزلزلة أسواق المال بها. وعليه؛ فإن المعطى الجديد (وهو وجود مؤسسات مالية عملاقة)، يعني أننا لم نعد في عالم المنافسة الذي تحدث عنه آدم سميث وديفيد ريكاردو، وجعلاه الأساس المتين لكفاءة الأداء. فقد أصبحنا نحيا في عالم الأفيال والفئران ـ ولا نقول الذئاب والحملان. وفي عالم الأفيال والفئران، هناك قانون آخر ليس هو قانون المنافسة، وليس قانون البقاء للأصلح، وإنما هو قانون الغاب، حيث البقاء للأقوى. والأقوى ليس هو الأصلح أو الأكفأ بالضرورة.

ونضيف إلى ذلك أن هذه المؤسسات ليست عملاقة وحسب، بل هي أيضا مركبة. ومعنى التعقيد هنا، وهذه نقطة هامة جدا، أنها أصبحت تمارس شتيتا من الأنشطة في وقت واحد. فهي تزاول النشاط المصرفي، ونشاط التأمين، ونشاط التداول في الأوراق المالية، ونشاط إدارة المحافظ المالية..الخ.

وقد غدا التداخل بين الوحدات المختلفة المكونة لهذه الكيانات من الكثافة والتشعب والانتشار بمكان، بحيث يجعل متابعة ومراقبة نشاط المؤسسات والتحكم فيه عملية شديدة التعقيد وبالغة الصعوبة. وأيضا أصبح نشاط هذه المؤسسات يتجاوز حدود الدولة الواحدة، ممتداً إلى نطاق أكثر من دولة واحدة في الوقت نفسه، بفضل تحرير حركة رأس المال.

أضف إلى ذلك أن التعامل أصبح يتم بصورة متزايدة خارج الأسواق المنظمة (OTC). وهذه نقطة هامة جدا. ففي داخل الأسواق المنظمة، يتوفر قانون ونظام، وهناك مراقبة وتسجيل، إضافة إلى ضبط للإيقاع، بل يوجد قدر من التحكم والسيطرة. أما خارج نطاق

الأسواق المنظمة، حيث أصبح التعامل يتم بصورة متزايدة، فإن نطاق التحكم والسيطرة يكاد ينعدم تماما. ويقدر بنك التسويات الدولية حجم المعاملات المالية خارج الأسواق المنظمة (والتي لا تظهر في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى) بحوالي ٦٠٠ تريليون دولار. ويمكن مقارنة هذا الرقم بحجم النشاط الحقيقي، ممثلا في الناتج المحلي للعالم، والذي يقل عن ٦٠ تريليون دولار.

كما توجد، في هذا الإطار، المعاملات المالية، التي تتم من خلال المراكز المالية المغتربة (off-shore financial centers) ، والتي لا تخضع لرقابة أي سلطة ـ وهذه نقطة هامة، لقد أصبح يوجد هناك ما يسمى بالـ (يورودولار، يوروبوند، يوروماركت). وتمثل هذه كلها صفات تشير إلى ما يتم إصداره من أدوات مالية بالدولار الأمريكي خارج الولايات المتحدة الأمريكية. ويعود السبب في تسميتها بتلك الأسماء لكونها نشأت في البداية في أوروبا. وعلى الرغم من أنها تجاوزت أوروبا، حاليا، لتصل إلى اليابان وشرقي آسيا وأمريكا اللاتينية، إلا أنها احتفظت بالتسمية نفسها. وهي إصدارات بأدوات مالية بالدولار الأمريكي، ولكنها تتم خارج الولايات المتحدة. ويعني ذلك أنها لا تخضع لولاية مصدر الدولار ولا لولاية البنك المركزي للبلد الذي تصدر فيه، ومن ثم فهي أصبحت بلا ولي. وهذا معنى قولنا إن هناك مؤسسات أصبحت قادرة على خلق السيولة دون أن تكون خاضعة لرقابة أي طرف، نتيجة لما أشرنا إليه. كما أن هذا هو معنى العيب البنيوي في النظام المالي الدولي، الذي إن لم يتم تصويبه فلا يمكن منطقيا القول بأن اتباع السياسات الاقتصادية السليمة والحكيمة كفيل بتحاشي وقوع الأزمات.

وذلك ما نقصده تحديدا بقولنا إن النظام المالي العالمي الحالي يفتقد بشدة إلى قواعد محددة وفاعلة للحوكمة. وتلك قضية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واستراتيجية متداخلة ومعقدة.

يمثل ما ذكرته إيجازاً بخصوص التحولات، فماذا عن العولمة المالية؟

دون الدخول في تفصيلات ليس هنا مقامها، نقول إن العولمة المالية هي عملية متعددة الأبعاد. ويمكن تصوير تلك الأبعاد بمظاهر خمسة: النمو الفلكي لتدفقات الاستثمارات غير المباشرة أو استثمارات الحافظة (Foreign Portfolio Investments-FPI) ، الزيادة

السريعة في معاملات الأوراق المالية عبر الحدود، نمو التعامل في أسواق الصرف العالمية بوتيرة أسرع من نمو التجارة الدولية، الارتباط المتزايد بين مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق الصاعدة ومؤشر نازداك (NASDAQ)، واتساع نطاق المشتقات المالية.

المظهر الأول: هو النمو الفلكي لتدفقات استثمارات الحافظة. وقد جرى العرف بين الاقتصاديين على التمييز، في مجال تدفق الاستثمارات ، بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في الحافظة (FPI). وللاستثمار الأجنبي المباشر مزايا وعيوب. لكنه ينطوي، في نهاية الأمر، على إقامة طاقات إنتاجية حقيقية على أرض الواقع. كما قد ينطوي على استغلال ونهب في بعض الأحوال، وقد يشكل إضافة إلى المقومات الاقتصادية في بعضها الآخر. غير أنه يختلف جوهريا عن النوع الآخر ، المتمثل باستثمارات الحافظة، والتي هي عبارة عن نقود سائلة تتحرك لأجل قصير بسرعة وبفجائية شديدة جدا، وهي تذكرنا بحركة أسراب الجراد من الصحراء إلى الحقول ثم إلى الصحراء. ولا يخفى علينا ما ينتج عن هذه الحركة في الاتجاهين، ومن من القراء لديه تجربة ريفية مثلي يدرك تماما معنى حركة أسراب الجراد ـ فهي ببساطة تحيل الأخضر يابسا وتطير بعرق الفلاح!.

ولعل من مظاهر العولمة المالية أن تدفقات رأس المال عبر حدود الدول أصبحت تأخذ، على نحو متزايد، صورة استثمارات الحافظة بديلا من الاستثمار الأجنبي المباشر (وكان الاستثمار الأجنبي المباشر نفسه قد حل في مرحلة سابقة محل تدفق رأس المال في صورة قروض). وبين العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧ ، قفز إجمالي استثمارات الحافظة من ٧ , ١ إلى ٦ , ٣ تريليون دولار (IMF, International Financial Statistics, CD-ROM, Sept. 2007)

ويؤلف ذلك المظهر الأول،المتمثل بالزيادة السريعة في تدفقات استثمارات الحافظة، وهي أساسا رؤوس أموال قصيرة الأجل غالبا ما تحركها اعتبارات المضاربة والمراجحة (Arbitrage). وهو يرتبط بالنمو في المؤسسات المالية العملاقة والمركبة، وبالتحرير المالي في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي طبقا لوصفة صندوق النقد والبنك الدوليين. كما أنه مرتبط أيضا بتحرير الخدمات المالية طبقا لاتفاق منظمة التجارة العالمية سنة ١٩٩٥.

المظهر الثاني: للعولمة المالية يتجسد بالزيادة السريعة في معاملات الأوراق المالية عبر

الحدود. ولا نقصد حركة أموال عبر الحدود، وإنما حركة أوراق مالية عبر الحدود، بمعنى أن مقيما في مصر يستطيع أن يشتري أوراقا مالية في نيويورك أو لندن، أو أن مقيما في لندن أو نيويورك بمقدوره أن يشتري أوراقا مالية في مصر، هذا هو المقصود. والأرقام مدهشة للغاية بالنسبة لعدد من الدول. بالطبع هناك ارتباط بين حركة الأموال وحركة الأوراق المالية عبر الحدود. وتتقاطع تلك الحركة مع أسعار الصرف وأسعار الفائدة في جدلية مالية مثيرة، وغالبا ما تزعزع الاستقرار المالي، وفي نهاية المطاف الاستقرار الاقتصادي نفسه.

وتعد هذه الزيادة سريعة للغاية، وتعني أنه أصبح هناك قنوات اتصال بين الأسواق المالية في البلاد المختلفة. فإذا أصاب السوق المالية في بلد ما مكروه، فليس ثمة ما يحول دون انتقال هذا المكروه إلى بلد آخر بمفعول العدوى. ولا يحول دون ذلك أن تكون السياسات الاقتصادية في ذلك البلد الآخر سليمة.

المظهر الثالث: يتمثل بنمو التعامل في أسواق العملات العالمية بوتيرة أسرع كثيرا من نمو التجارة الدولية. وبإيجاز شديد جدا، يقدر أن حجم التعامل في النقد الأجنبي على مستوى العالم يصل إلى ما بين ٧٠ إلى ٩٠ ضعف حجم التجارة الدولية. وفي بعض التقديرات يصل إلى ١٠٠ ضعف. فحجم التجارة الدولية يبلغ حاليا من السلع والخدمات حوالي ٧ تريليونات دولار سنويا، كما يتراوح حجم التعامل في النقد الأجنبي لسائر الأغراض، على مستوى العالم، من ٥٠٠ إلى ٧٠٠ تريليون دولار. كيف نفسر هذا؟ طبعا تفسره الأهمية المتنامية لاستثمارات الحافظة، وتفسره أيضا الأهمية المتنامية لانتقال الأوراق المالية عبر حدود الدول.

المظهر الرابع: يتجسد بالارتباط المتزايد بين مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق الصاعدة ومؤشر نازداك. فنحن نسمع عن مؤشر نازداك كثيرا، وهو باختصار

(National Association of Securities' Dealers Automatic Quotation)

ويمثل مؤشر أسعار أسهم شركات التكنولوجيا المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية. وتؤكد الدراسات أن معامل الارتباط بين مؤشر الأوراق المالية في العديد من بورصات الأسواق الصاعدة ومؤشر نازداك يزداد قوة مع الوقت.

ومعنى ذلك أن القنوات أصبحت مفتوحة وتزداد اتساعا بين هذه الأسواق، وأن هناك

ملعبا يزداد اتساعا وانفتاحا تمثله العولمة المالية بين الحدود التي تحدثنا عنها. أما اللاعب الرئيسي فيه فهو مؤسسات مالية عملاقة ومركبة لا تخضع للقدر المطلوب من المتابعة والرصد والتحكم.

المظهر الخامس: وهو تنامي التعاملات في المشتقات. والسؤال هنا : ما معنى المشتقات وما دلالتها في هذا السياق؟ في الماضي كنا نقول نشتري قمحاً، ونشتري أرزاً، أو أسهما، أو سندات..الخ. كل هذه أصول، سواء كانت أصولا مالية أو عينية بمسمياتها المختلفة. ولكن هناك عقود مبنية على الأصول العينية أو المالية؛ أي عقود مبنية على القمح وهي لا تتضمن القمح نفسه، ولكن مبنية على القمح. وعقود مبنية على الأسهم، وعقود مبنية على السندات، وعقود مبنية على حركة أسعار الأسهم وحركة أسعار السندات. تلك هي المشتقات. والمشتقات متعددة، ولكن أهمها ما يسمى بالعقود المستقبلية (Futures) والخيارات (Options) ، وهناك تفريعات كثيرة في هذا وذاك، ولكن ليس هنا مجال الدخول في التفريعات.

وتكمن أهمية المشتقات في أنها تتداول طبقا لما يسمى التعامل بالهامش (Margin Tra-ding) ، فمثلا، إذا كنت سأعقد صفقة قوامها عقود مستقبلية لتسليم بترول مزيج برنت في تاريخ معين في المستقبل بمليون دولار، فكل المطلوب أن أضع ٥٪ أو ١٪ أو ١٠٪ على أقصى تقدير من هذا المبلغ. وسيكون لدي عقد قيمته مليون دولار. وهذا العقد أعتبره درجة جديدة في السلم أقف عليها وأصعد خطوة أخرى ، وأمارس عملية جديدة تأسيسا على هذا العقد، بناء على المنطق نفسه، وهو منطق التعامل بالهامش، وبالتالي يصبح في يدي مليون دولار. وهنا أستطيع أن أحصل على ٢٠ ضعف هذا المليون، وأبني على هذه العملية عمليات متعددة.

وينتج عن هذا ما يسمى الرافعة المالية (Leverage). وهنا تكمن الخطورة. فبقدر يسير من رأس المال المملوك، يمكن السيطرة على أضعاف مضاعفة لرأس المال المملوك. ولك أن تتخيل معدل الربح في هذه الحالة؛ لأن معدل الربح سيكون ليس ربح رأس المال المملوك منسوبا إلى رأس المال المملوك، بل ربح رأس المال الذي تديره المؤسسة (٢٠ ضعف المملوك) منسوبا إلى رأس المال المملوك. وإذا كان معدل العائد على العشرين ضعفاً هو

١٠٪، فأنت ترفع الـ١٠٪ بعامل ٢٠ لينتج ٢٠٠٪، وهو معدل العائد على رأس المال المملوك. كمثال، تأمل حالة صندوق التحوط(Hedge Fund) الشهير، المعروف بشركة Long Term Capital Market. فعلى الرغم من أن رأسمالها كان ٢,٢ مليار دولار فقط ، فقد بلغ حجم المراكز الإجمالية فى ميزانيتها ١٢٥ مليار دولار ، وبلغ حجم المراكز خارج ميزانيتها ١,٢٥ تريليون دولار، ومعظمها عقود مستقبلية في البورصات المختلفة، وعقود خيارات على أسعار الفائدة، فضلاً عن أنواع أخرى من مراكز المشتقات خارج البورصات المنظمة (Mehrling, 2001; Canterbery, 2001; Basle Committee on Banking Super-vision, 1999)..

وعليه فقد أصبحنا إزاء معطى جديد يتمثل بازدياد التعامل في المشتقات بوساطة مؤسسات عملاقة ومركبة، كما ذكرنا، في أسواق مغتربة بصورة متزايدة، وفي أسواق غير منظمة بصورة متنامية، ويتضمن رافعة مالية كبيرة جدا. وهذا معناه ببساطة شديدة أن هناك كيانات ضخمة أصبحت قادرة على خلق سيولة، وأن هذه السيولة تتم بمعدلات لا يمكن التهوين من شأنها أو الاستهانة بها، وأنها لا تخضع لرقابة من جانب أي طرف حتى الآن. هذا هو العيب أو القصور في بنية النظام المالي الدولي الراهن في تقديرنا.

والنتيجة:

أنه في سياق العولمة المالية، تتعاظم احتمالات وقوع الأزمات المالية التي يعجز النظام المالي الدولي، بهندسته الراهنة، عن مواجهتها، بل لقد غدا النظام المالي الدولي يعاني من عيوب بنيوية، لكونه يفتقر بشدة إلى قواعد الحوكمة السديدة والفعالة. وهذه العيوب هي التي تفرز الأزمات المالية. وما لم يتم التعامل مع هذه العيوب بإعادة هندسة النظام المالي الدولي، فسيظل المجال دائما مفتوحا لنشوب الأزمات، مهما دققنا في تصميم السياسات الكلية، ومهما أحكمنا الإدارة الاقتصادية، وأيا كان حجم السيولة التي يتم ضخها بموجب حزم الإنقاذ[٢]. وهذا ينقلنا إلى النقطة الأخيرة.

ما هي سبل التحوط من الأزمات المالية؟

لا بد من التسليم، ابتداء، بأنه من المستحيل، في ظل النظام المالي الدولي الراهن، تحاشي

اندلاع الأزمات المالية. وسوف نقدم الحجج الداعمة لهذا الرأي بعد قليل. وحيث إن ما لا يدرك كله لا يترك جله، كما يقول المثل، فإن هناك عددا من التدابير التي ينبغي على السلطات الوطنية أن تقوم بها لتقليل احتمالات التعرض للأزمات المالية ـ ولا نقول تحاشيها تماما. ونوجز تلك التدابير فيما يلي:

❖ اتباع سياسات ماكرو اقتصادية سليمة (سعر الصرف، السياسة النقدية، السياسة المالية..الخ).

❖ تفعيل الرقابة المصرفية.

❖ تطوير البنية الأساسية المالية (المعلومات، التشريعات، فض المنازعات، إجراءات الإفلاس..الخ).

❖ وضع نظام فعال للحوافز، ضمن الإطار التنظيمي للقطاع المالي، بعيدا من تسهيلات المقرض الأخير (Lender of Last Resort) وترتيبات ضمان الودائع، لتجنب مشكلة الخطر المعنوي (Moral Hazard Problem).

❖ التريث والحرص في مجال التحرير المالي، بل ووضع ضوابط لحركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية، (كمثال: تجربة شيلي خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات، حالة مصر والهند حاليا).

ما هو دور المؤسسات الدولية في التعامل مع الأزمات المالية؟

وقد تنبه صندوق النقد الدولي لهذا المشكل في السنوات الأخيرة، فقام بتأسيس منتدى الاستقرار المالي (Financial Stability Forum)، ويهدف المنتدى إلى الوصول إلى خطوات وتدابير لتحقيق استقرار البيئة المالية الدولية، وتجنب نشوب الأزمات المالية.

وكما أوضحنا في هذه الورقة؛ فإن حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل (النقود الساخنة) هي المدفوعة باعتبارات المضاربة والمراجحة. ولا تعد اعتبارات الاستثمار هي المفجر الرئيسي للأزمات المالية. ورغم ذلك، فإن الصندوق وضع على جدول أعماله، منذ فترة، تحرير المعاملات الرأسمالية في ميزان المدفوعات، وهو ما يشبه السير في الاتجاه الخاطئ. [٣]

ويتجاهل الصندوق، بموقفه هذا، مبلغ التحولات في البيئة المالية الدولية، على ما أوضحنا، وهو ما ينذر بأخطار كبيرة للغاية، خصوصا بالنسبة للدول النامية، في ضوء خصائص الأسواق المالية فيها. فتلك الأسواق الهشة لا قبل لها بالضغوط الهائلة التي تخلقها الحركة الحرة لرؤوس الأموال ؛ فهي صغيرة وضحلة ومحدودة المحافظ المالية، وتفتقر إلى التنظيم الجيد والرقابة الفعالة. كما أنه لا يوجد أساس علمي للدفع في اتجاه تحرير المعاملات الرأسمالية. انظر مثلا Joseph, Alan Taylor, Stiglitz، فمن المعلوم أن المعاملات المالية تتميز بعدم تماثل المعلومات Asymmetric Information، التي يترتب عليها ثلاث مشكلات خطيرة هي:

الخطر المعنوي (Moral Hazard)، والاختيار السيء (Adverse Selection)، وسلوك القطيع (Herd Behaviour) .

وبناء عليه، فإن التحرير المالي لا يحقق أفضل النتائج بالنسبة لرفاهية المجتمع (وضع باريتو الأمثل). ومن الضروري، إذاً، التأكيد على أن الدفاع عن تحرير حركة رؤوس الأموال كافة إنما يصدر عن المنطلقات الأيديولوجية للفكر النيوليبرالي بزعامة صندوق النقد الدولي (وخير ممثل له Stanley Fischer)، أضف إلى هذا وذاك أن تحرير المعاملات الرأسمالية في ميزان المدفوعات يضع الإدارة الاقتصادية في مأزق المعضلة الثلاثية Trilem-ma (يسمى أيضا مثلث الاستحالة Triad of Impossibility أو مثلث الأضداد Triad of Incompatibilities).

ويعني ذلك أن تحرير المعاملات الرأسمالية يفرض على البلد التضحية إما باستقرار سعر الصرف أو باستقلال السياسة النقدية. وهما اختياران أحلاهما مر! (حالة مصر كمثال). وبالنسبة للدول النامية بالذات، فهي لا تملك ترف استقلال سياستها النقدية أو استقرار سعر صرف عملتها على مذبح الحركة الحرة غير المقيدة لرؤوس الأموال الساخنة. كما أن الترتيبات التي يرعاها صندوق النقد الدولي لمساندة الدول المأزومة، عادة ما تتضمن شروطا باتخاذ تدابير تصحيحية، مثل تخفيض سعر الصرف أو رفع سعر الفائدة أو ضغط الإنفاق العام. لكنه يقف دائما ضد فرض قيود على حركة رؤوس الأموال، بوصفه أحد التدابير اللازمة للتعامل مع الأزمة (الخلاف مع ماليزيا حول تلك النقطة إبان الأزمة الآسيوية).

والصندوق بموقفه هذا إنما يزيد الأمر تعقيدا. فتخفيض سعر الصرف يضر بالفئات ذات الدخل الثابت (أصحاب الأجور والمرتبات والمعاشات). ورفع سعر الفائدة يزيد موقف البنوك حرجا ويضر بالمركز المالي (خصوصا في حالة وجود دين داخلي كبير). كما أن تخفيض الإنفاق الحكومي يزيد من مدى التراجع الاقتصادي على خلفية الأزمة.

وأخيرا، فإن البرامج التي ترعاها المؤسسات الدولية، بقيادة صندوق النقد الدولي، تنطوي على غبن شديد في توزيع تكلفة الأزمة. ذلك أن سائر العبء يقع على عاتق الدول المتلقية للأموال. أما الجهات المقدمة أو الدائنة (البنوك والمؤسسات المالية الأخرى)، فهي حتى الآن لا تساهم في تحمل جزء من تكلفة الأزمة، على الرغم من دورها في نشأتها.

ولعل القول الفصل في النهاية؛ هو أنه لا يجوز أن ننظر إلى اندلاع الأزمات المالية بوصفه شراً لا بد منه. ولذلك، فلئن كان المطلوب وطنيا هو تجنب الوقوع في أخطاء السياسات (ومنها الاندفاع لتحرير المعاملات المالية في ميزان المدفوعات)، فإن هذا لا يغني عن مهمة إصلاح عيوب النظام المالي والنقدي. وتلك قضية تدخل في صميم التنظيم الدولي والعلاقات الدولية، وهذه ما تزال فريضة غائبة. ولكن على خلفية الأزمة العالمية الحالية، تتعالى النداءات والمطالبات بإعادة النظر في النظام العالمي من عدة وجوه. فقد طالب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بخلق رأسمالية إنسانية. ودعا بعض الكتاب إلى إنشاء سلطة مالية عالمية (World Financial Authority) لا تقتصر مهمتها على الرصد والتسجيل، بل تتجاوزها إلى الضبط والتحكم (Eatwell and Taylor, 2002) . وقد ذهب إعلان مودينا[٤] إلى أبعد من ذلك؛ فطالب بإصلاحات في النظام الدولي تطال نظام أسعار الصرف، والنظام المالي، والنظام التجاري.

باختصار، المطلوب هو عقد مؤتمر مالي عالمي لإعادة هندسة النظام المالي، بما يأخذ في الحسبان العوامل التي تناولناها بالتحليل في هذه الورقة. فقد حدث لقارب الاقتصاد العالمي منذ أيلول ٢٠٠٨ ما حدث للسفينة التايتانك في نيسان ١٩١٢ .

الهوامش

❖ هذه صورة مختصرة و معدلة لورقة سبق نشرها بعنوان Bad Policies or Systemic Dysfunction? The Perils of Financial Globalization: A South View(June 2003). USC CLEO Research Pa-per No. C03-18. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=434741 or DOI: 10.2139/ssrn.434741 ، كما تم نشرها بالعنوان نفسه في مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٧٣/٤٧٤ يوليو/أكتوبر ٢٠٠٤.

١. بلغت القيمة السوقية لبورصات مصر والأردن والكويت ولبنان والمغرب وعمان والمملكة العربية السعودية وتونس وتركيا والإمارات حوالى ٢٤٦ بليون دولار عام ٢٠٠٠. أنظر (ERF, 2002, Table A2.1)

٢. فسرعان ما اتضحت ضآلة المبلغ الذي كفلته حزمة الإنقاذ التي أقرها الكونجرس الأمريكي بقيمة ٧٥٠ بليون دولار. ومن هنا كان وصفنا لها في حينه أنها أشبه باستخدام جردل ماء لإطفاء حريق هائل! (جاء ذلك فى تعليق لإذاعة الBBC عقب الإعلان عن تلك الحزمة) .

٣. فقبل نشوب الأزمة الآسيوية، كان الصندوق يسعى لتعديل مواد اتفاقيته، بحيث تجعل تحرير تلك المعاملات التزاما على الدول الأعضاء أسوة بالمعاملات الجارية. لكن نشوب الأزمة المالية جعله يرجئ هذا الموضوع. ثم عاد للضغط من جديد لجعل تغيير المعاملات الرأسمالية إلزاميا للأعضاء.

٤. إعلان مودينا (Modena Declaration) هو إعلان صدر عقب اجتماع المنتدى الدولي: West-East: Integ-ration and Development في مدينة Modena بإيطاليا خلال ٩-١٠ يوليو ٢٠٠٨ بدعم من المنتدى الاجتماعي العالمي لحوار الحضارات.

تدفقات رأس المال عبر الحدود في مجموعة السبع ١٩٧٠ ـ ٢٠٠٦

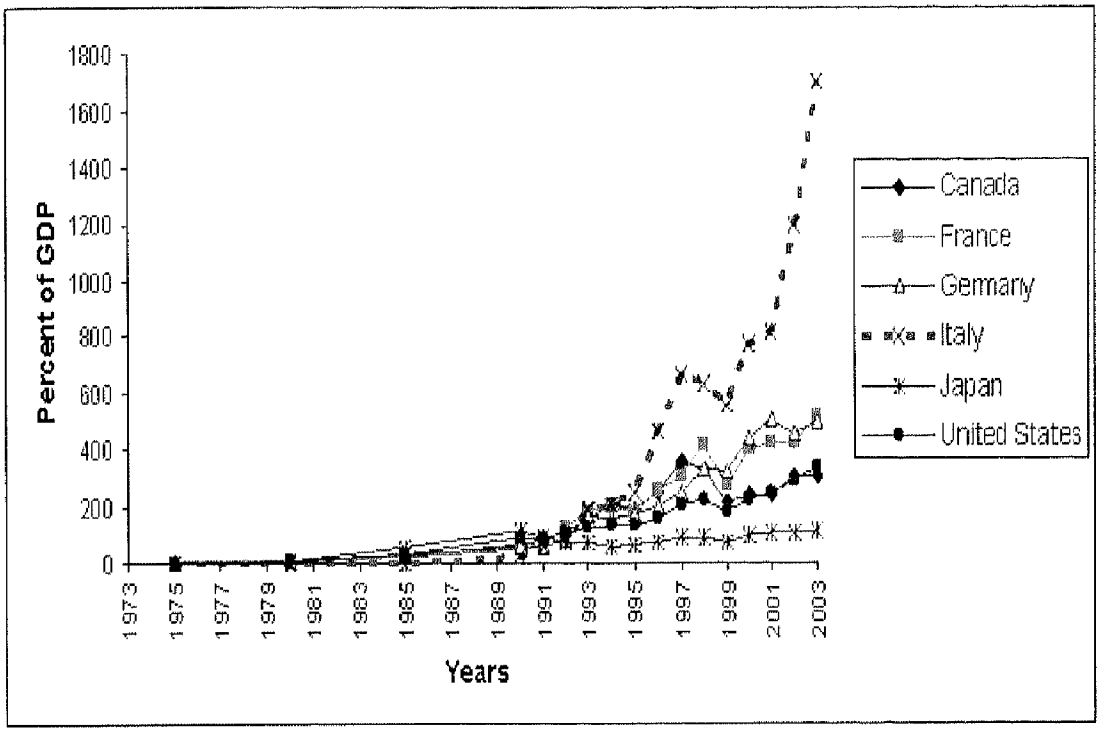

تعاملات الأوراق المالية عبر الحدود ١٩٧٠ ـ ٢٠٠٣

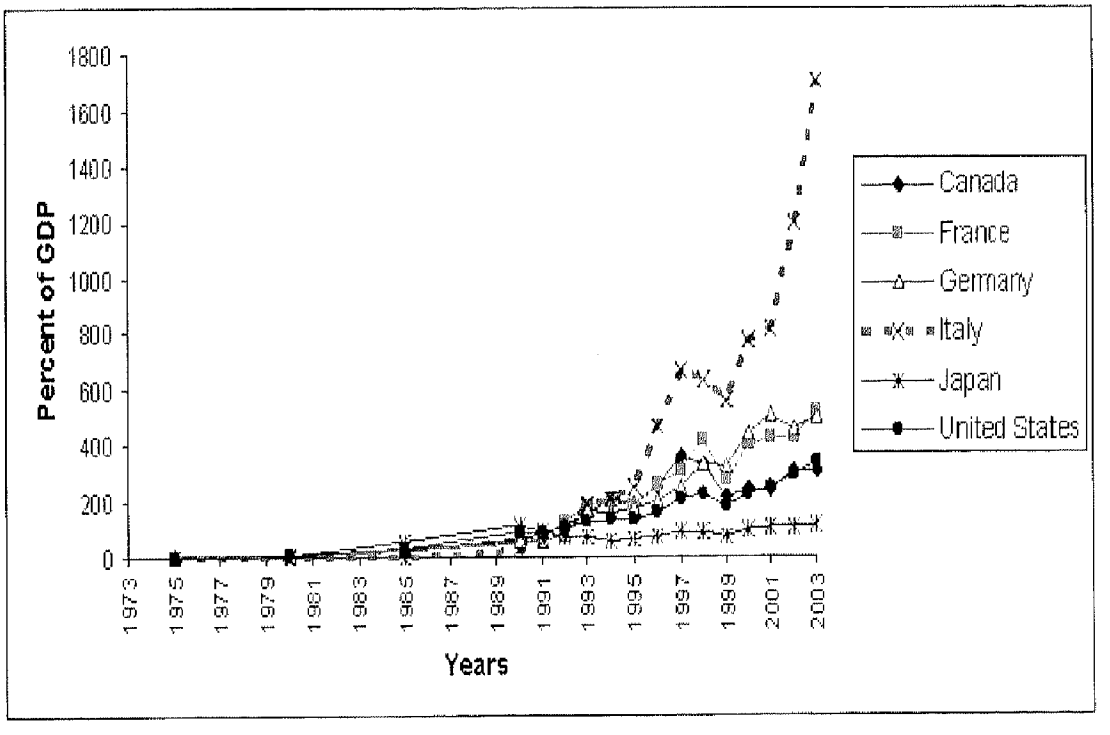

حجم التعاملات في المشتقات في الأسواق المنظمة وغير المنظمة

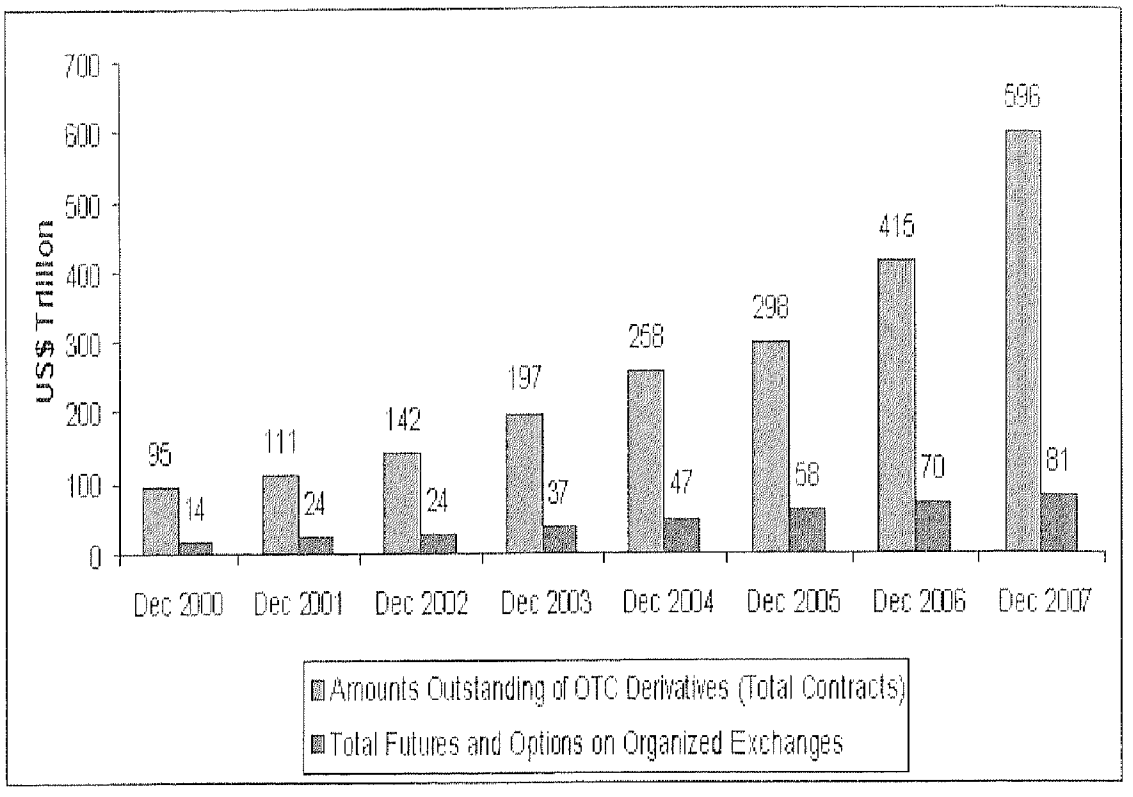

النصيب النسبي في احتياطي الذهب في العالم ١٩٤٨ ـ ٢٠٠٦

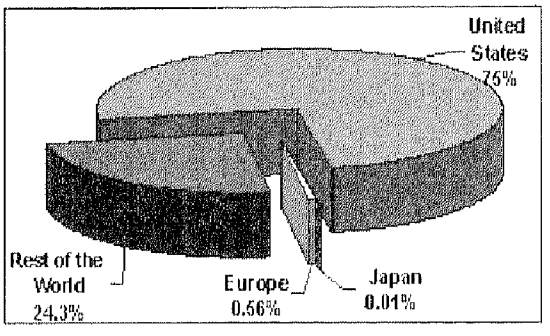

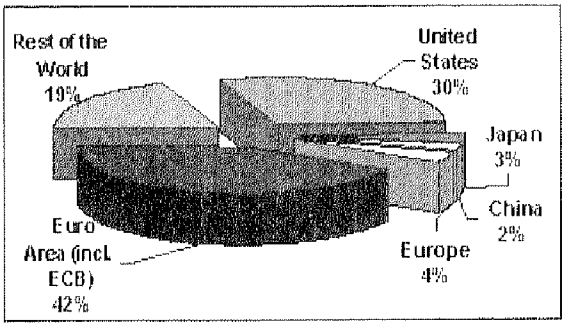

النصيب النسبي في تدفقات رأس المال

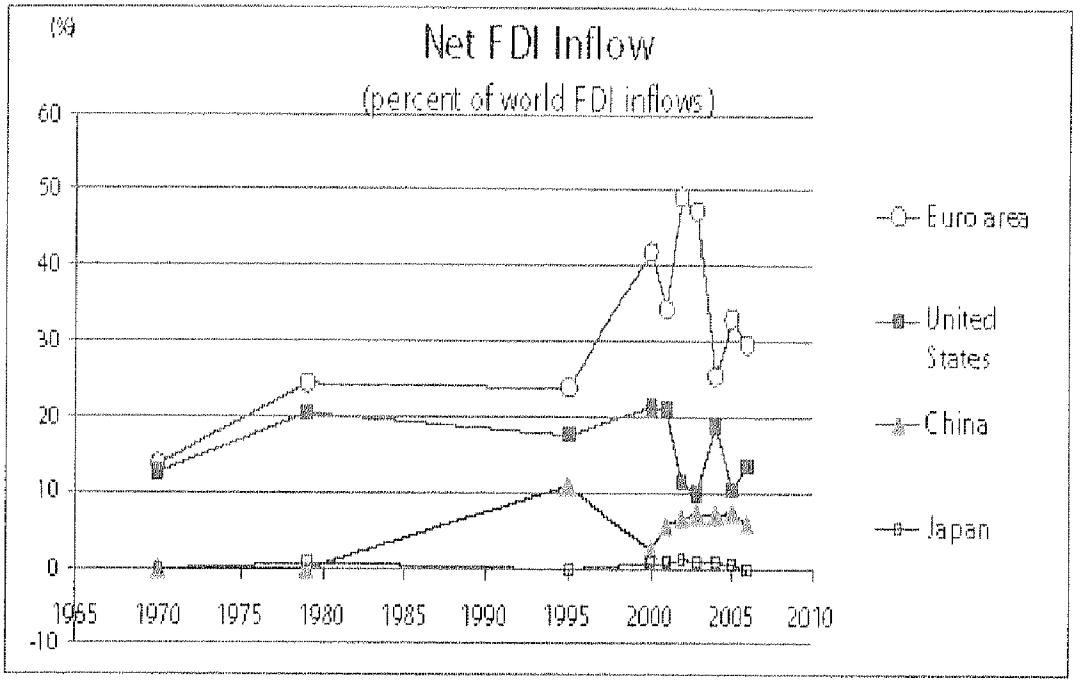

النصيب النسبي في الناتج العالمي ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٧

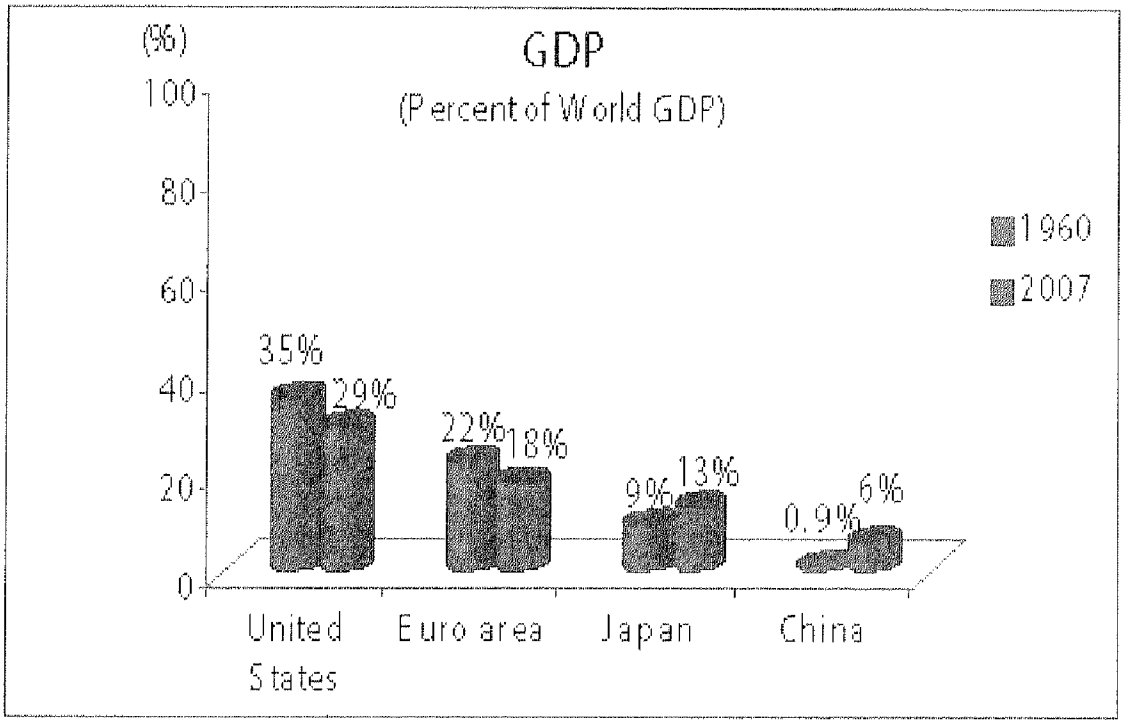

الأمـــــن الغذائـــــي العربـــــي

د. مجحم الخريشة *

مقدمة

يعد تحقيق الأمن الغذائي لأي أمة وللأمة العربية على وجه الخصوص قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المتغيرة، ولا للعوامل الخارجية للتحكم فيها، وإنما يجب السعي وبكل جدية إلى ضمان أمن غذائي مستديم من خلال العناية بالقطاع الزراعي، وتوسيع قاعدة العمل المنتج، وتحسين الإنتاجية وبذل الجهود القطرية والقومية لدعم مساراته في الوطن العربي، إضافة إلى دور القطاع الخاص والشركات والمشروعات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي، التي برز اهتمام الدول العربية بها منذ منتصف السبعينات بعد أزمة الغذاء العالمية، حيث كرست طاقاتها وإمكانياتها لتأمين مستويات مناسبة من الغذاء للمواطن العربي، في ظل ما يسود العالم من متغيرات تجارية واقتصادية وسياسية تتطلب التفاعل معها بقدر كاف مـــن المرونة، بما يمكـــن من تعظيم

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ١٥/ ١/ ٢٠٠٧.

* وزير الزراعة الأسبق.

آثارها الإيجابية والحد من آثارها السلبية على مسيرة الأمن الغذائي العربي. إضافة إلى ذلك، فإن هذه المتغيرات تؤكد أهمية تعزيز أواصر التعاون والتنسيق العربية، وبخاصة في مجالات إنتاج وتجارة السلع الغذائية والاستغلال التكاملي للموارد الزراعية العربية، لما لها من تأثيرات مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وما يرتبط بها من قرارات ومسارات تنموية في دول الوطن العربي، تؤكد أهمية تعبئة الجهود العربية وحشدها لتعزيز مسارات الأمن الغذائي والوصول لغايات التكامل الزراعي العربي.

وسوف أحاول التركيز على عرض لأهم مؤشرات الأمن الغذائي العربي وتحليلها من خلال استعراض مفهوم الأمن الغذائي وعناصره ومحدداته ومؤشرات الحصول على الغذاء، وعرض الغذاء واستهلاكه، والفجوة الغذائية، ونعرض بالتحليل للقضايا المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية والسياسات الزراعية، والبنى التحتية، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ودور القطاع الخاص في دعم مسيرة الأمن الغذائي، ونستعرض جانبًا من الجهود القطرية والقومية لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي ، ونتناول تطوير البحوث الزراعية وتنميتها في الوطن العربي.

مفهوم الأمن الغذائي

إن مفهوم الأمن الغذائي ليس مفهوما جديدا بل هو قديم قدم الإنسانية، فقد ورد في القران الكريم كثير من الآيات ذات العلاقة بمفهوم الأمن الغذائي، منها على سبيل المثال لا الحصر ما ورد في الآيات ٤٦-٤٩ من سورة يوسف، حيث أن سيدنا يوسف عليه السلام أشار بأن يبقى ما تم حصاده في سنوات الغلال في سنبله إلا قليلاً مما يستهلكون، ليتم استهلاكه في السنوات السبع العجاف التي تلتها.

كما جاء في سورة قريش أن الله سبحانه و تعالى مَنَّ على قريش بمِنَّتين؛ مِنَّة الأمن الغذائي (أطعمهم من جوع)، ومنة الأمن المعنوي (آمنهم من خوف)، فالأمن من الجوع والخوف هو من أهم مقومات الحياة والازدهار والتقدم. وعندما يكون الإنسان في أمن غذائي ومعنوي يستطيع أن يقوم بدوره في التنمية الاقتصادية، ولقد كان هذا المفهوم الأساس الذي تقام عليه الدول والإمبراطوريات، وهو الذي يضمن استمرارها وبقاءها أطول فترة

ممكنة، فكلما استطاعت الدولة الإبقاء على اتساع أراضيها وتنوع مناخات ولاياتها وبالتالي تنوع إنتاجها، بقيت قوية، فإذا أخذت بالتقلص بدأت تسير نحو الزوال.

وهنالك خلط ما بين مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي ؛ فمفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي يعني القدرة على تحقيق الاعتماد على الذات وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجات المجتمع الغذائية.

وعلى الرغم من وجود كثير من التحفظات على هذا المفهوم، مفهوم الاكتفاء الغذائي الكامل الذي يعد مفهوما عاما وغير واضح، وفي بعض الأحيان هو شعار أكثر منه سياسة قابلة للتنفيذ، خصوصا في ظل صغر مساحات الدول الجغرافية، وصغر قاعدة مواردها الطبيعية... على الرغم من ذلك، فإن نسب الاكتفاء الذاتي الغذائي من ناحية أخرى يشوبها نوع من الغموض، فما هي النسب التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع سياسة الاكتفاء الذاتي، وعلى أي أساس تم تقديرها في توفير الاحتياجات الغذائية، هل هو الحد الأدنى أو المتوسط أو الأعلى؟ وبعبارة أخرى أنه لا يوجد ربط بين الاكتفاء الذاتي والمستوى الاقتصادي والمعيشي وتعدد متطلبات وأذواق المستهلكين، وحاجات الفئات المهمشة وذات الاحتياجات الغذائية الخاصة، ولا يؤخذ بعين الاعتبار استهلاك الغذاء بل توافره.

وعلى الرغم من أن الاكتفاء الذاتي الغذائي قد يكون هدفا قوميا نبيلا، إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء باحتياجات المجتمع الغذائية، والاستغلال الأمثل وتعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي لتلك الموارد، إضافة إلى التضحيات الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة إذا ما قورنت بحلول أكثر واقعية.

وأخيرًا فإن الرشد الاقتصادي في ظل هذه المحددات يتطلب استغلال الموارد المتاحة النادرة بطريقة اقتصادية وكفؤة ، وتعظيم عوائدها الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من وجاهة التحفظات حول مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل فإن اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل، أو الجزئي من السلع الاستهلاكية يعد خيارًا استراتيجيًا يجب على الدول الأخذ به وعدم التنازل عنه، بل يجـــب أن ينظر إليه ويقولب في ظل المتغيرات الاقتصادية.

مفهوم الأمن الغذائي الحديث

إنّ مفهوم الأمن الغذائي الحديث، والذي عَرّفه مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عُقِد في عام ١٩٩٦ هو حالة تتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية، وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة. ويمكن تعريف مؤشرات الأمن الغذائي على ثلاثة مستويات، بالنسبة للعالم أجمع، أو بالنسبة للبلدان كل على حدة، أو على مستوى الأسرة. ومع ذلك، فإن الأمن الغذائي، في نهاية المطاف، يهم الفرد، أما العامل الرئيسي الذي يحدده فهو حق الفرد في الحصول على الغذاء، أي قدرته على إنتاج الغذاء و/ أو شرائه. فعلى المستوى الوطني، يعني توافر الأغذية بكميات وافية، توافر إمدادات كافية من الأغذية، عمومًا، من الإنتاج المحلي و/ أو الواردات، لتلبية الحاجات الاستهلاكية لسائر المواطنين في جميع أنحاء البلد. وكما هو الحال في حالة الأفراد، تعد القوة الشرائية على المستوى الوطني، ومبالغ النقد الأجنبي المتاحة لشراء الواردات الغذائية، من العوامل المُحّددة للأمن الغذائي على المستوى الوطني.

ويتمثّل مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي في توفير كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج الغذاء وتصنيعه وتخزينه وتوزيعه وإعداده لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي. وعليه فإنّ أمان الغذاء متعلق بكل مرحلة من مراحل الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير.

عناصر الأمن الغذائي ومكوناته

ولا يمكن تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال زيادة الإنتاج من الأغذية أو زيادة عرضها فقط، ما لم يصاحب ذلك زيادة قدرة الناس على شراء الأغذية المتوافرة، وأن لا تفتقر الأغذية التي يستهلكونها إلى الفيتامينات والمعادن الأساسية؛ أو أن تكون عمليات مناولتها سيئة خلال التصنيع والتوزيع بما يؤدي إلى أن يصبح تناول أغذيتهم غير آمن وعليه فلن يتمتعوا بالأمن الغذائي. ونلاحظ مما سبق أن مفهوم الأمن الغذائي يحمل في طياته

خمسة عناصر (مبادئ) للأمن الغذائي تتمثل في الآتي وهي:

* توافر الغذاء (Availability) أي توافر مواد غذائية كافية وأكيدة وموثوق بها ووسائل مستدامة للحصول على المواد الغذائية.

* الولوج (الوصول) إلى الغذاء (Accessibility) ويشمل سهولة التوزيع والولوج إلى الغذاء ، ووصوله إلى الفئات الهامشية، والفئات ذات الاحتياجات الغذائية الخاصة ، كالمرضى والأطفال ، وعدالة التوزيع بين الفئات المختلفة.

* احترام التنوع والعادات الاجتماعية (التقبّل Acceptability) وجود أنظمة مقبولة لتوزيع الغذاء وتأمينه واحترام الإنسان والعادات الاجتماعية في تناول الغذاء، بحيث تكون المواد الغذائية مقبولة من سائر فئات المجتمع وحسب حاجاتها.

* الكفاية والاستمرارية (Adequacy) وتعني وجود نظام طعام مستديم وديمقراطي (عادل) ، من حيث الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وإدارة النفقات.

* السياسات والأنظمة (Agency) وتشمل العوامل المساعدة والمعرقلة.

وينبغي أن تتوافر الأغذية، بمعنى ضرورة إنتاج كميات كافية من الأغذية السليمة والجيدة النوعية.

أسباب الاهتمام بالأمن الغذائي

يعد حق الفرد في الحصول على الغذاء حقًا مقدسًا كفلته الديانات السماوية والقوانين الوضعية والدولية، بالتحرر من الجوع والحصول على غذاء كاف.

ولا تتوقف مكافحة الجوع والحصول على الغذاء المناسب عند الأسباب الأخلاقية فقط، بل كونه يعد من الاستثمارات المربحة في السلامة الاقتصادية، إذ إن مكافحة الجوع تؤدي إلى زيادة الإنتاجية للأفراد بشكل عام، وزيادة الإنتاج على فترة حياة أطول ، ولا يقتصر واجب مكافحة الجوع على الحكومات فقط، بل يشمل جماعات المجتمع المدني كافة.

وقد أقرّ مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام ١٩٩٦ هدف خفض عدد الجياع في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ .

محددات الأمن الغذائي

تقع محددات الإنتاج الغذائي المحلي في مجموعتين من العوامل:

* **الأولى** تتعلق بقاعدة الموارد الطبيعية، والتي تشمل الموارد الأرضية والمائية والهواء والمناخ والمورد الوراثي والطاقة غير المتجددة. وتعد هذه المجموعة المحدد الأكبر والأصعب في المعالجة.

* **الثانية** تشمل تلك العوامل المحددة للاستخدام الأمثل للموارد، وأهمها الآفات والأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات المزرعية، إضافة إلى التكنولوجيا المتاحة والتي يمكن توليدها ونقلها وتبنيها، وتوفير مدخلات الإنتاج التي تشمل الأصناف والبذور المحسنة، والأسمدة الكيماوية، فضلاً عن استخدام المبيدات الكيماوية والميكنة الزراعية والعامل السكاني، بما يمثله من ضغط على الموارد الطبيعية، وطلب متزايد على السلع الزراعية والغذائية، وكذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، والتي تنعكس على التنمية الزراعية، ومتطلبات أمان الغذاء وما يترتب عليها من دعوة إلى زراعة بديلة.

١. مؤشرات العوامل المحددة لإمكانات الحصول على الغذاء

تتضمن هذه المؤشرات اتجاه النمو السكاني ونمو الإنتاج، واتجاه نصيب الفرد من الدخل والأراضي المزروعة والمحصودة. فقد أشارت الإحصاءات إلى استمرار ارتفاع معدلات نمو سكان الوطن العربي بمعدلات عالية، إذ بلغ إجمالي السكان عام ٢٠٠٤ حوالي ٣٠٩ ملايين نسمة، بزيادة قدرها نحو ١,٨٥٪ عن عام ٢٠٠٣، مقابل معدل نمو سنوي للسكان على مستوى العالم يقدر بنحو ١,٢١٪، وفي المقابل حقق الناتج المحلي الإجمالي العربي نسبة زيادة وصلت إلى نحو ١,١٦٪ بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، بينما يقدر هذا المعدل على مستوى العالم بنحو ١,١٢٪ فقط، وقدر معدل نمو الناتج الزراعي العربي بين هذين العامين بنحو ١,٠٥٪، بينما تراجع معدل نمو الناتج الزراعي على المستوى العالمي بنحو ٢,٦٪ بين العامين السابقين.

ويمثل مستوى دخول الأفراد أحد العوامل الرئيسية في إمكانية حصولهم على الغذاء بأنواعه المختلفة وكمياته، وتشير البيانات إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي على مستوى الوطن العربي قد ازداد من حوالي ٢٢٩٣ دولارًا / للفرد عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٢٤٩٣ دولارًا / للفرد عام ٢٠٠٣، ثم عاد إلى نحو ٢٨٣٣ دولارًا / للفرد عام ٢٠٠٤، ونحو ٣٠٨٠ دولارًا / للفرد عام ٢٠٠٥ ، وتقدر نسبة الزيادة خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٥ بنحو ٣٤,٣٪ ، وبنحـــو ٨,٧٪ بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بينما يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم بأكثر من ضعف نظيره على المستوى العربي، حيث قدر عام ٢٠٠٤ بنحو ٥٧٨١ دولارًا / للفرد .

علمًا أن هنالك تفاوتًا في نصيب الفرد العربي ما بين الدول العربية، حيث يتراوح بين ١١٤ دولارًا / للفرد في الصومال ليصل إلى ٣٨ ألف دولار / في دول الخليج العربي.

وبلغ نصيب الفرد من الناتج الزراعي العربي عام ٢٠٠٢ حوالي ١٩٩,٧ دولارًا / للفرد، وارتفع إلى نحو ٢١١,٥ دولارًا / للفرد عام ٢٠٠٣ ، ثم إلى ٢٢١ دولارًا / للفرد عام ٢٠٠٤ ، والى نحو ٢٣٢ دولارًا / للفرد عام ٢٠٠٥ ، وبمعدل تغير قدر بنحو ٠,٥٪، وهو يزيد على نظيره على مستوى العالم، الذي تراجع بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بنحو ٣,٨٪ ، حيث انخفض من حوالي ٢٢٩ دولارًا للفرد عام ٢٠٠٣ إلى حوالي ٢٢٠ دولارًا للفرد عام ٢٠٠٤ .

٢. عرض الغذاء

تتضمن مجموعة مؤشرات عرض الغذاء ثلاثة مؤشرات مهمة توضح أوضاع الغذاء العربي لعام ٢٠٠٥ ، وتشمل اتجاهات مجموعات السلع الغذائية الرئيسية، واتجاهات تجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية، إضافة إلى اتجاهات الميزان التجاري الغذائي الكلي، فالأرقام القياسية للإنتاج.

٢. ١ اتجاهات إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي

لدراسة اتجاهات إنتاج السلع الرئيسية، تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، تشمل الأولى مجموعة الحبوب التي حققت تطورًا في إنتاجها عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤ ، واتجه إنتاج محاصيل القمح والذرة والأرز إلى الارتفاع المستمر خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٤ . أما الذرة الرفيعة فقد تراجع إنتاجها بشدة عام ٢٠٠٤ ، ليعاود الارتفاع عام ٢٠٠٥، بينما شهد الإنتاج العالمي استقرارًا نسبيًا خلال عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ عند مستوى إنتاج فترة الأساس.

وتشمل الثانية مجموعات الغذاء الرئيسية النباتية، حيث شهدت ارتفاعًا في حجم الإنتاج العربي من البقوليات رغم تراجعه عام ٢٠٠٤ . وعودته إلى مستواه مرة أخرى عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٣، بينما استمر الإنتاج العالمي في الارتفاع خلال تلك الفترة وإن كان بمعدلات أقل من الزيادة في الإنتاج العربي مقارنة بفترة الأساس.

كما ارتفع إنتاج محصول البطاطا بشكل واضح خلال سنوات الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٥، مقارنة بفترة الأساس واستقر في العامين الأخيرين، بعد أن تراجع من ٨,٦٥ مليون طن عام ٢٠٠٣ إلى حوالي ٨,١٣ مليون طن عام ٢٠٠٤ تمثل ٢,٥٪ من الإنتاج العالمي الذي تسوده حالة استقرار تقارب مستوى الإنتاج في فترة الأساس.

وشهد إنتاج مجموعتي الخضر والفواكه ارتفاعًا في السنوات الأخيرة مقارنة بفترة الأساس، إلا أنه شهد استقرارًا نسبيًا بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ على المستويين العربي والعالمي.

وتراجع إنتاج مجموعة الزيوت النباتية على المستويين العربي والعالمي مقارنة بفترة الأساس، وفي المقابل نما الإنتاج العربي والعالمي من السكر المكرر، والذي يعد أسرع في الوطن العربي منه على المستوى العالمي.

وبالنسبة لإنتاج مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية فتشير الأرقام القياسية إلى أن إنتاج مجموعة اللحوم الحمراء شهد تراجعًا ملحوظًا في السنوات الثلاث الأخيرة مقارنة بفترة الأساس، بينما شهد نموًا مطردًا على المستوى العالمي، أما إنتاج اللحوم البيضاء فقد شهد نموًا متزايدًا على المستويين العربي والعالمي، وبالمثل شهد إنتاج مجموعة الألبان

ومنتجاتها نموًا متزايدًا ومتسارعًا في الوطن العربي نظرًا لتطور هذه الصناعة، بينما شهد الإنتاج العالمي استقرارًا نسبيًا يعادل إنتاج فترة الأساس تقريبًا.

وشهد الإنتاج العربي من الأسماك تطورًا ملحوظًا في السنوات الثلاث الأخيرة، إلا أنّه تراجع قليلاً عام ٢٠٠٥، وإن كان الإنتاج في هذه السنوات الثلاث ارتفع بشكل ملحوظ مقارنة بفترة الأساس. وعلى المستوى العالمي فإن الإنتاج السمكي ظلّ شبه مستقر.

٢. ٢ اتجاهات الميزان التجاري ومعدل التغير النسبي من المجموعات الغذائية الرئيسية

اتسمت قيمة الصادرات العربية من مجموعات الغذاء الرئيسية بالثبات النسبي عند حوالي ٨ , ٤ مليار دولار عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ، بينما تراجعت قليلا قيمة الواردات العربية من هذه المجموعات السلعية بين هذين العامين، بمعدل تغير نسبي قدر بنحو ١٦ , ١٪، ليصل عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٥ , ١٥ مليار دولار، ويرجع ذلك إلى محصلة التغيرات النسبية في صادرات هذه المجموعات السلعية ووارداتها، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

٣. متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية

وضحت الأرقام القياسية لمتوسط نصيب الفرد من الغذاء انخفاض متوسط نصيب الفرد من الغذاء في معظم الدول العربية وعلى المستوى العام للوطن العربي بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، وبصورة أقل على المستوى العالمي.

ويقدر المتوسط العام للاستهلاك الفردي من مجموعة الحبوب بنحو ٣٣٣ كيلو جرامًا للفرد في عام ٢٠٠٣ ، وانخفض بمعدل ١ , ٦٪ بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ، ثم ارتفع بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ بحوالي ٦ , ٤٪ حيث بلغ نحو ٣٢٧ كيلو جراما للفرد في عام ٢٠٠٤ مقارنة بنحو ٣٠٤ كيلو جرامات للفرد على المستوى العالمي عام ٢٠٠٣.

وتزايد متوسط نصيب الفرد من القمح بنحو ٧ , ١٪ بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، وبنحو ٧ , ٢٪ بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ، كما تزايد متوسط نصيب الفرد من الأرز بنحو ١ , ٥٪ بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ وبنحو ٢ , ٠٪ بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ .

وانخفض متوسط نصيب الفرد المتاح للاستهلاك بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ لسلع البطاطس والبقوليات والخضر والفاكهة والسكر المكرر والزيوت النباتية، وبمعدلات تراوحت بين نحو ٧ , ٠٪ للبطاطس ونحو ٢١٪ للزيوت النباتية.

أما فيما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ فقد شهد متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك ارتفاعًا بالنسبة لجميع تلك السلع، عدا متوسط نصيب الفرد من السكر الذي تراجع بنحو ٦ , ٥٪ ، ومن الفاكهة الذي تراجع بنحو ٤ , ٠٪.

وبالمقارنة مع المستوى العام للعالم فإن معدل الاستهلاك الفردي في الوطن العربي يفوق نظيره العالمي لسلع والخضر والفاكهة، ويقل عنها لسلع البطاطس والبقوليات والسكر المكرر والزيوت النباتية.

وأشارت الإحصاءات إلى أن متوسط نصيب الفرد من الألبان ومنتجاتها واللحوم الحمراء في الوطن العربي تفوق نظيراتها على المستوى العالمي بنحو ٠ , ٣٪ و ٢٩٪ على الترتيب، وقد شهد متوسط نصيب الفرد من هاتين السلعتين في الوطن العربي تراجعًا بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ بنحو ١٦ , ٠٪ و ٢٢ , ٤٪ للألبان ومنتجاتها واللحوم الحمراء على الترتيب، وفيما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ تراجع متوسط نصيب الفرد من الألبان ومنتجاتها بنحو ٤ , ١٪ في حين ازداد متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء بنحو ٥٥ , ١٪.

وبينما يقارب متوسط نصيب الفرد من الأسماك في الوطن العربي نظيره على المستوى العالمي، فإن متوسط نصيب الفرد من اللحوم البيضاء يعادل نحو ٥٩٪ من نظيره على المستوى العالمي، وفيما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ارتفع متوسط نصيب الفرد من هاتين السلعتين بنحو ٦ , ٥٪ و ٨ , ١٢٪ على الترتيب، ثم تراجع بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ بنحو ٦ , ٣٪ و ١ , ٢٪ للسلعتين على الترتيب.

واستقر المتوسط اليومي لنصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون فيما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ في حدود ٢٢٨٠ سعرًا حراريًا، وحوالي ٧٨ جرام بروتين، و ٨٢ جرامًا من الدهون. ومقارنة بالمتوسط العام للعالم، فإن متوسطات نصيب المستهلك في الوطن العربي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون تفوق نصيب المستهلك على المستوى العالمي، وفيما يتصل بمصادر تلك المكونات، فإن المستهلك في الوطن العربي يعتمد

على المصادر النباتية لتوفير نحو ٥ , ٨٤٪ من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية، ونحو ٥ , ٦٩٪ من احتياجاته من البروتين، وحوالي ٨ , ٦٨٪ من احتياجاته من الدهون، وتوفر المصادر الحيوانية نحو ٥ , ١٥٪، ٤ , ٣٠٪، ٢ , ٣١٪ من احتياجاته من السعرات الحرارية والبروتين والدهون، على الترتيب.

أما على المستوى العالمي فترتفع مساهمة المصادر الحيوانية في توفير الغذاء مقارنة بالوطن العربي، حيث توفر نحو ٦ , ١٦٪ من السعرات الحرارية، و ٤ , ٣٨٪ من البروتين، وحوالي ٩ , ٤٤٪ من الدهون.

٤. مؤشرات الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي

على الرغم من الارتفاع المستمر لسكان الوطن العربي، وتزايد الطلب على السلع الغذائية فإن الزيادة المحققة في إنتاج تلك السلع في الوطن العربي ساعدت في الحد من تفاقم الفجوة الغذائية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية، وأدت إلى تراجع قيمة فجوة تلك السلع من نحو ٠ , ١٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ إلى نحو ٥ , ١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ .

وأشارت الإحصاءات إلى انخفاض الرقم القياسي لقيمة تلك الفجوة ، حيث انخفض من نحو ١٢٥٪ عام ٢٠٠٤ إلى نحو ١٠٨٪ عام ٢٠٠٥، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى تراجع قيمة الفجوة الغذائية من جملة الحبوب بما فيها القمح والدقيق، والبطاطس والخضر والفاكهة، والسكر المكرر واللحوم البيضاء على الرغم من ارتفاعها لباقي السلع.

٤. ٢ قيمة الفجوة الغذائية لمجموعة سلع محاصيل الحبوب

بلغت قيمة فجوة سلع محاصيل الحبوب نحو ٥ , ٨ مليار دولار ، بزيادة نحو ٨٪ عن عام ٢٠٠٤، وتمثل قيمة فجوة القمح نحو ٤٢٪ من قيمة فجوة سلع محاصيل الحبوب في عام ٢٠٠٥، في حين تمثل فجوة الذرة الشامية نحو ٤ , ١٧٪ ، وقيمة فجوة الأرز نحو ٥ , ١٢٪ ، وقيمة فجوة الشعير نحو ٢ , ١١٪.

وفيما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ارتفعت قيمة فجوة القمح بنحو ٦ , ٣٪ ، وقيمة فجوة

الأرز بنحو ٧٪ ، وقيمة فجوة الشعير بنحو ٤ , ٢٪ ، في حين انخفضت قيمة فجوة الذرة الشامية بنحو ٩ , ٦٪.

وبين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ارتفعت قيمة فجوة الذرة الشامية بنحو ٤ , ١٠٪ ، وقيمة فجوة الأرز بنحو ٤ , ١٪ ، وقيمة فجوة الشعير بنحو ٣ , ٥٪، في حين انخفضت قيمة فجوة القمح بنحو ٦ , ١٠٪.

٤ . ٢ قيمة الفجوة الغذائية لمجموعة السلع النباتية

بلغت القيمة الإجمالية لفجوة سلع البطاطس والبقوليات والخضر والفاكهة والسكر المكرّر والزيوت النباتية نحو ٦ , ٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ ، وتساهم الزيوت النباتية والسكر المكرر بنحو ٣٧٪، من تلك القيمة، في حين تساهم البقوليات بنحو ١١٪، والفاكهة بنحو ٩ , ٨٪ ، والخضر بنحو ٨ , ٥٪ ، وتبلغ مساهمة البطاطس نحو ٥ , ٢ ٪.

وفيما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ارتفعت قيمة فجوة البقوليات بنحو ٨٪ ، وقيمة فجوة الخضر بنحو ٦٩٪ ، وقيمة فجوة الفاكهة بنحو ٢٦٪ ، وقيمة فجوة الزيوت النباتية بنحو ٤١٪ ، في حين انخفضت قيمة فجوة البطاطس بنحو ٣٧٪ ، وقيمة فجوة السكر المكرر بنحو ٦٪.

وبين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ارتفعت قيمة فجوة البطاطس بنحو ١٪ ، وقيمة فجوة البقوليات بنحو ٥ , ٧٪ ، وقيمة فجوة الخضر بنحو ٩ , ٤٪ ، وقيمة فجوة السكر المكرر بنحو ٤ , ٤٪ ، في حين انخفضت قيمة فجوة الفاكهة بنحـــــو ٤ , ١٥٪، وقيمة فجوة الزيوت النباتية بنحو ٤٠٪.

٤ . ٣ قيمة الفجوة الغذائية لمجموعة سلع الإنتاج الحيواني

بلغت القيمة الإجمالية لفجوة سلع الإنتاج الحيواني بما فيها بيض المائدة نحو ٣ , ٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ ، وتساهم الألبان ومنتجاتها بنحو ٢ , ٥٤٪ من هذه القيمة، في حين تساهم اللحوم الحمراء بنحو ٩ , ٢٤٪ ، واللحوم البيضاء بنحو ٢ , ١٩٪.

أما الأسماك فهي السلعة الرئيسية التي تحقق فائضا تجاريا على المستوى العام في الوطن العربي، وقد ارتفعت قيمة هذا الفائض بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ من نحو ٣١٤ مليار دولار إلى نحو ٨٩٨ مليار دولار، وبنسبة زيادة بلغت نحـــــو ١٨٦,٢٪ ، وفي عام ٢٠٠٥ بلغت قيمة الفائض نحو ٨٦١ مليار دولار، منخفضة بذلك بنحو ٤,١٪ عن عام ٢٠٠٤ .

ومقارنة بعام ٢٠٠٣، شهد عام ٢٠٠٤ ارتفاعًا لقيمة فجوة الألبان ومنتجاتها واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء بنحو ١٧,٨٪ و ٩,٩٪ و ٨,٩٪ على الترتيب.

أما فيما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ فقد انخفضت قيمة فجوة الألبان ومنتجاتها واللحوم البيضاء بنحو ١١,٤٪ و ١٦,٨٪ على الترتيب، في حين ارتفعت قيمة فجوة اللحوم الحمراء بنحو ١,٩٪.

٤. ٤ مساهمة المجموعات الغذائية الرئيسية في القيمة الكلية للفجوة الغذائية

تساهم مجموعة سلع محاصيل الحبوب بالنصيب الأكبر في قيمة الفجوة الغذائية، حيث بلغت نسبة مساهمتها في عام ٢٠٠٥ نحو ٥٢,٢٪ ، تليها الألبان ومنتجاتها بنحو ١٤,١٪، والزيوت النباتية بنحو ٨,١٪ ، والسكر المكرر بنحو ٧,٦٪، ثم تأتي اللحوم الحمراء بنحو ٦,٤٪ ، واللحوم البيضاء بنحو ٥٠ ٪. وتشكل مساهمة الحبوب والألبان ومنتجاتها والزيوت النباتية والسكر المكرر ٨١,٨٪ من قيمة الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية، وترتفع النسبة إلى نحو ٩٣,٢٪ بإضافة مساهمة كل من اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء، بينما تبلغ مساهمة قيمة فجوة باقي السلع الغذائية مجتمعة نحو ٦,٨٪.

٥. القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي

سياسات الأمن الغذائي في الوطن العربي

سياسات رقابة الغذاء وأمنه

تتولى الوزارات والجهات الرسمية المختلفة مسؤولية رقابة الغذاء المنتج محليا أو المستورد؛

كوزارة الصحة والزراعة والصناعة والتجارة ومؤسسة الموصفات والمقاييس، وتقوم بالإشراف على مجموعة من المختبرات وتجهيزها وفق المواصفات العالمية، والعمل على اعتماد هذه المختبرات من الجهات الدولية ذات العلاقة. وتقوم وزارة الزراعة بفحص الأثر المتبقي للمبيدات في السلع الزراعية الغذائية وتحليله، ومراقبة السلع والمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية الطازجة المستوردة، إضافة إلى تطبيق تدابير الصحة والصحة الحيوانية وتعليمات الحجر الزراعي والبيطري عليها. كما تقوم مؤسسة المواصفات والمقاييس بوضع المواصفات الخاصة بالسلع والمنتوجات الغذائية، والعمل على تطبيقها والتأكد من جودتها.

السياسات في مجال توفير الغذاء

سياسات الاستيراد والتصدير

تتبع الدول العربية سياسة تجارية مختلفة؛ فبعضها لا تضع قيودًا غير جمركية على السلع الغذائية إلا تلك التي تنص عليها تدابير الصحة والصحة الحيوانية، والتشريعات المتعلقة برقابة الغذاء وجودته، وبالتالي فإن عملية استيراد السلع الغذائية وتصديرها، محكومة بشؤون العرض والطلب على هذه المواد، والتي تحدّدها العوامل المختلفة المؤثرة عليها، كالأسعار والدخول والزيادة السكانية والإنتاج المحلي. وهنالك دول تتبع سياسات إغلاقية.

* السياسات الهادفة إلى زيادة إنتاج الغذاء وعرضه محليًا، حيث تعمل الدول العربية على إقرار الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية ٢٠٢٥ بناء على مقررات مؤتمر القمة العربية في تونس والجزائر، وتعمل المنظمة العربية على إعدادها تمهيدًا لاقرارها.

* السياسات في مجال الكفاية والاستمرارية (المخزون الاستراتيجي من المواد الأساسية):

تعمل الدول العربية على تنظيم المخزون الاستراتجي تبعا لوضعها وطبيعة الإنتاج الزراعي فيها، وتحدد أسس مراقبة المخزون من المواد الأساسية والمخزون الاستراتيجي.

السياسات في مجال الولوج (الوصول) إلى الغذاء

إنّ محاربة الفقر والجوع هي الهدف الأول من الأهداف التنموية للألفية التي أقرها مؤتمر قمة الغذاء العالمي، والأهداف التنموية للألفية. ولقد حقق الأردن إنجازات كبيرة في مجال محاربة الفقر والجوع من حيث السياسات والمؤسسات، هـــذا بالإضافـــة إلى الالتزام الحكومي باستمرار العمل على محاربة الفقر وظواهره.

وتشير نتائج الدراسات منذ عام ١٩٩٢ إلى تراجع حدة هذه المشكلة، وخاصة بين الفئات الأشد فقرًا. مما يعني إمكانية تحقيق هدف تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ . غير أنّ بالإمكان فعل ذلك قبل حلول العام المذكور في حال تم التعامل مع بعض التحديات، والتي من أبرزها تأثر الاقتصاد العربي بعدم الاستقرار الأمني في المنطقة، وضعف التنسيق بين سياسات محاربة الفقر بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة على محاربة الفقر، إضافة إلى تقليل مركزية إدارة البرامج والمشاريع الحكومية، فضلاً عن توفير قاعدة بيانات تفصيلية وعلى مستوى المحافظات حول مؤشرات ظاهرة الفقر.

٦. توفير مدخلات الإنتاج

الأصناف والبذور المحسنة

تشهد قطاعات الزراعة العربية توسعًا في استخدام الأصناف المحسنة لزيادة الإنتاج من وحدة المساحة وتحسين الدخول المزرعية، غير أن ذلك يتركز بصفة أساسية في الزراعات المروية، ولعل من أهم مشاكل ومحددات توفير الأصناف والبذور المحسنة في الدول العربية قلة الأصناف المقاومة للجفاف وقصر الموسم الزراعي، إضافة إلى ضعف الأصناف المتوافرة لمحاصيل القطاع المطري في بعض الدول العربية، وعدم توافر وسائل الري التكميلي، وارتفاع أسعار البذور المحسنة، وعدم توافر القروض لصغار المزارعين، وضعف برامج الإرشاد والتوعية وقلة عددها.

الأسمدة الكيميائية

على الرغم من الجهود المبذولة لترشيد استخدام الأسمدة الكيماوية في الزراعة العربية، غير أن معدلات استخدامها لمجموعات المحاصيل الغذائية الرئيسية تتدنى عن المعدلات الموصى بها في كثير من الدول العربية. ويبلغ معدل استهلاك الأسمدة في الدول العربية نحو ٥٢,١ كيلو جرامًا للهكتار، بما يعادل نحو ٥٧٪ من معدل الاستهلاك العالمي.

ولعلّ من أهم مشاكل ومعوقات استخدام الأسمدة في الدول العربية شحّة التوصيات البحثية الخاصة بمعدلات التسميد، وارتفاع اسعارها، وقلة المعرفة لدى العديد من المزارعين بالطرق الصحيحة للتسميد، وضعف الخدمات الإرشادية.

المبيدات الكيميائية

تسعى الدول العربية إلى ترشيد استخدام المبيدات الكيماوية تمشيا مع متطلبات التنمية المستدامة وصيانة البيئة، إضافة إلى مقابلة متطلبات الأسواق الخارجية؛ وقد تبنت العديد من الدول العربية عمليات المكافحة المتكاملة لوقاية مختلف المحاصيل الغذائية.

وتتمثل أهم مشاكل ومعوقات استخدام المبيدات في ارتفاع أسعارها، وعدم استخدامها بالكميات وفترات الأمان الموصى بها ، إضافة إلى ضعف نظم توزيعها وتداولها في المناطق الريفية، وضعف نظم الرقابة والإرشاد.

الميكنة الزراعية

نظرًا لصغر مساحات الحيازات الزراعية في الوطن العربي بصفة عامة، وتقليدية القطاعات الزراعية وبخاصة المطري منها، فإن معظم مساحات المحاصيل الغذائية لا تجد ما يقابل احتياجاتها الفعلية من الجرارات والحاصدات الزراعية. وتشير الإحصاءات إلى أن المعدل العام لاستخدام الميكنة في الدول العربية تراوح ما بين ٧,٧ جرارًا / للهكتار عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٧,٥ جرارًا/ للهكتار عام ٢٠٠٤ .

ويتمثل أهم مشاكل الميكنة الزراعية في استخدام الأسمدة في الدول العربية وتفتت

الحيازات الزراعية وصغر حجمها، فضلاً عن ارتفاع أسعار قطع الغيار والمحروقات وصعوبات توفير قطع الغيار وخدمات الصيانة، هذا بالإضافة إلى عدم الدراية الكافية بكيفية استعمال بعض الآلات الفلاحية من طرف مستعمليها، وضعف أو انعدام القروض وخدمات التمويل، خاصة لصغار المنتجين.

٧. التكامل الزراعي العربي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي العربي

تتعاظم أهمية التكامل الزراعي العربي يومًا بعد يوم، خاصة في ضوء التحديات التي فرضتها المتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية، واتساع نطاق تأثير التكتلات الاقتصادية وسيادة المؤسسات العالمية، لا سيما وأن الظروف مهيأة لذلك التكامل، حيث تتباين الدول العربية فيما بينها في حجم مواردها الزراعية ونوعها، ومواردها المائية، والبشرية، وإمكاناتها الإنتاجية، هذا بالإضافة إلى تمتعها بالمزايا النسبية والتنافسية في إنتاج السلع الغذائية المختلفة، لما لذلك من انعكاسات إيجابية على تنشيط التبادل التجاري العربي، والوصول إلى الاستغلال الأفضل للموارد الزراعية العربية المتاحة، أملاً في تحقيق تنمية تكاملية في إطار إستراتيجية تنموية عربية شاملة. ومن ناحية أخرى فإن دور الزراعة في التنمية يساهم في:

* توفير الإنتاج الغذائي .
* توفير المواد الأولية للقطاعات الإنتاجية الأخرى.
* توفير سوق للإنتاج غير الزراعي .
* توفير الموارد المادية للتنمية.
* توفير الأيدي العاملة للقطاعات الإنتاجية الأخرى.
* توفير الغذاء للسكان.
* مراعاة البعد البيئي.
* مراعاة البعد الاجتماعي .

٧. ١ مؤشرات التنمية الزراعية في المنطقة العربية

أ. المؤشرات الاقتصادية والتقنية:

توضح المؤشرات الاقتصادية والتقنية الملامح والتطورات في القطاع الزراعي العربي خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣، حيث يتبين من أولى هذه المؤشرات ارتفاع قيمة الناتج الزراعي العربي من حوالي ٥ ,٦٣ مليون دولار عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٤ ,٦٧ مليون دولار عام ٢٠٠٣ ، بزيادة تقدر بنحو ٦٪، بينما ارتفع الناتج القومي العربي بحوالي ٢ ,٩٪، لذلك فقد استقرت الأهمية النسبية للناتج الزراعي العربي من الناتج المحلي الإجمالي بين ٥ ,٩٪ و٣ ,٩٪. وقد أدى ارتفاع قيمة الناتج الزراعي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الزراعي بنحو ١ ,٣٪ ، حيث ارتفع من نحو ٢١٣ دولارًا عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٢٢٠ دولارًا عام ٢٠٠٣ ، وفي الوقت نفسه ارتفعت إنتاجية العامل الزراعي من حوالي ١٨٣٨ دولارًا عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ١٩٤٩ دولارًا عام ٢٠٠٣، أي بزيادة تقدر بنحو ٦٪.

كما تأثرت إيجابيًا بزيادة قيمة الإنتاج الزراعي مؤشرات التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي، والأرقام القياسية للإنتاج الزراعي، وفي هذه المجموعة، تشير البيانات إلى ارتفاع مؤشر الاستثمارات في قطاع الزراعة من حوالي ٣ ,٧٪ عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٢ ,٩٪ عام ٢٠٠٣ لمجموعة من الدول العربية، واستقر مؤشر استخدام الميكنة الزراعية في الدول العربية عند حوالي ٥ ,٧ جرارًا لكل ١٠٠٠ هكتار، مقارنة بنحو ٧ ,١٩ عالميًا. ويبين مؤشر استهلاك الأسمدة الكيماوية أن الدول العربية تستهلك في المتوسط حوالي ١ ,٥٢ كجم / هكتار مقابل نحو ٩ ,٩٠ على المستوى العالمي.

ب. المؤشرات الموردية الأرضية والمائية:

يتبين من تلك المؤشرات أن مساحة الأراضي الزراعية في الدولة العربية عام ٢٠٠٣ قدرت بنحو ٢ ,٧٠ مليون هكتار، بما يعادل نحو ٩ ,٤٪ من أراضي الوطن العربي، بينما تقدر هذه النسبة عالميًا بنحو ٨ ,١١٪ ، ومع ذلك كان هناك استقرار في نصيب المساحات المروية من إجمالي المساحات المزروعة عند حوالي ٣ ,٢٤٪ مقارنة بنحو ١ ,١٨٪ عالميًا.

كما تشغل المحاصيل المستديمة حوالي ٣ ,١٤٪ من الأراضي المزروعة مقابل ٧ ,٨٥٪

للمحاصيل الموسمية، وتقدر هذه النسب عالميًا بحوالي ٩٪ و٩١٪ لكل منهما على التوالي. كما توضح المؤشرات ارتفاع مساحة محاصيل الحبوب في المنطقة العربية إلى حوالي ٥٧,٥٪ من المساحة المزروعة، مقارنة بنحو ٥٢٪ فقط عام ٢٠٠٢، وبنحو ٤٣,٦٪ على المستوى العالمي. وضمن الغطاء النباتي العربي تقدر مساحة الغابات في المنطقة العربية بنحو ٧٩١ ألف كيلو متر مربع، تمثل حوالي ٥,٦٪ من المساحة الأرضية مقابل نحو ٢٩,٧٪ على المستوى العالمي، كما أن المراعي العربية تشغل حوالي ٣٤,٧٪ من المساحة الأرضية، بينما تقدر هذه النسبة عالميًا بنحو ٢٦,٤٪.

وتوضح المؤشرات الخاصة بمورد المياه وضعًا حرجًا للدول العربية، إذ تقدر المياه المتدفقة في الدول العربية بنحو ٤٦٢ مليار متر مكعب، يتدفق منها داخل الدول العربية حوالي ٣٠,٥٪ فقط، بينما يأتي الباقي من دول أخرى غير عربية. ومع استقرار تدفقات المياه مقابل استمرار الزيادة السكانية، فإن نصيب الفرد العربي أخذ في التراجع، حيث قدر عام ٢٠٠٣ بنحو ١٥٢٢ مترًا مكعبًا من المياه المتاحة، والتي تنخفض إلى حوالي ٦٢٩ مترًا مكعبًا إذا ما استثنينا منها المياه المسحوبة للاستخدام. ومن جملة المياه المسحوبة يستخدم منها حوالي ٨٩٪ للأغراض الزراعية في المنطقة العربية، مقابل ٧١٪ على المستوى العالمي.

ج. المؤشرات السكانية والاجتماعية:

يلاحظ تزايد تراجع نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان في الدول العربية من نحو ٤٤,٣٪ عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٤٤,١٪، مقابل حوالي ٥١,٧٪ على المستوى العالمي. ومع ذلك فقد استقر نصيب الفرد الريفي العربي من الأراضي الزراعية عند حوالي ٠,٥٣ هكتارًا، مقابل ٠,٤٧ هكتارًا على المستوى العالمي. وعلى الوتيرة نفسها انخفضت نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية في المنطقة العربية من نحو ٣١,٦٪ عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٣١٪ عام ٢٠٠٣ . وعلى المستوى العالمي انخفضت من ٤٣,٩٪ إلى ٤٣,٥٪ بين العامين نفسيهما، ومع ذلك استقر نصيب العامل الزراعي العربي من المساحة المزروعة عند حوالي ٢ هكتارًا / للعامل، مقابل نحو ١,١٥٪ هكتارًا للعامل الزراعي على المستوى العالمي. كما تضم هذه المنظومة مجموعة من المؤشرات الاجتماعية المرتبطة بنسبة السكان تحت خط الفقر

القومي في بعض البلدان العربية، ونسبة السكان الحاصلين على مياه نقية، والتي تقدر عربيًا بنحو ٨٨٪ ، وعالميًا بنحو ٨٢٪، إضافة إلى مؤشر خاص بنسبة السكان المعرضين لسوء التغذية في بعض الدول العربية في فترات زمنية مختلفة.

د. المؤشرات البيئية:

تستعرض هذه المؤشرات الأوضاع البيئية في المنطقة العربية وظاهرة التصحر والزحف الصحراوي، ومدى تأثير البلدان العربية بها كمحدد رئيسي في توفير الأراضي الزراعية للإنتاج، حيث تقدر المساحة المتصحرة في الوطن العربي بنحو ٩,٨ مليون كيلو متر مربع، تمثل حوالي ٦٨٪ من مساحته الكلية، بينما تقدر المساحة المهددة بالتصحر بنحو ٢,٨٧ مليون كيلو متر مربع، تمثل حوالي ٢٠٪ من المساحة الكلية للوطن العربي.

ويوضح مؤشر المناطق المحمية ارتفاع مساحتها من حوالي ٢٦٥ ألف كيلو متر مربع عام ١٩٩٦ إلى حوالي ١٢٣٧ ألف كيلو متر مربع عام ٢٠٠٣، وتعادل مساحة المناطق المحمية حوالي ٨,٨٪ من مساحة الوطن العربي، وتقدّر هذه النسبة عالميًا بنحو ٩٪. كما تضم هذه المجموعة ، ثلاثة مؤشرات حول التنوع الحيوي في المنطقة العربية، وهي خاصة بعدد الأنواع الموجودة والمهدد منها بالانقراض في المنطقة العربية لكل من أجناس الثدييات وأجناس الطيور ومجموعة النباتات العليا.

كما تم استعراض الأهداف المتوقعة للتكامل الزراعي العربي وكيفية تحقيقه إضافة إلى التحديات التي تواجه هذا التكامل وفرص تحقيقه ومبررات ذلك.

٨. التوجهات الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية ٢٠٠٥-٢٠٢٥

وفقًا لمعطيات البيئة الاقتصادية العربية، ومؤشرات الأداء الراهن للزراعة العربية عامة، وللعمل الزراعي العربي المشترك بصفة خاصة، وفي ضوء التحديات المستقبلية للتنمية الزراعية وخططها المستدامة الداخلية والخارجية، والمحددات والمشاكل والمعوقات التي تواجه برامج وخطط التنمية الزراعية في الدول العربية، وتعظيمًا للاستفادة من المقومات

والفرص المتاحة لاستشراف مستقبل أكثر ازدهارًا للزراعة العربية، ودفعًا لمسارات التنمية الزراعية العربية نحو المزيد من التطوير والتحديث التقني، والمواكبة مع التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية على مختلف الاصعدة، وتعزيزًا للتنسيق والتكامل في مختلف المجالات الزراعية بين الدول العربية، وصولاً إلى السوق العربية المشتركة خلال الأفق الزمني المحدد للإستراتيجية، يقترح أن تعد استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين ٢٠٠٥-٢٠٢٥ وفقًا للتوجهات الرئيسية التالية:

* المياه ـ المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة.
* تنمية الأراضي الزراعية وحمايتها.
* استغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي.
* التطوير والتحديث التقني للزراعة.
* أولويات التنمية القطاعية.
* بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية.
* الاستثمار الزراعي المشترك.
* تنشيط التجارة الزراعية العربية بوصفها محرّكًا للتنمية.
* التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية.
* الحد من الفقر في الريف العربي.
* مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

١. المياه ـ المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة:

* تحسين إدارة الموارد المائية وحمايتها وصيانتها من خلال تطوير القاعدة التشريعية الحاكمة لذلك.
* تحسين كفاءة استخدام مياه الري عن طريق:
* وضع سياسات تأكيد المنظور الاقتصادي لاستخدام المياه.

* توفير نظم معلومات عن اقتصاديات المياه في الأنشطة الزراعية.

* تحقيق استثمارات مشتركة لتطوير نظم الري الحقلي.

* إجراء بحوث مشتركة لتطوير استخدامات المياه.

* تطوير تقانات موارد المياه، وتطوير استخدامها وإدارتها.

* تنمية التعاون العربي في مجال استثمار الأحواض المائية المشتركة.

* الحفاظ على الحقوق العربية في المياه المتشاطئة.

* التنسيق العربي لتنمية الموارد المائية من المصادر التقليدية وغير التقليدية.

* توسيع التعاون العربي للتوسع في استخدام الطاقة المتجددة في تحلية المياه وتطوير البحوث في هذا المجال لتخفيض التكلفة.

* إشاعة التوعية المائية، من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية.

٢. تنمية الأراضي الزراعية وحمايتها:

* التوسع الأفقي في البيئات الزراعية العربية الملائمة، حيث الوفرة النسبية للموارد الأرضية والمائية العربية.

* المحافظة على البيئة الزراعية، شاملة الأراضي والغطاء النباتي والحياة البرية في الدول العربية.

* تنسيق السياسات والتشريعات العربية الخاصة باستعمال الأراضي في الأغراض الزراعية وغير الزراعية.

* الاهتمام بالدراسات والبحوث المشتركة لمكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي العربية.

* تنسيق التشريعات العربية المتعلقة بالحد من الزحف العمراني والاستخدامات غير الزراعية، والرعي الجائر.

٣. استغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي:

* تأصيل مفهوم التكامل وثقافته في استغلال الموارد الزراعية العربية، ونشر الوعي بهذه الثقافة وتعميقه.

* استكمال مسوحات حصر الموارد الزراعية المتاحة وتصنيفها للاستغلال التكاملي العربي.

* تضمين استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والزراعية العربية والقطرية للبعد التكاملي في تحقيق الأهداف التنموية.

٤. التطوير والتحديث التقني للزراعة:

* تدعيم مسارات التنمية الرأسية للإنتاج الزراعي العربي، من خلال توفير متطلبات التطوير والتحديث لقطاعات الإنتاج والتسويق ونظمهما، والخدمات المساندة لهما.

* دعم قدرات المزارعين في الدول العربية، وبخاصة صغارهم لتبني التقانات الحديثة وتطبيقها.

* التعاون العربي للنهوض بالقطاعات التقليدية تقنيًا، وتوفير البيئة الملائمة لتطوير هذه القطاعات وتحديثها.

* تنسيق الجهود العربية لتشجيع الابتكار والإبداع في مجالات تطوير تقانات الزراعة ذات الأولوية، وحفظ حقوق الملكية الفكرية.

* دعم نظم البحث الزراعي العربي وتطويرها، خدمة للتنمية الزراعية العربية، مع التركيز على:

- نقل التقانات الملائمة لظروف الزراعة العربية وتوطينها.
- تحديد المجالات البحثية المشتركة ذات الأولوية للزراعة العربية.
- تبني نظام التعاقد لإجراء البحوث الزراعية ذات الأولوية.
- زيادة الاستثمارات الموجهة لتطوير البحث العلمي وفق أسس اقتصادية وتوفير مصادر التمويل.

ـ الاهتمام ببحوث التطوير وتنمية دور القطاع الخاص في هذا المجال.

ـ الاستفادة من نتائج البحوث والشبكات الدولية والمراكز البحثية العربية والإقليمية المتميزة.

ـ التنسيق والتعاون مع المراكز البحثية العربية والإقليمية والدولية.

٥. أولويات التنمية القطاعية:

وتشمل وضع معايير لتحديد الأولوية القطاعية على المستويين القطري والعربي، ومن بينها:

ـ برامج الزراعة المستدامة.

ـ الكفاءة الاقتصادية.

ـ توافر فرص التسويق الملائمة.

ـ فرص تحسين مستويات الإنتاج وإمكاناته.

ـ البيئة الزراعية الملائمة للإنتاج.

ـ البعد الاجتماعي للتنمية.

٦. بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية:

ويتركز في تدعيم المؤسسات العربية القطرية والعربية والإقليمية، من خلال تصميم برامج تدريبية متخصصة وتنفيذها، وخاصة في المجالات الرئيسية التالية:

ـ نقل التقانات.

ـ صياغة السياسات وتحليلها واتخاذ القرارات.

ـ التعامل مع القضايا والمتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة.

ـ مهارات التفاوض على النطاقين الدولي والإقليمي وذلك في القضايا المتعلقة بالزراعة والمياه والبيئة.

ـ تنظيم القطاع الزراعي وإدارته.

* الاهتمام ببناء الأطر والكوادر اللازمة لدفع مسارات التنمية الزراعية العربية المستدامة على مختلف المستويات: المزارعين، والمهنيين، والحرفيين، والباحثين، وواضعي السياسات ومتخذي القرارات.

* النهوض بمستوى التعليم الزراعي العربي الجامعي والمهني وبرامج إعادة التأهيل، والتحقق من ديناميكية وملاءمة مخرجات التعليم، وفق احتياجات التنمية الزراعية العربية المستدامة.

* تخصيص الموارد المالية اللازمة لبناء القدرات في المجالات الزراعية المختلفة، وإحداث آليات عربية في هذا المجال.

* استحداث أساليب أكثر فعالية لتبادل الخبرات العربية في المجالات الزراعية ذات الاهتمام المشترك.

* توفير بيئة العمل المناسبة للإبداع، والارتقاء بالإنتاجية، وتحقيق الاستقرار في القطاعات الزراعية العربية.

٧. الاستثمار الزراعي المشترك

* توفير مناخ استثماري ملائم ومستقر، لجذب اهتمامات القطاع الخاص للأنشطة التنموية الزراعية.

* إعداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة، وإعداد برامج للترويج لفرص الاستثمار وتنفيذها، وتقديم المساعدة في إعداد هذه الفرص اقتصاديا وفنيا، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

* تأمين مخاطر الاستثمار الزراعي المشترك.

* تحديث الاتفاقيات العربية وتفعيلها في مجال الاستثمار، وبخاصة الاتفاقية العربية الموحدة لضمان الاستثمار في الدول العربية.

٨. تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية :

* زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق العربية، وللنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

* تنويع الصادرات الزراعية العربية بما يتفق مع الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.

* تشجيع القطاع الخاص العربي على إقامة مشروعات مشتركة في مجالات التسويق والتصنيع الزراعي.

* إزالة سائر المعوقات أمام انسياب التجارة الزراعية العربية، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

* تطوير الخدمات المساندة للتجارة الخارجية الزراعية العربية، بما فيها نظم المعلومات التجارية، والتمويل وخدمات الموانئ والنقل والتخزين والمنافذ الجمركية لتسهيل التجارة.

* تنسيق السياسات التجارية العربية والإجراءات والشروط المتعلقة بالحجر الزراعي، والبيطري، وتسجيل المبيدات واستيرادها واستعمالها، وكذلك الأمر بالنسبة للصحة، والصحة النباتية وقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وغيرها، وصولا إلى توحيدها.

٩. التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية:

* تعزيز قدرة المنتج الزراعي العربي ومجتمع رجال الأعمال على التكيف مع المتغيرات ، من خلال تطوير برامج توعوية، وتعريف هذه الفئات بمتطلبات المواءمة مع هذه المتغيرات.

* تنسيق المواقف العربية للتفاوض حول المصالح العربية.

* استحداث آلية لتنسيق المواقف العربية عند التفاوض حول المصالح العربية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.

* إعداد دراسات استشرافية وأخرى لتقييم وتحليل الآثار المترتبة على المتغيرات والاتفاقيات العربية والإقليمية والدولية وتحليلها.

* تبادل التجارب والخبرات فيما بين الدول العربية، والدول النامية، للانضمام إلى

الاتفاقيات والمنظمات الدولية.

* تعظيم الاستفادة من برامج العون الفني التي تقدمها المؤسسات الدولية للارتقاء بالمهارات التفاوضية للدول العربية، وبخاصة في المجالات الزراعية.

* إحداث مواد تخصصية في المساقات التعليمية الزراعية في الجامعات العربية، تستهدف التعريف بالمتغيرات العربية والإقليمية والدولية، بما يساهم في تخريج كوادر أكاديمية متخصصة مؤهلة للتعامل مع مثل هذه المتغيرات في المجالات الزراعية.

* إقامة نظام متكامل للمعلومات التجارية الزراعية العربية والاتفاقيات والبروتوكولات المعنية بالمجالات الزراعية، وتعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص للعمل في هذا المجال.

١٠. الحد من الفقر في الريف العربي:

* استحداث برامج وطنية وإقليمية عربية متكاملة موجهة للحد من الفقر في الريف.

* الاهتمام بالأنشطة الريفية الاقتصادية المولدة للدخل في الدول العربية، مع التركيز على تطوير تقانات مناسبة للاستفادة من النواتج الثانوية للمنتجات الزراعية.

* تطوير أداء مؤسسات الدعم والإسناد العربية، للمشروعات الصغيرة والقزمية، وبصفة خاصة في مجالات التمويل، والتسويق، والتدريب وتنمية المهارات، وتقديم الدعم المباشر في حالات الكوارث.

* زيادة فرص العمل في الريف العربي، والتصدي لظاهرة البطالة الموسمية في الزراعة.

* دعم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة، والارتقاء بمستوى المرافق والخدمات في الريف العربي.

* استحداث برامج أكثر فعالية لتحقيق الأمان الاجتماعي في الريف العربي.

* الارتقاء بمستوى التعليم الأساسي في تلك المناطق، وإحداث برامج للقضاء على الأمية في الدول العربية.

* تصميم مجموعة من البرامج التنموية المتكاملة القائمة على المشاركة الشعبية في الدول العربية وتنفيذها.

* دعم وزيادة فعالية مشاركة المرأة الريفية في التنمية الزراعية العربية المستدامة.

١١. مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص :

* زيادة دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومساهمتها في برامج التنمية الزراعية العربية المستدامة ومشروعاتها، وفق مبدأ التشاركية في العملية التنموية، وبخاصة في مجالات توفير مستلزمات الإنتاج، وتقديم الخدمات المساندة للإنتاج والتسويق، والتخطيط والمتابعة والتقييم، والإرشاد الزراعي.

* وضع الضوابط ضمن قرارت المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، والمعايير التي تكفل فعالية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية العربية وجديّتها.

* تطوير و/ أو سن التشريعات العربية المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي في جهود التنمية الزراعية العربية المستدامة.

* رفع قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاعات الزراعية العربية للاضطلاع بدورها في المجالات المناسبة لخدمة العملية التنموية الزراعية العربية.

* تبني مبدأ التعاقد مع منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج المشروعات التنموية الزراعية والريفية العربية.

١٢. دور القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي العربي

ركزت غالبية الحكومات العربية خلال العقدين المنصرمين على إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في سائر الأنشطة والمجالات، وبشكل خاص في المجالات الزراعية، وذلك من خلال تبني استراتيجيات وخطط وسياسات مختلفة هدفت إلى تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار في الأنشطة المختلفة، وقد أثمرت تلك

الجهود عن زيادة حجم الاستثمارات الخاصة في معظم الأنشطة الاقتصادية ومنها الأنشطة الزراعية.

وساهم القطاع الخاص العربي مساهمات مقدرة في دعم مسيرة الأمن الغذائي في الدول العربية، وبخاصة في مجالات الإنتاج والتصنيع والتسويق والتجارة الزراعية، وبدرجة متواضعة في مجالات أخرى، مثل توفير البنى التحتية والخدمات المساندة والبحث والإرشاد.

وتشهد قطاعات الزراعة العربية قيام العديد من المشروعات والشركات الزراعية العاملة في مختلف المجالات ذات العلاقة بإنتاج السلع الزراعية وتوفيرها، وتصنيعها وتسويقها وتداولها وتصديرها. وقد حققت تلك المشروعات والشركات نتائج متميزة في مجالات إنتاج السلع الغذائية وتوفيرها، واكتسبت خبرات وتجارب ثرة في مجالات بحوث التطوير والإنتاج والتسويق والخدمات الزراعية، وإنعاش الصادرات سواء للأسواق العربية أو العالمية.

١٣. الجهود القطرية والقومية لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي

ولدعم مسارات الأمن الغذائي العربي، توجه الدول العربية جهودها نحو زيادة إنتاج الغذاء وعرضه، وتوزيع الغذاء وتوفيره، وبناء المخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية، وتوفير الغذاء للمناطق والمجموعات السكانية الأكثر تعرضًا للنقص الغذائي، وقد اشتمل ذلك على تشجيع الإنتاج المحلي من السلع الغذائية، من خلال توفير الدعم والحوافز والخدمات الفنية للمزارعين، وتوفير البنية الأساسية للقطاع الزراعي، وتشجيع الزراعة في البيوت المحمية، إضافة لوضع خطط قطاعية لتكثيف الإنتاج وتنفيذها، وكذلك الخطط التنموية الهادفة إلى تنويع الإنتاج الزراعي وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي، وتحسين دخول المزارعين، والنهوض بإنتاجية المنتجات الزراعية الاستراتيجية.

أهداف التنمية المستدامة

* تحقيق السلام والأمن على أسس عادلة، وإزالة بؤر التوتر وأسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط.

* الحد من الفقر والبطالة.

* تحقيق المواءمة بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة.

* القضاء على الأمية، وتطوير مناهج التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني وأساليبها بما يتلاءم مع احتياجات التنمية المستدامة.

* دعم المؤسسات التنموية والبيئية وتطويرها، وتعزيز بناء القدرات البشرية، وإرساء مفهوم المواطنة البيئية.

* الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية، والعمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الأمن المائي والغذائي العربي، إضافة إلى المحافظة على النظم الأيكولوجية والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر.

* تطوير القطاعات الإنتاجية العربية وتكاملها واتباع نظم الإدارة البيئية المتكاملة وأساليب الإنتاج الأنظف، وتحسين الكفاءة الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية، وتعزيز قدرات التنبؤ بالحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والاستعداد لها.

* دعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وفئاته، وتشجيع مشاركتهم في وضع خطط التنمية المستدامة وتنفيذها، وتعزيز دور المرأة ومكانتها في المجتمع.

آليات وأولويات العمل العربي المشترك لتحقيق التنمية المستدامة

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي صياغة أولويات العمل العربي المشترك، على النحو الآتي:

* تعزيز التعاون والتنسيق العربي مع المنظمات الإقليمية والدولية ومع دول العالم، وخاصة الإسلامية ومجموعة دول الـ ٧٧ والصين، بما يحقق فرصًا أفضل للتفاوض في المحافل الدولية، والسعي نحو دعم هذه المجموعات لمساعي الدول العربية لتحقيق الأمن

والسلام العادل والشامل في المنطقة العربية والعالم وفقًا للشرعية الدولية.

* تطبيق سياسات متكاملة للحد من الفقر، أهمها تيسير التأقلم مع سياسات الإصلاح الاقتصادي ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العام والفني، وإيجاد فرص العمل المناسبة للمواطن العربي، وترشيد الثروات المتاحة وحسن استغلالها، وتعزيز التكافل الاجتماعي، إضافة إلى إيجاد حلول عملية لمشكلة الديون، وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في المشاركة في وضع برامج التنمية المستدامة وتنفيذها.

* وضع سياسة سكانية متكاملة، ومعالجة اختلال التوازن السكاني بين الريف والمدن.

* سن التشريعات الملزمة، ووضع السياسات المتكاملة وتنفيذها على الصعيدين الوطني والإقليمي والتقييم الدوري لها، ورفع الوعي لجميع فئات المجتمع، وتطبيق سياسات إنمائية سليمة تأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية المتاحة وتوزيعها.

* تطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتطوير مصادر إضافية للمياه كتحلية مياه البحر وتنمية الموارد المائية باستخدام تقنيات عملية ومتطورة، كحصاد المياه وإعادة تدوير مياه الصرف المعالجة والحد من الفاقد.

* وضع سياسات اقتصادية وبيئية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وترشيد استغلالها، والحد من آثارها السلبية على الإنسان والبيئة، وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية واقتصادية سليمة.

التحديات التي تواجه التنمية العربية

يمكن إيجاز مجموعة التحديات التي تواجه التنمية في الوطن العربي في ظل التغيرات والتحولات الدولية المعاصرة بالآتي :-

١. تصاعد معدلات البطالة:

يعد تصاعد معدلات البطالة في الوطن العربي من أخطر التحديات التي تواجه الوطن العربي، في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة التي باتت تستدعي تقارب النظم الاقتصادية المختلفة وتداخلها والتأثيرات المتبادلة بينها، وإلغاء الحواجز والفواصل والحدود بين

الأنشطة الاقتصادية على الصعيد العالمي.

وتشير أحدث التقارير إلى أن معدل البطالة في الوطن العربي يبلغ ٢٠٪، اي نحو (١٩) مليون عاطل عن العمل من أصل (١٨٠) مليون عاطل عن العمل في العالم، أي أنّ البطالة في الوطن العربي تؤلف نحو ٥ , ٤٪ على مستوى العالم،

بينما تبلغ نسبة العاطلين عن العمل حوالي ٦ , ١٠٪ من إجمالي العاطلين عن العمل في العالم، أي أكثر من ضعف نسبة مساهمتهم في سكان العالم، ذلك أن معدلات التدفق العربي إلى سوق العمل تعد أعلى من بقية العالم، مما يخلق نوعين من الضغط، ضغط البطالة القائمة، وضغط البطالة القادمة.

٢. اتساع حجم الفجوة المعرفية :

يمثل اتساع الفجوة المعرفية بين الوطن العربي والعالم المتقدم صناعيًا واحدًا من أكبر التحديات المستقبلية التي تواجه التنمية العربية، خصوصا بعد أن أصبح النمو المطرد في القطاعات الاقتصادية يعتمد بالدرجة الرئيسة على العلم والتقنية، واللذين يعدان الوسيلة الأساسية للتقدم الاقتصادي، وتشير أحدث الدراسات إلى أن السلع ذات المحتوى التقني الواضح تمثل اليوم حوالي ٧٠٪ من المنتجات المصنعة الحديثة.

ويلاحظ بأن الفجوة المعرفية التي تفصل الوطن العربي عن العالم المتقدم صناعيا هي كبيرة، ويمكن توضيح أهم معالمها بالآتي:

أ. ما تزال معدلات الأمية بين البالغين في الوطن العربي هي الأعلى بين الأقاليم في العالم، حيث بلغت ٨ , ٣٨٪ في عام ٢٠٠٠ مقارنة مع ٣ , ٢٦٪ في الدول النامية، و١ , ١٪ في الدول المتقدمة.

ب. تدني نسبة الإنفاق على البحث والتطوير R&D كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت ١٥ , ٠٪ مقارنة مع ٨ , ٢٪ في اليابان، و٦ , ٣٪ في السويد، و٨ , ٢٪ في كوريا الجنوبية، و٤ , ٢٪ في إسرائيل.

ت. تقدر نسبة مستخدمي الإنترنت في الوطن العربي بنحو ٥٧ , ٤ لكل مائة نسمة،

وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمعدل العالمي والبالغ ٩,٧٢ .

ث. يقدر عدد الهواتف الجوالة لكل ١٠٠ شخص بنحو ٦,٥ هاتفًا جوالاً، مقابل ٤٣,٧ هاتفًا لكل ١٠٠ شخص في الدول الأوربية.

ج. يقدر معدل امتلاك أجهزة الحاسب في الوطن العربي بنحو ٦,٧٢ لكل ١٠٠ شخص، مقارنة بالمعدل العالمي البالغ ٩,٢٢ لكل مائة شخص.

٣. محدودية الموارد العربية وهدر الكثير منها :

تعد المياه من أكثر الموارد الطبيعية محدودية في الوطن العربي. ومما يزيد الطين بلة أن جل أراضي الوطن العربي تقع في المناطق الجافة، حيث لا تسقط الأمطار فيها إلا في القليل النادر. ويعد الوطن العربي من أكثر مناطق العالم فقرًا في الموارد المائية، إذ لا يتخطى المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه (١٠٠٠) متر مكعب مقارنة بـ (٧٧٠٠) متر على المستوى العالمي، ومن المتوقع أن يتناقص هذا المعدل إلى (٥٠٠) متر مكعب في معظم الدول العربية بحلول عام ٢٠٢٥ ، علاوة على ذلك، فإن حوالي نصف الموارد المائية العربية تنبع من خارج الوطن العربي، كما أن هذه الموارد غير مستغلة برمتها، بل يتم استغلال نحو ٦٨٪ منها فقط.

وطبقًا لدراسة حديثة، فإن حوالي ٧٥٪ من الدول العربية تقع تحت خط الفقر المائي، ومن المتوقع أن تبلغ النسبة ٩٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ .

ويعاني الوطن العربي من ندرة الأراضي، حيث تعد ٨,٥٤٪ من مساحته أراضي خالية، وتمثل المراعي نحو ٨,٢٦٪، والأراضي القابلة للزراعة ٥,١٤٪ ، والغابات حوالي ٩,٣٪، كما تمثل الأراضي المزروعة حوالي ٢٩٪ من مساحة الأراضي القابلة للزراعة أو نحو ٢,٤٪ من إجمالي المساحة الكلية للوطن العربي.

وتتعرض غابات الوطن العربي، والتي تمثل ٩,٣٪ من مجمل مساحته إلى ضغوط متزايدة، حيث تفقد ما معدّله ٥٩,١٪ سنويًا من مساحتها. وتعد إعادة زراعة الغابات الطريق الفعال لتعويض الفاقد من هذه الغابات، بيد أن معدل التشجير وزراعة الغابات لا يوازيان معدلات الفقد، علاوة على أن إعادة زراعة الغابات لا تعوض الفقدان الذي يحدث

في التنوع الحيوي الذي تضمه الغابات الأصلية.

وقد شكلت هذه التطورات ضغوطا على التنمية الزراعية العربية، وبالتالي أصبح الوطن العربي عاجزا عن سد متطلباته الغذائية، حيث بلغت قيمة الفجوة الغذائية العربية مع نهاية عام ٢٠٠١ حوالي ١٤,٧ مليار دولار، على الرغم من مرور أكثر من أربعة عقود على جهود التنمية الزراعية العربية.

٤. تحديات الاقتصاد العربي:

شهد الاقتصاد العربي ارتفاعا ملحوظا في مؤشر اندماج الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث ارتفع مؤشر الانكشاف الاقتصادي من ٢٦٪ لعام ١٩٧٠ إلى ٥,٦٩٪ لعام ٢٠٠٣.

ولقد أثرت عمليات الاندماج بالاقتصاد العالمي على أداء الاقتصاد العربي، الذي بدأ بالتراجع منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، وعلى الرغم من أن هذا التراجع لا يخلو من التذبذبات نحو الارتفاع أحيانا، غير أن الميل للتراجع كان بارزا، ويطغى على أي تذبذبات محدودة ومؤقتة في الاتجاه المعاكس.

٥. تحديات الاندماج بالاقتصاد العالمي:

وكان من حصاد ذلك تعرض الأهمية النسبية للاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي لتغييرات كبيرة، سواء فيما يتعلق بحصة الوطن العربي من الناتج العالمي أو التجارة العالمية، ففي عام ١٩٨٠ كان الناتج المحلي الإجمالي العربي يمثل ٤٪ من الناتج العالمي، ثم انخفضت النسبة إلى ٢,٧٪ في عام ٢٠٠٣، وكذلك الحال بالنسبة للصادرات العربية، فقد شهدت هي الأخرى هبوطا ملحوظا من ٤,١٢٪ في عام ١٩٨٠ إلى ١,٤٪ في عام ٢٠٠٣ . ويشير هذا الانخفاض في المؤشرات إلى هشاشة الهياكل الاقتصادية، وضعف الإنتاجية، وتراجع في الأداء الاقتصادي.

ويمكن القول بأنه مع تزايد الاندفاع نحو انتهاج سياسات اقتصادية ومالية وتجارية

تؤهل للاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، فإن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية تتزايد كما تتدنى مؤشرات التنمية البشرية. فبينما يتمتع ٣٤ , ٢٪ من مجموع السكان العرب (البحرين، والكويت، والإمارات، وقطر) بتنمية بشرية مرتفعة، فإن ٠٩ , ٢٢٪ من السكان (السودان، اليمن، جيبوتي، موريتانيا) يعيشون في ظل تنمية بشرية منخفضة، في حين يتمتع ٥٧ , ٧٥٪ من السكان بتنمية بشرية متوسطة ويعيشون في باقي الدول العربية.

ووفقا لتقارير البنك الدولي، فإن حوالي ٦٨ مليون عربي يعانون من الحرمان والفقر البشري. ويصل معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين إلى نحـــو ٢ , ٦١٪، ولا يحصل ٢٦٪ من السكان العرب على المياه الصالحة للشرب، كما أنّ ٧ , ١٩٪ محرومون من وسائل الصرف الصحي. وفي الوقت الذي يبلغ فيه متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٧٩٣٥ دولارًا في الإمارات، فإنه ينحدر إلى ٨٩٣ دولارًا في اليمن، وهو الأمر الذي يعكس حجم التفاوت الكبير بين أقطار الوطن العربي.

ومما يزيد الأمر سوءا، أنه مع تزايد التدهور الحاصل في البيئة الاقتصادية والاجتماعية العربية، تتصاعد الدعوة والضغوط إلى المزيد من الانخراط في الاقتصاد العالمي، وتطبيق وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمتمثلة ببرامج الإصلاح والتكييف الهيكلي، والتي عجزت عن تخفيف مشكلة المديونية العربية الخارجية، والتي فاقت ١٤٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ ، بعد أن كانت أقل من خمسين مليار دولار مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي.

وفي الوقت الذي تستمر فيه الدول الصناعية الكبرى بالسيطرة على الثروات العربية، فإنها تلوح بالمساعدات الإنمائية التي تقدمها إلى بعض الاقطار العربية، والتي شهدت هبوطا ملحوظا خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وهو العقد الذي لاقت فيه شعارات العولمة وسياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح على الخارج رواجًا.

وفي الوقت الذي بلغت فيه المساعدات حوالي ٣ , ١٠ مليار دولار في عام ١٩٩١، فقد انخفضت تدريجيا حتى وصلت إلى ٧ , ٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ . وبينما كان نصيب الفرد العربي من هذه المساعدات حوالي ٢ , ٤٩ دولارًا فـــي عام ١٩٩١، فإنه انخفض إلى ٢ , ١٥ دولارًا في عام ٢٠٠٠ .

٦. ضعف التجارة العربية البينية، وتدني الاستثمار العربي البيني

اتسمت مسيرة التنمية العربية بالاعتماد على الخارج، ويرجع ذلك إلى الاختلال الهيكلي في الاقتصاديات العربية، من حيث تخلف القاعدة الإنتاجية، والاعتماد على تصدير الخامات، واستيراد الآلات والمعدات والسلع المصنعة.

وتشير الدراسات والأبحاث إلى أن حجم التجارة بين الأقطار العربية يعد ضعيفًا جدًا عند مقارنته بحجم التجارة الخارجية العربية مع الدول المتقدمة صناعيا، فالصادرات العربية البينية لا تسهم سوى بـ (٧,٧٪) من الصادرات العربية الإجمالية، أما بالنسبة للواردات العربية البينية فلا تشكل سوى (٥,٩٪) من الواردات العربية الإجمالية لعام ٢٠٠١ .

وبلغ رصيد الاستثمارات العربية البينية التراكمي حوالي ٣٥,٩ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٨٥-٢٠٠٤، أي أنّها ما زالت شحيحة مقارنة بحجم الاستثمارات العربية في الخارج والمقدرة بأكثر من تريليون دولار.

ويشير تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٤، إلى أن إجمالي الاستثمارات العربية البينية قد بلغ نحو ٥,٩ مليار دولار، تركزت ٧٥٪ منها في قطاع الخدمات، و٢٣٪ في قطاع الصناعة، و١,٣٪ في قطاع الزراعة.

فضلاً عن ذلك، فإن الوطن العربي قد أخفق في استقطاب الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة الماضية، حيث لم يتجاوز نصيب الوطن العربي من التدفقات الاستثمارية المباشرة العالمية نسبة ٢,٥٪ من إجمالي هذه التدفقات الموجهة إلى أسواق الدول النامية خلال الفترة من عام ١٩٩٨ إلى ١٩٩٩ .

وفي الوقت الذي ارتفع فيه نصيب الوطن العربي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ٧,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣، فإنّ هذا الرقم لا يشكل سوى ١٪ من إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

سبل مواجهة التحديات:

تقتضي مواجهة التحديات التي أفرزتها التغييرات والتحولات الاقتصادية العالمية تبني برنامج عمل، يتضمن القيام ببعض الإجراءات الفعلية، وفي محاور عديدة، من شانها أن تخلق المناخ المناسب، الذي يفتح الآفاق الرحيبة أمام التنمية في الوطن العربي. وتتمثل هذه المحاور بالآتي:

١. تعزيز القدرة التنافسية العربية:

يمكن للدول العربية أن تمارس دورا محسوسا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال قيامها بمجموعة من الإجراءات التي تعزز من القدرة التنافسية العربية الأساسية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية المعاصرة، وتتمثل بالآتي:

أ. تغيير طريقة الاستثمار في المستقبل: التركيز المكثف على الاستثمار في رأس المال الاجتماعي ـ المعرفي بالمعنى الشمولي لهذا المصطلح.

ب. تغيير طريقة تعامل القطاع العام مع القطاع الخاص : وذلك من خلال التشديد على تنمية القطاعات الاستراتيجية، والتعاون مع مجموعة الشركات الاستراتيجية، وطرح المبادرات الجماعية، والتعاون الإقليمي. غير أنّ الأهم من هذا كله هو إزالة العقبات التي تحول دون المشاركة الشعبية في مجالات التنمية المختلفة.

ج. تغيير إدارة الاقتصاد : ويقتضي ذلك بناء أنظمة قوية ومرنة لخلق اقتصاد قابل للتكيف وقادر على تحديد الرابحين.

د. تغيير بنية البيروقراطية : وذلك بالتركيز على الفعالية والاستحقاق والخبرة والمسئولية والشفافية .

هـ. تغيير ميزان القوى بين القطاع العام والمجتمع المدني : ويتأتى ذلك من خلال ضرورة وضع موازنة للمؤسسات التي تلعب دور الوسيط بين الدولة والمواطنين وتعزيزها، وتقوية الممارسات الديمقراطية التي تسمح للبلدان الصناعية بتحقيق استفادتها وتقدمها.

و. بناء البنية التحتية الضرورية بسائر أشكالها.

٢. تنمية أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

يعد نضج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرادفًا لقدرة الدولة على تطوير أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإفادة من المنافع الاقتصادية. وبهدف مواجهة التحديات التي تواجه إنماء أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوطن العربي، لا بد من تبني مجموعة من السياسات من أهمها ما يأتي :

أ. وضع خطة واضحة وشاملة لتطوير تكنولوجيا المعلومات مدعومة من القيادة السياسية العليا.

ب. سن أنظمة وقوانين في ميدان الاتصالات لتشجيع المنافسة عن طريق تنظيم قطاع الاتصالات وتحريره وخصخصته.

ج. السعي من أجل توفير الأجهزة لدى الأفراد والشركات والقطاع العام، ووضع برامج تأهيل وتدريب الكوادر البشرية لتحسين قابلية اللاعبين في السوق للاستفادة من منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

د. اقتراح الاستراتجيات الملائمة للحكومات لتوفير الخدمات الحكومية الإلكترونية.

هـ. غلق الفجوة الرقمية عن طريق اتخاذ مبادرات إيجابية وسط فئات المجتمع الأقل إقبالاً على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

و. تعزيز التوعية الإلكترونية في مجتمع المعلومات.

ز. حفز الخدمات عبر الإنترنت، من خلال تطبيق الحكومات استراتيجيات وسياسات ترمي إلى زيادة معدلات استخدام الإنترنت لدى الأفراد والشركات والحكومات.

ح. تشجيع الإلمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التدريب وبرامج التوعية والتثقيف وبناء الثقة.

ط. تضمين مناهج التعليم أساليب المعرفة والمهارات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣. بناء رأس المال البشري المؤهل :

تعد الحاجة إلى تكوين كوادر بشرية منتجة ومؤسسات عمل تمكنها من دعم دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحدة من أبرز التحديات التي تواجه الوطن العربي في سعيه إلى التقليل من الفجوة التنموية التي تفصله عن العالم المتقدم ، علمًا أنّ بناء رأس مال بشري ذي نوعية جيدة، يستدعي القيام بما يلي :

أ. النشر الكامل للتعليم الأساسي، مع إطالة مدته الإلزامية عشر سنوات على الأقل، وتوسعة نطاق التعليم بعد الأساسي باطراد.

ب. استحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار، مستمر مدى الحياة، وفائق المرونة ودائب التطور، بهدف المكافحة الفعالة للأمية الأبجدية والثقافية من جانب، وتحقيقا لمبدأ التعلم مدى الحياة لخريجي النظام التعليمي من جانب آخر.

ج. إيجاد وسائل داخل مراحل التعليم كافة تكفل ترقية نوعية التعليم، بما يؤدي إلى تبلور مسار الحداثة والتميز والإبداع كمدخل للإمساك بناصية المعرفة والتكنولوجيا الأحدث في الأقطار العربية.

د. ضرورة تعظيم التعليم العام بالمهارات العملية والنشاطات التصنيعية والإنتاجية، للمساهمة في تنمية الاتجاهات الإيجابية السليمة نحو العمل لدى الأفراد، واعتبار العنصر المهني في التعليم العام أحد الاحتياجات التدريبية للمواطن.

هـ . رفع مستويات المهارات (التعلم من خلال التنفيذ، التخلي عن المشاريع المنعزلة، وتطبيق برامج تدريب جماهيرية وقابلة جدا للاستيعاب) ، كما يجب أن يتم التشديد هنا على بناء القدرات الإنتاجية الداخلية التي يمكنها أن تستوعب المهارات العربية وتدريبها في أماكن العمل والمدارس، وفي كل مكان.

٤ . تقوية منظومة البحث والتطوير وتفعيلها :

كانت العناصر الملموسة كرأس المال، والعمل، والموارد الطبيعية هي القوة الدافعة خلف التنمية الاقتصادية خلال القرن العشرين، أما في القرن الحادي والعشرين فإن العناصر غير

الملموسة أو ما يطلق عليها عوامل تقدم المعرفة، والمتمثلة بالمعلومات والإبداع، باتت تمنح حدًا تنافسيًا.

وقد أثبتت التجارب التنموية الخلاقة في اليابان وكوريا الجنوبية أن الدول التي تولي اهتماما متصاعدا بمنظومة البحث والتطوير هي التي تستطيع أن تخلق المعجزات الاقتصادية وبفترات زمنية قياسية، لذا فإن السبل المثلى لبلوغ التنمية العربية غايتها تتجسّد بتقوية منظومة البحث والتطوير العربية، التي ما زالت ضعيفة وغير قادرة على تحقيق التفاعل الخلاق بين المؤسسات والمراكز البحثية وقطاعات الاقتصاد المختلفة.

وبغية تقوية منظومة البحث والتطوير في الأقطار العربية كي تأخذ دورها الفعال في عملية التنمية الاقتصادية، لا بد من تبني الإجراءات التالية :

أ. توفير البيئة الملائمة للابتكار والإبداع، من خلال التفاعل المباشر بين الدولة والقطاع الإنتاجي والمراكز البحثية.

ب. إعادة هيكلة نظام التطوير التكنولوجي الوطني، بحيث يأخذ بنظر الاعتبار العناصر الأساسية للتطوير كافة.

ج. رفع مستوى التمويل المخصص للبحث والتطوير إلى ١,٥٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٥ ، على أن ترتفع النسبة إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠١٠ .

د. تشجيع القطاع الخاص على الإنفاق على البحث والتطوير بتقديم الحوافز كالإعفاءات الضريبة او استخدام ضرائب المبيعات المجيرة للبحث العملي والتطوير التكنولوجي.

هـ. تشجيع أسلوب التعاقد بين مؤسسات البحوث العلمية والتكنولوجية، والجهات المستفيدة بوصفها إحدى الوسائل الناجحة في تنشيط حركة البحث العلمي والتطوير العربية ودعمها.

و. إعطاء الأسبقية في مجال البحث والتطوير للمشكلات الحادة التي تواجه الوطن العربي، وتستدعي المواجهة السريعة لها، كمشكلات نقص المياه وتدهور الموارد الأرضية والغابات، وانخفاض الأداء الاقتصادي والفقر.

٥. خلق المناخ الاستثماري الجاذب :

على الرغم من أن عدد سكان الوطن العربي يناهز ٣٠٠ مليون نسمة، ويمتلك ثروات تجعله من أغنى بقاع المعمورة، سواء من حيث الموارد البشرية أو الموارد الطبيعية، مما يجعل منه بؤرة استقطاب للفرص الاستثمارية، غير أن أداء الاقتصاديات العربية لم يكن متناسبا مع هذه الطاقات، ذلك أنّ الناتج المحلي الإجمالي العربي لا يتعدّى ٧١١ مليار دولار فقط، وهو يقل كثيرا عن الناتج المحلي الإجمالي لدولة مثل إيطاليا، كما أن حصة الوطن العربي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي لم يتجاوز ١٪. ويمكن تفسير هذا الواقع بعدم ملاءمة المناخ الاستثماري العربي، وغياب الفرصة الاستثمارية الجاذبة. لذا فإن جعل البيئة العربية جاذبة للاستثمارات الأجنبية والعربية يستدعي من الأقطار العربية أن تقوم بإجراءات حاسمة لتحسين المناخ الاستثماري فيها. وهذا الأمر يتحقق من خلال اتخاذ الإجراءات الآتية :

أ. خلق وكالات تصنيف إقليمية.

ب. وضع المعايير القياسيـــة الإقليمية، وتحديد الحد الأدنى من متطلبات الملكية الفكرية.

ج . تسهيل حركة تدفقات رؤوس الأموال، إلى جانب إحداث الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية.

د. توفير البنية الأساسية، والتشريعات القانونية والتنظيمية الملائمة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية والعربية.

هـ. الاهتمام بتقديم الأساليب المبتكرة ونقل المعرفة التكنولوجية.

و. منح فرص متكافئة للمستثمرين المحليين والعالميين (ذلك أن صغر المساحة الممنوحة للمنافسة تقتل فرص الإبداع والابتكار).

٦. تكثيف التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية :

يستدعي تكثيف التعاون الاقتصادي العربي على نحو يوصل إلى درجة عالية من الاندماج

الاقتصادي، تبني برنامج عملي يقوم على تحقيق الإجراءات التالية:

أ. تعزيز الاتجاه صوب تقارب النظم الاقتصادية نحو هدف مشترك، يتمثل في تحرير الأسواق الداخلية وتشجيع القطاع الخاص، وتعزيز المسئوليات الاجتماعية والتنظيمية للدولة.

ب. تعزيز السياسات التنموية المرتكزة على الانفتاح نحو أسواق التصدير، شريطة برمجة هذا الانفتاح من خلال أسبقية الالتزام باتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية بالنسبة للأقطار العربية، وبهدف إنشاء السوق المشتركة والاتحاد الجمركي الكامل بين جميع الأقطار العربية.

ج. إنشاء صندوق مالي للتعويض والمساعدات الفنية، لمساعدة المنشآت الإنتاجية المتأثرة بتحرير الأسواق، تنفيذا للالتزامات الناتجة عن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية.

د. إنشاء إدارة متخصصة مزودة بالكفاءات الفنية وذات صلاحيات رفيعة وواسعة في شؤون منطقة التجارة الحرة في كل بلد عربي، وجعل هذه الإدارة هي المسئولة عن السياسات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الخارجية أو أي اتفاقات متعلقة بها.

هـ. قيام مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في الشأن الاقتصادي ، مثل اتحاد المستثمرين، ومنتدى سيدات الأعمال، بممارسة دورها في التوعية والتثقيف بأهمية التعاون الاقتصادي العربي.

و. النظر في جميع القوانين والأنظمة التجارية والاقتصادية والمالية ذات العلاقة بحركات المنتجات والخدمات، والعلاقات المشتركة بين مواطني الأقطار العربية، بقصد التقريب وتحقيق التجانس بين تلك القوانين والأنظمة.

ز. السعي إلى توحيد أسواق المال العربية، بما يسهل استيعابها للمدخرات متعددة المنشأ في الأقطار العربية، وتوظيف هذه المدخرات في الشركات العربية أو في السندات الصادرة على أساس عربي غير قطري.

اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

لقد بذلت العديد من المحاولات على الصعيد الرسمي العربي لتسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية. وفي هذا المجال يجدر الذكر أنه يمكن تقسيم البلاد العربية إلى سوقين رئيسيين هما سوق المشرق العربي وسوق المغرب العربي.

وفي الوقت الذي تستوعب دول الخليج العربي معظم إنتاج دول المشرق العربي؛ فإن السوق الرئيسية للمنتجات الزراعية لدول المغرب العربي تنحصر في أوروبا.

ويمكن تلخيص المحاولات العربية لتحرير التجارة فيما يأتي:

* إنشاء سوق عربية مشتركة من قبل ٧ دول عربية وذلك عام ١٩٦٤ .

* وفي عام ١٩٨١ قامت مجموعة من الدول العربية بتوقيع اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته.

* في عام ١٩٩٧ قامت ١١ دولة عربية بتوقيع اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تتماشى مع قواعد التجارة الدولية وأحكام منظمة التجارة العالمية.

أما أهم التزامات الدول العربية ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فتمثلت بالآتي:

* إلغاء تدريجي للرسوم الجمركية خلال عشرة أعوام، وبواقع ١٠٪ سنويا تبدأ عام ١٩٩٨ ، باستثناء السلع الواردة في البرنامج الزراعي العربي المشترك والسلع الممنوعة لأسباب أمنية أو دينية أو صحية، وقد اتخذ قرار لتسريع عملية التحرير بحيث تلغى الرسوم الجمركية نهائيـــــا بتاريخ ١/ ١/ ٢٠٠٥.

* إلغاء جميع الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية وبالنسبة نفسها التي تم التخفيض بناءا عليها.

* إلغاء القيود الكمية فورًا ويشمل ذلك الرقابة على التحويلات وفتح الاعتمادات المصرفية وغير ذلك .

* ولقد تجلت جدية الرغبة العربية في تحرير التجارة من خلال آلية اتخاذ القرار، التي وضعت لتطبيق بنود هذه الاتفاقية والتي اشترطت موافقة ثلثي الأعضاء فقط على أي قرار،

بحيث يصبح هذا القرار إلزاميا لجميع الدول الموقعة على هذه الاتفاقية، بينما تشترط بقية هياكل الجامعة العربية ومؤسساتها حصول إجماع عربي لتنفيذ أي قرار.

وعلى صعيد الجهود المبذولة على المستوى القومي، فقد ساهمت بعض مؤسسات العمل العربي المشترك في مجال تحقيق الأمن الغذائي العربي، ومنها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التي تقوم بتنفيذ برامج ومشروعات تنموية متنوعة، اشتملت على عدد من المشروعات التنفيذية التنموية القومية المشتركة والقطرية، والتي بلغت (٤٥) مشروعًا تنمويًا عام ٢٠٠٤، منها (٩) مشاريع قومية مشتركة و(٣٦) مشروعًا قطريًا، وتهدف جميعها إلى تنمية القطاعات الزراعية في الدول العربية لزيادة إنتاج السلع الغذائية النباتية والحيوانية ، بغية تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي. هذا إلى جانب أنشطة الاستشارات العلمية والمعونات والزيارات الاطلاعية العلمية وأنشطة التدريب، وتوسيع تبادل الرأي والخبرة بما في ذلك الندوات وحلقات العمل، إضافة إلى التدريب المتخصص، حيث تمكنت المنظمة من تنفيذ (٤٩) دورة تدريبية قطرية استفاد منها نحو (١٣١٩) متدربًا ، و(٥) دورات تدريبية قومية استفاد منها (٩٣) متدربًا.

وتتضافر الجهود الإنمائية التي تقوم بها منظمات مؤسسات العمل العربي المشترك التمويلية والإقليمية في هذا المجال، دعمًا لمسارات الأمن الغذائي العربي. فعلى سبيل المثال، تشمل تلك المؤسسات بجانب المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والبنك الإسلامي للتنمية، إضافة إلى الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية.

١١. تنمية البحث الزراعي في الوطن العربي

تعد البحوث الزراعية أحد المكونات الرئيسية للسياسات الزراعية والاقتصادية والاجتماعية، لأنها توفر البدائل الفنية لتكثيف الإنتاج الزراعي واستمراريته بمعدلات أعلى، وتعمل على تحسين إنتاجية المحاصيل والحيوانات وإدارة الموارد الطبيعية للمحافظة على عطائها بشكل مستدام، وتسعى إلى تحليل دقيق للنظم المزرعية السائدة في البيئات

الزراعية المختلفة للتعرف على مشاكلها، ومحددات الإنتاج بها، والعوامل التي تحد من تبني التقانات الحديثة. وعلى أساس نتائج هذا التحليل، يتم تكوين فرق بحثية متكاملة لمتابعة إجراء التدخلات اللازمة التي تحسن من ظروف المنتج المعيشية وتؤدي إلى تطوير الإنتاج بصورة مستدامة لتحقيق الأمن الغذائي.

وفي هذا الإطار، تمت الإشارة إلى أهمية وضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج والمشروعات التي تعمل على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وكذلك المبادئ الأساسية الحاكمة للأهداف الاستراتيجية، وأهم عناصر العمل لتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

وتبنت الدول العربية الإستراتيجيات الوطنية للتنمية الزراعية، وقامت بإجراء البحوث الزراعية لإنتاج الأصناف المقاومة للملوحة والجفاف وذات الاحتياجات المائية القليلة، ووجهت السياسات الزراعية لمساعدة المنتجين، وتنفيذ برامج التوسع الأفقي والرأسي، كما اهتمت بتوفير البذور المحسنة، وتمكين صغار المزارعين من الحصول على مدخلات الإنتاج ودعم مؤسسات التمويل الزراعي؛ وكذلك تطوير قطاعي الثروة الحيوانية والسمكية. كما تبنت الدول العربية استراتيجيات وبرامج الحد من الفقر، وتوفير السلع الغذائية في الأسواق، وبناء المخزون الاستراتيجي ومخزن الطوارئ من السلع الرئيسية، فضلاً عن تمكين المواطنين من الحصول عليها، إضافة إلى جهودها في مجال الرقابة على الغذاء وحماية المستهلك وسلامة الغذاء.

تكنولوجيا الاتصال وآفاق المستقبل في الوطن العربي

د . صالح أبو إصبع*

١ـ المدخل

حققت تقنيات الاتصال الحديثة عبر الأقمار الصناعية والبث التلفزيوني الفضائي ، والاتصالات الهاتفية والإنترنت، ثورة في مجال المعلومات والاتصال؛ إذ أصبح بإمكان الشخص من خلال هاتفه المحمول، ذي التقنية المتقدمة، أن يستقبل رسالة صوتية أو مكتوبة أو صورة أو فيديو ، ناهيك عن القدرة على استقباله البث الإذاعي والتلفزيوني والإنترنت.

وبفضل هذه التكنولوجيا، تم تشبيك الكونِ تقنياً ومالياً ومعلوماتياً وثقافياً، وأصبح من حقّ كُلّ إنسان الدُخُول إلى عالم مجتمع المعلومات InfoSociety، الذي صار متاحاً للبشر على اختلاف لغاتهم وألوانهم ومعتقداتهم، على الرغم من تباعد إقاماتهم .

وجلب عصرُ مجتمع المعلومات في جميع أنحاء العالم العديد مِن

ـ نظم هذا الحوار بتاريخ ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٩ .

* عميد كلية الآداب والفنون ـ جامعة فيلادلفيا الأردنية .

التحديات الجديدةِ، التي تواجه المجتمعات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتجلت مظاهرها في مجال القيم الإنسانية وحقوقِ الأفراد والشعوب، وحرية الرأي، إضافة إلى الشفافية والتنوع الثقافي والثقافات القومية، وامتلاك القدرة المادية والمعرفية للتمتع بحق الدخول إلى مجتمع المعلومات، علاوة على التحديات في مجال أساليب التدريس ومناهج الاتصال الأكاديمية، وطبيعة ملكية وسائل الإعلام، وأساليب ممارسات المهن الإعلامية في مجالات البحث والتطوير.

من جهتها، تعمل الإنترنت والمجتمعات الافتراضية والفضائيات والهواتف الجوالة على تغيير العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والأساليب الإدارية والإعلامية والعلمية ، متخطية بذلك الحدود الوطنية والحواجز اللغوية والجغرافية، وتنعكس آثارها في الوطن العربي على جميع تلك المجالات.

٢ـ ميادين ثورة تكنولوجيا الاتصال

شهد التطور في تكنولوجيا الاتصال ميادين عديدة مرتبطة بإنتاج المعلومات وبثها وتوزيعها واستقبالها وتخزينها ، بدءاً بالحاسوب ومروراً بالأقمار الصناعية والأجهزة التفاعلية، والمساعدة في نقل المعلومات وتخزينها وتشبيكها للمتلقين، مما أثر في نوعية الأداء من حيث السرعة والقوة وجودة الأداء.

وفيما يلي نستعرض أهم الإنجازات تحت محورين : الأول: تقنيات بث الاتصال والمعلومات، والثاني الوسائط الاتصالية.

٢ـ١ـ تقنيات بث الاتصالات والمعلومات

أقمار الاتصالات الصناعية

هو عبارة عن أداة تكنولوجية يتم نقلها بواسطة صاروخ لتثبيتها على مدار معين حول

الأرض؛ ليقوم بتوصيل موجات البث التلفزيونية والإذاعية والهاتفية، ومنها أقمار عرب سات ونايل سات .

وتتعدد مهمات الأقمار الصناعية إلى مجالات عسكرية وملاحية وجوية واتصالية، فقد نجحت الأقمار الصناعية في مجال شبكات الاتصال التلفزيوني ، والإذاعي، والاتصالات التليفونية ، وأخيراً في تزويد خدمات الإنترنت؛ ذلك أن الاقمار الصناعية التي تستخدم التكنولوجيا الرقمية DIGITAL تقوم بالبث التلفزيوني بسرعة هائلة لمئات الملايين، لكنها تعد اتصالاً من جانب واحد؛ فهي للإرسال فقط وليس للاستقبال. وقد دخل العرب مجال استخدام الأقمار الصناعية للاتصالات عام ١٩٨٤، وذلك بعد أن عقد في الأردن عام ١٩٧٦ أول مؤتمر للاتصالات الفضائية العربية، تم فيه الاتفاق بين ٢١ دولة الأعضاء في جامعة الدول العربية على إنشاء المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية «عرب سات»؛ لتطوير الاتصالات بين دول الجامعة العربية وتسهيلها عبر استخدام الأقمار الصناعية . وتقدم عرب سات نوعين من الخدمات:

أولاً : المجال الإذاعي Broadcasting :

- البث الرقمي والتماثلي الإذاعي والتلفزيوني المباشر للمنازل.
- البث للتلفزيون فائق الوضوح على مدار الساعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- البث لباقات عربية دولية للمشاهدين العرب في مختلف قارات العالم .
- وصلات أساسية مِنْ مواقعِ إصدار المضامين إلى المواقع المختلفة to multiplexing and uplinking sites
- المساهمة في وصلات العودة للوطن من نقطة إلى نقطة أخرى.
- الاستخدام في المناسبات وتبادل البرامج والأخبار والرياضة.

ثانياً : الاتصالات Telecommunications :

- نقل الصوت والبيانات
- توصيل الانترنت
- تربيط الاتصالات الإقليمية
- شبكات البيانات
- الشبكات العامة والحكومية
- الشبكات الخاصة الإقليمية والمحلية(www.arabsat.com)

٢ـ١ـ٢ الفضائيات

يتم مشاهدة برامج التلفزيون الفضائية ، عبر أقمار الاتصالات الصناعية. وتبدأ هذه العملية عندما تبث محطة القناة الفضائية برامجها إلى قمر الاتصالات بواسطة (الأطباق)، والتي تختلف في أحجامها بحيث يصل قطرها أحياناً إلى (٤٠ قدماً) . وكلما زاد حجم الطبق زادت جودة البث . وتعمل التلفزة الرقمية الرقمية بواسطة بث قمر اتصالات يستخدم حزمة (Ku Band)، وحالما تصل الإشارة إلى القمر الصناعي فإنه يعيد بثها إلى الأرض، وتكمن وظيفة الطبق بتسهيل عملية ارتداد الإشارة إلى الأرض، لتستقبلها اللواقط بتجميع الإشارات ونقلها إلى أجهزة الاستقبال المرئيـة (التلفزيونات). ويوفر البث الفضائي للمشاهد عرض قنوات أكثر من قنوات البث الأرضي السلكي(الأنتينا) وبالسعر نفسه، فإذا كان المشاهد مع البث الأرضي التلفزيون (التقليدي) السلكي فبإمكانه أن يستقبل مابين (٥٠ـ٩٠) قناة أرضية، ومع البث الفضائي يمكنه الحصول على أكثر من (٤٠٠) قناة فضائية عبر استقبال قمر صناعي واحد.

ولا يتأثر البث الفضائي بظروف الطقس، ويوفر للمشاهد صوراً رقمية ذات جودة عالية، تصل لكل المواقع التي تخضع لنطاق بث أقمار الاتصالات الصناعية، هذا وتوفر الفضائيات إمكانيات التفاعـل وتتعامل على أساس مبدأ حقوق البث الحصرية لبرامج

تُعرض عند طلب المشاهد ، الذي يستطيع التحكم والتفاعل مع البرامج، بإعادة تسجيلها أو عرض برنامجين في الوقت نفسه؛ أو يقوم بتقديم أو تأخير أو إيقاف برامج تلفزيونية مباشرة ، مما لا يتوفر في التلفزيون الأرضي العادي.

٢ـ١ـ٣ المودم The Modem

المودم جهاز يقوم بمهمة تبادل البيانات بين جهازي كمبيوتر عبر خط هاتفي، ثم تطورت استخداماته فصارت تشمل إرسال الفاكسات واستقبالها، والبريد الصوتي، مع إمكانيات التحويل الآلي بين أنماط استقبال البيانات والصوت والفاكسات.

وهناك نوعان رئيسان من أجهزة المودم : خارجي، وآخر داخلي. والمودم الخارجي هو جهاز صغير، يحمل على واجهته، مجموعة من مصابيح الإشارة، تظهر عمل المودم. وله مقبس لوصل التغذية الكهربائية، وتتصل بالبوابة التسلسلية للكمبيوتر عن طريق سلك خاص.

والنوع الثاني هو الجهاز الداخلي، وهو عبارة عن بطاقة تركب في شق خاص بلوحة الحاسوب.

ويعمل جهاز المودم عبر تحويل الموجات الرقمية (الديجيتال) من الكمبيوتر (لأن الكمبيوتر يتعامل بالقيم الرقمية) ويحولها إلى أنالوج (خطية)، وذلك لإرسالها عبر خطوط الهاتف، حيث إن هذه الخطوط تنقل القيم الخطية . والأمر نفسه يحدث في الطرف الآخر، حيث يقوم مستقبل المودم بأخذ هذه القيم الخطية من خط الهاتف ويحولها إلى قيم رقمية لكي يفهمها الكمبيوتر .

٢ـ١ـ٤ البلوتوث The Bluetooth

البلوتوث Bluetooth عبارة عن جهاز صمّم كي يُمكّن عدداً من الأجهزة من التواصل بعضها مع بعض ، أو الاتصال بين الإنسان وإنسان آخر، أو بين إنسان وأجهزة أخرى، كنظام الصرف الآلي في البنوك . مما يحقق التعاون بين مختلف الصناعاتِ ، على غرار استعمال الحاسبات،

والهاتف الجوَّال، والأسواق الآلية. ويعمل هذا الجهاز على موجات الراديو قصيرة المدى، حيث لا يتجاوز مدى الاتصال حتى الآن ١٠ أمتار ، ولا تحتاج هذه الموجات إلى تراخيص لأي جهازين الكترونيين ـ حاسوبات وتلفونات خلوية ولوحات المفاتيح ـ للقيام بعملية اتصال لوحدهما من دون أسلاك أو كابلات أو أي تدخل من قبل المستخدم.

٢ـ١ـ٥ الاتصالات ذات الموجة العريضة (عريضة النطاق Broad Band)

الاتصالات عريضة النطاق هي كل اتصال دائم بالإنترنت بسرعات تبدأ بـ ٢٥٦ كيلوبايت كحد أدنى، وهي تشمل خطوط المشتركين الرقمية دي إس إل،ووحدات استقبال البيانات العاملة وإرسالها عبر خطوط الكابل مودم، وخطوط الاتصالات اللاسلكية عالية السرعة للجيل الثالث للمحمول ، علاوة على شبكات الواي فاي والواي ماكس عالية السرعة، وخطوط الاتصالات عبر الأقمار الصناعية، وخطوط الألياف الضوئية التي تصل إلى المنازل.

٢ـ١ـ٥ـ١ خطوط الاشتراك الرقمية «الإنترنت السريع DSL»

عندما يزداد الضغط على خطوط الهاتف العادية يكون اتصال المستخدم بالإنترنت عن طريق مودم أو شبكة محلية بطيئاً ، ولهذا يلجأ الكثيرون إلى استخدام تقنية DSL وهي اختصار لـ Digital Subscriber Line ذات السرعة العالية، والمعتمدة على خطوط الهاتف المحلية نفسها، والتي تتميز بسهولة تركيبها دون الحاجة إلى استبدال البنية التحتية للمزود، ومن دون تعديلات جذرية على جهاز المستخدم .

تمتاز خطوط DSL بالآتي :

١ـ الاتصال بالانترنت واستخدام الخط لإجراء المكالمات الهاتفية في الوقت ذاته .

٢ـ سرعة عالية جدا تصل إلى ٥ , ١ ميجابايت.

٣ـ يتم شبك DSL على خط الهاتف .

٤ـ ومن مستلزماته توفر مقدم الخدمة، وأن يكون قريباً من المستفيد منها كي تعمل

الخطوط بأقصى إمكانياتها؛ ولذا يصعب توفرها في أي مكان .

٢ـ١ـ٥ ـ٢ الفايبر أوبتكس

يعد هذا الاتصال من الأنواع التي تبث المعلومات من مكان لآخر عن طريق إرسال ضوء عبر ليف بصري، حيث يشكل الضوء ناقلاً لموجات إلكترومغناطيسية يتم تعديلها لتتمكن من نقل المعلومات. وكان لهذه الوسيلة، التي ظهرت لأول مرة في السبعينيات، دور في ظهور عصر المعلومات والحلول محل الاتصالات السلكية التي تستخدم الأسلاك النحاسية.

وأصبح بالإمكان بث إشارات الألياف الضوئية عبر أشعة الضوء لتصل إلى أي مكان دون عوائق، مثل التي كانت سابقا تواجه موجات الراديو عبر البث التقليدي، حيث وفرت هذه التقنية نقل إشارات البث التلفزيوني التقليدي (التماثلي Analog)، وتحويلها إلى إشارات رقمية توفر الفرصة لبث عشرات المحطات في خط واحد، بعد أن كانت إمكانيات البث التلفزيوني محدودة.

٢ـ١ـ٥ ـ٣ تقنية الواي فاي (Wi Fi)

كلمـــة الواي فاي (Wi Fi) هـي اختصار لـ Wireless Fidelity و تعني الدقة في إرسال الموجات اللاسلكيـة واستقبالها. وتستخدم شبكة الاتصالات اللاسلكية واي فاي WiFi أو شبكة ١١ , ٨٠٢، في توصيل أجهزة الحاسوب المتعددة الموجودة في المنازل أو المكاتب بعضها مع بعض لاسلكيا، كما أنها تستخدم لتزويد حي سكني بالإنترنت بتكلفة مالية قليلة، وهي تقنية سهلة الإعداد والاستخدام؛ إذ يمكن لجهاز لاسلكي واحد أن يربط عددا من أجهزة الحاسوب.

٢ـ١ـ٥ ـ٤ تقنية الواي ماكس WI MAX

توفر تقنية شبكات WIMAX اللاسلكية القياسية الاتصالات ذات الحزم العريضة

بسرعات عالية عبر مسافات طويلة. ويمكن استخدام هذه التقنية في العديد من التطبيقات، ومن بينها توفير اتصالات ذات الحزمة العريضة في مناطق «الميل الأخير» ، وهي المناطق التي لم تصل إليها بعد خدمات الاتصالات التقليدية، والنقاط الساخنة، وتوفير الدعم لشبكات الهاتف الخليوي، بالإضافة إلى تأمين اتصالات عالية السرعة على مستوى المؤسسات. وتقدم خدماتها في الأردن عبر أكثر من شركة، مثل Witribe وأمنية وزين وأورانج.

يتمثل الفرق بين تقنيتي الواي ماكس والواي فاي فيما يأتي:

تعمل تقنية الواي ماكس بسرعة أكبر بكثير، وتغطي مساحات ومسافات أكبر وأطول (الهوائي الواحد يغطي مساحة ٨٠٠٠ كيلو متر مربع) ، وتسمح لعدد أكبر من المستخدمين باستعمالها، وبهذا ستنعدم مشكلة توصيل الخدمات في المناطق الريفية أو النائية.

٢ـ٢ـ الوسائط الاتصالية :

٢ـ٢ـ١ الحاسوب Computer :

الحاسوب عبارة عن جهاز إلكترو كهربائي يقوم بمهمات متعددة بناء على ما تم برمجته وإدخاله من المعلومات، وتخزينها في ذاكرته من خلال تخزين التعليمات الخاصة بالبرامج التطبيقية ،وذلك للقيام بمعالجة تلك المعلومات وإيجاد الحل، ثم تلك التي تقوم بتنفيذ الأوامر وإخراج الحل أو المعلومات المطلوبة بسرعة شديدة.

واليوم يتم استعماله في كتابة الرسائل وإرسالها الكترونيا، أو استعماله كآلة حاسبة. كما يمكنه القيام بتخزين الكتب والملفات الشخصية، وبإجرات تسجيل الطلبة ومحاسبة الشركات ، فضلاً عن ممارسة الألعاب الإلكترونية، وإنتاج الرسوم والصور والتحكم بها وبألوانها وأحجامها بتقنية عالية. ويمكن للكمبيوتر أيضا أن يقوم بتشغيل خطوط العمل في المصانع ومراقبتها، وبتنظيم مهمات الأجهزة داخل الطائرات أو الصواريخ وغيرها ، إضافة إلى مجالات المستشفيات والتجارة والإعلام . وباختصار فقد دخل الكمبيوتر إلى جميع تفاصيل حياتنا اليومية .

٢ـ٢ـ٢ الأجهزة الكفية (المحمولة باليد)

٢ـ٢ـ٢ ـ١ الحاسوب الكفي

تتجه صناعة الحوسبة إلى تقديم أجهزة شخصية خفيفة وصغيرة بحجم الكف، يمكن حملها في الجيب. وبينما نجد الآن حواسيب المفكرة Notebook بقوة الأجهزة المكتبية، يمكن أن نجد أيضا، الحواسيب (الشخصية) المحمولة باليد ، مع لوحة مفاتيح كاملة، أو أجهزة كفية بقوة بعض المفكرات القياسية، لكنها تعمل بنظام التشغيل ويندوز سي إي، مما يجعل الحدود بينها غير واضحة.

وتقدم جميع الحواسيب الكفية، إمكانية إدخال النصوص والأوامر عبر القلم ، ويسمح بعضها بوصله بلوحة مفاتيح اختيارية. ويمكن تشغيل تطبيقات أخرى على الأجهزة المحمولة باليد، مثل البريد الإلكتروني، والمتصفحات، بالإضافة إلى أن معظم الأجهزة قادرة على تسجيل إصدار الصوت وإعادته.

٢ـ٢ـ٢ ـ٢ الهاتف المحمول

أصبح هذا النموذج الآن متوفراً بكثرة، وقد دخلت خدمة الجيل الثالث؛ إذ تحول الهاتف الجوال إلى آلة تصوير وكمبيوتر ومذياع وتلفزيون محمول في جيوبنا قادر على التقاط العديد من القنوات الفضائية، فضلاً عن الإنترنت الذي أصبح متاحًا بسرعة ودقة عالية من خلال هذه الأجهزة، التي بدأت في الانتشار في العالم. ويمكن للمستخدم، من خلال الكاميرا المدمجة في هاتفه، أن يرسل صورته ويستقبل صورة الطرف الآخر على الهواء مباشرة .

وتوفر الجوالات من الجيل الثالث الخدمات التالية:

ـ إنترنت عالية السرعة ،التي تصل سرعتها إلى ٣٨٤ كيلو بت في الثانية .

ـ المكالمات المرئية Video Calls : وتعمل خدمة المكالمة المرئية بطريقة المكالمات الصوتية المعتادة نفسها. ولكن بفضل السرعة العالية في نقل البيانات، يمكن إضافة صورة الطرفين المتحدثين .

ـ البث المباشر Live TV : وهي خدمة نقل البث المباشر للقنوات التلفزيونية عبر شبكات الجوال بفضل إمكانية نقل البيانات بسرعة عالية .

ـ الإذاعة : استقبال المحطات الإذاعية

ـ بالإضافة إلى وظيفته كآلة تصوير للصور الثابتة والمتحركة والتسجيل الصوتي .

٢ـ٢ـ٢ ـ٣ الكتاب الالكتروني eBook

تسير الخطى سريعة نحو إنجاز الكتاب الالكتروني، الذي يمكن تحميله على الحاسب الشخصي أو المحمول أو جهاز قراءة الكتب، وهناك، حالياً، العديد من البرامج التي تقوم بهذه المهمة، مثل مايكروسوفت ريدر Microsoft reader Rocet book وذاجلاس بوك ريدر Glass book reader أما جهاز قراءة الكتب العربية فلا يتوفر بعد في السوق العربية ، إذ إن برامجه لم تعرّب بعد ، وتقود التوقعات المختلفة إلى أن الكتاب الالكتروني، في غضون سنوات قليلة، سوف يكون هو الكتاب المدرسي. واليوم تتوفر آلاف من الكتب العربية التي يمكن تنزيلها من المواقع المختلفة، وأغلبها يقع في دائرة الكتب التراثية، وسبب ذلك يرجع إلى أنها لا تملك حقوق ملكية تأليف، وأن العديد من المواقع توفرها خدمة دينية لمرضاة الله.

٢ـ٢ـ٣ التلفزيون الجديد فائق الوضوح

يتميز التلفزيون الجديد فائق الوضوح بثلاث خصائص، وهي أنه رقمي وتفاعلي وفائق الوضوح. والبث التلفزيوني فائق الوضوح سوف يستخدم حوالي ١١٠٠ سطر عمودي و ٧٠٠ سطر أفقي، مما يجعل الصور المبثوثة أكثر وضوحاً ونقاء مما توفره شاشات التلفزيون الحالية. ولكي تقدم صورة تضاهي نوعية الأفلام التي نشاهدها في السينما، فضلاً عن نوعية CD الصوت، مثل نوعية صوت الأسطوانات المدمجة، يمكن للبث التلفزيوني فائق الوضوح أن يبث مباشرة من الأقمار الصناعية، بالإضافة إلى البث باستخدام الموجات القصيرة ونظام الكابل. وقد نزلت إلى الأسواق التلفزيونات المسطحة المتلائمة مع هذه التقنية .

٢ـ٢ـ٤ طرفيات تخزين البيانات

وهي التي أصبحت متاحة لتخزين البيانات والإسطوانات الضوئية الرقمية المدمجة، ومنها (compact disc -CD)، والفيديو الرقمي (digital video disk -DVD)، وتقنية الشعاع الأزرق ray-Blu.

وتعدّ اسطوانات CD مناسبة جداً لألبومات الموسيقى، أو الألعاب الإلكترونية، ولكنها غير كافية لتسجيل فيلم فيديو كامل، على اسطوانة واحدة؛ لأنها صغيرة جداً، وبطيئة للغاية لهذا الغرض. وقد حلت الشركات الصانعة هذه المعضلة بتطوير اسطوانات DVD ، فقد صممت اسطوانة DVD لتخزين فيلم سينمائي، يستغرق طوله ، حوالي ١٣٥ دقيقة. وتعاني مؤسسات الإنتاج السينمائي، التي تنتج اسطوانات DVD، من مشكلة مهمة، وهي نسخ هذه الأفلام وتوزيعها بصورة غير شرعية.

٢ـ٢ـ٤ ـ٣ أسطوانات الفيديو الرقمية فائقة الدقة DVD-HD

هي أقراص بصرية عالية الكثافة مصممة لتخزين المعلومات وأفلام الفيديو عالية الدقة. وتبلغ مساحة الأسطوانة ١٥ غيغابايت (طبقة واحدة) و ٣٠ غيغابايت (طبقتان). ويعد هذا النوع هو الجيل الأحدث للدي في دي، وهو ينافس أقراص بلو راي والذي يمثل نوعاً آخر من هيئات التخزين للملفات الضخمة. ويمكن للقرص ذي سعة ١٥ غيغابايت أن يخزن فيلماً فائق الوضوح مدته أربع ساعات في إحدى الطبقتين.

٢ـ٢ـ٤ـ٤ تقنية الشعاع الأزرق Blue - ray:

BD أو Blue-Ray Disk: هذه التقنية ثورية تماماً ولا صلة لها بأسطوانات DVD الحالية على الإطلاق، فهي تستخدم أيضاً شعاعاً ليزرياً أزرق اللون بدلاً من الشعاع الأحمر التقليدي، ويستطيع هذا النوع من الإسطوانات الوصول إلى سعات تخزين قياسية تبلغ 25 GB في الطبقة الواحدة؛ أي حوالي 50 GB في الإسطوانات ثنائية الطبقة.

وتسمح الكثافة العالية لاسطوانات Blue-ray بتخزين كمية ضخمة من البيانات

تصل إلى ٢٥ جيجابايت على طبقة واحدة، مما يعني زيادة بمقدار الثلثين تقريباً مقارنة مع مثيلاتها من اسطوانات HD DVD التي تخزن ١٥ جيجابايت فقط، وتسمح مسافة التبئير الصغيرة نظرياً بتصنيع اسطوانات تحوي حتى ثماني طبقات، مما يؤدي إلى الحصول على مساحات تخزين تقترب من ٢٠٠ جيجابايت للاسطوانة الواحدة ، بينما ستصل اسطوانات HD DVD إلى مستوى التخزين الأعظم لها عند ٦٠ جيجابايت مع اسطوانات مزدوجة الطبقات ومزدوجة الأوجه.

٢ـ٢ـ٥ـ٢ الإنترنت (The Internet)

الإنترنت هي شبكة عالمية تربط آلافاً عدة من الشبكات ومئات الملايين من أجهزة الحاسوب المختلفة الأنواع والأحجام في العالم. وتكمن فائدة الإنترنت في كونها وسيلة للتواصل وتبادل المعلومات بين الأفراد والمؤسسات.

وتعتمِد جميع أجهزة الحاسوب المتصلة بالإنترنت بروتوكولاً (Protocol) يسمَّى بروتوكول الإنترنت (Internet Protocol - IP)، وهو يقوم بتجزيء الرسائل الإلكترونية إلى وحدات بيانات تدعى الحُزَم (packets)، كما أنه يتحكم بتوجيه البيانات (data routing) من المرسِل إلى المستقبِل.

وينضوي بروتوكول الإنترنت (Internet Protocol-IP) تحت مجموعة بروتوكولات التحكم بالإرسال/ بروتوكول الإنترنت (Transmission Control Protocol/Internet Protocol-TCP/IP) ، وهي مجموعة بروتوكولات طوَّرتها وزارة الدفاع الأمريكية؛ لإتاحة الاتصالات عبر مختلف أنواع الشبكات.

ويتكوَّن العمود الفقري للإنترنت من خطوط اتصالات تنقل البيانات بسرعة عالية، وتربط العُقَدَ وأجهزة الحاسوب المُضيفة الرئيسة (host computers) وعبر هذه الخطوط، تسري حركة البيانات بكميات كبيرة. وتُتيح الإنترنت التي تمتد حالياً عبر أكثر من ١٧٠ دولة خدماتٍ عديدة منها: البريد الإلكتروني (E-mail)، ونقل الملفات باستخدام بروتوكول

نقل الملفات (File Transfer Protocol- FTP)، وخدمة تلنت (Telnet) التي تُتيح الوصول إلى أجهزة كمبيوتر بعيدة ، فضلاً عن اللوحات الإخبارية (bulletin boards)، ومجموعات الأخبار (newsgroups)، إضافةً إلى خدمة شبكة الويب العالمية .

(World Wide Web- WWW)

http://www.itep.ae/arabic/EducationalCenter/Articles/intr-10.asp

ومن الخدمات التي تقدمها شبكة الإنترنت ما يلي:

١ـ المعلومات (information). وهي قواعد بيانات للأبحاث والمشاريع والمؤتمرات والمكتبات والمعلومات والوثائق الحكومية، والتشريعية لدول العالم، علاوة على البيانات الإحصائية والمعلومات الثقافية، والأدبية،والفنية والعلمية.

٢ـ خدمات الاتصال (communication services)؛ الصحف والمجلات الإلكترونية والإذاعة والتلفزيون.

٣ـ التعليم (E-education) مثل توفيرالمصادر التعليمية (educational) على غرار المحاضرات (lecture notes)، والدروس التفاعلية (interactive tutorials)، إضافة إلى ملخصات المناهج الدراسية في المدارس والجامعات.

٤ـ التجارة الإلكترونية (E-commerce). معلومات عن الشركات الخاصة، وعروض منتجاتها، إضافة إلى خطط البيع والترويج فيها، والمعلومات السياحية التي تُؤمن الأدلة السياحية والحجوزات الفندقية والسياحية والطيران ، إضافة إلى أسعار الأسهم (stock quotes)، وخدمات الأعمال الصغيرة، والتسوق (shopping) والتسويق (marketing) الإلكترونيين .

٥ـ الترفيه (entertainment) بأشكالٍ كثيرة مثل: الألعاب الإلكترونية والأفلام والموسيقى والرياضة، والمجلات، والألعاب، والبرامج التلفزيونية، والصفحات الشخصية، والمعارض، والموسيقى.

٦ـ التواصل الاجتماعي عبر مجموعة من الأساليب والتقنيات (تقنية البريد الإلكتروني (E-mail، وخدمات الهاتف عبر الانترنت مثل .Skype, Vonage, ViaTalk وعبر المجموعات الإخبارية، أو تقنية المحادثة والمدونات والاستجابات التفاعلية.

٧ـ منبر سياسي ودعائي للحكومات والشعوب والجماعات السياسية المعارضة والقوى المضهدة.

١ـ المصادر التفاعلية (interactive resources) من استبيانات للرأي والحوار (Chatting service) وغيرها.

٢ـ٢ـ٥ـ٥ استخدام الإنترنت في الدول العربيّة

ووفق الاحصاءات المنشورة على الموقع الإلكتروني"www.InternetWorldStats.com" فإن معدل النمو في استخدام شبكة الإنترنت في العالم ارتفع خلال فترة ست سنوات إلى ٩ر٢٠٠ ٪ ، ووصلت نسبة السكان في العالم الذين يستخدمون شبكة الإنترنت إلى ٧ر١٦٪ من مجموع السكان، بحيث زاد عدد مستخدمي الإنترنت في العالم على المليار شخص في نهاية العام ٢٠٠٦.

أما الإحصاءات حول استخدام شبكة الإنترنت في الدول العربية فتشير إلى النمو المتسارع في نسبة استخدام شبكة الإنترنت عند سكان تلك الدول. ويقدّر عدد مستخدمي الإنترنت المتكلمين باللغة العربية حوالي ٢٨ مليونا ونصف المليون، أي حوالي ٥ , ٢٪ من تعداد المستخدمين في العالم، وهي المرتبة العاشرة في العالم، بعد اللغة الإنجليزيّة ٩ , ٢٨٪ ، والصينيّة ٧ , ١٤٪ ،والإسبانيّة ٩ , ٨٪ ، واليابانيّة ٦ , ٧٪ ،والألمانيّة ٢ , ٥٪ ،والفرنسيّة ٥٪، والبرتغاليّة ٦ , ٣٪ ،والكوريّة ٣٪ ،والإيطاليّة ٧ , ٢٪. وحقق مستخدمو الإنترنت الذين يتكلمون اللغة العربية أكبر وتيرة نموّ في العالم كله في الفترة ٢٠٠٠ـ٢٠٠٧، حيث بلغت نسبتها ٨ , ٩٣١٪. كما أن حوالي ٦٠٪ من مستخدمي الإنترنت في العالم العربي موجودون في منطقة الخليج العربي، والتي تمثل حوالي ١١٪ من تعداد سكان العالم العربيّ.

وفي آذار ـ مارس ٢٠٠٧ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في كلّ دولة عربية كما يلي (بالمليون):

مصر ٥,٥ ، المغرب ٦,٤ ، السودان ٨,٢، المملكة العربية السعودية ٥٤,٢ ، الجزائر ٩٢,١ ، الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠,٣٩٧,١، سوريا ١,١ ، تونس ٩٥٣ ألفا، الكويت ٧٠٠ ألف، الأردن ٥٠٠,٦٢٩ ألف، لبنان ٦٠٠ ألف، اليمن ٣٣٠ ألفا، عُمان ٢٨٥ ألفا، فلسطين ٢٤٣ ألفا، قطر ٢١٩ ألفا، ليبيا ٢٠٥ آلاف، البحرين ١٥٥ ألفا، الصومال ٩٠ ألفا، العراق ٣٦ ألفا، موريتانيا ٢٠ ألفا، جيبوتي ١٠ آلاف. أمّا نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت بشتى أنواعها (العادية والعالية، أي عريضة النطاق) لتعداد السكان في الدولة، فهي كالتالي: الإمارات العربية المتحدة ١,٣٥٪، قطر ٦,٢٦٪، الكويت ٦,٢٥٪، البحرين ٧,٢٠ ٪، لبنان ٤,١٥٪، المغرب ١,١٥٪، الأردن ٧,١١٪، المملكة العربية السعودية ٦,١٠٪، عُمان ١٠٪، تونس ٢,٩٪، فلسطين ٩,٧٪، السودان ٦,٧٪، مصر ٩,٦٪، الجزائر ٧,٥٪، سوريا ٦,٥٪، ليبيا ٣,٣٪، جيبوتي ١,١٪، اليمن ١٪، الصومال ٧,٠٪، موريتانيا ٥,٠٪، العراق ١,٠٪.

أمّا بالنسبة للإنترنت عالي النطاق، وحسب تقرير أجري في نهاية عام ٢٠٠٦ من حيث نسبة الانتشار لتعداد السكان في كلّ دولة من دول العالم العربي، فإنّ البحرين تفوّقت بنسبة ٧٩,٥٪، تليها قطر ٥٨,٥٪ ثمّ الإمارات العربيّة المتحدة ٠٣,٥٪ والمغرب ٢٨,١٪ والكويت ١٧,١٪ والأردن ٩٨,٠٪ والمملكة العربيّة السعودية ٨٠,٠٪ وفلسطين ٦٩,٠٪ وعُمان ٥٣,٠٪ وتونس ٤٥,٠٪ ومصر ٢٨,٠٪ وموريتانيا ٠٦,٠٪ وسوريا ٠٤,٠٪ واليمن ٠١,٠٪ والسودان ٠١,٠٪.

(خلدون غسان سعيد ، البلدان العربية تجاهد لردم الهوة الرقمية مع الدول المتقدمة ـ الشرق الأوسط العدد ١٠٤٣٧ بتاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٧) .

www.almotamar.net /news /45918.htm

٢ـ٢ـ٥ـ٦ استخدام الإنترنت في الأردن :

يحتل الأردن المرتبة السادسة بين دول الشرق الأوسط في استخدامه للإنترنت، وازداد عدد مستخدميه العام ٢٠٠٦ بحوالي خمسة أضعاف ما كان عليه العام ٢٠٠٠، وفق إحصاءات العالم للإنترنت.

وقدّم مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني أول خدمة للإنترنت في الأردن لمؤسسات القطاع العام عام ١٩٩٥ ويتولى المركز عملية تسجيل أسماء النطاقات على شبكة الإنترنت، مثلما يقوم بإدارة أسماء النطاقات الأردنية وتسجيلها gov.jo, com.jo, net.jo, edu.jo, org.jo, mil.jo, .name.jo.وتكمن أهمية هذه الخدمة في إعطاء عناوين للصفحات التي تنشر على الإنترنت، والمحافظة على الملكية الفكرية وحقوق أصحاب هذه العناوين حسب المعايير العالمية. ويقوم المركز باستضافة عدد من المواقع الإلكترونية الأردنية للمؤسسات التي ترغب في نشر مواقعها من خلال خوادم المركز، وتتم عملية الاستضافة إما عن طريق نشر المواقع فقط أو من خلال نشر المواقع وإجراء التعديلات عليها كلما دعت الحاجة. (بترا من مشهور الشخانبة)

ويظهر الجدول رقم (١) تطور استخدام الإنترنت في الأردن بناء على تقرير إحصاءات استخدام الإنترنت IIU ويلاحظ اختلاف التقديرات في عام ٢٠٠٧

السنة	عدد السكان	المستخدمون	نسبة الاستخدام
٢٠٠٠	٥,٢٨٢,٥٥٨	١٢٧,٣٠٠	٪ ٢,٤
٢٠٠٢	٥,٢٨٢,٥٥٨	٤٥٧,٠٠٠	٪ ٨,٧
٢٠٠٥	٥,٢٨٢,٥٥٨	٦٠٠,٠٠٠	٪ ١١,٤
٢٠٠٧	٥,٣٧٥,٣٠٧	٧٩٦,٩٠٠	٪ ١٤,٨
٢٠٠٨	٦,١٩٨,٦٧٧	١,١٢٦,٧٠٠	٪ ١٨,٢

Jordan Internet Usage and Marketing Report Internet Usage Statistics: according to ITU.

٣ـ إمكانيات اتصالية:

٣ـ١ الاتصال التفاعلي TINTERACTIVE COMMUNICATION

يتم الاتصال التفاعلي عبر الوسائط الجديدة/ المتعددة، والذي يتسم بأنه رقمي ويستخدم وسائط متعددة وتفاعلية.

٣ـ١ـ١ـ الاتصال التفاعلي عبرالوسائط الرقمية Digital Media :

هي الوسائل الالكترونية التي تعتمد على نظام شفري رقمي ثنائي هو (١،٠) لكي تقوم بعملها.

ويقوم نظام الحوسبة بكامله على النظام الرقمي الثنائي هو (١،٠) الذي يُستخدم لتمثيل جميع البيانات العشوائية. هذا ويمكن توزيع وسائل الإعلام الرقمية كالصوت الرقمي والفيديو الرقمي أو أية وسيلة تستخدم النظام الرقمي بواسطة آلات معالجة المعلومات الرقمية. وتعدّ البيانات الرقمية المستخدمة في هذا النظام مستقلة عن طرق تحليلها، بحيث أن شيفرة رقمية مثل (١ ٠٠٠ ١٠٠ ٠) يمكن تحليلها ، وكأنها تمثل رقماً عشرياً هو (٦٥).

ويزود النظام الرقمي مستخدميه بقنوات فضائية متعددة ذات جودة عالية، وبإرشادات إلكترونية ومشاركات تفاعلية مباشرة كالتصويت أو المشاركة في تغطية مباشرة لحدث ما. بينما تتكون الإشارات التماثلية Analoge غير الرقمية عن طريق بث الأصوات والصور ضمن موجات متفاوتة متغيرة ، أما الإشارة الرقمية Digital فإنها تشغل حيزاً اقل بكثير من الإشارات التماثلية غير الرقمية، وبالتالي توفر إمكانية عرض أكثر من قناة ضمن الموجة نفسها.

٣ـ١ـ٢الوسائط المتعددة Multimedia

تسمى الوسائط المتعددة أحيانا بالوسائط المتكاملة ،وهي نسيج من النص ورسوم الجرافيك والصوت والموسيقى والرسوم المتحركة والفيديو . والوسائط المتعددة ، حسب تعريف ويكيبيديا هي :

طائفة من تطبيقات الحاسب الآلي يمكنها تخزين المعلومات بأشكال متنوعة، تتضمن النصوص والصور الساكنة والرسوم المتحركة والأصوات ، ثم عرضها بطريقة تفاعلية Interactive وفقا لمسارات المستخدم. وعلى هذا يتضح أن الوسائط المتعددة هي عبارة عن دمج بين الحاسوب والوسائل التعليمية لإنتاج بيئة تشعبية تفاعلية تحتوي على برمجيات الصوت والصورة والفيديو، وترتبط فيما بينها بشكل تشعبي من خلال الرسوميات المستخدمة في البرامج الحاسوبية . إن لنظم الوسائط المتعددة القدرة على نقل الأفكار والبحث عن المعلومات، ولذلك فإن التلفزيون والأفلام والرسم الفني والكتب والمجلات والراديو والرسوم المتحركة تدخل ضمن الوسائط المتعددة.

٣ـ٤ المصادر المفتوحة: منافذ مفتوحة للمعلومات للمصلحة العامة

يعدّ الوصول إلى المعلومات من المصالح العامة الدولية global public good ، حيث تصبح المعلومات متاحة لصالح حاجات المجتمع العلمية والتعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية . وينقسم العالم إلى من يملك ومن لا يملك ، أي إلى قسمين غير متكافئين : مجتمعات الشمال الغنية بالمعلومات، والتي تمتلك تقنياتها ، ومجتمعات الجنوب الفقيرة التي يصعب عليها حيازة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومن ثم توفير المعلومات التي تحتاجها . وهذا يستدعي ضرورة النظر لتجاوز تلك الفجوة العميقة بينهما ، خصوصا مع وجود عوائق عديدة، من بينها العامل الاقتصادي والعامل الفني ، بالإضافة الى التوتر الحاصل نتيجة حقوق الملكية الفكرية، ومشاعية المعلومات، والمركز الخاص لحقوق الملكية الفكرية والثقافية الأصيلة (Elizabeth Longworth ,2000:p.1) .

وتعدّ المصادر المفتوحة أمراً بالغ الأهمية للبشرية؛ إذ إنها تعني إتاحة المعلومات لجميع الناس للتشارك في المعرفة والانتفاع بها . أما موضوع فتح المصادر أو غلقها فهو من أكثر الموضوعات إثارة للجدل بين أنصار مدرسة المصادر المغلقة وأنصار مدرسة المصادر المفتوحة، فأنصار الأولى يدافعون عن أسرارهم المهنية ، وعن حق المبرمجين في الانتفاع مادياً من حصيلة عملهم، وأنصار الأخيرة يحتجون بأن المصادر المفتوحة ليست ضد الانتفاع المادي ، فهناك

العديد من الشركات التي حققت ربحاً، اعتماداً على العمل بالمصادر المفتوحة، على غرار شركة ريد هات Red Hat الشهيرة، التي ترى أن فكرة المصادر المفتوحة هي الانتفاع المشترك وتقاسم المعرفة. ولعل النجاح الذي لاقاه متصفح فايرفوكس يثبت أن طريقة المصادر المفتوحة ليست مجرد فكرة رومانسية ولكنها تصلح أيضا للإنتاج الجاد.

٣ـ٥ الصحافة البديلة (المدونات ـ المنتديات ـ الوكالات الإخبارية الإلكترونية)

وفرت شبكة الإنترنت صحافة مغايرة تتميز بالحرية و التنوع، والفورية في متابعة الأخبار وتغطية الحدث، ونشر الخبر وقت حدوثه، مع قدرة القراء على المشاركة بالتعليق عليه أو تكذيبه، والمناقشة العلنية بين القراء.

ووفرت المنتديات والمجموعات البريدية لمستخدمي الإنترنت فرصة لتبادل الأخبار، والنقاش والتعبير عن الآراء والتعليق على الأحداث، كما وفرت شبكة الإنترنت لمستخدميها المشاركة في بناء كيانات صحافية جديدة، مثل عمون، والنبأ، وخبرني، وأنباء سرايا، وجراسانيوز وغيرها. فالتقنيات المستخدمة لا تختلف كثيرا عن المنتديات والبريد الالكتروني، وتكلفتها قليلة إذ لا تقارن بتكاليف الصحافة المطبوعة. وعرفت الصحافة المطبوعة عالمياً أهمية الصحافة الإلكترونية وأصبح لها نسخ إلكترونية على شبكة الإنترنت، بعد أن برزت تحديات حقيقية للصحافة المطبوعة وقادت إلى إغلاق بعض الصحف والنقص في نسب توزيعها .

٣ـ٥ـ١ المدونات : صحافة شعبية بديلة

المدونة هي سجل يقوم فيه الشخص بتسجيل آرائه وأفكاره ومشاعره وملاحظاته وانتقاداته وإبداعاته، ونقل أخبار مجتمعه، والتواصل مع الآخرين عبر شبكة الإنترنت.

وبفضل المدونة أصبح بإمكان العديد من الفئات المهمشة التعبير عن آرائها، كما أن انتشارها بين الشباب يعزز من ثقافة الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر. وتساعد المدونة على التواصل والحوار والنقد وهو ما تخشاه بعض الحكومات ، إذ أصبح الإنترنت، بانتشاره الواسع وسهولة النشر به مقارنة بالدوريات المطبوعة، سبيلاً للمطالبة بمزيد من الحرية

والديموقراطية ونقد الأوضاع السياسية. كما أصبحت أداة فعالة أجاد المدونون العرب استخدامها ، سواء في التعبير عن همومهم وهموم مجتمعاتهم، بما فيها همومهم الشخصية أو العامة . فقد برزت مجموعات عديدة استخدمت هذه الوسيلة في الكشف عن المسكوت عنه في العالم العربي، مثل تناولهم لتفاصيل غير معلنة عن طبيعة الحياة بمجتمعاتهم (المدونات العربية حرية التعبير مجسدة http://www.openarab.net/ar/node/108)

أنواع المدونات

وتختلف أنواع المدونات في مضمونها؛ فهي إما شخصية وإما أدبية وإما سياسية أو فنية أو علمية أو إخبارية أو دينية إلى غير ذلك من التصنيفات، وهي سهلة الاستخدام ومجانية التسجيل، فهنالك العديد من التصاميم الجاهزة والتي يمكننا استخدامها، ويشهد العالم ثورة في استخدام المدونات، وتتم عملية انتشاره بوتيرة سريعة؛ إذ يتم إحداث ما يزيد على ١٢ ألف بلوغ يوميا؛ أي بمعدل بلوغ لكل سبع ثوان. (المدونات الشخصية العربية تقرير: علاء الدين جمعه من موقع دويتشه فيله) world.de/dw/article/0,,1681786,00.html-http://www.dw

٣ـ٥ـ٢ الصحف ووكالات الأنباء الإلكترونية :

خلال السنوات الخمس الأخيرة شهد الوطن العربي ظهور العديد من المواقع الإعلامية الإخبارية، والتي وصفت نفسها بالوكالات الإخبارية أو بالصحف أو المجلات. ويجد المتتبع لهذه المواقع الإعلامية أنها تتسم بالسمات نفسها؛ فهي تقدم الأخبار والتحليلات والمقالات، وتوفر التفاعل للقراء. ومن بينها على سبيل المثال صحيفة الديوان الكويتية الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، وديوان العرب، والمحيط (شبكة الإعلام العربية) ، والموقع العربي العملاق باب، ونجد أن هناك العديد من الوكالات الإخبارية وهي تمتلك صبغة الصحافة الشعبية، مثل المواقع الأردنية عمّون ووكالة جراسا نيوز وأنباء سرايا ، بالإضافة إلى مواقع الفضائيات العربية، مثل الجزيرة نت، والعربية نت وغيرها من المواقع الأجنبية بطبعتها

العربية، على غرار CNN والبي بي سي BBC والدوتشة فيله الألمانية وغيرها .

٤ـ تحديات ثورة تكنولوجيا الاتصال التي تواجه الوطن العربي

٤ـ١ الجانب القانوني والأخلاقي : تحديات

تأخذ التحديات في هذا الجانب أبعاداً عدة : منها البعد الأول المرتبط بحرية التعبير، والبعد الثاني مرتبط بالمضامين، والبعد الثالث مرتبط بطبيعة سوق المعلومات وانعدام الأمن المعلوماتي.

٤ـ١ـ١ البعد الأول : حرية التعبير :

رأى دينس مكويل Denis McQuail بأن المبالغة في استخدام مصطلح الحرية جعلت من الصعب منافشته بطريقة جديدة ، لكنه عدّه المبدأ الأساسي لأي نظرية للاتصال العام، ويرى أن حرية الاتصال تستدعي رؤى ومفاهيم عدة تختلف درجة وضوحها وهي :

ـ غياب الرقابة والترخيص أو أي شكل من أشكال الرقابة الحكومية(وهو مفهوم واضح جدا).

ـ الحق المتساوي للمواطنين كافة في حرية استقبال الأخبار والآراء والتعليم والثقافة (الحق في الاتصال) وهو مبدأ واضح .

ـ حرية وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات من المصادر ذات الصلة بها ،وهذا المبدأ أقل وضوحا.

ـ غياب التأثير الخفي لمالكي وسائل الإعلام أو المعلنين على اختيار الأخبار والتعبير عن الآراء، وهذا المبدأ أقل وضوحا .

ـ أن تكون سياسة كتابة الافتتاحيات فعالة وانتقادية في تقديم الأخبار والآراء، وتكون سياسة النشر ابتكارية ومستقلة فيما يخص الفن والثقافة ، وهذا المبدأ مرغوب ولكنه اختياري

. (Denis Mequail : 1995 : P246)

إن المفهوم الثاني الذي تحدث عنه مكويل، والذي يقترح (الحق في الاتصال) باعتباره مفهوما واضحا، يفرض تحديات أساسية بالنسبة لحقوق الشعوب الاتصالية وحريتها في الاختيار من حيث امتلاك الهوية القومية وخصوصيتها الثقافية ، إذ إن وسائل الاتصال في ظل القرية العالمية تقوم بتشبيك العالم اتصاليا ، ويزداد تدفق الاتصال باتجاه واحد، وهو ما يقود إلى تشظية المجتمعات ، التي تتنوع فيها الثقافات والأعراق ، بحيث يزداد توجه الشعوب نحو التمسك بقومياتها وتعزيز ثقافاتها وهوياتها الخاصة، أي إن القرية العالمية ستكون قرية كونية ذات قبائل قومية عديدة ومتنوعة .

ماذا تقدم، إذن، هذه التكنولوجيا المتطورة لحرية الإنسان ؟

يتعاظم، الآن، التفاعل الاتصالي عبر تكنولوجيا الاتصال، ممّا يسهم في نمو حرية الاتصال بين الشعوب والإعلاميين والأفراد، على الرغم من سيطرة الأنظمة وإرادتها وتشريعاتها.

وبلا شك فإن أي تطور تكنولوجي يحمل معه إيجابياته وسلبياته. فإذا تساءلنا عن التطبيقات والتضمينات للتكنولوجيا الاتصالية في مجال الحرية؛ فإنها تتمثل في الآتي :

• إن التعامل مع وسائل الإعلام، في ظل تطور تكنولوجيا الاتصال، لا يمكن أن ينفصل عن التشريعات الدستورية والقانونية في الوطن العربي، ولا ينفصل عمّا أقرته المواثيق الإقليمية والدولية مثل حقوق الملكية الفكرية والحقوق المجاورة .

• يوفر تدفق الاتصال الإعلامي للمرء حرية أكبر في اختياراته، وفي تعرضه للرسائل التي يواجهها . فقد أصبح تدفق الاتصال العالمي متاحا بحيث لم يعد المرء القادر على الاتصال أن يتابع فيض المعلومات التي تصله ، والتي يقع تحت إغوائها وتشكل ضغطا عليه، ولكن تدفق الاتصال محكوم دوماً باعتبارات عدة؛ منها المصلحة الخاصة بالدولة ورغبتها في تدفق المعلومات أو حجبها. وحينما يكون الأمر متعلقاً بالرأي العام فكثيراً ما تلجأ الدول إلى التعتيم والتضليل الإعلامي كما حدث في غزو العراق، وكما حدث في الغزو الإسرائيلي لغزة

سنة ٢٠٠٩ وهو ما يشكل أحد التحديات الأخلاقية في الاتصال حينما تلجأ بعض الدول إلى تزييف الحقائق وحجبها ومنع وصول الإعلاميين إليها .

وقد رأى روبرت فيسك في مقال له بصحيفة إندبندنت بتاريخ ٥-٢-٢٠٠٩ ، أن التعتيم الإعلامي على ما يحدث في غزة بمنع المراسلين الأجانب من نقل ما يحدث، لن يفلح. وقال فيسك أيضا إن لجوء الإسرائيليين للأسلوب السوفياتي القديم لحجب العالم عن الحرب - كما حدث في الحرب الأفغانية عام ١٩٨٠ - قد لا يكون مفاجئا، لكن النتيجة هي أن الأصوات الفلسطينية أصبحت الآن تهيمن على الموجات الهوائية. وأضاف: أصبح الرجال والنساء المعرضون للهجمات الجوية والمدفعية الإسرائيلية يروون قصصهم بأنفسهم على التلفزيون والإذاعة وفي الصحف، بعيداً عن «التوازن» المصطنع الذي تفرضه الكثير من الصحافة التلفزيونية على النقل المباشر للأخبار. وقد يصبح هذا الأمر نوعا جديدا من التغطية، أي أن تترك المشاركين يروون قصصهم بأنفسهم.(إندبندنت ٥/ ٢/ ٢٠٠٩)

٤-١-٢ البعد الثاني : المضمون

ونعني بها المضامين التي تبثها الفضائيات والإنترنت، ودرجة الحرية المسموحة لبث مضامينها، والتي قد يكون بعضها مشبعاً بالإباحية والاستغلال الجنسي والشذوذ الجنسي والعنف والقيم السلبية .... إلخ، وهي مضامين تهدد قيم المجتمع.

٤-١-٣ البعد الثالث : طبيعة سوق المعلومات وانعدام الأمن المعلوماتي :

يتسم سوق المعلومات بعدم الإنصاف جراء السيطرة على سوق المعلومات العالمي، وعدم التوازن في تكنولوجيا الاتصال، وتدفق الاتصال بين دول الشمال والجنوب باتجاه واحد، مما يقود إلى ظلم للمجتمعات الفقيرة. وتشكل قضايا الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان قيما إنسانية مطلقة ثابتة لدى شعوب العالم ، ويسبب عدم ثبات هذه القيم لأنظمة الحكم العربية ودول العالم الثالث، بشكل عام، تحدياً رئيسياً، مما يجعل مبدأ حرية الإعلام وحرية القول والتعبير محكوماً بمصالح الأنظمة وإرادتها.

٤ـ١ـ٣ـ١ مستقبل التحكم بالإنترنت في ظل الهيمنة الاتصالية والاحتكار :

تنفرد الولايات المتحدة بالإشراف على أنظمة الإنترنت الرقمية ومراقبتها والتحكم بأنظمة شبكة الإنترنت، وأكدت عزمها على متابعة مراقبة الشركات وأنظمة الاتصالات العالمية الرقمية التابعة لها، من خلال مؤسسة الإنترنت للنطاقات والأرقام ICANN ، ومقرها ولاية كاليفورنيا الأمريكية، وتتبع وزارة التجارة الأمريكية، وهي التي تحتكر عمليات التحكم والإشراف على نطاقات المواقع الإلكترونية في مختلف دول العالم ، فضلاً عن أنظمة الاتصال العالمية المرتبطة بها. وتتمتع الولايات المتحدة وحكومتها بـ«إدارة مفوضة» حول عمليات التحكم على الويب، إلا أنها كذلك صاحبة القرار النهائي على كامل القرارات المتعلقة بشأن شبكات الاتصال الرقمية في العالم.

وكثّفت دول أوروبية وآسيوية عديدة، على رأسها دول الاتحاد الأوروبي والصين وإيران وكوبا، مطالبها الاحتجاجية لإيجاد قاعدة مشتركة، وتحكم دولي متعدد الأطراف لتسمية أسماء ونطاقات (Domains) المواقع الإلكترونية تتفق ومعايير الدول المذكورة، دون تدخلات مباشرة داخل إطار عالمي منسق. ونادت بإيجاد إطار جديد من اتحاد المؤسسات الرقمية من جهة، وبين الحكومات المختلفة ومشاركة القطاع الخاص من جهة أخرى، للإشراف على عمليات التحكم بأنظمة الويب.

وكانت الأمم المتحدة قد أوصت قبيل انعقاد مؤتمر مجتمع المعلومات سنة ٢٠٠٥ بتونس ـ الذي انعقد تحت إشرافها ـ في تقرير شمل مجموعة اختيارات متوازنة حول آلية مراقبة شبكات الإنترنت وآلية عملها، وهي:

١. إيجاد إطار إنترنت عالمي يسمح بإنهاء تفرد الولايات المتحدة المباشر بشبكة الإنترنت.

٢. زيادة انخراط اللجان الاستشارية للمؤسسة الرقمية العالمية ICANN في عملية التحكم والإشراف بطريقة تكفل هامش حرية أكثر.

٣. إيجاد أقاليم منفصلة لأنظمة نطاقات الويب، ومناقشة أي تغييرات محتملة على هذا الصعيد.

٤. تحويل اهتمام المؤسسة العالمية ICANN لتكون بمثابة المراقب التقني والعالمي، بعيداً عن سياسات الولايات المتحدة.

ولكسر الاحتكار الأمريكي، أنشأت المفوضية الأوروبية عام ٢٠٠٦ نطاقا لتسجيل أسماء المواقع والعناوين الالكترونية على شبكة الإنترنت كخدمة أوروبية مشتركة، بحيث يمكن للشركات والمؤسسات الأوروبية والأفراد الاشتراك فيها من خلال تسجيل مواقعهم. وينظر إلى هذه الخطوة كوسيلة للتحرر من التبعية وكبداية لكسر السيطرة الأمريكية على الشبكة العنكبوتية. وتحمل الخدمة الجديدة الأحرف المختصرة لاسم الاتحاد الأوروبي، بحيث سيكون اسم النطاق الأوروبي الجديد Dot-eu. ومن الآن فصاعدا فإنه بإمكان الشركات والمؤسسات الأوروبية والأفراد تسجيل مواقعهم على نطاق Dot-eu بدلا من نطاق Dot-com العالمي الشهير مثلا، أو للنطاقات الوطنية الخاصة بكل دولة. (عبده جميل المخلافي، **نطاق أوروبي للإنترنت يكسر الاحتكار الأمريكي للشبكة العنكبوتية 07.04.2006**)

٤ـ١ـ٣ـ٢ انعدام الأمن السيبراني/ الأمن الإلكتروني:

يرى جوزيف ناي Joseph S.Nye أن التهديدات السيبرانية والحروب السيبرانية المحتملة توضح لنا نقاط الضعف المتزايدة وانفلات الزمام في المجتمعات الحديثة. ففي عالم اليوم المتشابك المترابط قد تكون الهجمات السيبرانية مجهولة المصدر على البنية الأساسية غير الحكومية شديدة التدمير. على سبيل المثال، يعتقد بعض الخبراء أن شبكة الطاقة الكهربية الوطنية قد تكون عُـرضة للخطر بشكل خاص. ومن المعتقد أن أنظمة التحكم التي تستخدمها شركات الطاقة الكهربية عُـرضة للهجمات، وهي الهجمات التي قد تؤدي إلى إظلام المدن والمناطق لأيام أو أسابيع. كما قد تتدخل الهجمات السيبرانية في عمل الأسواق المالية فتتسبب بخسائر اقتصادية هائلة بإغلاق المواقع التجارية على شبكة الإنترنت.

ولقد وصف كير، نائب مدير الاستخبارات لدى الولايات المتحدة، ما أطلق عليه «الهجمات على سلسلة الإمداد»، حيث لا يكتفي المخترقون بسرقة المعلومات الخاصة

بالملكية، بل إنهم يذهبون إلى ما هو أبعد من هذا فيزرعون معلومات وبيانات خاطئة وبرامج مزيفة داخل أجهزة وبرمجيات نظم الاتصالات ـ وهي أحصنة طروادة التي يمكن استخدامها لإسقاط أنظمة الحاسب الآلي. ولسوف تصبح كل الحكومات عُرضة لنوع جديد من التهديد الذي سيكون التصدي له في غاية الصعوبة. (جوزيف س. ناي ـ بروجيكت سنديكيت، ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٦ قضايا وأحداث www.project-syndicate.org)

ويتمثل انعدام الأمن السيبراني/ الإلكتروني في ظاهرة اختراق الحاسب الشخصي، واختراق المواقع الرسمية والمؤسساتية التي تتم لعدة أهداف من بينها:

أولاً : غزو الخصوصية من قبل الفضوليين، ورغبة في حب الاستطلاع بالحصول على معلومات عن الأفراد من دون علمهم أو رغبتهم ، ويرتبط هذا الأمر بالاعتداء على خصوصية الأفراد وحرياتهم الشخصية .

ثانياً : القرصنة وسرقة البيانات: التي تتيح المجال للمخترقين Hackers الدخول إلى المواقع الإلكترونية والعبث بها للقيام بعمليات تزييف وسطو إلكتروني، كما يحصل في الدخول إلى حسابات المصارف وتهديد أمن المؤسسات، ومهاجمة المواقع بالفيروسات التي تقود أحيانا إلى تدمير البيانات وأجهزة الحاسوب .

وكشفت دراسة أصدرتها شركة مكافي عام ٢٠٠٩ أن الشركات عرضة لخطر خسارة أكثر من ١ تريليون دولار من فقدان أو سرقة البيانات وجرائم الويب الأخرى. وكانت شركة مكافي قد أصدرت استبيانًا بعد اكتشاف الزيادة الرهيبة للبرامج الخبيثة العام الماضي، حيث زادت البرامج الخبيثة بنسبة ٤٠٠٪ عام ٢٠٠٨. وقد تم تصميم هذه البرامج لسرقة البيانات والهويات والأموال. وفي العديد من الحالات كانت الطريقة والآلية مثيرة جدًا للقلق.

كذلك تعرضت الحكومة البريطانية بشكل متكرر للإحراج بسبب فقدان البيانات، مثلما

حدث مع مصلحة الضرائب وإدارة الإيرادات والجمارك، عندما فقدت بيانات تخص ٢٥ مليون شخص، مما عرضهم لخطر سرقة الهوية والعمليات الاحتيالية.(٣١-١-٢٠٠٩ موقع البوابة العربية للأخبار التقنية)

ثالثاً: الإيقاع بالضحايا عبر الهندسة الاجتماعية في الإنترنت

قالت تريند مايكرو، Trend Micro ،الشركة الرائدة عالمياً في أمن محتويات الإنترنت، إن المجرمين الافتراضيين لا يلجأون لاستخدام تقنيات حديثة لنشر الجريمة الافتراضية فقط، بل إنهم يقومون بإعادة اختراع صيغ من الهندسة الاجتماعية ليوقعوا في شراكهم كلاً من المستهلكين والشركات على حد سواء.

ومع أن بعض خطط الهندسة الاجتماعية، مثل خطة التصيد النيجيرية للاحتيال، وخطة السجين الأسباني، هي من الخطط المعروفة منذ حوالي عقد من الزمن، يواصل المجرمون الافتراضيون تحديث هاتين الوسيلتين للاحتيال في أي مناسبة تلائم استخدامهما.

فعلى سبيل المثال، أصبحت الأدوات والتقنيات المستخدمة لإنشاء الطبيعة التفاعلية الموجودة في مواقع الشبكات الاجتماعية، لغماً أرضياً بالنسبة للجريمة الافتراضية. ففي مارس/ آذار الماضي، اكتشفت تريند مايكرو أكثر من ٤٠٠ أداة تصيد صممت لإنشاء مواقع للتصيد، مستهدفة مواقع كل من Web ٢,٠ (أي مواقع الشبكات الاجتماعية، ومشاركة الفيديو، ومواقع الصوت على الإنترنت)، ومزودي خدمات البريد الإلكتروني المجاني، ومواقع لبنوك، ومواقع مشهورة للتجارة الإلكترونية.

وبموجب الأبحاث التي أجريت والملاحظات التي تم تدوينها حول الهجمات التي وقعت منذ بداية هذا العام، يتوقع باحثو تريند مايكرو حدوث الأنماط التالية خلال الأشهر الستة المقبلة:

- ستبقى الهندسة الاجتماعية أسلوباً مهماً للهجمات، مع تطور حيل أكثر تعقيداً. وتتوقع تريند مايكرو أن يستغل المجرمون الافتراضيون المناسبات الماضية والقادمة مثل دورة

الألعاب الأولمبية، وموسم افتتاح المدارس، والانتخابات الرئاسية الأمريكية، وموسم العطلات في ديسمبر.

• سيواصل المجرمون الافتراضيون استهداف نقاط الضعف المكتشفة حديثاً في البرمجيات والتطبيقات مثل QuickTIme، وRealPlayer، وAdobe Flash، وغيرها.

• ستواصل برمجيات الجريمة الافتراضية، التي تعتمد على الأساليب والتقنيات القديمة مثل dialers وkeyloggers، انخفاض أعدادها. كما ستقل أعداد تهديدات البرمجيات الرمادية، مثل برمجيات التعقب trackware وbrowser hijackers،إذ إنها لا تستطيع العمل في هذا العصر الذي تنتشر فيه التقنيات الحديثة. (أريبيان بزنس/http://www.da-it.com/news/182/15 (Sep 14,2008

• رابعاً :استغلال الإنترنت في الحروب الإلكترونية :

أصبحت هناك ساحة جديدة عبر الإنترنت للحروب العالمية تستخدم البرامج التي تبث الدعاية أو تؤثر على أنظمة الحاسوب، مما يشل حركة الحياة في المجتمعات المستهدفة؛ ولذلك نجد أن هناك ثلاثة أنماط من استغلال الإنترنت واختراقه للمجابهات بين الأمم والشعوب والأفراد، وأول هذه الأنماط هو :

أ ـ الحروب الإلكترونية بـ التجسس الإلكتروني جـ ـ مناصرة قضايا الصراع بين الشعوب د ـ دعم بعض الجماعات والتنظيمات التي تجابه قمع الأنظمة أو تدافع عن قضايا فكرية أو قومية أو عرقية أو طائفية .

أ ـ الحرب الإلكترونية :

يرى جمال محمد غيطاس في مقالة بعنوان: الحرب الإلكترونية إلى أين؟ أن ثورة المعلومات وشبكاتها الآلية العملاقة، وما ترتبط به من تكنولوجيات متطوِّرة ذات مستوى رفيع، تمنح الفرصة لمن يملكها بأن تكون له السيطرة العليا والسيادة والتفوق الحاسم في ميادين الحروب.

ويرى أن الأسلحة الجديدة في ميادين الحروب ستكون عبارة عن غارات وقنابل إلكترونية، فقد بدأ خبراء ومسئولون يقررون أن هجوماً إلكترونياً شنّته أمريكا خلال غارات حلف الأطلنطي في ربيع ١٩٩٩ أثناء حرب كوسوفا وقع على نظم كمبيوتر الصرب اليوغسلافي في أول ممارسة مباشرة لحرب إلكترونية!.

وأدّى الهجوم إلى توقّف الشبكة الرئيسية في يوغسلافيا، فتوقّفت فيها نظم الحاسوب الخاصة بالدفاع الجوي، مما قاد إلى بثّ رسائل للخداع وتضليل قوات الصرب.

ومن الأهداف السهلة التي في متناول أي هجوم إلكتروني أُسس البنية التحتية المدنية، مثل شبكات التليفونات العامة ومرافق إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز، وموارد المياه، وخدمات الطوارئ، والنظم المالية والسكك الحديدية والمطارات، مما يشل إمكانيات أي جيش وسحق معنوياته. وأما عن دعم المجتمع المدني لجيشه فسوف ينهار إلى الحضيض مع الفوضى التي ستصيب المدن في الصميم.

ب ـ التجسس الإلكتروني :

وهو الذي تقوم من خلاله الدول والشركات المتنافسة والمتصارعة باستغلال الثغرات الكامنة في أنظمة التشغيل التي ينتجها المبرمجون للتجسس على رزم الشبكات والبريد الإلكتروني، التي تعتمد عليها هذه الأجهزة لتبادل البيانات المختلفة ، ومن ضمنها البيانات المتعلقة بالإرسال والاستقبال ، بالإضافة إلى المعلومات التي قد تتضمن كلمات مرور ، أو بيانات سرية ، وكذلك التجسس على رسائل البريد الالكتروني. (فادي سالم : كيف يخترقون حاسوبك الشخصي ؟ وما هو الحل ؟ الصادر في/ مجلة بي سي ـ مارس ٢٠٠١م)

ج ـ الاختراق لمناصرة قضايا الصراع القائم بين الشعوب :

يرتبط توظيف الاختراق لخدمة الصراع القائم بين الشعوب ، كما هو حاصل الآن في الحرب الإلكترونية بين المواقع الإسرائيلية والمواقع العربية والإسلامية المناصرة للانتفاضة الفلسطينية. وكلنا شاهد كيف تم تغطية جرائم العدو الصهيوني في غزة عبر الفضائيات

والإنترنت، مما خلق حالة تعاطف، وتضامناً عربياً وكونياً.

وجاء في جريدة القدس بتاريخ ٩/ ١/ ٢٠٠٩ بأنه استطاع متسللون الكترونيون (هاكرز) مسلمون اختراق مواقع إسرائيلية معروفة وتغيير ما يعرض فيها؛ لتعكس مشاهدة ما يحدث من اعتداءات على مدينة غزة وسكانها. وتعرضت العديد من صفحات الإنترنت إلى هجمات انتقامية من مجموعات يعتقد أنها تعمل في لبنان والمغرب وإيران وتركيا.

وقد استهدفت هذه المجموعات أيضا مواقع العديد من الصحف الإسرائيلية (مثل صحيفة «معاريف»، و«يديعوت أحرونوت» باللغة الإنجليزية)، وعرضت صورا لقتلى الفلسطينيين بعد تعرضهم لعمليات القصف الإسرائيلي، بالإضافة إلى صور لعمليات التعذيب التي تعرض لها المعتقلون العراقيون في السجون الأميركية. وأعلنت الإذاعة الإسرائيلية أن موقع مصرف «ديسكونت» الإسرائيلي قد تعرض للاختراق أيضا، بالإضافة إلى ذكر الإذاعة أن عناصر من حركة «حماس» استطاعوا اختراق موجة إذاعة الجيش الإسرائيلي قبل ٣ أيام **http://web.alquds.com/node/127651** .

د ـ دعم بعض الجماعات المنشقة والتنظيمات الإرهابية في عصر العولمة والمعلومات :

تشكل الإنترنت وسيلة مهمة في التعريف بطرق التدريب على العمليات القتالية . ولقد أضحت الإنترنت جزءا مهما وعنصرا فاعلا فيما قد يطلق عليه «بالإرهاب الرقمي» في ظل عصر العولمة والمعلوماتية. ويقول جيرهارد شندلر من قسم مكافحة الإرهاب في وزارة الداخلية الألمانية: (لقد أضحى الإرهابيون في عصر العولمة لا يتسمون «بالصورة النمطية»التي قد ترتسم لهم عند تخيل المرء لشخص كهذا، بل أصبحوا «يمتلكون درجة عالية من التقنية»، ... أصبح أمرا اعتياديا أن ترى الإرهابي غير متسلح ببندقية، بل بجهاز حاسوب متنقل، الأمر الذي يجعل من الإنترنت «أداة رئيسة» في النشاط الإرهابي الدولي. لقد أضحى استخدام الإنترنت في الإرهاب ليس مقتصرا على التواصل بين الخلايا الإرهابية وشن الحرب النفسية، بل أيضا على عملية التجنيد والتدريب على كيفية استخدام الأسلحة

وتصنيع المتفجرات). http://www.dw-world.de/dw/article/0,,2203088,00.html

٤ـ١ـ ٣ـ٤ ـ ٢ حرية الاتصال والرقابة على الفضائيات والإنترنت

في ظل وجود الإنترنت والفضائيات، أصبحت الرقابة على المعلومات والأخبار أكثر صعوبة من ذي قبل على أولئك الذين يريدون حجب الحقيقة ، أو لا يرغبون في سماع الرأي الآخر.

لقد أصبحت الفضائيات مجالاً مفتوحاً للتعبير عن الآراء المختلفة، وهي في حد ذاتها محطات تقدم رؤى مختلفة مرتبطة برأي مالكيها، وقد قامت الدول العربية في سبيل السيطرة على الفضائيات بإصدار وثيقة تنظيم عمل للفضائيات في فبراير ٢٠٠٨، ولاقت اعتراضاً من الفضائيات والمهتمين بحرية الرأي، واعتبرت هذه الوثيقة بأنها إسكات للفضائيات المستقلة وأدائها (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان)، ولعل من أحدث طرق التعبير الشخصية المدونات BLOGS في الإنترنت.

والمدونة كما سبق وأشرنا صفحة شخصية على موقع ما تتيح لكل فرد أن يكتب ما يريد، يعبر فيها عن أفكاره ومشاعره وخواطره وآرائه وإبداعاته، وتعليقاته النقدية للأخبار والأشخاص والأحداث ، وتدرج فيها كذلك الصور وملفات الصوت ولقطات الفيديو.

ويحمل التقرير الذي أصدرته الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان عن حرية استخدام الإنترنت في العالم العربي، عنوان «خصم عنيد: الإنترنت والحكومات العربية»، ويقدم صورة قاتمة للغاية لتعامل السلطات العربية مع حرية الإبحار في الشبكة العنكبوتية، والتضييق على الناشطين في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان، إذ جاء فيه :

إن مئات المواقع يتم حجبها عن المستخدمين العرب بمبررات عديدة، ليس من بينها أي قرارات قضائية تعطي الحق للحكومات العربية في هذا الحجب، وفي المقابل فهناك آلاف أخرى من المواقع التي تظهر للنور ، يتضمن الكثير منها الموضوعات نفسها التي تضمنتها المواقع المحجوبة، وهذا ما يجعل الحكومات العربية ناجحة فقط في إظهار عدائها لحرية التعبير وحق تداول المعلومات.

وتضمن التقرير معلومات عن السياسات التي تتبعها ثماني عشرة دولة عربية ، للتعامل مع الإنترنت، وهي السياسات التي تشبه تكتيكات التعامل مع عدو أو خصم ، وأجمعت أغلب الحكومات العربية على محاربته، لكنه يتعافى بعد حجب أي موقع أو حبس ناشط، ليرد الصاع صاعين، عبر نشأة مواقع جديدة أو كسب مناصرين جدد لحرية التعبير على الإنترنت.

واحتجت منظمة مراسلون بلا حدود في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٨ على الرقابة التي تطال أشكال التواصل الجديدة (الصور المرسلة عبر الأجهزة الجوّالة، ومواقع تبادل التسجيلات عبر الإنترنت، والشبكات الاجتماعية، إلخ). **١٣/ ٢/ ٢٠٠٨ مراسلون بلا حدود التقرير السنوي للعام ٢٠٠٨.**

إن حرية تدفق الاتصال عبر الإنترنت ، لن تبقى مفتوحة كما هي الآن، حيث إن ظواهر الاختراقية والانفلات غير المسئول في بعض المواقع سوف تجعل من عملية فرض الرقابة والسيطرة على المعلومات أمرا مقبولا عند البعض، ولذا فإن دور المغربل GATE KEEPER يفرض لوناً خاصاً على المعلومات التي تصل إلى المتلقي.

حرية الاتصال والمدونات الشخصية

مع انتشار الإنترنت في البلاد العربية، بدأ كثير من المواطنين باستخدام الشبكة كموقع للتعبير عن آرائهم وطموحاتهم السياسية.

وتعد المدونات الشخصية المعروفة باسم «ويبلوغز» شوكة في حلق حكومات الشرق الأوسط وكثير من حكومات الدول غير الديمقراطية، فرغم السجن والتعذيب غير أنه من الصعب التصدي للأفواه الناطقة عبر الانترنت. ففي المملكة العربية السعودية أجبر صاحب مدونة المطوع (Muttawa) على وقف كتاباته التي تنتقد تصرفات الحكومة السعودية، وكذلك تصرفات المطاوعة .

ويتوجه مواطنو البلاد ذات الصحافة محدودة الحرية غالبا إلى الإنترنت للتعبير عن آرائهم، إلا أن المشكلة في هذه البلاد تكمن في ارتفاع تكاليف استخدام الإنترنت بالنسبة للمواطن العادي. ومن جانب آخر فإن تصميم الويبلوغز أصبح أمراً سهلاً ولا يمكن التحكم بمحتواها أو باتساع انتشارها، لذلك أصبح الأمر صعبا على الحكومات لاحتوائها أو السيطرة عليها. وملاحقة المدونات لا يقتصر على بلد عربي واحد .

وعلى الرغم من كل إجراءات الرقابة على الويبلوغز والإنترنت غير أنه من الصعب التحكم في الكم الهائل من المدونات التي بدأت تنتشر في الآونة الأخيرة في البلاد العربية والإسلامية. وعادة تكتشف الحكومات والسلطات العليا في هذه البلاد الويبلوغز في فترة متأخرة، وذلك لكثرة كتابها وسرعة تقنيتها العالية.. زاهي علاوي ال «ويبلوغز» شوكة في حلق حكومات الدول العربية من موقع دويتشه فيله **http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1652243,00.html**

٤ـ٢ الجانب الإداري والاقتصادي

٤ـ٢ـ١ الحكومة الإليكترونية (E-government):

هو نظام إداري حديث تتبناه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والإنترنت لتسهيل الاجراءات وتوفيرها للناس، وذلك بربط مؤسساتها بعضها ببعض، وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عموماً، ووضع المعلومة في متناول الأفراد، وذلك لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة وتهدف للارتقاء بجودة الأداء لتقديم معلومات الحكومة وخدماتها للمواطنين.

وتعرف الأمم المتحدة الحكومة الالكترونية بأنها «استخدام الإنترنت والشبكة العالمية العريضة»، وتعرف منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي (OECD) الحكومة الإلكترونية بأنها: «استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصاً الإنترنت للوصول إلى حكومات أفضل».

وأما في مجال تقديم الخدمات الإلكترونية، تستطيع الوسائل المتعددة للمعرفة إعطاء الكثير من الفعالية عن طريقة شرح الخدمات والبحث عنها والوصول إليها، ومن الممكن أن يتم تقديم الخدمات معرفياً كالتالي:

- معرفة طبيعة الإجراءات المرتبطة بالخدمة، وفائدتها وأهدافها.
- من هو المسؤول عن تقديم هذه الخدمة والوقت اللازم للحصول عليها.
- موقع تقديم الخدمات الالكترونية والوثائق المطلوبة من المواطن.
- معرفة الرسوم الواجبة على المواطن لتقديم هذه الخدمات إليه. .(من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة)

٤ـ٢ـ٢ الجانب الاقتصادي

يسهل المستوى الاقتصادي أو يعيق الحصول على الاتصال بأعلى تقنياته ، وبناء على هذا المستوى يمكن الحصول على أكبر حجم من المعلومات، وعلى نوعية متميزة توائم الحاجة والطلب ، ويشير الواقع الحالي، في معظم البلدان العربية، إلى زيادة الهوة بين من يملك ومن لا يملك، في ظل تراجع النمو الاقتصادي وتزايد الديون وعدد السكان، وعدم القدرة على المنافسة في ظل العولمة وحرية التجارة. ويقوم البعد الاقتصادي بمجموعة ضغوط وتأثيرات مباشرة وغير مباشرة على المجتمع ومؤسساته ؛ مثل التأثيرات المرتبطة بالتجارة الدولية والإلكترونية والإعلان، وتوفر الإمكانات المالية القدرة على تطوير الأداء الإعلامي واستمراريته ، كما تتطلب ظروف الاتصال الدولي ومنافساته إمكانيات مادية لتحقيق التنافسية ؛خصوصا الاتصال عبر المحطات الفضائية والإنترنت والإذاعات الدولية.

وتسهم وسائل الإعلام الفضائية، من خلال حرصها على الإعلان والحصول على المزيد منه، بتثبيت واقع يقول: «إن البضائع المعلن عنها للمستهلك لا تنفصل عن سعادته!»، وهذا يعني أن إعلانات الفضائيات تقوم بترسيخ الروح الاستهلاكية عند الأفراد؛ بل إن الروح الاستهلاكية أصبحت تتحول إلى نوع من الاستلاب، كما يقرر (ماركوز)، ذلك أن

«الناس يتعرفون على أنفسهم في بضائعهم، ويجدون جوهر روحهم في سياراتهم وجهازهم التلفزيوني الدقيق الاستقبال، وفي بيتهم الأنيق وأدوات طبخهم الحديثة»، خصوصاً وأن المؤسسات الإعلامية البرمجية تبحث عن الإعلان وتنظر إلى الجمهور بوصفهم زبائن مربحين. ولتحقيق ذلك فإن سعيه الدائب نحو السيطرة على هذا الجمهور، لا يقابله تحمل مسئولية واعية وحقيقية نحو المجتمع.

٤ـ٢ـ٢ـ١ التجارة الدولية الإلكترونية

التجارة الإلكترونية هي نظام يُتيح، عبر الإنترنت، حركات بيع السِلع وشرائها، والخدمات والمعلومات، كما يُتيح أيضا الحركات الإلكترونية التي تدعم توليد العوائد، مثل عمليات تعزيز الطلب على تلك السِلع والخدمات والمعلومات، حيث إن التجارة الإلكترونية تُتيح عبر الإنترنت عمليات دعم المبيعات وخدمة العملاء. ويمكن تشبيه التجارة الإلكترونية بسوق إلكتروني يتواصل فيه البائعون (موردون، أو شركات، أو محلات) والوسطاء (السماسرة) والمشترون، وتُقدَّم فيه المنتجات والخدمات في صيغة افتراضية أو رقمية، كما يُدفَع ثمنها بالنقود الإلكترونية. http://www.itep.ae/arabic/EducationalCenter/Articles/ ecomer_01.asp

ويُمكن تقسيم نشاطات التجارة الإلكترونية إلى قسمين رئيسين هما:

١. تجارة إلكترونية من الشركات إلى المستهلك والأفراد (Business-to-Consumer)، ويُشار إليها اختصارا بالمصطلح B2C، وهي تمثِّل التبادل التجاري بين الشركات من جهة، والمستهلكين من جهة أخرى.

٢. تجارة إلكترونية من الشركات إلى الشركات (Business-to-Business) ، ويُشار إليها اختصارا بالرمز B2C ؛ وهي تمثِّل التبادل التجاري الإلكتروني بين شركة وأخرى.

٤ـ٢ـ٢ـ ٢ سوق البرمجة الدولية/ تحديات سوق البرمجة العربية

ما زالت تبعية الوطن العربي قائمة بشكل كبير على البرمجيات الأجنبية، ويكاد لا يذكر

مدى إسهامنا العربي في هذا المجال .

ويرى خلدون غسان سعيد أن نوعيّة المحتوى العربي في الإنترنت تعدّ مشكلة ، حيث تقوم معظم المواقع العربية للمعلومات والأخبار بنشر المعلومات نفسها، نظرا لأنّ أغلبها يقوم بترجمة المعلومات من مصادر عالمية، أو نقلها عن هيئات الأنباء العربية. كما أنّ الكثير من محتوى الجرائد والمجلات الإلكترونيّة يماثل المحتوى الموجود في النسخ الورقية، ولا يتمّ إضافة عناصر التفاعل مع المستخدمين أو إضافة أيّ صور أو عروض فيديو إلى المواقع.
(خلدون غسان سعيد ، البلدان العربية تجاهد لردم الهوة الرقمية مع الدول المتقدمة ، الشرق الأوسط العدد ١٠٤٣٧ بتاريخ ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٧) www.almotamar.net/news/45918.htm

٤ـ٢ـ٢ـ٣ الاختلاس عبر الإنترنت

كتب تيم ويبر- محرر شؤون الأعمال لبي بي سي ويبسايت : (حذر خبراء في المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في دافوس من ازدياد خطر جرائم الحواسيب، ودعوا الى إنشاء نظام جديد لمواجهة العصابات المنظمة لجرائم الحواسيب .

وقد بلغت تكاليف عمليات الاختلاس من خلال الإنترنت تريليون دولار في السنة.

وحذر الخبراء من أن انتشار جرائم الإنترنت يهدد اقتصاد الدول بسبب تغلغل الشبكة العنكبوتية في عصب النظام الاقتصادي، وقد شهد عام ٢٠٠٨ عددا أكبر من جرائم الحواسيب مما شهده العالم في السنوات الخمس التي سبقتها مجتمعة.

وقد ناقش مسؤولون من مصممي برمجيات الإنترنت في المنتدى الأخطار المحدقة بالشبكة، وحددوا مجموعة من تلك الأخطار، من بينها الجرائم التقليدية كالاحتيال وسرقة الهوية وبيانات بطاقات الإئتمان.

ويستخدم مجرمو الإنترنت، الذين يعملون في فرق متخصصة، الفيروسات للسيطرة على الحواسيب، ويقومون بربط الآلاف منها في شبكة تدعى «بوتنت» تستخدم لشن هجمات منسقة.

وتطرق الخبراء أيضا إلى جرائم الحواسيب ذات الطابع السياسي، وأعطوا مثالا عليها الخلاف الذي حصل بين استونيا وروسيا وانتهى بأن قطعت الأخيرة خدمة الإنترنت عن الأولى، فشلّت نظامها البنكي وشبكات الكهرباء، وتكرر ذلك في خلاف روسيا مع جورجيا العام الماضي.

(تيم ويبر- محرر شؤون الأعمال لبي بي سي ويبسايت دافوس BBCArabic.com منشور ٢/ ٢/ ٢٠٠٩ http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/hi/arabic/sci_tech/newsid_7864000/7864857.stm)

٤-٣ الجانب الاجتماعي والثقافي

بات التطور التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصال يدعو إلى الخشية من سطوتها وتأثيرها على المجتمعات لتشكيل نمط موحد ومشترك بين شعوب العالم.

وهنا يبدو لكل معنيّ بالثقافة الوطنية/ القومية وجاهة التساؤل حول الخطر الجارف مما يسميه البعض بالاستعمار الثقافي أو الإمبريالية الثقافية أو الاستعمار الإلكتروني ، ولا شك في أن المخاوف في مثل هذا الحال تبدو مبررة، وخصوصاً إذا علمنا أن ما تعرضه التلفزيونات العربية بل والمحطات العربية التي تبث بالإنجليزية والمحطات الأجنبية، التي تستهدف الجمهور العربي، مثل الحرّة وBBC والفرنسية والروسية والألمانية والصينية ، كذلك يكاد يطغى عليه الإنتاج الغربي وتحديداً الأمريكي. بالإضافة إلى هيمنة الشبكات الأمريكية الكبرى مثل: ABC وNBC وCBS وCNN، وإنتاج هوليود السينمائي والتلفزيوني وهيمنتها، ووكالات الأنباء في مجال إنتاج السوق الإعلامي لا تحتاج إلى إيضاح. ناهيك عما يتوفر الآن من معلومات ومواقع أجنبية أو أجنبية باللغة العربية على شبكة الإنترنت .

لقد طرح مارشال مكلوهان Marshall Mcluhan مقولته حول القرية العالمية The Global Village في كتابه The Gutenberg Galaxy، حيث اعتبر أن الاكتشافات الكهرومغناطيسية قد جعلت المجتمع البشري يعيش في جو يمكن أن نسميه بالقرية العالمية. فالكرة الأرضية،

أضحت من ناحية : مجتمع تعلّم، ومن ناحية أخرى فإنها، من حيث تشابك علاقاتها المتداخلة، أصبحت في ليلة وضحاها قرية صغيرة ؛ إذ أضحت الرابطة البشرية القائمة فيها على وسائل الاتصال البطيئة ، ليست غير ذات صلة أو قديمة فحسب ، بل غدت تهديداً للوجود المستمر وللقدسية.

إن تعبير «القرية الكونية الصغيرة» الذي استخدمه مكلوهان هو تعبير واقعي إلى حد ما في ما يخص الإمكانات الجمة المتاحة لتدفق الاتصال الدولي عبر الإنترنت والفضائيات. وهذا يعني انفتاحا وتفاعلا عالميا متزايدا بين الحضارات الإنسانية ، حسب ما يراه منظرو الاتصال . إلا أن المقدرة على امتلاك الاتصال بين أمم مختلفة ـ في ظل المنافسات الدولية ـ قد أصبح عائقا للرقي بهذا النشاط إلى المستوى المطلوب. ويحدث هذا بالرغم من تنوع وسائل الإعلام وكثرتها ، ولا سيما مع كثرة المحطات المحلية والوطنية، التي يتنافس بعضها مع بعض من جهة، ومع المحطات الأجنبية من جهة أخرى . فإذا كان بوسع المشاهدين العرب أن يستقبلوا حوالي (٤٠٠) قناة فضائية بسعر قليل باستخدام لاقط فضائي لقمر صناعي واحد مثل نايلسات NileSat ، فإنهم يفضلون مشاهدة الفضائيات العربية لعدم وجود الحاجز اللغوي الذي لا يحول بينهم وبينها ، ولقربها من مشاعرهم واهتماماتهم، والتعبير عن همومهم ومصالحهم وإمكانية التفاعل معها، حيث تزود المشاهد العربي ببرامج ترفيهية ، وحضارية ، وثقافية ، وفكرية . وبالتالي فإن الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال في القرية الكونية الصغيرة سيعزز حقا ما نسميه قبائل في القرية الكونية الصغيرة في القرن الحادي والعشرين . وهذا يعني أن وسائل الاتصال ، خاصة الفضائيات، ستساعد على تقوية الانتماءات القومية وتعزيز الهويات الوطنية ، كما ستعزز الثقافات المحلية والعامة.

وهكذا؛ يبدو تأثير وسائل الإعلام في القرية الكونية عميقاً في المجتمعات متعددة الثقافات وذات الأعراق المختلفة؛ إذ تتجزأ من خلال تمسكها بخصوصيتها ، ويزداد الميل نحو تشظية

المجتمع، وتنحو باتجاه تقوية الهويات والثقافات الوطنية . ونتوقع للعرب أن يستمروا في دعم هوياتهم الوطنية وتعزيزها، وتفاعلهم فيما بين شعوبهم ، فالفضائيات العربية، بالرغم من تحفظنا تجاه المستوى ، والأسلوب ومحتوى ما يقدم ، تخلق الآن جوا ملائما للتفاعل الحواري العربي ـ العربي ، إلى جانب أنها تفسح مجالا للشعوب العربية للتعبير عن آرائها ، ويتم التفاعل بين النخبة العربية والشباب عن طريق الإنترنت. وقد ظهر واضحاً دورها في الأزمات القومية، مثل انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، وغزو لبنان ٢٠٠٧، وغزو غزة ٢٠٠٩، حيث تفاعل الشارع العربي مع قضاياه القومية.

ونعتقد أن هذا سيشكل تيارا يجد سبيله بهدوء بين الشعوب ، ويدعم وجودنا القومي «القبلي» العربي في إطار القرية الكونية الصغيرة؛ أي إن عالم الغد سيكرس النزوع القومي، وسيجعل شعوب العالم قبائل متعددة في قرية كونية واحدة. فالقرية الكونية المشبكة لن تغير هوية ثقافة أمة ما ، غير أنها ستقود إلى تبادل أفضل بين ثقافات مختلفة ، وهذا التبادل عبر الإنترنت واستقبال الفضائيات والانفتاح على ثقافات جديدة، بدوره، سيقود للتفاعل والتلاقح والانفتاح على ثقافات جديدة تنشله من آفاق عالمه الضيق ، لتنقله إلى عالم أرحب، ويعني هذا أيضا أنه أصبح بمقدور الفرد أن يتعرف على عوالم جديدة تحمل معها وعوداً وآمالاً، وهي تحمل معها قيما جديدة تهدد ثقافته الوطنية، وقيمه وعاداته، وقد تسرّع في تحطيم أنماط حياته التقليدية للوصول إلى نمط حياة جديد .

٤ـ٣ـ١ المضمون/ المحتوى الرقمي Digital Content

تشكل مضامين الإعلام في القرن الحالي أهم مصادر دخل المؤسسات الإعلامية، وأهم مجالات المنافسة الاقتصادية . واقترح ديفيد بريور (David Prior)، المحلل في مجموعة فيلبس، أنه مع حلول عام ٢٠٠٥ سيصبح المضمون هو المصدر الرئيسي لعوائد الشبكات، ورأت المجموعة ذاتها بأنه بحلول عام ٢٠٠٣ فإن الهاتف والدخول إلى الشبكات وخدمات المعلومات سوف تقدم مجانا ، بينما ستأتي العوائد من خلال نقل مضامين محددة واستخدامها.

(Telecomasia-August,2000 P:21) .

وتنبأت مجلة تيليكوم آسيا في مقالة الغلاف بمستقبل هيمنة المضمون على اقتصاديات الاتصال؛ ذلك أن التطور المذهل في تقنيات الاتصال سيقود إلى جعل تكلفة نقل المعلومات والبيانات وبثها زهيدة للغاية؛ ليصبح المضمون هو مجال المنافسة . فقد وفرت تقنية الاتصال الجديدة باستخدام الألياف البصرية إمكانيات اتصالية هائلة بأرخص التكاليف.

2000 (Telecomasia-August, P.P: 21-25)

ويشكل ما تقدمه هذه المعلومات محورا أساسيا لفهم التحديات الاقتصادية لوسائل الإعلام في المستقبل، وتوحي المؤشرات بأن المضمون سيكون هو مجال الاستثمار الأكثر ربحية . وسيكون بوسع الشبكات الاتصالية تقديم خدمات الهاتف مجانا، ذلك أن استخدام الألياف البصرية والبث الرقمي جعل الاتصال قادرا على نقل المعلومات والبيانات، بقدرات وإمكانيات هائلة ورخيصة التكاليف وعالية الجودة .

وسيقود هذا كله إلى تأثيرات مجتمعة ذات صلة بعملية الحرية والإبداع، وتثير تساؤلات حولها في عصر التقنية الاتصالية العالية .

وثمة مؤشرات عديدة كمية إحصائية ونوعية ثقافية تدلّ على ضآلة المضامين العربية الموجودة في شبكة الإنترنت . ومن هذه المؤشرات، مثلا، مكانة اللغة العربية في موسوعة ويكيبيديا؛ إذ تحتل اللّغة العربية المرتبة الثانية والثلاثين بين لغات العالم، تسبقها في ذلك لغات أخرى لا يقارن حجم الناطقين بها بحجم الناطقين بالعربية (أنظر ترتيب اللغات في ويكيبديا حسب عدد المقالات).

وكتبت سامية أبوغرارة بتاريخ ١٠/ ٨/ ٢٠٠٨ في موقع البوابة العربية للأخبار التقنية، عن واقع صناعة البرمجيات العربية قائلة:

بالرغم من توافر الإمكانيات المادية والبشرية إلا أن العرب ليسوا على خريطة البرمجيات العالمية، وهناك الكثير من المشاكل التي تواجه العالم العربي. فالأمر يحتاج رغبة سياسية لدفع صناعة البرمجيات وتدعيمها، وبخاصة في ظل توافر القدرة البشرية والمالية، والحل في إنشاء منظومة عربية لصناعة البرمجيات تعمل على تغطية الاحتياجات العربية من البرمجيات

ثم يتم دخولها للأسواق العالمية، وضرورة التركيز على تطوير العرض والطلب، ومتابعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية كاقتصاد هندسة البرمجيات والاقتصاد الرقمي، وضرورة تهيئة المناخ العام لازدهار هذه الصناعة، والاهتمام بالتسويق العالمي، وهذا يقع على عاتق الحكومات والجهات المعنية بالأوضاع العلمية والصناعية لإعداد المجتمع لخوض غمار هذه التجربة.

وقد بات الإحساس بضآلة المضامين العربية أمراً يقلق العديد من المهتمين بشأن العربية.

ودعا تقرير أعده خبراء المجلس القومي للثقافة والإعلام بمصر إلى الإسراع في إنشاء إنترنت عربية وتزويدها بالمعلومات المتجددة، بدلا من الاعتماد على الشركات العالمية، وإلى التوسع في هذه الشبكة لتصبح بلغات عالمية تسمح للشركات والمؤسسات الدولية باستخدامها.

وطالب بإحداث تكامل معلوماتي عربي يقوم على حشد الإمكانات والمشاركة في الموارد المعلوماتية لمواجهة التكتلات العملاقة، والتصدي للنزعة الاحتكارية، خاصة في مجال صناعة البرمجيات، بإصدار تشريع عربي يعالج جميع المشكلات المتصلة بالمعلومات وبثها واستخدامها.

وأوضح التقرير أن أغلب الشركات التي تعمل في مجال المضمون الرقمي تقوم بجهود فردية متناثرة، ويعتمد الكثير منها على مفهوم الترجمة والقص والنسخ من مواقع أجنبية لترشيد الفقر المعلوماتي، الذي يؤدي إلى وجود محتوى رقمي مشوه أو غير متناسب مع احتياجات المجتمعات العربية.

وذكر التقرير أن هناك فجوة كبيرة بين ما يقدمه المحتوى العربي الرقمي بمستواه الحالي وبين تطلعات المستخدمين لشبكة الإنترنت، لاسيما مع إطلاق خدمات الإنترنت فائقة السرعة.

وأشار إلى أن نسبة المحتوى العربي على الإنترنت ما زالت لا تتجاوز ٠,٠١ في المئة من

إجمالي محتوى الشبكة، كاشفا عن أن عدد المواقع العربية على شبكة الإنترنت وصل إلى ١٤ ألف موقع مقابل ٣٥ ألف موقع لإسرائيل. وقال التقرير إن الشبكة الالكترونية العربية تتنوع بين العديد من المواقع، فيما تخلو هذه الشبكة من أي موقع سياسي عربي يمكن أن يعبر عن قضية سياسية في العالم العربي باستثناء مواقع الصحف العربية. (موقع البوابة العربية للأخبار التقنية ٢٠٠٨).

٤ـ٣ـ٢ التلاقي Convergence تجمع خدمات الاتصال للمنافسة الحرة :

ويعتمد الاتصال على وجود نظام الشبكة Network ، وهي قنوات الاتصال التي تشتمل على المعلومات التي تقوم بعملية الاتصال لتنقل أنشطة اتصالية متنوعة وعديدة .

ويرى بالدوين ورفيقاه T. Baldwin & D.S. Mc Voy & C. Steinfield أن تطور شبكة الخدمة الكاملة للاتصال أضحى يعتمد الآن على تلاقي جهات عديدة من مزودي المعلومات، والمصممين، ومصنعي المعدات وبرامج الحاسوب، وبناة الشبكات ومشغليها ومستخدميها الذين يزودونها بالمعلومات ، وهم منتجو الأفلام والتلفزيون والموسيقى والمجلات والجرائد، والموزعون والإذاعيون ومصنعو الألعاب البصرية ، كما يمكن أن يكونوا أفراداً عاديين يزودون المنظومة بالمعلومات كما هي الحال في الإنترنت. أما المصممون ومصنعو التقنية فهم الذين يصنعون المعدات والبرامج وشركات الهاتف والكابل .

إن عملية خلق منظومات الحزمة الواسعة المدمجة تقوم على تحالف بين كل تلك الصناعات، وهذا ما يجعل لمصطلح (التلاقي) معنى خاصاً. وستعتمد شبكة الخدمة الكاملة للاتصال على الانترنت باعتبارها آلية نقل المنتجات والخدمات بين المزودين والمشتركين .

ويعد عام ١٩٩٦ هاما في هذا المجال؛ إذ أباح التشريع الفيدرالي الأمريكي مبدأ التلاقي وتجمع خدمات الاتصال للمنافسة الحرة، مما يخلق خدمة رقمية مجانية أو حرة للجميع Digital Free - For all، ويعد هذا التشريع دستوراً blue Print للقرن الحادي والعشرين.

وكان من أول تطبيقاته اندماج أمريكي لشركتين عملاقتين هما أمريكا أون لاين للانترنت AOL وتايم/ وارنر Time/Warner . ويبين الاندماج الذي حصل بينهما كيف يمكن لوسائل الإعلام أن تتكيف مع التغيرات؛ فشركة تايم/ وارنر تتوفر خدماتها الإخبارية عبر السي إن إنCNN لبليون شخص، وعدد قراء دورياتها مثل مجلة تايم ومجلة فورتشن يقارب عشرين مليون شخص، كما يقدر عدد مستهلكي منتجاتها السينمائية بـ ٣٢٠ مليون شخص، ومشتركي الكيبل التلفزيوني ١٣ مليوناً، وسيوفر اندماجها مع أمريكا أون لاين عشرين مليون مشترك منهم ٣,٥ مليوناً خارج الولايات المتحدة ، فأي قوة وسيطرة سيقود إليهما هذا الاندماج ؟

٤ـ٣ـ٣ الإنترنت حلقة وصل اجتماعية :

يلعب الإنترنت دوراً اجتماعياً هاماً في ما يتعلق بتوثيق العلاقات الإنسانية بأشكالها المختلفة، وتتمثل أشكال التواصل في الآتي :

أ ـ الإنترنت حلقة وصل قربت المسافات بين المهاجرين وأوطانهم

لقد أضحت بعض المواقع الإلكترونية مثل، فيسبوك وسكايب أو موقع يوتوب، بالنسبة لمستخدمي الشبكة العنكبوتية، مكانا للترفيه والتعارف، بيد أنها تمثل بالنسبة للجاليات العربية المقيمة في المهجر وسيلة للتواصل مع الأقارب، وتوطيد الروابط مع الأصدقاء الذين يعيشون في أماكن بعيدة، وذلك في ضوء انتشار متنام للويب ٢,٠ في العالم العربي، واتساع استخدام الشبكات الاجتماعية في دوله.

وأصبحت الأدوات التفاعلية متاحة في الإنترنت، في ضوء انتشار الشبكات الاجتماعية ومواقع الاتصالات الهاتفية عبر الإنترنت، ومواقع الفيديو داخل المجتمعات العربية. ونذكر من بينها على سبيل المثال: موقع يوتوب وفيسبوك وسكايب؛ إذ يكثر الإقبال بالدرجة الأولى على هذه المواقع من قبل الشباب؛ لأنهم يهتمون بالبحث عن معلومات جديدة في الإنترنت، ويشاهدون ملفات الفيديو التي تحتوي على مسلسلات تلفزيونية أو أفلامهم المفضلة.

لكن الملفت للانتباه أنه رغم انتشار بعض الشبكات الاجتماعية العربية مثل Jeeran.com وMecca.com، التي تقدم خدمات مشابهة لتلك التي تقدمها مواقع الشبكات الاجتماعية، غير أنها لا تشهد إقبالا عربيا مماثلا. ويكمن السبب وراء ذلك في افتقاد المواقع العربية المذكورة لجودة خطوط الاتصال الهاتفي عبر الإنترنت، لذا يفضل العرب استخدام مواقع «سكايب» Skype و«هوتمايل» Hotmail، التي توفر لمستخدميها مكالمات تلفونية ذات جودة عالية خالية من التشويش. (ريستيان شليغل/ إعداد: طارق أنكاي ـ دويتشه فيله)

http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1990866,00.html (19.10.2008)

ب ـ مجتمعات الإنترنت للقاء الأصدقاء ومكان للتسلية والتعارف :

ازداد الإقبال على مجتمعات الإنترنت، إلى درجة أنها تحولت إلى ظاهرة سائدة في معظم بقاع العالم، وتستقطب كل يوم مشاركين جدداً يرغبون بدخول مجتمع افتراضي أضحى ساحة تفاعلية يبحث فيها مستخدم الإنترنت عن أصدقائه القدامى.

لقد بدا واضحا أن مجتمعات الإنترنت بدأت تتغلغل بشكل كبير في الحياة اليومية لدى العديد من الأشخاص؛ لدرجة أنها أضحت ظاهرة سائدة لا تخلو منها معظم مجتمعات العالم. وفي ظل تزايد الإقبال على تكوين مجتمعات الإنترنت والمشاركة في مجتمعات افتراضية تجمع في العادة بين أفراد لهم اهتمامات مشتركة أو طلبة الجامعات، لجأت العديد من مواقع تلك المجتمعات إلى تطوير أدوات استخدام جديدة واستحداثها لتسهيل التفاعل بين أعضائها. وعمدت الشركات القائمة على تلك المواقع إلى توسيع الأفق التفاعلي بين الأعضاء، عبر فتح مجالات تفاعلية جديدة أمام مستخدمي تلك المجتمعات، بغية توفير تواصل متعدد الجوانب.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المواقع تعرض خدماتها مجانا، ويسمح لكل مشارك التعريف بنفسه وتقديم نبذة عن سيرته الشخصية على الشبكة. ومنذ ظهورها، شهدت ظاهرة مجتمعات الإنترنت تطورات عدة، سواء في مجالات الاستخدام أو محتوياتها، إلى أن أضحت اليوم وسيلة جذابة للبحث عن الأصدقاء القدامى وتتبع أخبارهم.

ومن ناحية أخرى فقد لقيت جداول مواعيد أعياد الميلاد الخاصة بالأصدقاء والأقارب اهتماماً كبيرا لدى مستخدمي تلك المجتمعات. كما تبين أن معظمهم يستخدم مجتمعات الإنترنت للحفاظ على علاقتهم بأشخاص تجمعهم بهم صداقات في الحياة الواقعية، بينما لا يُبدون اهتماما كبيرا بعقد صداقات جديدة في مجتمع افتراضي.

ج ـ الإنترنت وسيلة عصرية للعثور على الزوج/ الزوجة :

انتشرت في الفترة الأخيرة ظاهرة الزواج عن طريق الإنترنت، فالشباب يجدون في هذا الزواج كسراً لكل التقاليد، وفرصة جديدة لاختيار شريك حياتهم بأنفسهم، دون أي تدخل من قبل الأهل، وأصبح الآن ملايين من الأشخاص في كل مكان حول العالم يعتمدون على الإنترنت لإيجاد شريك حياتهم. وحسب دراسة قامت بها جامعة بات الإنجليزية؛ فإن ٨٠٪ من الأشخاص الذين يلتقون في العالم الافتراضي يختارون في النهاية أن يلتقوا في العالم الواقعي. دويتشه فيله (إعداد/ سمر كرم) **http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1990866,00.html**

٥ـ أجندة عربية لدخول الفضاء الكوني لعصر المعلومات والاتصال

إن تشبيك العالم عبر الإنترنت والقنوات الفضائية وبرامجها التليفزيونية التي تبث عبر الحدود، سوف يقود إلى مجموعة من التحديات منها : مراجعة إدارات وسائل الاتصال لقدراتها ، ولتكييف التطورات التكنولوجية السريعة والمتلاحقة ، بهدف التواؤم مع تدفق الاتصال الأجنبي والعربي ، وما يفرضه من تحديات قومية.

وإذا كانت ثورة تكنولوجيا الاتصال وفرت إمكانيات تواصلية وتفاعلية كبيرة، من خلال قدرات بث عالية في التوصيل والسرعة والتشبيك بالوسائط الاتصالية التي أصبحت متاحة؛ فإن مستقبل تكنولوجيا الاتصال في الوطن العربي يحتاج إلى أجندة تأخذ في الاعتبار ما يلي:

أولاً: الحصول على أعلى مواصفات التكنولوجيا التي تتيح المنافسة وتقديم الخدمات الاتصالية.

ثانياً: مراعاة حاجات المجتمع المادية والفكرية، في ظل عالم مفتوح ينادي بالشفافية، والديمقراطية والحرية والمجتمعات المدنية.

ثالثاً: مراعاة الواقع العربي، على الرغم من الحدود السياسية، باعتبارها منطقة واحدة لأمة واحدة ذات ثقافة مشتركة لها خصائصها المختلفة عن الثقافات الأخرى، وتعاني من التجزئة والاحتلال والمنافسات الإقليمية والدولية.

رابعاً: مراعاة الظروف التعليمية والفنية والاقتصادية؛ إذ تصل نسبة الأمية في المنطقة العربية إلى نحو ٣٠٪، وهي نسبة مرتفعة. وأما نسبة الأمية بين النساء فقد تصل في بعض البلدان الى ٥٠,٤٦٪ مثل موريتانيا، ولا تتوافر في بعضها ظروف الاتصال المناسب لشعوبها.

في ظل هذه الاعتبارات؛ فإنه يجدر أن نأخذ في الاعتبار مجموعة من الأولويات لتكون على الأجندة العربية للالتحاق بركب الطريق السريع للمعلومات:

- السعي نحو تجاوز الفجوة التكنولوجية، سواء كان الأمر متعلقاً بامتلاك تكنولوجيا الاتصال، أو إدارتها وتشغيلها أو إنتاج مضامينها.
- التركيز على إيجاد منافذ مفتوحة للمعلومات، باعتبار أن الوصول إلى المعلومات هو من المصالح العامة الدولية global public good ، بحيث تصبح المعلومات متاحة عالميا لصالح حاجات المجتمع التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية .
- الأخذ في الاعتبار التنافس العالمي مع وجود التنوع والتعددية؛ إذ باتت الأنشطة الإعلامية ذات طبيعة تنافسية على مستوى عالمي وإقليمي ، فالمحطات الفضائية التليفزيونية تتعدد في طبيعة ما تقدمه من برامج متنوعة ومتخصصة، وينافس بعضها البعض الآخر على اجتذاب الجمهور، وتقدم شبكات الإنترنت أيضا مثلاً على هذه العالمية؛ ولذا فإن أخذ عالمية التنافس الإعلامي ضرورة لازمة في حسابات أي مؤسسة إعلامية، مما يعكس تأثيره على نوعية الأداء وإبداعه وظروف حرياته.
- الاهتمام بالنوعية : يفرض التنافس الذي أشرنا إليه على المجتمعات وعلى سائل الإعلام

فيها الاهتمام بالنوعية من حيث الخدمات الاتصالية، ومن حيث نوعية مضامينها، مع ضرورة الأخذ بمبدأ حماية مصالح المواطنين والمستهلكين، في ظل التوجه القائم الآن نحو التسابق على الحصول على الإعلانات، مما يرتب ثمناً باهظاً، اجتماعياً واقتصادياً .

• الأخذ في الاعتبار مبدأ مسئولية اجتماعية وأخلاقية نحو المجتمع في الانفتاح، في مجال الفضائيات وشبكة الإنترنت، بما يجعل (لرسائلها الإعلامية) طبيعة مميزة وذات تأثيرات متعددة على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع، الأمر الذي يفرض عليها مسئولية اجتماعية وأخلاقية نحو المجتمع بمختلف فئاته ، ويستلزم ضوابط ذاتية؛ إذ إن الحرية في المجتمع ليست مطلقة ولكنها مرتبطة بالمسئولية الاجتماعية وبالمصلحة العامة.

• إيجاد تشريعات عربية موحدة مناسبة تراعي حرية الرأي وحقوق الإنسان التي أقرتها التشريعات الدولية. وتتنوع التشريعات الوقائية التي تسنها المجتمعات وأقنية السيطرة والكوابح على المهنة الإعلامية، وتشتمل على أنماط متعددة من القيود والقوانين. ويجعل الانفتاح الاتصالي وتشبيك العالم اتصاليا أمرا صعبا مراقبته على الحكومات العربية وخصوصا في مجال الإنترنت والفضائيات. إن تعامل وسائل الإعلام مع حقوق المواطن الاتصالية وحقوق الإعلامي هما أمران لا ينفصلان عن التشريعات الدستورية ، ولا عمّا أقرته المواثيق الإقليمية والدولية . ويبقى التحدي الآتي قائما : إلى أي مدى يمكن الاستجابة لهذه الحقوق ؟ وكيف تكون هذه التشريعات حاضنة وحامية لحرية التعبير ؟

• ولا بد من مراعاة حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي، خصوصاً أن التشريعات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية في العالم العربي تحتاج إلى متابعة مع وجود اسطوانة البرمجيات وانتهاك حقوق الملكية.

• ومن العوامل التشريعيّة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار : عامل الرقابة؛ إذ لا يزال العديد من البلدان العربيّة يتحكم بالمحتوى الذي يمكن نشره من الناحية الأمنية، الأمر الذي يؤثر على محتوى الصفحات العربية ودور النشر والطباعة، حسب كلّ بلد. وتنبغي الإشارة مسبقا إلى أنّ أكثر الدول الغربيّة المتقدمة تقنيا وسياسيّا تقوم بفرض نوع من نظم

الرقابة، خصوصا في ما يتعلق بالأمور الإرهابيّة والتحرش الجنسي بالأطفال والقاصرين، والكثير غيرها من الأمور التي تمسّ بأمن الدولة بشكل من الأشكال. وفي هذا المضمار تقوم أغلبية الدول العربية بفرض آليّات لتنظيم محتوى الإنترنت ومراقبته للحدّ من نوع المحتوى الذي يمكن الوصول إليه. وتتنوّع طرق الرقابة وأساليبها، ويختلف نوع المحتوى الممنوع من معلومات سياسيّة ودينيّة واجتماعيّة وجنسيّة. وتقوم أجهزة الترشيح (الفلترة) بمقارنة العناوين المطلوبة بمجموعة من العناوين الممنوعة، وحجبها عن المستخدم إن كانت ممنوعة. وتقوم بعض أنظمة الفلترة هذه بمسح محتوى الصفحة المطلوبة، حتى وإن لم تكن من ضمن قائمة الصفحات الممنوعة، والبحث عن كلمات محدّدة، وحجبها إن تمّ العثور عليها. (خلدون غسان سعيد ، البلدان العربية تجاهد لردم الهوة الرقمية مع الدول المتقدمة ، الشرق الأوسط العدد ١٠٤٣٧ بتاريخ ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٧) www.almotamar.net/news/45918.htm

● إيجاد إطار تنظيمي فعال غير بيروقراطي، فوسائل الإعلام تمتاز بوجود عوامل تنظيمية خاصة بها، تتصف بالمرونة وبالتنظيم الأفقي وحرية العاملين، وذلك لإنتاج الرسائل المنافسة التي يجب أن تتصف بالابتكار والطزاجة، وباحتوائها على المعلومات من نوعية راقية وهو ما يستدعي توفير مدى أكبر من الحرية للعاملين في مجال الإعلام. .(صالح أبو إصبع ـ ب ـ١٩٩٧: ص ـ ص٨٨ ـ٩٣).

● العمل على محو الأمية الحاسوبية ناهيك عن الأمية التعليمية، حيث يعاني الوطن العربي من الأمية الحاسوبية، الأمر الذي يرتب على الحكومات العربية مسؤولية دعم أسعار أجهزة الحاسوب، وإلغاء أنواع الضرائب والجمارك عليها ، إضافة إلى توفير التدريب على أجهزة الحاسوب في المدارس ومواقع العمل . وسيسهم انخفاض سعر الأجهزة وتوافرها في تعزيز ديموقراطية الاتصال من خلال وصوله إلى الفقراء والأميين؛ لضمان الدخول إلى شبكة الإنترنت وليتفاعلوا مع المستجدات في العالم، إلى جانب منافعه اليومية لهم .

● العمل على إيجاد مناهج تعليمية تحض على الابتكار والإبداع؛ إذ تُوفر تكنولوجيا الاتصال وسائل تعليمية قادرة على تحقيق فرص التفاعل والإبداع، ومن هنا فإن وجود

مناهج تعليمية تتسم بالإبداع وتشجع على الابتكار والحرية والتفاعل، يصبح أمراً ضرورياً.

• العمل على دعم صناعات تكنولوجيا الاتصال وتسهيل الاستثمار في مجالاتها، مثل صناعات الحاسوب وأسطوانات التخزين وغيرها .

• العمل على تشجيع إنتاج المضامين العربية ، وتعريبها .

• العمل على تشجيع صناعة البرمجيات العربية بالتعاون مع الشركات الدولية ذات الخبرة في هذا المجال، وخصوصاً أن لدينا الآلاف من الموهوبين الذين يمتلكون المعرفة بتقنية المعلومات وبرمجتها .

الخاتمة :

إن التواصل، الذي أصبح ميسرا بين الأفراد عبر الإنترنت والفضائيات، سيقود إلى المزيد من الحرية الاجتماعية والسياسية ،وهذا سيؤدي ، بدوره، إلى تفاعل الجماهير ويزيد من دورها في التأثير على مناشط الحياة العامة .

ـ وتقود الفضائيات العربية الرأي العام وتعمل على زيادة الوعي، كما ستقود إلى تدعيم الهوية العربية من خلال ضغوط اجتماعية شعبية وليست سياسية، وستعزز مفهوم القومية العربية الذي تحدث عنه بعض الكتاب الغربيين بعد حرب الخليج تحت مسمى (موت القومية العربية) .

ـ وتخلق الفضائيات الآن بتنوعها مسرحا واسعا يشارك فيه الجمهور أحيانا بإدارتهم وأحيانا من دونها ، ويشكل الأسلوب الذي تطرح فيه القضايا نوعا من الدكتاتورية لا يسمح للمتحاورين بالتعبير عن آرائهم أو إنضاجها بشكل كامل.

ـ فيضان المعلومات عبر الإنترنت ، حتى في مجال التخصص الدقيق، لن يظل مفتوحا بالمجان ، وحرية الاختيار المتاحة له الآن تجعل من ضخامته عبئا ثقيلا من حيث اتخاذ قرار بما يمكن أن يختار وما يمكن أن يُهمل ، ويعاني المرء الذي يجمع بيانات من الإنترنت عند

جلوسه لجمع المعلومات من فرزه لما جمعه والتخلص مما يمكنه الاستغناء عنه، وخصوصاً أن موقعاً واحداً سيقوده إلى نصوص متفرعة في مواقع أخرى عديدة.

ـ حرية نقل الأخبار . . ستقود إمكانيات التواصل التفاعلي الأشخاص العاديين إلى تفعيل دورهم بنقلهم للأخبار الإلكترونية والتعبير عن آرائهم عما يجري بحرية كبيرة ، الآن، مما سيخلف تأثيره على وسائل اتصالية قائمة ، كوكالات الأنباء ، حيث سيصبح للأنباء الإلكترونية دور أكبر في نقل الأخبار وتفاعل الناس معها .

ـ وسيغدو لمستخدمي الإنترنت العاديين دورهم في نشر الأخبار، وخصوصا تلك التي تخفيها وسائل الإعلام الرسمي، والمدونات هي خير مثال على ذلك، بالإضافة إلى المواقع الإخبارية الإلكترونية، والتي نمت نمواً كبيراً خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة ، مما سيعزز الصحافة الشعبية البديلة .

ـ سيوفر الكتاب الإلكتروني نقلة نوعية في حجم المعلومات الذي يقدمه، وفي تخطي حواجز الرقابة التقليدية .

ـ سوف تؤدي الأخبار والمعلومات المتاحة إلى زيادة الوعي، على مستوى عالمي، في قضايا عالمية، وخصوصا تلك المرتبطة بالبيئة والكوارث والحروب، مما يقود إلى خلق رأي عام دولي .

ـ إن حرية الشعوب وحرية اختيار فكرها، لا يحققها تدفق المعلومات ، إذا لم يكن هناك توازن فيها ، وبعبارة أخرى لا يمكن التعويل على نظام عالمي جديد منفتح الآفاق ، في ظل وجود عالم غني يمتلك المعلومات وتقنياتها وأدواتها، وعالم فقير محروم منها .

ـ إن التوجه نحو التلاقي والاندماج في عالم الاتصال سيقود إلى نوع من السيطرة على المعلومات، مما يؤثر على قضية الحرية من حيث نوعية المعلومات التي تصلنا .

ـ سيبقى من التحديات التي تواجه مستخدمي الإنترنت ، اقتحام المواقع بهدف التجسس على الدول والشركات المنافسة .

ـ التنصت على رسائل البريد الإلكتروني والوصول إلى الأسرار الشخصية وانتهاك الخصوصية .

ـ سوف تتيح تقنيات الاتصال حرية لا مثيل لها في استقبال المعلومات وتداولها. ولكن الواقع في عالم الإنترنت يشير إلى إمكانية حجب مواقع سياسية أو غيرها عن طريق البروكسي Proxy، وأما الفضائيات فموضوعها أمر آخر ، فحجبها ليس أمرا ممكنا ، ولكن يمكننا أن نتساءل هل تقدم الفضائيات لنا بحرية تامة كل الأصوات التي تصلها ؟ هل هي محايدة ؟

وكذلك إلى أي مدى يمكن لتقنيات الاتصال وتطبيقاتها أن تخدم الإبداع الذي تعودنا عليه إنجازا بشريا مستقلا يعتمد على جهد الإنسان وخياله ومهارته الشخصية ؟

المراجع :

أولاً : باللغة العربية

- جمال محمد غيطاس (٢٠٠٧) (لغة العصر، العدد ٧٥ مارس ٢٠٠٧) .
- حسن م. يوسف (٢٠٠١)، الروائح الرقمية في حواسبنا الشخصية، (مجلة بي سي - عدد ابريل ٢٠٠١) ص: ٤٨ .
- خلدون غسان سعيد، البلدان العربية تجاهد لردم الهوة الرقمية مع الدول المتقدمة، الشرق الأوسط، العدد ١٠٤٣٧ بتاريخ (٢٦/ ٦/ ٢٠٠٧) .
- صالح أبو أصبع (١٩٩٩ - ب -): تحديات الإعلام العربي ، (عمان: دار الشروق صص .٨٨ - ٩٣) .
- صالح أبو أصبع (- أ - ١٩٩٧) ، مؤتمر الاتصال والدبلوماسية : آفاق جديدة في عصر المعلوماتية، المشاركة بورقة «تحديات الاتصال في القادم: الحالة العربية» ، المعهد الدبلوماسي الأردني - قسم الصحافة والإعلام/ جامعة اليرموك، والرابطة العربية لأساتذة الاتصال ، عمان ٦ - ٨/ ٩/ ١٩٩٧ .
- صالح أبو أصبع (- ب - ١٩٩٧): إدارة المؤسسات الإعلامية، (عمان: دار آرام ،ص - ص٨٨ - ٩٣) .
- صالح أبو أصبع(١٩٩٩ - أ -): الاتصال الجماهيري، (عمان: دار الشروق ص - ص .٢٣٢ - ٢٣٤) .
- فادي سالم : (٢٠٠١) اخترق الأنظمة الحكومية العربية! / مجلة بي سي(٢٠٠١) .
- فادي سالم : كيف يخترقون حاسوبك الشخصي ؟ وما هو الحل ؟ ، الصادر في/ مجلة بي سي - (مارس ٢٠٠١) .
- مصطفى المصمودي (١٩٨٢): النظام الإعلامي الجديد (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) ص - ص . ١٧ - ١٩ .
- نجاح سفر: المستقبل الرقمي: لحوسبة الأجهزة المتعددة الوجوه، مجلة بي سي العربية، يناير ٢٠٠١ : ص ٧٣ .
- نيوزويك١٣ / ٢/ ٢٠٠٧ .
- هربرت ماركوز (١٩٩٨): الإنسان ذو البعد الواحد .ترجمة جورج طرابيشي (بيروت : دار الآداب) ص.ص ١٠٠ - ١٠١ .

ثانيا : باللغة الإنجليزية

- Denis McQuail(1995):"Mass Communication and the Public Interest: Towards Social Theory for Media Structure and Performance." In Communication Theory Today: Edited by David Crowley and David Mitchell (Cambridge :Polity Press)
- Frank Jennings (2001): "The Sixth Senses : Chip,Feb ,2001,p.42

- Jon B. Alterman(1998): New Media New Politics?From satellite Television to the Internet in the Arab World . (Washington D.C.: The Washington Institute For Near East Policy).
- Marshall Mcluhan (1989): The Gutenberg Galaxy. (New York: The New American Library).
- Patrice Flichy (1995) DYNAMICS OF MODERN CO MMUNI CA TI ON :The Shaping and Impact of New Communication Technologies, Translated by Liz Libbrecht (London. Thousand Oaks. New Delhi :SAGE Publications)
- Stephen Lax (1997) Beyond the Horizon Communications Technologies: Past, Present and Future.(Luton : University of Luton) p.p 48 -49.
- T. Baldwin & D.S. Mc Voy & C. Steinfield (1996): Convergence Integrating Media, Information & Communication . (California: Sage Publication). P.124
- Telecomasia 2000 August P . P:2125-)
- The Independent (2009/2/5 إندبندنت)
- The New York Times Feb 25,1999
- Windows User Magazine (2001):Bluetooth: The Future: Can it Revolutionise Communication ?(FEB , 2001 : P 5562-
- http:// www.openarab.net/ar/node/108
- http:// www.almotamar.net/news/45918.htm

http://www.da-it.com/news/182/15 (Sep 14,2008) (باب ـ أحمد الخالد)

- http://213.230.0.51/articles/full_article.cfm?id=7991)

-http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr//hi/arabic/sci_tech/newsid_7864000/7864857.stmBBCArabic.com(02/02/2009 (تيم ويبر ـ محرر شؤون الأعمال لبي بي سي ويبسايتـدافوس منشور

- http://www.aitnews.com/(2008 (موقع البوابة العربية للأخبار التقنية)
- http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1681786,00.html .

(المدونات الشخصية العربية تقرير: علاء الدين جمعه من موقع دويتشه فيله) .

- http://www.bluetooth.com/Bluetooth/SIG
- http://www.aitnews.com

(في موسم الإجازات ٣٠ مليار دولار أرباح من التسوق على الإنترنت ٢/ ١/ ٢٠٠٦ موقع البوابة العربية للأخبار التقنية)

- http://www.aitnews.com موقع البوابة العربية للأخبار التقنية 31/1/2004

- http://oman-- edu.com/modules.php?name=News&file=article&sid=25

- http://web.alquds.com/node/127651

- http://www.adslgate.com/dsl/showthread.php?t=38490

- http://www.alhasebat.net/vb/showthread.php?t=4455

- http://www.c4arab.com/showac.php?acid=2

- http://www.ch75.com/vb/archive/index.php/t10019-.html

- http://www.dw-world.de/dw/article/0,,2203088,00.html

- http://www.itep.ae/arabic/EducationalCenter/Articles/ecomer_01.asp

- http://www.itep.ae/arabic/EducationalCenter/Articles/intr_01.asp

- http://www.manalaa.net/citizen_journalism Wed, 15/6/2005 alaa

- http://www.almotamar.net/news/45918.htm

- http://www.arabsat.com

- http://www.InternetWorldStats.com

= http://www.project-syndicate.org

جوزيف س. ناي ـ بروجيكت سنديكيت، ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٦ قضايا وأحداث

- http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1990866,00.html

ريستيان شليغل/ إعداد: طارق أنكاي ـ دويتشه فيله ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٨

- http://www.dw- world.de/dw/article/0,,1990866,00.html

عبده جميل المخلافي، نطاق أوروبي للإنترنت يكسر الاحتكار الأمريكي للشبكة العنكبوتية ٧/ ٤/ ٢٠٠٦(دويتشه فيله)

إعداد/ سمر كرم

الفهرست

تقديم ٥

د . فيصل درّاج

مستقبل النظام العربي في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة ١٧

د . حسن نافعة

مؤسسات الفكر العربي ودورها التنموي والاجتماعي ٢٩

السيد يسين

مشكلات الدولة العربية المعاصرة : الأصول والتداعيات ٤١

د . رضوان السيد

من أين يأتي العجز العربي ٤٩

د . فيصل درّاج

تحولات الديمقراطية في الوطن العربي ٦٣

د . علي الدين هلال

المكانة الاستراتيجية للشرق الأوسط في الدراسات المستقبلية الغربية ٧٣

د . وليد عبد الحي

في قضايا الإصلاح : التجربة اليمنية نموذجاً ٨٥

د . صالح شعبان

واقعنا الإعلامي وثورة الاتصالات الحديثة ٩٥

د . نبيل الشريف

وحدة بلاد الشام في مواجهة سياسة التجزئة الأوروبية أثناء

الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ١٠٥

د . علي محافظة

واقعنا الحضاري العربي من منظور خلدوني ١٣١
د. غسان إسماعيل عبد الخالق
النفط والأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانعكاساتها على اقتصاد الدول العربية . ١٣٩
د. ممدوح سلامة
الأزمة المالية العالمية: الأسباب والحلول المقترحة ١٧١
د. جودة عبد الخالق
الأمن الغذائي العربي ١٨٩
د. مجحم الخريشة
تكنولوجيا الاتصال وآفاق المستقبل في الوطن العربي ٢٣٥
د. صالح أبو إصبع

العالم العربيّ ومعضلاته والإصلاح المنشود

ما الّذي يحصل عليه قارئ هذا الكتاب؟ يحصل على المعرفة الموضوعيّة المتكاملة الّتي تفسّر وجوه السلب في المجتمع العربيّ، وتقترح السبل الكفيلة، نظريًّا، بمعالجتها، في انتظار تشكّل الإرادة الوطنيّة ـ القوميّة، الّتي تنقل النظر الموضوعيّ إلى حيّز التطبيق. يتكشّف هذا في المساهمات المتعدّدة الّتي صاغت هذا الكتاب، والّتي تحيل على عالم الاجتماع والاقتصاد والمؤرّخ والأديب ومختصّين في شؤون الاقتصاد والقضايا الماليّة قاربوا جميعًا موضوعهم، متسلّحين بالمعرفة المختصّة والنزاهة الأخلاقيّة. وفي هذه الحدود تردّ المعرفة على التشاؤم، ذلك أنّ معرفة أسباب الخلل تنطوي ـ منطقيًّا ـ على إمكانيّة التخلّص منه، وتخبر أنّ الانتقال من حالة الخراب إلى حالة البناء أمر ضروريّ وممكن في آن.

السعر داخل الأردنّ : (٧) دنانير أردنية
السعر خارج الأردنّ : (١٠) دولارات أمريكية

منشورات مؤسّسة عبد الحميد شومان
عمّان ـ الأردنّ

(ردمك) ISBN 978-9957-19-040-8

42 عاماً في خدمة الثقافة العربية
2011
إبراهيم الكوني
المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
بيروت، الصنائع، بناية عبد بن سالم، ص.ب: ٥٤٦٠-١١
ماتفاكس: ٧٥٢٣٠٨/٧٥١٤٣٨٠
http://www.airpbooks.com